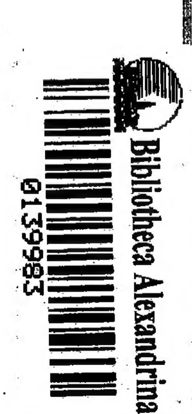
المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

كتاب

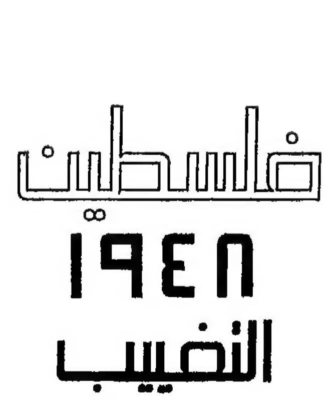


فلسطين ١٩٤٨ التغييب

الياس صنبر






فلسطين
١٩٤٨
التغييب

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير ـ
ت ٨٠٧٩٠٠/١ برقياً «موكيالي»
بيروت ـ ص.ب : ١١/٥٤٦٠ بيروت
تلكس : LE/DIRKAY ـ ٤٠٠٦٧ .

الطبعة الأولى : ١٩٨٧

فلسطين

١٩٤٨

التغييب

الياس صنبر

ترجمة:

كاظم جهاد

المؤسسة العربية للدراسات والنشر



إلى خليل



أبداً لم أرَ مدينتي، مع أنني ولدت فيها، تعود ذكرياتي الأقدم إلى شهورنا الأولى في المنفى، في قرية لبنانية يقيم سكانها، في كل صيف، «عيدا للزهور». هكذا حلّت صور عربات الزهر، في ذاكرتي، محل الصور الأخرى التي سبقت رحيلي، مع أمي، في قافلة للجيش البريطاني ألقت على الحدود اللبنانية بحمولتها من النساء والأطفال. كنا في ذلك اليوم قد هربنا من منزلنا الذي ابتناه جدي، والذي ما ان توافرت لأبي الوسائل اللازمة، حتى أضاف إليه طابقاً آخر. هكذا أصبح يشرف على بقية منازل الحارة. وهكذا أصبح جديراً باستضافة أسقف «الجليل» كلما مر بمدينتنا.

قبل عام، طلبت إلى صديق كان يتهيأ لزيارة إسرائيل، أن يذهب ليبحث عنه. ولقد عثر عليه، وصوّره لي من جميع زواياه. كانت احدى الصور قد التُقِطَتْ من على السطح: «هذا ما ستراه إذا ما نَظرتَ إلى المدينة من بيتك» ـ قال لي الصديق. خمّنَ، لا أدري كيف، ما كنت منذ زمن طويل قد عقدت العزم على أن أكرس له الظهيرة الأولى من يوم عودتيَ الأول.

هذه النذور السرية يحملها مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين ما يزالون يعرفون حتى اليوم، سواء أكانوا منفيين أو بقوا في فلسطين «غرباء في وطنهم»، أقول يعرفون أدنى زوايا المنازل والقرى والمدن، والأرض التي توهّم «الطاردون»، قبل تسع وثلاثين سنة، أنهم سيمحونها من أنظارهم إلى الأبد. أكان المستوطنون اليهود يتصورون في تلك اللحظة أن الفلسطينيين، المهجرّين من قراهم والمبعثرين في بطون الطرق، والمكدسين في الشاحنات أو ما تَيَسّر من السفن، إنما يحملون وطنهم معهم أنّى راحوا؟

أكانوا يعقلون أن اللاجئين، وقد غرسوا أرضهم في كيانهم نفسه، إنما أصبحوا البدائل المؤقتة لهذه الأرض؟

في العام ١٩٤٨، ولدت أرض لا تشبه أية أرض أخرى. ما يشبه وضعاً قائماً على حدود جميع الحدود، هو ما يمكّن فلسطين من البقاء.

منذ ذلك الحين، وفلسطين، التي يحملها معهم أولئك الذين يرون في تنقلها نفسه، الضمانة الوحيدة لعودتهم، تسافر وتُشوّش، في مرورها، البلدان. ذلك أن عرب فلسطين قد راهنوا، منذ ١٩٤٨، على أن يستعيد مجتمعهم المطرود أرضه محرَّرة من جديد.

هكذا تُعاش مسيرة يعتبر الفلسطينيون أنها الوحيدة القادرة على انتشالهم من خطر الزوال الذي يتهددهم كل يوم.

حتى نفهم هذا الاصرار، وحتى نقبض، اليوم، على الأواليات العميقة للمقاومة والحركة الوطنية الفلسطينيتين علينا أن نرجع إلى حكاية ضياعِ أرضٍ ـ هذا الضياع الذي لم «يتعوَّده» الفلسطينيون أبداً.

هذا الكتاب يقصّ هذه الحكاية.

ولاية عربية في الامبراطورية العثمانية

كانت الأرض التي شهدت، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وصول البريطانيين ومحمييهم الصهاينة، تواجه، شأن جميع الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية، مشروعاً غربياً واسعاً قائماً على التجزئة والتقسيم. ان هذا المخطط الذي وضعه كل من «سايكس» Sykes و «بيكو» Picot، وزيري الشؤون الخارجية لبريطانيا العظمى وفرنسا، لم يكن يكرس احتلالاً جديداً فحسب، وإنما يُنذر، بالنسبة للفلسطينيين مثلما لبقية العرب، بقطيعة.

صحيح أن تعديلات «الحدود»، وتغيير الخطوط الفاصلة بين الولايات لم تكن نادرة، في الامبراطورية، من قبل. فتحديد الولايات والدوائر الادارية التابعة لها، كان يتغير باستمرار، بحسب إيقاع تغيّر موازين القوى بين السلطات المحلية. أضف أنه كان ثمة في هذه الولايات نفسها، ومنذ زمن طويل، ما يشبه جزُراً اجتماعية كانت بعض طوائفها، على خضوعها للعثمانيين، ترتبط بالدول الغربية. إلاّ أن مخطط سايكس ـ بيكو لم يُطابق بينه وبين التقلبات المعهودة في حياة الامبراطورية. بل ان العكس هو الصحيح. فما حدث، في قلب هذا العالم الذي كان أبناؤه ينظرون إليه كوحدة حوفظ على تماسكها رغم كل شيء، منذ قيام الامبراطورية الاسلامية، هو أن التحديدات الادارية العثمانية أخلت المكان لعنصر ينطوي على قدر من التغيير كبير، ذلكم هو عنصر «الحدود». هكذا كانت الولايات العربية تجد نفسها، لأول مرّة، أمام مشروع يقوم على تحويلها إلى أقطار. وهكذا ستتلقى ولايات فلسطين والأردن ودمشق أسماء: «دولة فلسطين» و «دولة الأردن» و «دولة سوريا»... وبِغَرسها في الأرض نفسها مشروع

أقطار التقسيم ، فإن هذه الحدود الجديدة قد طعنت في الصميم طموحاً عربياً شاملاً إلى الاستقلال والوحدة. وكانت الصدمة من الحدة سيّما وأن الأجهزة المختلفة للدول الاستعمارية ، المقامة في تلك اللحظة تحت تسمية «الحكومات الانتدابية» ، جاءت لتحلّ محلّ محتلّ عثمانيّ لم يَسْعَ أبداً إلى تغيير العلاقات الاجتماعية ، لفرط ما كان مهموماً بالانغراس في المجتمعات المفتوحة ، سعياً إلى تحقيق هدفه النهائي ، والوحيد تقريباً ، المتمثل في ضمان سير جباية الضرائب .

تحوّلات «الإقطاع»

كانت هذه المؤسسة تعمل على تنظيم الدفع السنوي من قبل كل واحد من رعايا الامبراطورية ، لضريبة تقدم إلى الخزينة المركزية . وكانت عملية الجباية ، بسبب من شساعة الامبراطورية أولاً ، ولبعض التسهيلات الاجتماعية ثانياً، منوطة في كل ولاية ، بفريقين . كانت الفئات الاجتماعية المهيمنة بالأصل ، والقادة العسكريون المقيمون في المدن المفتوحة ، ثانياً، هم المكلفون بجباية الضريبة . وكان هؤلاء الوسطاء المحليون ، الذين يسمّون بـ« الاقطاعيين »، جنداً كانوا أو أرستقراطيين ، يحتفظون بقسم من الضريبة ، ويبعثون بالمتبقي إلى «اسطنبول»، بحسب النِّسب التي تحددها السلطة المركزية . هكذا كانت تُقاضى خدماتهم ، وهكذا كان يُكرَّس ، بخاصة ، انتماؤهم إلى جهاز الدولة . وكانت هذه الضريبة ، المقدرة بحسب إنتاج الأرض ، تجسد الهيمنة لا على الأرض نفسها ، بقدر ما على الجماعات التي تعيش فوقها . هكذا كانت القاعدة أن يُقدَّر انتاج كل قطعة من الأرض ، ثم يُحدَّد بموجبه مقدار الضريبة الواجبة الدفع . ولكن في الواقع ، لم تكن هذه الضريبة تحدد بفعل انتاج الأرض الفعلي ، وإنما بموجب حاجات اسطنبول المادية . لم تكن حصة الدولة تحدَّد على أساس انتاج محصى . بل على العكس ، كان تقدير ما يجب أن يمثل اسهامة كل «اقطاع» ، أو وحدة ضرائبية ، يتحقق إنطلاقاً من إلزامات اسطنبول .

وعليه فسرعان ما وصل الأمر بهذه السلطة ، المدفوعة بحاجاتها المتعاظمة دون انقطاع ، إلى أن تطلب إلى وسطائها المحليين أن ينظموا الضرائب على هيئة سلف تقدم للدولة ، على أن تكون هذه السلف ، بعد أن تضاف إليها الفوائد التي يحصل عليها الجباة ، هي المقدار الكلي للضريبة المستحقة من رعايا الامبراطورية . هكذا كانت الضريبة تضاعف باستمرار . لكن لم يكن هذا كل شيء . لم يكن هؤلاء الجباة/ المقرضون ، الذين كانوا يدعون بـ «الملتزمين» ، يعملون على جباية الضريبة بأنفسهم ، وإنما كانوا يقسمونها

إلى مقادير صغيرة ويبيعون، لجباة أقل أهمية منهم، حقّ جبايتها. بذا كانت الضريبة التي يضاف إليها، في كل مرة، الربح الذي يسعى اليه المشتري الأخير، تصبح في نهاية السلسلة باهظة حقاً.

إن هذا البناء السياسي العثماني الذي كان يعمل من قبل كبناء جامد (إذْ هو يبقي على السلطات المحلية بقدر ما لا تتجاوز قَنَوات جباية الضريبة)، كان يشكل، بالمقابل، ومنذ قرون عديدة، هدف هجومات الرأسمالية الصاعدة والغازية. لقد تحقق تسلل الغرب عبر شبكة من الوسائل، ذهبت من الاستكشاف والرحلات إلى التعهد بمصير الأقليات المحلية، مروراً بزيادة حركة البضائع والسلع المنتجة في أوروبا. مع هذا، فإن طرق التغلغل والاختراق المتعددة هذه، وعلى الرغم مما كانت تتسبب به من أضرار، لم تكن كافية لتسديد الضربة القاضية للامبراطورية العثمانية. كانت بمثابة رؤوس رماح مهمتها تهيئة الميدان. ما حدث هو أنه، بموازاة هذا النشاط الممارس في عمق المجتمعات المطموع بها، أفادت النظم الامبريالية من سلسلة من الحروب انتصرت فيها على الأتراك اعتباراً من القرن السادس عشر، أي من سلسلة من الضربات القاصمة المتوالية، لتخلق لدى عدوّها المقهور سلسلة من الحاجات كانت هي وحدها القادرة على اشباعها. ولقد تجلت هذه الهيمنة على الدولة العثمانية في الديون المتعاظمة التي كانت الأخيرة تدين بها لأوساط المال الأوروبية، وكانت تتألف، أساساً، من تعويضات الحرب المفروضة على الطرف الخاسر، ومن القروض التي كانت تقدم له ليواجه متطلبات التحديث الإداري والاقتصادي والعسكري.

وسرعان ما أصبح الشغل الشاغل للسلطات العثمانية لا يتمثل إلا في العثور على قروض جديدة. في طور أوّل، فرض الدائنون، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يستردون الدّين بعد دخول الضرائب في الخزينة المركزية العثمانية، أن يتمتعوا بحق التصرف بمدخول الخزينة قبل المستدين نفسه. إلا أن هذا الاجراء الجديد لم يضع حدّاً للدين المتعاظم، فهددوا حينئذ باشهار إفلاس المستدين. إذ ذاك بدأ الطور الثاني. تعلّل الأوروبيون بعجز الدولة العثمانية عن ادارة مصادر ثروتها، فطالبوا، مقابل تقديم سيولة مالية جديدة، بالإشراف على جباية الضرائب بأنفسهم. وتحت مظهر تعديل تقني (شركة «حديثة» حلّت محل طبقة عسكرية «متخلفة» في مجال الإدارة)، كان الأساسي قد أُنجز. اعتباراً من تلك اللحظة فحسب، قيض للامبريالية، التي كانت تتمتع مع ذلك بحضور طويل ومتنوع الصيغ، أن تتغلغل في النسيج الاجتماعي بحق. مع ذلك بقيت المظاهر مصونة. بقيت الامبراطورية العثمانية في مكانها، ولم يكن المسؤولون الجدد أكثر من

تقنيّ شركة للإدارة المالية، هي «إدارة الديون العثمانية العمومية»، التي كانت تتمتع بمقر لها في إسطنبول، مع مجلس إدارة ومكاتب تجارية وفروع في الولايات المختلفة للامبراطورية. . . إلا أن خطوة جذرية كانت بذلك قد خُطيت. تمّ الاجهاز على الرابطة التي كانت تجمع مختلف فئات التشكيلة العثمانية بعضها بالبعض الآخر. ان شركة رأسمالية هي التي أصبحت تديرها الآن، وتمنحها تكويناً آخر. لم تعد الضريبة هي نفسها. . . تغير الشركاء. وبما أن الغرب لا يمثّل مجرد خَلَف بسيط للسلطان، فقد وُضِعت في الواقع نهاية للسلطانية. ولكن في العمق فحسب. ذلك أن فترة زمنية كان لا بد من أن تمر حتى تتجلى هذه التحولات الجذرية بوجهها الحقيقي: فالاستعمار كان يصطدم بمقاومة تبديها الامبراطورية بأسرها، أو مبعثرة ومحدّدة في مواضع معينة، وكان مجموع هذه المقاومات يفرض عليه أن يواصل المرور عبر قنوات السلطة المخضعة. هكذا واصلت الولايات العربية التعامل مع الاستعمار عبر العثمانيين.

مع الحرب العالمية الأولى، عمل الغرب، مدفوعاً بالنتائج المتضافرة لنموه الخاص ولرغبته بالانتهاء من مواجهاته غير المباشرة، عمل على اماتة الدولة العثمانية، فحطّم جهاز سلطتها وانتقل إلى الاستعمار المباشر. هذا الانقلاب هو الذي يقيم وراء الانقطاع الجذري الذي رافق قيام دول «الانتداب» الاستعمارية. وهو ما كان يلمح وراء التوزيع الجغرافي، «التجريدي» إجمالاً، الذي كان كل من «سايكس» و «بيكو» يعدّان له في لندن، في ١٩١٧، حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها.

تحولات الوضع القانوني للأرض

اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الأولى، خضعت فلسطين إلى حكم عسكري بريطاني. وفي ١ تموز (يوليو) ١٩٢٠، أعلن عن قيام الحكومة المدنية، وعُيِّن هربرت صامويل Herbert Samuel مندوباً سامياً للبلاد. وفي ٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ نشر ونستون تشرشل Winston Churchill: «السياسة البريطانية الراهنة في فلسطين» Statement of British Policy in Palestine، وفي ٢٤ من تموز (يوليو) من العام نفسه، أقرت «عصبة الأمم» نظام الانتداب البريطاني في فلسطين، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا اعتباراً من ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣. منذ ذلك الحين، وجد عرب فلسطين أنفسهم بمواجهة سلطة جديدة، بريطانية، وقع اختيارها على أرضهم.

الحال، أن هذه الأرض لم تكن فضاء غفْلاً، وإنما مجالاً للعشيرة. كان هذا العالم، مدنياً أو ريفياً، أو بدوياً، يخضع لنظام العشائر ولهيمنة العلاقات العائلية. وكانت المدن، على الرغم من نموها الخاص، بفعل تأثير اسهامات الجاليات الأجنبية

بخاصة، والأرياف، التي كانت أكثر تحفظاً إلى حد ما، نقول كانت تمثل، قبل أي شيء آخر، حقلاً تتطور فيه شرائح اجتماعية، مستقرة أو نصف رحّالة أو رحالة، تستند جميعاً على العلاقات الاجتماعية العشائرية.

بتجاورها، تشكل أراضي جميع العشائر، للوهلة الأولى، خارطة فلسطين. وإذا ما نظرنا إليها من خلال معطيات التحالفات والصراعات بين مختلف العشائر، فهي تعكس صورة الوضع السياسي للبلاد. ذلك أن أرض فلسطين، التي كانت تشكل أساس تقسيم الضرائب وتقديرها وجبايتها، وضمانة التماسك الكيانيّ، والقاعدة المادية للشعور الشامل بالانتماء إلى أرض واحدة، لم تكن في منجى من الانقلابات التي هزت الدولة العثمانية طوال القرن التاسع عشر.

كان على كل جماعة أو عشيرة أن تضمن بقاءها (هذا هو ما كان يمثل همها الأول)، بمفصلَة عدد من الإلزامات الحيوية أو الأساسية: الاكتفاء الذاتي، ودفع الضريبة، وضمان تماسك العشيرة. وكان اشباع هذه الحاجات الثلاث يتحقق في ما يدعى بـ «علاقات المشاع». في الأصل، يحدّد «المشاع»: «نمطاً خاصاً من الملكية الجماعية (...) هذا الذي تمارسه مجموعة ريفية بكاملها على كامل الأرض التي تقوم هي بزراعتها». ولكن إذا كانت الملكية جماعية، فإن استثمار الأرض لم يكن كذلك: إنه منوط على نحو مفصول بكل واحدة من الأسر الفلاحية التي تشكل المجموعة. ويلقى احترام الملكية وفردية الاستثمار ضمانه بالإعادة الدورية لتقسيم الأراضي، وهذه العملية المتكررة هي التي تشكل أساس: «المشاع»[1]. ولضمان المساواة في التقسيم، كانت الأرض تقسم إلى قطع كبيرة متماثلة في طبيعتها الزراعية، ثم تقسم هذه إلى قطع أصغر متساوية القيمة. وكانت القطع الأخيرة، المقسمة على هيئة مساحات طولانية صالحة لزراعة الحبوب بالمحراث البسيط، التي كانت شائعة في فلسطين يومذاك، تُوَزَّع، كل سنة، على الأُسَر بقدر ما تتوافر عليه من أعضاء ذكور، بمن فيهم الصغار. «من هنا كان استثمار الأراضي فردياً بالفعل، من حيث ان كل أسرة لا تعمل إلا لحسابها الخاص. ولكنها فردية محددة، بما أن أحداً لا يستطيع أن يتصرف بحصته كما يشاء، وإنما هو مجبر على أن يزرع فيها نفس المحاصيل في نفس الأوقات، وباتباع نفس الطرق الزراعية التي يتبعها جيرانه. ان من المستحيل على أحد أن يكسر أو يعدل حلقة المناوبة الزراعية، أو أن يتحرر من الارعاء العمومي أو أن يُسيِّج أو يزرع أشجاراً. بهذا الثمن، كانت القرية «المشاعية» الأصلية، أو ما تمكن دعوته بالقرية المشاعية، تمثل كياناً شديد المتانة

(١) راجع بهذا الخصوص: Jacques Weulersse, Paysans de Syrie et du Proche-Orient, Paris, 1946, p.99-101.

والعافية والتوازن. وكان التطابق المطلق بين الاستثمار والملكية يمنع تلقائياً كل تدخّل أجنبي"[٢]. وكان الفلاح، أخيراً، يتمتع بحقوقه على الأرض بقدر ما يعنى بزراعتها، حتى يحين موسم الحصاد. ثم، ما ان تُدْفَع الضريبة جماعياً من قبل سكان القرية، حتى تُتقاسم بقية المحاصيل.

تعرضت علاقة الجماعة الفلاحية بالأرض هذه، إلى تخريب متدرج. كان «المشاع» بعيداً عن كل مساس طالما بقيت الجماعة منغلقة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا مما كان يضمن قيام وَسَط «مُسَوَّر» إذا صح التعبير، ينتج فيه المرء لصالحه الخاص، ويعيش بين أفراد عائلة بذاتها. وَسَط كانت الاتصالات الوحيدة مع الخارج تتحدد فيه بالصراعات العشائرية وباللقاء السنوي مع الجباة، لدفع الضريبة. إلا أن انفتاح الأرياف التدريجي، والضربات القاصمة الموجّهة لاقتصاد الاكتفاء الذاتي، وتعميم استخدام العُمْلة، فيما كانت الضريبة ما تزال تدفع بالمحاصيل، ونمو طرق الاتصال وانتشار السلع المصنعة في الغرب، أي، بإيجاز، تعدد العوامل الجديدة المرتبطة بالتغلغل الأوروبي في المنطقة، هذا كله خَلَق ظرفاً مؤاتياً لتقوّض «المشاع»، من دون أن ينجح في تفجيره نهائياً. ان رغبة البقاء الجماعي ظلت هي الأقوى، وستأتي الضربة القاضية في الختام من مصادر أخرى.

حيما تدخّل المستعمرون في جباية الضريبة، كانت المقاومة الكبرى التي تعرضوا لها تنبع بصورة أساسية من الفئات التي كانت تفيد من الضريبة، وليس من هذه التي كانت «تتكبدها». لا نرى باسم أية «وطنية مضادة للاستعمار» (قبل ولادة الاستعمار نفسه) كان الفلاحون سيموتون دفاعاً عن «ملتزميهم»! كان الصراع، يضع، وجهاً لوجه، كلا من الغرب، عبر «إدارة الديون العثمانية العامة»، والدولة العثمانية التي كانت تُجْبَر على اتخاذ بعض الاصلاحات، وبالنتيجة «الاقطاع» نفسه، بما هو فئة محلية مهيمنة كانت تنظر إلى وجودها وهو يتعرض إلى التهديد. كانت غايات الاستعمار الأولى تهدف في ذلك الطور إلى اضعاف الوسيط المحلي، حلقة الوصل بين الدولة المركزية والفئات الدافعة للضرائب، التي كانت تمثل المرتكز الحقيقي لهذا النظام. من هنا، فما ان قبضت بيدها على الجباية المباشرة للضريبة، حتى شرعت «إدارة الديون العثمانية العامة»، معززة بحملة التحديث التي سبقتها بقليل، نقول شرعت بتفجير معركة الغاء «الالتزام»، وكانت تبرر هذا الالغاء بحقيقة قيام الوسطاء بنهب مقادير كبيرة من الضرائب وهي في الطريق،

(٢) المصدر السابق.

مما يحرم السلطة المركزية من مصادر ثمينة، ويدفع الدائنين الغربيين إلى الإحجام أكثر فأكثر عن الإقراض. وبمطالبتها بجرد فعلي للثروات، أي باحصاء الأراضي ومنتجاتها الزراعية، كانت تؤكد في الوقت نفسه على أن تحسين جباية الضريبة يلزم بالتجديد الكامل لأدوات جبايتها. ولم تكن هذه التعديلات، على الرغم من ظاهرها التقني المحض، لتعني شيئاً آخر سوى نهاية «الاقطاع» وإقامة السجلات، وإحلال موظف «إدارة الديون العثمانية العامة»، ومُحاسبها، محل «الإقطاعيّ» و «الملتزِم».

إذا كانت هذه السياسة قد اصطدمت بمقاومة متواصلة، وإذا كانت عجزت، حتى نهاية الامبراطورية العثمانية، عن تصفية «الاقطاع» نهائياً، فإن المجموعات العشائرية، التي انخرطت منذ ذلك الحين في محيط اجتماعي جديد، كانت تتكبد مع ذلك نتائجها الهدامة. هكذا كانت المبالغ المفروض دفعها تتبع في تزايدها تعاظم حاجات الدولة المستمر، كما كان «الملتزم» يرافق الحركة بزيادة حصته الخاصة لدى حصول اية زيادة رسمية. وسرعان ما وجد مسؤول الجباية، الذي كان يطالب بأرقام خيالية بالقياس إلى الانتاج الفعلي، وجد نفسه في مواجهة فلاحين عاجزين عن الدفع. كان بوسع «الملتزم» أن يلجأ آنذاك إلى القمع، إلا أن هذا المراس إذا كان يلقّن درساً، فهو لا يحل المشكلة. لذا استفاد الملتزم من الظروف الجديدة لزيادة الحاصل المنهوب، فصار يقدم سُلَفاً مصحوبة بفوائد بنسب لا يصعب على القارىء تخمينها، معلناً للفلاحين عن أنه سيطالب في الجباية القادمة بتسديد كل شيء: الضريبة ومتأخّر الديون مجتمعين. أبداً لم يكن بمقدور الفلاحين تسديد هذه الديون، إلا أن الجابي أصبح دائن جميع القرى التي كان يقوم بجباية الضريبة فيها. أهُوَ جهل من جانب «الملتزم» وانعدام للخبرة؟ ترى ما كان يجديه أن يكون دائنَ دافعي ضرائب كان يعرف أنهم لن يتمكنوا من تسديد ديونه أبداً؟

إن هذه الديون، المُضَحّى بها ظاهرياً، كانت تنطوي في الواقع على امتيازات كثيرة، تُمكّن «الملتزم» من استرجاع ديونه وما هو أكثر منها.

ذلك أن علاقة التبعية الجديدة، هذه، التي تربط الفلاح بالملتزم انما تشكل حماية اضافية للموقع المهدَّد للأخير. فما ان يفكر أحد بإلغاء علاقته الجبائية المحض بالفئات التي تربطه بها الضريبة، حتى يكون مجبراً على التفكير بمسألة تسديد الديون، وهذه عملية لا ندري من كان يجرؤ على الاضطلاع بها وقد رأينا إلى ضخامة الدين! ومن جهة ثانية، فإن الملتزم كان يستند إلى علاقة الاستغلال الاضافي هذه، فيمنح نفسه حق الاستيلاء على مجموع الانتاج باعتباره تسديداً جزئياً للديون، فلا يترك للفلاحين غير الحد الأدنى الضروري. وبموجب هذا الاجراء، كان أساس الضريبة يُوَسَّع من جديد، فتصبح

الضريبة المدفوعة تسديداً للدّين في جانب كبير منها. وأخيراً، فإن نظام «المشاع» نفسه كان يتلقى بذلك ضربة قاصمة، إذ يقوم الدّين بـ «فَرْدَنَة» الفلاحين وتعطيل أواليات حياتهم الجماعية.

كانت العادة قد جرت على أن تتعاون الجماعة في تحمل عبء الضريبة. إلا أن الدّين، بعزله كل فرد من الجماعة (كل فرد مَدين بهذا القدر)، دفع كل فلاح إلى التشبث بقطعة محددة من الأرض، مغذّياً لديه وَهْمَ التمكّن من تسديد دينه ذات يوم، بفضل عمل فردي متواصل على الأرض. كانت عملية اعادة التقسيم الموسمية للأرض قد ألغيت، ولكن لم يكن ليبدو على أحد، في ذلك الطور، أنه يعبأ حقاً بالملكية القانونية للأرض. ثم جاء طور اعادة تنظيم الضريبة نفسها. كانت المرسومات القاضية بالغاء «الالتزام» مصحوبة بإجراءات هادفة إلى احصاء الأراضي وتحديد ملاكيها.

لم يكن من غنى عن هذه الاجراءات لتهيئة بديل فعلي للنظام السائد: إلغاء «الالتزام»، ولكن كذلك جرد الثروات، وإحصاء الملاكين الذين أصبحوا هم المحاورون المباشرون لجباة مباشرين. وقد فرض النظام العقاري العثماني للعام ١٨٥٨، وبخاصة القانون المدعو بقانون «الطابو» تسجيل كل قطعة أرض باسم ملاّك محدّد، حتى يتمتع الأخير بحق استخدامها. كان من المفترض بالضربة الأشد قسوة أن تلحق بـ «الاقطاع» ونظام وسطاء السلطة، إلا أن النتائج الفعلية جاءت مختلفة. فحتى يضمن بقاءه، فرض «الملتزم» على الفلاح أن يتنازل له عن ملكية أرضه كتسديد لقسم من الديون. هكذا سجّل سكّان قرى بكاملها أراضيهم باسم «الملتزم» - الدائن. وهكذا شكلت الاجراءات الجديدة ضربة لـ «المشاع» بدل أن تشكل ضربة لـ «الاقطاع» الذي عرف، ببراعة، كيف يحرفها عن وجهتها. منذ ذلك الحين، أصبح الفلاح يعمل على أرض كفّت عن أن تعود له قانونياً: من دافع للضريبة، تحوّل إلى ما يشبه عاملاً زراعياً في أرض عائدة إلى «الملتزم». صحيح أن «الإقطاع»، قد أخّرَ بذلك موعد زواله سنوات أخرى، إلا أن نصاً قانونياً أصبح يكرس منذ ذلك الحين الجهود التي كانت قد طمحت إلى فرض تساوق بين العلاقات الانتاجية والحق القانوني في الملكية الفردية.

ومع ذلك ففي الميدان العملي، وعلى مستوى الادراك المباشر للفلاح، لم يتغير أي شيء. كان الفلاح ما يزال يعيش في حدود عشيرته، على قطعة الأرض نفسها، غير متعرض إلى التهجير. وكان ما يزال غائصاً في الديون، تسرق منه عائلة بذاتها ثمار كدحه. ما كان يعني له، في هذه الحالة، أن يكون في مكان ما من المدينة، التي لم يرها في الغالب أبداً، سجل يتضمن قيداً ما للملكية؟ لا شيء تقريباً. كان الأساسي يقبع في موضع آخر، وإن نمو

الملكية الكبرى لم يكن ليتمتع في ذلك الحين، أي في نهاية القرن التاسع عشر، بالأهمية الكبرى التي سيكسبها في مواجهة الصهيونية. ما كان مهماً حقاً، هو أنه ما ان تم تدمير علاقة معينة بالأرض حتى أصبح وجود الجماعة العشائرية نفسه موضوعاً تحت طائلة السؤال.

في مطلع هذا القرن، كان المجتمع العربي، وهو ينظر إلى قيام نظام «الانتداب» في فلسطين، مهدَّداً في عنصره التكوينيّ الأكثر أساسية: العشيرة. وكان ذلك يمثل، إلى جانب تقسيم البلاد وقيام سلطة مركزية استعمارية جديدة، العنصر الثالث للمجابهة التي وضعت المنطقة العربية في مواجهة الاستعمار. ولكن، بالنسبة لهذه الأرض التي ستشكل دولة «فلسطين» كان المسار الخاص قد بدأ.

فلسطين ١٩١٧ - ١٩٣٩ :
أرض مختارة

عرفت فلسطين انطلاقاً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر استيطاناً يهودياً ، كانت دوافعه جميعاً تنبع تقريباً من غايات دينية متباينة تحدو به إلى أن يقيم مستوطناته في بعض المناطق الريفية ، أو إلى زيادة حجم الطائفة اليهودية المحلية الصغيرة في المدن الأربع : القدس وصفد وطبرية والخليل .

وإذا لم تكن هذه الحركة لتتميز في نظر العرب ، إبّان الحكم العثماني، في شيء ، عن بقية المجموعات الوافدة من «الصاحبيين» Quakers إلى «الهيكليين»Templiers (نسبة إلى هيكل سليمان في القدس) فالأنجليكان فالبروتستانت ، الخ . . . ، فإن سنوات الإمبراطورية الأخيرة قد شهدت انبثاق إشكالية شديدة الخصوصية : فبعد تناقضات وصراعات داخلية عديدة ، حددت المنظمة الصهيونية لنفسها هدفاً يتمثل في إقامة دولة يهودية في فلسطين ، ونجحت في الحصول على مباركة بريطانيا العظمى .

في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) قدم تصريح بلفور صياغة مشخصة للوعد بـ «وطن قومي لليهود» . وكان كل من اليهود ، الفرحين بمكسبهم هذا ، والعرب ، الذين تظاهروا ضد «الوعد المشؤوم» ، والبريطانيين ، الذين كانوا يؤكدون على أن ذلك لن يتحقق على حساب الطوائف والمجموعات الأخرى ، نقول كانوا يعون ضخامة هذا الرهان . أمّا السياق الخاص بتغييب فلسطين فقد دُشِّنَ هنا رسمياً .

البريطانيون والصهاينة والدولة اليهودية

مع أن الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود قد ولد في الظرف الخاص للحرب العالمية

الأولى، فقد كان البريطانيون ينتظرون منه أن يساعد في تجذير التحولات التي بدأت في الفترة العثمانية. لذا قاموا بتنمية نظامهم الانتدابي بدافع من قوة مزدوجة: كانت دينامية دولتهم الاستعمارية تترافق بالتهديد بمجيء دولة ثانية، هي الدولة الصهيونية التي كانت أدواتها قد أخذت تتشكل بالتدريج. كان الوعد بوطن قومي لليهود (وكان وعداً فحسب، لأنه لم يحدث أبداً في الواقع تجاور لدولة انتدابية وأخرى يهودية)، يشكل أحد العناصر الأساسية التي اعتمدها البريطانيون في تنفيذ مشروعهم في التجزئة، والسيطرة على الأعمال والاجراءات المؤقتة التي كان نجاحه يستدعيها. وبمواجهتها المجال السياسي الفلسطيني بنوع من سلاح ذي حدّين (دولة الانتداب والحركة الصهيونية التي هي دولة يهودية كامنة)، لم تكن بريطانيا لتشنّ هجومها على صعد متعددة فحسب، وإنما كانت تجبر المعتدى عليه على أن يدخل، هو الآخر، في مجابهة مزدوجة. كان الفلسطينيون يواجهون، في آنٍ معاً، الانكليز واليهود.

وباكتسابه على هذا النحو وضعاً خاصاً بالقياس إلى بقية العرب (كان عرب لبنان وسوريا يواجهون فرنسا وحدها، وعرب مصر انكلترا فحسب. . .)، أصبح على السياسي الفلسطيني أن يتقن فنّاً معيناً في توزيع ردوده. فنّ كان من الصعوبة بمكان، سيما وأن أعداءه، على اختلافهم، كانوا ينتمون إلى المعسكر ذاته. وبإجباره على الدخول في اشكالية التمييز هذه، ضعفت القيادة الفلسطينية، لا بفعل عجزها عن معالجة كل من الأساسي والثانوي معاً، وإنما بسبب المميزات الخاصة اللامريّة فيها للحركة الصهيونية، التي لم تكن مجرد أداة سلبية في أيدي الانكليز.

ولقد ساهم عنصر آخر في تعزيز خصوصية هذا الاستيطان الذي كان يعتمد على استخدام معين لمفهوم الزمن. حين أعلن البريطانيون عن «وعد بلفور»، فهم لم يعلنوا عن قيام وطن قومي لليهود، وإنما عن كونه يشكل غاية سياقٍ يسيطرون عليه هم أنفسهم (أي الانكليز). هكذا كان ثمة بين الوعد بدولة صهيونية وولادتها الفعلية، ما يشبه هوة أو مهلة كان في إمكان بريطانيا أن تقدّرها، تقلصها أو تمددها، تجمّدها أو تعجّلها، أي بإيجاز، أن تخضع الزمن إلى استراتيجيتها الخاصة.

بيد أن هذه الاستراتيجية لم تكن بالشيء السهل، نظراً للمقاومة التي سيبديها العرب، وكذلك بفعل رؤية الصهاينة أنفسهم لدولتهم. ان هذه الدولة المُتَصَوَّرة كحلّ لـ «المسألة اليهودية»، كانت تفرض في الغالب إجراءات لم تكن تتبع بالضرورة السياق البريطاني للأشياء. هكذا كانت الدولة الاستعمارية، شأنها في ذلك شأن كل دولة رأسمالية أو نازعة إلى الرأسمالية، لا تهدف، على الرغم مما تتسبب به من تهديم

للعلاقات الاجتماعية، إلا إلى إحداث تحول معين: لم تكن لترغب بإزالة المجتمع المخضع وإنما بدفعه إلى علاقات أخرى، أكثر ملاءمة لواقعها الجديد. وفي هذه التحولات العنيفة، كان مفهوم «البلاد» يحتل مكانة أولى. ذلك أن المشروع لا يمكن أن يُنفّذ على خير وجه إلا إذا كانت الدولة الجديدة «محشورة» في حدود محددة، أي أنه، بغية السيطرة على «التحولات الاجتماعية» من جديد، بعد طور من التهديم، كان يجب أن تتحقق هذه التحولات في مناطق جغرافية محددة، تسيطر عليها وتشرف على مراقبتها شبكات السلطة الجديدة. هذا الشرط الذي كان لا غنى عنه لكل إعادة «بَنْيَنَة» استعمارية، كان يتمتع بحجم من الضرورة أكبر من بلاد كفلسطين، التي كان الرد الأكثر شيوعاً لدى سكانها، طوال الفترة السابقة، وكلما ازداد ضغط السلطة على فرد أو عشيرة، يتمثل، ببساطة، في النهوض في ليلة «لا قمر فيها»، وجَمْع العائلة والدواب والحاجات، والانتقال إلى الولاية المجاورة، بغية «الاختفاء»، والانضواء تحت سلطة حاكم آخر.

كانت المنطقة الخاضعة للسيطرة البريطانية تتمتع بتقليد يعود إلى مئات السنوات، يتمثل في التجاوز الدائم للحدود، كردّ على استبداد السلطة. من هنا، لم يكن لتثبيت سكانها داخل حدود معينة إلا أن يشكل إلزاماً لا معْدلَ عنه بالنسبة إلى بريطانيا العظمى.

عند هذا المستوى المحدَّد، تميزت الدولة اليهودية للصهاينة عن الدولة الاستعمارية، بما أنها، أي اليهودية، كانت تسعى إلى دفع عرب فلسطين إلى أراض أخرى. كان مشروعها يلوح منذ البداية كمشروع متمثل بطرد الفلسطينيين خارج دائرة الدولة، ثم، عبر سياق مرتبط به صميمياً، تمزيقهم اجتماعياً وطردهم من التراب الوطني. وهذا ما يجب التفريق بينه وبين التصفية الجسدية: فلم يكن هدف الصهاينة احداث إبادة جماعية، وإنما التسبب باختفاء بنية اجتماعية. إنهم لم يكونوا ليريدوا تصفية الفلسطينيين كأفراد، وإنما التوصل، بتهجيرهم وبعثرتهم، إلى إزالة مجتمعهم وضمان عدم إمكان ظهوره من جديد. إن ما كان الصهاينة يأملونه هو تشتيت الفلسطينيين في الأقطار المجاورة.

أرض للإخلاء

اتجه المشروع الصهيوني إلى الأرض بمسيرة لم تكن تهدف إلى تحويل الروابط في داخل المجتمع، وإنما إلى تدميرها. حرص الصهاينة في فلسطين على إحداث الفراغ. لم يكن هدفهم ليتمثل في تهيئة الأرض التي بها كانوا يطمعون، بحيث تستقبلهم، وإنما في تجريدها من ساكنيها.

كان مجتمع المستوطنين، المتحصّن في أبراجه وخلف متاريسه، قد بدأ ينتظم في عالم مغلق. ولكن إذا كان هذا التمترس يصونه، فهو لم يكن بالمقابل ليضمن توسّعه. من هنا، كان على هذه المجموعات التي كانت تشيّد، طوال سنوات الانتداب، قلعتها الخاصة على هيئة جزر اجتماعية صغيرة ما هي إلا صورة مجزأة عما ستكون عليه الدولة الصهيونية اعتباراً من ١٩٤٨، كان عليها، حتى تحدث الفراغ، أن تقوم بـ «طَلْعات» متوالية. وتمثلت هذه «الطلعات» في البداية، وبالاعتماد بصورة أساسية على رأسمال جماعي (صناديق المال اليهودية المختلفة)، في شراء الأراضي باسم ملاّك وهميّ هو: الشعب اليهودي. ولم تكن نوعية الأراضي، سواء أكانت غائصة في المستنقعات كما في منطقة «الحولة»، أو مشهودة الخصب كما في «مرج ابن عامر»، لتؤثر في قرارات الشراء. كانت هذه العمليات تهدف إلى «تخزين» الأراضي، ثم ان السكان اليهود بقوا مدينيين في غالبيتهم العظمى، ولم يرتبط اتساع مساحة الأراضي المشتراة بتنوع المجموعات اليهودية الوافدة أبداً.

إلا أن موقع الأراضي كان بالمقابل حاسماً. كان الصهاينة يُؤْثرون ـ وإنْ لم يملكوا الخيار دائماً ـ شراء الأراضي وفقاً لمخطط معين كان يتغير تبعاً لمختلف مراحل الانتداب، بما أنه كان يعكس التشكيلة الجغرافية التي كانوا يمنحونها لحلمهم السياسي في تلك اللحظة. وأخيراً، وهذا ما هو أكثر خطورة من كل ما تقدَّم، فإن الفلسطينيين كانوا يرون أن أراضيهم لم تكن تُشتَرى كيفما اتفق، وأن القاعدة الثابتة لدى الصهاينة كانت تتمثل في عدم اقتناء الأراضي إلا خالية من سكانها.

وإذا ما تركنا جانباً الأراضي العمومية التي كانت تابعة للسلطان في أثناء الفترة العثمانية، والتي تحولت، مع الانتداب، إلى أراض أميرية يتنازل عنها، أو تؤجر للصناديق اليهودية لمدة تسعٍ وتسعين سنة، فإن النمط السائد في الصفقات المعقودة بين المشترين اليهود وعدد من كبار الملاكين العرب كان يتضمن على الدوام تعهّداً يتقدم به بائع الأرض بتسليمها خالية من كل ساكن. وكانت المطامح الخاصة للحركة الصهيونية تفيد بذلك من نتائج انهيار «المشاع»، الذي حول الفلاحين إلى مجرد سكان في أراضيهم أنفسها. ذلك أنه إذا كان الوضع الاقتصادي للفلاح قد ازداد سوءاً حتى تلك الفترة، وإذا كانت علاقته بالجباة ـ الذين تحولوا إلى ملاكين ـ قد تغيرت، وإذا كانت الروابط الاجتماعية في داخل عشيرته قد ارتجت، فإنه لم يكن يعيش هذا كله إلا باعتباره تفاقماً لسوء أوضاعه. كانت العشيرة ما تزال، رغم كل شيء، مقيمة على أرضها، وكانت هذه الرابطة بالأرض تمنحه، على الرغم من فقره المتعاظم، نوعاً من التماسك. لقد بقي

الواقع يُقارَب انطلاقاً من الأواليات الجماعية نفسها، وأنْ تكون المعيشة أصبحت تزداد صعوبة كل يوم فهذا كان أمراً ثانوياً بالقياس إلى استمرار نسيج اجتماعي كان في إمكان جميع افراد العشيرة أن يلتقوا فيه ويتماهوا معه اجتماعياً. كان هذا الاستمرار للجماعة هو العنصر الذي مكّن هذه العشائر من مواجهة الانقطاعات التاريخية كما لو لم تكن أكثر من مصاعب يومية عادية. وهي لم تكن مخطئة في ذلك تماماً، لأنه، مهما كان مدى الدمار الذي ألحقتْه بها القوى الغربية في الفترة العثمانية، فطالما لم تكن العشيرة قد تعرضت للتفتيت فإن شبكات المقاومة وقنواتها لدى البنيات الاجتماعية كانت تتمكن من الصمود. وما كان من هذا الشيء إلا أن يطمئن كل فرد.

من هنا كانت الاستراتيجية الصهيونية، استراتيجية «الأرض الخالية»، تمثل التهديد الأكثر جذرية. انها، باستهدافها الاستئصال الأعمق، وتصفية لا بعض العلاقات الاجتماعية وإنما جميع أشكال الروابط، انما كانت تعني بالنسبة إلى الفلسطينيين محو كل ارتباط بعشيرة، أو مجتمع، أو أرض. وحين كان الملاكون العرب يوقّعون مع المشترين اليهود عقود بيع تتضمن بنداً ينص على كون الأراضي تباع مخلاة من السكان، وحين كانت هذه العقود تدخل حيز التنفيذ، كان الملاك الجديد يتقدم إلى قطعة الأرض، وبمساعدة الشرطة البريطانية، يقوم، ببساطة، بطرد السكان، أولئك الفلاحين المقيمين في أراضيهم منذ قرون، والذين تحولوا بفعل صفقة بسيطة إلى ساكنين غير شرعيين، أو إلى «محتلي بيوت» «Squatters». بهذه العملية، كانت الحلقة تنغلق، وكان التسجيل المجرّد للأرض باسم «الملتزم» في القرن التاسع عشر يتحول، وبفظاظة، إلى صيغة مشخصة. وإلى صدمة طرد الفلاح، كانت تنضاف حقيقة أن هذا الذي تنازل عن أرضه تحت وطأة الديون لم يكن هو المطرود: لقد قام بين الأول وسلفه زمن أجوف يظل مع ذلك مطمئناً نوعاً ما: انزياح استقرّ فيه نوع من النسيان الذي ما ان اصطدم بحقيقة الطرد، حتى خلع عليها ملمحَ لعنةٍ فعليّة.

لقد «وقَعَ» الطرد على الفلسطينيين. وككل مصيبة، مع ما يرافقها من رضّات بدائية ومصاعب أولى، فهو لم يُثِر الكثير من تظاهرات التمرد فحسب، وإنما كذلك، وخصوصاً في لحظاته الأولى تماماً، مشاعر انصعاقٍ فعليّ. هكذا أصبح من الشائع أن ترى، طوال الأعوام بين ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠، حشوداً من الرجال تنتقل في وطنها نفسه بحثاً عن عمل لا تعثر عليه، وبدون بقعة ترتبط بها سوى المكان الأصلي الذي باتت تمنعه متاريس المستوطنات. وإذا كان قسم، فحسب، من عرب فلسطين قد عاش قبل الأوان تجربة التحول إلى لاجئين، فإن مجموعتهم الوطنية بكاملها كانت ترى ما يشبه شريطاً للمصير المرعب الذي ينتظرها وهو يُعْرَض تحت أنظارها.

وتتمتع مسألة مساحة الأراضي التي اقتناها الصهاينة ابان الانتداب بدلالة كبرى في هذا الصدد. نجد في الاحصاءات التي نشرها البريطانيون في ١٩٤٥ أن الصهاينة لم يكونوا قد اشتروا حتى ذلك التاريخ سوى ١٢,٧٥ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة، وسوى ٥,٦٧ بالمئة من مساحة فلسطين، أي ١,٤٩١,٦٩٩ دونماً من مجموع ٢٦,٣٢٣,٠٢٣[1]. هذه الأرقام ترينا كامل القيمة الرمزية التي كان يتمتع بها مبدأ شراء «الأرض الخالية» في نظر الفلسطينيين.

وأخيراً، فإن كون الصهاينة لم يتمكنوا من حيازة غير القليل من الأراضي، وكون أغلبية الفلسطينيين قد بقيت «في ديارها»، لم يمنعا مسألة الأرض من أن تشكل محور النضال كله، تحت الانتداب. لم يكن ما يهمّ هو مساحة الأرض المفقودة، وإنما الأهمية الأنموذجية لهذه العملية، و «المذاق الأول» الذي تقدمه لضخامة التدمير الذي لم يكن ينتظر هذه الـ ٥,٦٧ بالمئة، المباعة، من الأراضي، فحسب، وإنما فلسطين بكاملها. من هنا، كانت نضالات عرب فلسطين تحت الانتداب تخاض لا لاسترجاع نسبة معينة من الأرض، وإنما لضمان بقاء عالم. وما كان رفض الفلسطينيين الدائم، والحدّي، للتنازل عن أية قطعة من الأرض ليمتّ بصلة لـ «العناد» الشوفيني الذي يتهمهم به أعداؤهم والجهلة. ما يخفيه هؤلاء، عن قصد في الغالب هو أن التنازل عن أي شبر من فلسطين في تلك الفترة، إنما كان يعني، نظراً لمحتوى عملية الطرد، المُصادقة على سياق يستهدف تدمير المجتمع العربي الفلسطيني بأسْره. كان الطرد في جوهره غير قابل للتقسيم. إنه، إذْ لم يكن يخطط لقبول أية فئة فلسطينية في نظامه، لم يكن يدع أيّ مجال حتى للعمالة. عبر الطرد، كان جميع الفلسطينيين منذورين للهجرة، والزوال. من هنا، وخلافاً لبعض الأفكار الشائعة، فإن أسماء ملاكي أراضٍ من بين وجهاء فلسطين لم تكن تظهر بين أسماء البائعين إلا فيما ندر. ان هؤلاء الرجال المتمتعين بسلطة معينة، والذين أدركوا الخطر الشامل، وفهموا أن اللعبة لم تكن لتتهدد «وطنيتهم» (وإلا لباع البعض أراضيهم بالتأكيد)، وإنما وجودهم الاجتماعي نفسه، ما كان في إمكانهم أن يساهموا في هذه الصفقات التي تستهدف أراضيهم، أي الحقول المشخصة لسيادتهم، دون أن يمثّل ذلك ضرباً من التدمير الذاتي.

مَنْ كان يبيع، إذَنْ؟ أولئك الذين كان في مقدورهم «التعاون» كعملاء، دون أن يزولوا اجتماعياً. ينعتهم أغلب المؤرخين، وعلى نحو تجريدي، بـ «الملاّكين الغائبين». تعبير عير صحيح. فكون الوجهاء الفلسطينيين من سكان المدن، لم يكن يعني، البتة،

(١) Palestine Government-Department of Land Settlement, **Village Statistics**, Jerusalem, 1945, Beirut, 1969; edited by Sami Hadawi, p.19.

أنهم كانوا معفوّين من سياق الطرد الذي كانت تشهده الأرياف. حتى يتمكن أحد
البيع، عليه أن يكون مقيماً خارج المجال المهدَّد بالسروال ـ أي خارج الميدان الم
للمواجهة. ان عمليات بيع قطع الأراضي الكبيرة لم تتمّ على أيدي فلسطينيين غائبين
الأرض المُباعة (وهذا مما يدعو إلى افتراض أنهم كانوا في مكان آخر في فلسطين)، و إ
على أيدي من كانوا يعيشون خارج حدودها. يأتي في مقدمة هؤلاء وجهاء لبنان، مثل
يفصح عنه الجدول التالي[٢]، الذي يحيل إلى الصفقات المعقودة في «الجليل»، أي ا
بيع ٦٢ بالمئة من الـ ٨٤١,٦٩٩ دونَماً التي اشتراها اليهود بين بداية الانتداب والع
١٩٤٥، والتي كان ٩٩,٨٥٨ دونماً منها عائدة إلى الأملاك العامة.

الاسم	الجنسية	المساحة (بالدونمات)	الموقع
سليم رمضان	لبنانية	٣٠٠٠	حطين
جمّال وملكي	لبنانية	٢٥٠٠	نمرين
غلمية وجبارة	لبنانية	٤٠٠٠	زوق التحتاني
أمير شهاب وعائلته	لبنانية	١١٠٠	الخالصة
آل فرانسيس	لبنانية	٣٠٠٠	دفنة
قرويّو شبعة	لبنانية	١٥٠٠	خان الدوير
دبغي وشماس	لبنانية	١٦٠٠	الدوّارة
آل فرحات	لبنانية	١٤٠٠	الزاوية
آل شهاب	لبنانية	١٣٠٠	الناعمة
فرحات وبازي	لبنانية		
ماردِيني	سورية	٩٠٠٠	قدس
بزّي	لبنانية	٣٥٠٠	المالكية
أحمد الأسعد	لبنانية	٢٠٠٠	المنارة والعديسة
قرويّو موطن	لبنانية	١٢٠٠	جبل ميماس
الأب شكر الله	لبنانية	٩٠٠	قديّنا
الأب شكر الله	لبنانية	٧٠٠	برادة
قرويّو دَيْشوم	لبنانية	١١٠٠	هوارة

(٢) جدول مجتزأ من مذكرة الهيئة العربية العليا إلى اللجنة الأنغلو ـ أمريكية في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦ يوردها سامي هداوي في المصدر السابق، ص ٢٧ ـ ٢٨.

علي سلام	لبنانية	٤١٥٠٠	مقاطعة الحولة
نجيب سرسق (أ)	لبنانية	٢٦٥٠٠	تل الفير وجلود
عائلة سرسق (أ)	لبنانية	٢٤٠٠٠٠	مرج ابن عامر
زعرب	لبنانية	٥٠٠٠	حرّوتة
قرويّو عُطيت	لبنانية	٤٥٠٠	سمح
آل العويني	لبنانية	٢٥٠٠	نهاريّة
آل تيان	لبنانية	٣٥٥٠٠	وادي الحوارث (ب)
الأمير الجزائري وعائلته (جـ)	سورية	٣٤٠٠٠	كفر سبت وسعرة
الأمير الجزائري وعائلته (جـ)	سورية	٣٠٠٠	كردلة والحيات والبقارة
آل عكراوي	سورية	١٦٠٠	الحفس
الأميران فاعور وسمّان	سورية	٨٠٠	الصالحية
آل فضل	سورية	١٢٠٠	البرغلية
زعل سلّوم	سورية	١٥٠٠	خربة السمان
آل بوظو	سورية	٤٠٠٠	خيام الوليد
آل قبّاني	سورية	١٠٣٥٠	وادي القباني
البهائيون	ايرانية	٨٠٠٠	نقيب
«الكونت» شديد	مصرية	٨٠٠٠	سماح
المجموع		٤٦٥٧٥٠	

أ ـ أكبر الملتزمين في الفترة السابقة .

ب ـ على سبيل المثال، يذكر عيسى السفري في «فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية»، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، أنه، بين ١٩٢١ و ١٩٢٥، تعرّض سكان ٢٢ قرية أي مجموع ١,٧٤٦ أسرة، للطرد من «مرج ابن عامر»، وأنه حين رفض البعض، من بين الـ ١,٥٠٠ عربي المطرودين من «وادي الحوارث»، في ١٩٣٣، الاستجابة إلى أوامر الخروج، سقطوا صرعى رصاص جنود الاحتلال الذين جاؤوالضمان تنفيذ العقد.

جـ ـ أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري .

سكان بُدَلاء

شكلت هجرة اليهود السياق المرافق لطرد الفلسطينيين. كانت «الناعورة» نفسها تُفرغ الأرض و «تسكب» المهاجرين. وإذا لم تكن جميع الأراضي التي اشترتها «الصناديق الوطنية اليهودية» تمتلىء بالسكان مباشرة، فإن كل هذه الحشود من المهاجرين، التي كانت تتجمع باستمرار، إنما كانت تشكل، يومياً، الرمز الحي للمشروع الآخذ بالنمو، مشروع المجتمع «البديل». وخلافاً لسياق «اخلاء الأرض»، الذي كان يتخذ في تحقيقاته الجزئية هيئة «نذيرٍ أوّل»، فإنّ عدد الوافدين كان بمثابة عدوان مباشر. لم يكن يُعلن عن مجيء آلاف المستوطنين في المستقبل، وإنما كان هؤلاء هنا، فوق أرصفة الموانيء الفلسطينية!

يوضح الجدول التالي نمو الهجرة اليهودية تحت «الانتداب». ولا يحيل هذ الجدول المستقى من مصادر رسمية بريطانية[٣]، إلا إلى هجرة اليهود المعلنة بالطبع والمصادر نفسها تقدّر بـ ٥٠,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة عدد المهاجرين غير الشرعيّين [الذين دخلوا البلاد خلسة] بين العامين ١٩٢٠ و١٩٤٥.

العام	المهاجرون اليهود
١٩٢٠ (أيلول - كانون الأول)	٥,٥١٤
١٩٢١	٩,١٤٩
١٩٢٢	٧,٨٤٤
١٩٢٣	٧,٤٢١
١٩٢٤	١٢,٨٥٦
١٩٢٥	٣٣,٨٠١
١٩٢٦	١٣,٠٨١
١٩٢٧	٢,٧١٣
١٩٢٨	٢,١٧٨
١٩٢٩	٥,٢٤٩
١٩٣٠	٤,٩٤٤
١٩٣١	٤,٠٧٥
١٩٣٢	٩,٥٥٣
١٩٣٣	٣٠,٣٢٧
١٩٣٤	٤٢,٤٥٩
١٩٣٥	٦١,٨٥٤
١٩٣٦	٢٩,٧٢٧
١٩٣٧	١٠,٥٣٦
١٩٣٨	١٢,٨٦٨
١٩٣٩	١٦,٤٠٥
١٩٤٠	٢,٥٤٧

(٣) راجع بهذا الصدد: Government of Palestine, A Survey of Palestine, Jerusalem, 1945, vol. 1, p. 185 et 210.

١٩٤١	٣,٦٤٧	١٩٤٤	١٤,٤٦٤
١٩٤٢	٢,١٩٤	١٩٤٥ (كانون الثاني ـ تشرين الثاني)	١٢,٠٣٢
١٩٤٣	٤,٥٠٧		

الغرباء والمجهولون

أكثر عدوانية من عدد المهاجرين، وأكثر نبذاً للآخر مما كان عليه ايقاع حياتهم في وسط أكثر فأكثر انغلاقاً أمام العرب، وأكثر صدماً من أوالياتهم المشخصة في الرفض، كان هذا الضرب من الشخصية، هذه الخصيصة التي عبرها كانوا يبدون للفلسطينيين: ان هؤلاء المستوطنين لم يكونوا غرباء أسوة بالبريطانيين أو الجاليات اليهودية السابق وجودها للمشروع الصهيوني، وإنما: أساساً مجهولين. فخلافاً للمستعمرين الذين يجهدون في تمرير اختلافهم إلى المستوى الثاني ـ لا بفعل عقلية انفتاح على الوسط المغزوّ، وإنما في محاولة لاختراق قنواته الاجتماعية الخاصة ـ كان هؤلاء المهاجرون [اليهود] يؤكدون على خطوطهم الفاصلة إلى هذا الحدّ، ويغذونها، ويقوونها، ويسارعون إلى سدّ أدنى ثغرة بمجردّ أن تظهر، أي، بإيجاز، كانوا يعززون اختلافهم إلى هذه الدرجة، بحيث لم يكن في مقدور الفلسطينيين إلاّ أن يروا فيه عدواناً لا يمكن لأي قناع وهميّ أن يستره. كان البريطانيون غرباء هم أيضاً بالنسبة إلى العرب، إلا أن القوة الانتدابية حرصت مع دلك على تنمية ضرب من المجال المشترك، ونوع من حقل مختلط نسجت فيه علاقات هيمنتها. من وجود مجال الاحتكاك هذا، الذي لا مفرّ منه، كانت تلد علاقة، عصية على الضبط في بعض جوانبها، صحيح أنها كانت صراعية، ولكنها كانت تكتسب، مع ذلك، بعض ملمح انسانيّ. أما الصهاينة، هؤلاء «المهاجرون المجهولون»، لا بفعل أصولهم وحدها وإنما كذلك بفعل إصرارهم على جعل اختلافهم يشكل الأساس الأعمق لطرد الآخر وإبادته، فقد كانوا ينمّون وضعية يلتقي فيها العدوان والعنصرية المناوئة للعرب التقاء كاملاً.

لنحاول أن نتخيّل ما مثّل لهذا العالم الذي لم يكد بعد أن يخرج من الامبراطورية العثمانية، ولأولئك الفلاحين الذين لم يكن بعضهم قد رار حتى المدينة الأقرب إلى قريته، ولأولئك البدو النابذين لكل مركزية، والذين كانوا يتحركون في أراضٍ حدّدها الأسلاف، ولهذه المدن التي، على الرغم من حضور الإرساليات الغربية، ومن التحولات، كانت قد بقيت محتفظة، إلى حد بعيد، بطابعها التقليدي بمنأى عن كلّ مساس، لنحاول، إذن، أن

نتخيل ما مثّل لهذا العالم المغلق والمسوّر، مزيج اللغات والطبائع والأزياء والعادات والسلوكات، بل وحتى المباني ذات المعمار الذي لم يُرَ أبداً من قبل . . . هكذا كان تعدّد جنسيات المستوطنين مُخْضَعاً،وإلى هذه الدرجة من الاكتمال، للوظيفة المرسومة من قبل الصهاينة، الذين، بتجميدهم خصوصيات المهاجرين فيما بينهم، فهم إنّما كانوا يشيّدون قلعة هي من الانغلاق أمام العرب، بحيث انّ بقاءها لا يمكن أن يُضْمَن إلاّ بزوال الطرف الآخر، المعتدى عليه. أصبحت الدولة العبرية بالنسبة إلى الفلسطينيين ليست الدولة المهيأة للولادة من زوالهم وحسب، وإنما، كذلك، وبعمق، دولة المعتدين المجهولين. وفي الامتحان الذي كان يضع هذه الدولة في مواجهة دنيا العرب، لم يكن لوجود إحداهما أن يتحقق إلاّ بموت الأخرى[٤]. انّ هؤلاء الغرباء بالكامل، المجهولين كليّاً، الذين كانوا يستخدمون خصوصيتهم لتحقيق نبذٍ شامل للسكان العرب، كانوا يشكلون المجتمع المثاليّ لتنفيذ مشروع الطرد. كانوا، بالنسبة إلى عرب فلسطين، نوعاً من الأعداء بالمطلق.

أكان يا ترى من قبيل الصدفة أنّه ، حتى ١٩٤٨، بقي اليهود العرب ـ الفلسطينيون أو الآتون من الأقطار العربية الأخرى، كاليمن ـ عديمي الفعالية من وجهة نظر مسيرة الطرد؟ موضوعياً، ومهما كان دعمهم لمشروع الدولة العبرية، لم يكن في مقدورهم أن يتصرفوا كمجهولين. هذه هي خصوصية اليهود العرب «المهاجرين» إلى فلسطين، والتي دعمتها، أيضاً، حقيقة أن قليلين جداً منهم كانوا راغبين بالمجيء. إن احصاءات «دائرة الهجرة»، التابعة لحكومة الانتداب، وسجلات «الوكالة اليهودية»، لتتحدث بنفسها. فمن مجموع ١٧٦,٩٢٤ مهاجراً، مسجّلين في «الوكالة»، بين ١٩١٩ و١٩٣٤، لم يكن ثمة غير ١٣,١٣٢ مهاجراً يهودياً عربياً، أي ما نسبته ٧,٥٪. وللفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٤٤، تطرح السجلات البريطانية مجموع ٩٦,١٣٨ مهاجراً يهودياً، بينهم ١٠,٥٥٧ مهاجراً عربياً، أي ما نسبته ١١٪. وإذا ما تأملنا، أخيراً، كل تلك الفترة (كامل تاريخ الانتداب تقريباً)[٤]، لانتهينا إلى مجموع ٢٧٣,٠٦٢ مهاجراً يهودياً لا نجد بينهم سوى ٢٣,٦٩٩ يهودياً عربياً، أي ما يشكل ، بالعدّ والتمام، نسبة ٨,٧٪ من عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين![٥].

---

(٤) يحلل فيربلوفسكي بهذا الصدد ما يدعوه بـ «قصور النظر الأخلاقي» الذي ميز التصور الذي كان المستعمرون اليهود يحملونه عن السكان الفلسطينيين:

R.J. Zwi Werblowsky, "Israël et Eretz Israël", dans le numéro special des **Temps modernes,** "Le conflit israélo-arabe „ Paris, 1967, p. 371-393.

(٥) راجع بهذا الخصوص:

Government of Palestine, **A Survey..., op.cit** , vol., 1, p 165 sq. The Jewish Agency for Palestine - D. Gurevich, **15 Years of Jewish Immigration into Palestine, 1919-1934, Jerusalem,** 1935, p.XIV-XV.

«أرض ميعاد» صهيونية/ أرض فلسطينية مختارة

لقد حولت التهديدات المتكبِّدة هذه الأرض التي يرى فيها اليهود «أرض الميعاد» إلى أرض مختارة بالنسبة للفلسطينيين. كان الصهاينة يحددون هذه الأرض في خرائطهم، ويعينونها كمجال لممارسة عدوان شديد الخصوصية، وها هي تتحول، بالتحديد في نظر العرب، إلى الأرض التي ستُصان فيها الأواصر المهددة. أصبحت أرضاً للتحدّي. وبدعوتهم إياها بالاسم الذي فرضته حالة الصراع، فإن ابناءها الذين كانوا، حتى ١٩١٩، يسمّونها، لا على التعيين، «فلسطين» أو «سوريا الجنوبية»، إنما أعطوها القوة الكامنة لوطن سيكون اسمه: «فلسطين عربية».

وحينما اختار الفلسطينيون النضال فوق الأرض العربية الأكثر عرضة للتهديد، فهم إنما وضعوا أنفسهم في طليعة النضال العربي من أجل الوحدة. وعلى الرغم من ولادة «تحديدات فلسطينية»، منذ ذلك التاريخ، فما من نضال أكثر توحيداً من هذا النضال. إن هذه الأرض التي أصبحت محدَّدة منذ تلك اللحظة، لم تكن كذلك إلا بدافع تحديد الخطر وضرورة الحيلولة دون اتساعه. لصيانة وحدة الجسم العربي، كان يتعين تطويق العدوّ. أما بالنسبة لحركة الفلسطينيين في اتجاه بقية البلاد العربية، أو حركة العرب في اتجاه فلسطين، فأبداً لم تكن الحدود أكثر غياباً مما كانت عليه آنذاك.

هذه الأرض الفلسطينية، المكوَّنة على هذا النحو، والمُنادى بها من قبل أبنائها، سرعان ما أدرك الصهاينة أنهم لن يتمكنوا من تملّكها بتسوية «ودّية» عن طريق شرائها قطعة قطعة. كانوا عارفين بأنهم، على الرغم من إخلاء بعض الأراضي وإنشاء المستوطنات، وتنمية اقتصاد يهودي مغلق، وتهيئة الحشود البشرية البديلة، وتلقّي المساعدات البريطانية المباشرة وغير المباشرة، لن يتمكنوا أبداً من تفادي استخدام العنف المسلح، نظراً لضراوة المقاومة التي كان يبديها ضحايا هذا الغزو. حتى تزول فلسطين، كانت تلزم حرب مستمرة لم تكن حرب ١٩٤٨ إلا أحد أبرز فصولها.

طوال فترة الانتداب، برزت ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، وما تزال، بقيمتها النموذجية. ان هذه الثورة، التي مثلت نقطة الذروة في أزمة كانت الأطراف المتصارعة، والواعية بكونها تخوض فيها رهانها الأكثر أساسية، قد استثمرت فيها «عتادها» الاجتماعي كله، نقول انّ هذه الثورة، قد وُضِعت بكاملها تحت شعار البقاء. إنّ الشعب الفلسطيني، المهدد بالزوال، قد قاوم بفعل تشبّث صميم بكل ما كان يحدد هويته. مثلت ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ مثالاً نموذجياً على مدى الصلابة لدى عالم مهدَّد، وبالأخص على البراعة الفائقة

التي وُضِعت فيها العلاقات الاجتماعية التقليدية، حتى في أدنى أولياتها، في خدمة مشروع البقاء.

«بدأت» الثورة في ٢١ ابريل (نيسان) ١٩٣٦، بإضراب شامل أصبح فيه وعي الفلسطينيين، المجزأ، والمبعثر، والمحدد محليّاً (هذه المنطقة أو تلك الفئة الأكثر تضرراً من سواهما)، أقول أصبح موحداً، وتحول إلى إجماع. كانت تلك هي الفترة التي بلغت فيها الهجرة، بسبب من صعود النازية في ألمانيا، بخاصة، حدوداً لم تدركها أبداً من قبل، وكانت قد بدأت تتضح فيها النتائج الضخمة لشراء «الأراضي المخلاة من السكان». هكذا شهدت الأعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ولادة مدن الصفيح من حول التجمعات المدنية الفلسطينية الأساسية وبخاصة حيفا، والتي كان يأتي ليسكنها الفلاحون المطرودون، العاطلون في غالبيتهم العظمى، عن العمل، أو الذين تستخدمهم مشاريع الدولة، في خطوط سكك الحديد أو الموانىء أو مصافي «شركة نفط العراق». هنا، في مواضع العمل هذه، كان الفلسطينيون يكتشفون بالصدفة، حمولات الأسلحة التي يهرّبها الصهاينة. إلا أن هذا الاضراب لم يحقق نتائج محلية فحسب، بل لقد عرفت المنطقة العربية المجاورة سلسلة من الانتفاضات كانت أصداؤها تتردد من قطر إلى آخر. بل إن اضراباً شاملاً في سوريا أجبر حكومة الانتداب الفرنسية على تقديم تنازلات على طريق نيل الاستقلال.

بتضافر هذه العوامل المحلية والاقليمية، كان مناخ وحدة وطنية شاملة هو السائد عشية هذا «الإضراب الكبير». كان سؤال واحد يخترق فلسطين بكاملها، متجاوزاً انقسام العشائر والمنظمات أو «التنويعة» المحلية ببساطة. سؤال يتركز على ضرورة تنظيم رد شامل.

الإضراب الكبير: السياق

بعد سلسلة من الصدامات الدامية[٦]، التي وقعت بين ١٥ و ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، بين العرب والمستوطنين اليهود في مدينة «يافا»، حصلت اعادة توزيع لسكان الأحياء المختلطة. وفي اليوم ذاته، قام ما يقرب الألف من أعضاء مستوطنة «شابيرا»، القريبة من «تل أبيب»، بمهاجمة حي «أبي كبير» في «يافا»، وأشعلوا فيه النيران. وتمثل رد العرب في تظاهرات ضخمة اصطدموا فيها بالشرطة التي أوقعت بينهم قتيلين. وفي اليوم

---

(٦) راجع بخصوص الاضراب الكبير:
Ibrahim Abu- Lughod, ed., **The Transformation of Palestine: Essays on the Arab -Israeli Conflict**, Illinois, 1971, p. 237-275; Government of Palestine, **Survey...**, op.cit., vol 1, p.35-38; John Marlowe, **Rebellion in Palestine**, London, 1946, p. 138-173.

راجع كذلك: عيسى السفري، المصدر السابق، ص ١٦ - ١٧٢.

التالي، وعقب لقاء لم يسفر عن نتيجة بين ممثلي العرب والمندوب السامي، أعلن هؤلاء عن تشكيل لجنة للاضراب، ودعوا جميع سكان البلاد إلى الاعلان عن إضراب شامل.

هكذا شُلّت يافا بكاملها، فيما خلا المخابز والعيادات الطبية. وفي الأيام التالية، شكلت جميع مدن فلسطين وقراها المهمة، تقريباً، لجان اضرابها الخاصة، وكذلك لجاناً للمساعدة تعنى بتقديم جميع المساعدات للمحتاجين إليها طالما دامت الحركة. وجاء رد الحكومة البريطانية على الفور: فأعلنت حالة الطوارىء في يافا والقدس، وشرعت بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الشيوعيين الذين اتهمتهم بالحضّ على أعمال العنف. وحذّرت اعلانات حكومية أُلصقت على الجدران في سائر أرجاء البلاد من مغبة المساهمة في التظاهرات. وفي ٢٢ من الشهر نفسه قُمِعت احدى هذه التظاهرات بوحشية سافرة، إذْ وقع ثمانية من العرب صرعى رصاص الشرطة. ومع ذلك، فلم تعد الأمور إلى نصابها الطبيعي، ولم يخيّم الهدوء من جديد. وهذا مما اضطر السلطات إلى أن تبعث بقوى اضافية مدرعة إلى «نابلس» و «طولكرم». في هذا المناخ من الاضطرابات أعلنت سلطات الانتداب في ٢٤ منه عن قطع جميع الاتصالات الهاتفية والبرقية مع الخارج، مدّعية انها كانت تريد أن تمنع بذلك انتشار الإشاعات. وفي الوقت نفسه، أعلنت اللجنة العربية للنقل العام إيقاف نشاط جميع وسائط النقل العمومية والخاصة، انطلاقاً من ٢٥ منه. وأعلن البيان نفسه عن وضع جميع الباصات والشاحنات وسيارات الأجرة تحت تصرف اللجان الوطنية للاضراب لتيسير نقل الأطباء والمرضى، وتوزيع الصحف العربية. وفي يوم ٢٥ نفسه، اجتاحت تظاهرة نسائية ضخمة شوارع «غزة»، وأعلن ملاحو ميناء «حيفا» ومستخدموه توقفهم عن العمل. ولكن خلافاً لميناء «يافا»، الذي تعطلت فيه جميع الأعمال منذ يوم ٢٧، فإن الأعمال في ميناء «حيفا» قد استمرت. لقد حل الجيش محل العمال المضربين، فتفادى بذلك شلل أعمال تكرير النفط. وفي اليوم نفسه، أعلن اجتماع وطني انعقد في القدس وضمّ ممثلين لجميع الأحزاب العربية ولجان الأضراب، عن تأسيس هيئة وطنية سميّت: «اللجنة العربية العليا». يرأس اللجنة الشيخ مصطفى الحسيني، مفتي القدس وزعيم عشيرة «آل الحسيني» الشديدة النفوذ، وتحددت مهمتها في الاشراف على الإضراب الوطني الشامل. وطلبت عريضة بعث بها إلى المندوب السامي إيقاف هجرة اليهود وشراء الأراضي الفلسطينية، وكذلك تشكيل حكومة عربية. وقامت لجان الاضراب الوطنية بالتنسيق بين نشاطاتها لأول مرة. واعتبرت «اللجنة الوطنية العليا» ناطقاً باسم جميع الفلسطينيين. واعتباراً من الأول من أيار (مايو)، بدأت نداءات حسن صدقي الدجاني، قائد اضراب وسائط النقل، الذي كان يطالب بالكف عن دفع الضرائب، تلقىٰ صدى ايجابياً لها داخل جناح متصلّب في اللجان. وكانت السلطات البريطانية تعلن

في كل عام، في ذلك التأريخ نفسه، عن عدد المهاجرين اليهود للعام القادم. إلا أنها لم تتحدث في ذلك العام عن شيء من هذا القبيل، ورأى الفلسطينيون في ذلك رغبة بتهدئة الجو. وفي ٥ أيار (مايو)، ولم تكن أية قائمة للمهاجرين قد نُشرت بعد، تلقت اللجنة العربية العليا دعوة من المندوب السامي، فوافق أعضاؤها على التقائه. إلاّ أنه فاجأهم بتلاوةِ طلب يأمرهم بحل اللجنة وإيقاف الإضراب. كما أوحى إليهم بأنه سيسمح لهم بإرسال وفد منهم إلى لندن لعرض مشاكلهم. فرفضوا، وأكدوا من جديد على كون الحكومة البريطانية مطالبة بإيقاف هجرة اليهود إلى فلسطين والشروع بالتفاوض من أجل تشكيل حكومة عربية وطنية. ولدى خروجهم، علموا باعتقال الدجاني. فتولّى بيان صادر عن «اللجنة العربية العليا» بإعادة نشر النص الحرفي للدعوة إلى التوقف عن دفع الضرائب. ثم، في ٧ منه، دعت «اللجنة العربية»، في القدس، إلى مؤتمر وطني لجميع لجان الاضراب. وقد ضم ١٥٠ ممثلاً عن القدس ويافا ونابلس وحيفا وغزة وبئر السبع وعكة والناصرة وطبرية والخليل وطولكرم وجنين وأريحا وبيت لحم والرملة واللد ورام الله والبيري وبيسان وخان يونس والحولة وبيت جالة. وجعلت المقررات الختامية من ايقاف الهجرة اليهودية شرطاً لا معدل عنه لبدء المفاوضات مع السلطات البريطانية. وأعطيت للسلطات مهلة أسبوع واحد، قبل أن يصار إلى الامتناع عن دفع جميع الضرائب في البلاد. وطوال شهر أيار (مايو) ١٩٣٦، كان نشاط إضرابيّ يوميّ قد جمّد فلسطين بكاملها، تدريجياً. في ١١ منه، أدى مؤتمر لجمعية النساء العرب يميناً بدعم حركة الاضراب، ووجه نداء إلى العالم. وفي ١٢ منه، حذت غرف التجارة في البلاد حذو غرفة تجارة القدس، فتوقفت عن العمل. وفي ١٣ منه، دعم مؤتمر وطني للطلبة بيان مؤتمر لجان الاضراب، وشكل حرساً وطنياً. وتبعه المحامون، الذين أعلنوا توقفهم عن العمل أو الدفاع، إلا عن دعاوى المضربين. واتخذ السلك الطبي اجراءات تقضي بالمعالجة المجانية لكل شخص تبعث به لجان المساعدة الوطنية وشكل شيوخ عشائر «بئر السبع» وفداً ضمّ الشيوخ الثلاثة عشر الأساسيين بينهم، وبعثوا به إلى القدس، ليقابل المندوب السامي ويقدّم له عريضة تطالب بالاستجابة لمطاليب لجان الاضراب. وفي الوقت نفسه، توقف قضاة المحاكم المكلفة بدعاوى البدو عن المرافعة.

في ١٨ من أيار، أعلن البريطانيون أنه ما أن يستتب الهدوء والنظام، في البلاد من جديد، حتى يبعثوا إلى فلسطين بلجنة ملكية للتحقيق. وقد أثار إيقاف اثنين من القادة العرب في ٢٣ منه، وهما سليم عبد الرحمن في طولكرم وأكرم زعيتر في نابلس، تجمعاً ضخماً لفلاحي المنطقة، قرروا فيه الذهاب إلى «طوباس» حيث اعتقل القائدان، ومهاجمتها بالسلاح. وقد اصطدموا في الطريق بقوات حكومية كانت قد وصلت من مصر

للتو، ونشبت بين الطرفين معركة دامت الليل كله. وفي الوقت نفسه، قمعت مظاهرة عربية في نابلس، بفظاظة، وسقط فيها أربعة قتلى من الفلسطينيين. وسرعان ما انتشر النبأ في هذه المنطقة الجبلية، وعم جبال نابلس التي يدعوها العرب بـ «جبال النار» لصمودها المأثور، فخرج الفلاحون من القرى مدججين بالسلاح. ووزع في تلك الليلة منشور يدعو إلى النضال المسلح وإلى تفجير «الثورة العربية الثانية» (تيّمناً بالأولى، وهي ثورة الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى). وأخذت العشائر تبعث الواحدة منها إلى الأخرى بأرغفة من الخبز مغموسة بالدم، وهذه إشارة تقليدية للدعوة إلى الكفاح. ومنذ تلك اللحظة، سترافق سلسلة من الصدامات المسلحة توقف جميع الأعمال: نسف الجسور وإخراج القطارات عن سككها، ومهاجمة القوافل البريطانية والمستوطنات الصهيونية، والنسف المتكرر لخط أنابيب شركة نفط العراق، وتصفية المسؤولين البريطانيين وعملائهم من العرب.

وفي ٢٧ أيار، أدان مؤتمر الصحافيين العرب الرقابة التعسفية التي تتعرض لها الصحف إذا ما نشرت أخبار «الحركة»، وأعلن عن مساندة المطاليب الوطنية، ودعا إلى الإضراب لمدة ثلاثة أيام على سبيل التحذير. في السجون أيضاً، توقف المعتقلون عن العمل وحصلت حالات عصيان وتمرّد عديدة، وقع أعنفها في «نور شمس»، حيث قام مدير السجن بقتل أحد السجناء بكل برودة أعصاب، أمام رفاقه، لتقديم أمثولة. وفي ٣١ منه، جمع مؤتمر سري في رام الله رؤساء بلديات يافا ونابلس واللد والرملة وجنين وطولكرم وبيت لحم وشفا عمرو والقدس وعكا وصفد والمجدل وخان يونس والناصرة وبئر السبع ورام الله وبيت جالة. وتقرر في المؤتمر إيقاف النشاطات البلدية اعتباراً من ١ حزيران (يونيو)، وفي الوقت نفسه، أعاد رؤساء البلديات العرب أختامهم إلى الحكومة، علامة على تضامنهم مع مواطنيهم. وفي ١١ حزيران (يونيو)، أوقف المجلس الإسلامي الأعلى جميع نشاطاته حتى إشعار آخر. وظلّت السلطات البريطانية تتلقى العرائض والمذكرات والتحذيرات من المجلس الإسلامي المذكور، ومن مجلس الكهنة العرب وجماعة القضاة الشرعيين ومن مؤتمر الطوائف المسيحية العربية. كما وجهت نداءات إلى الطوائف المسيحية في العالم. وأخيراً، وفي ٣٠ منه، أعلن مائة وسبعة وثلاثون من كبار الموظفين العرب في الحكومة عن مساندتهم للنضال، وتبعهم في ذلك ألف ومائتا موظف من «الدرجة الثانية».

وتلقت الحركة تضامناً واسعاً من الخارج: كانت هند جواهر لال نهرو، والأردن، وسوريا، والعراق، والعربية السعودية، واليمن، ومصر تنظم حملات تبرع ومساندة جماهيرية. أصبح الوضع انفجارياً، وحتى يؤكد البريطانيون سيادتهم، منحوا في ١٨ منه

٤,٥٠٠ تأشيرة سماح بالهجرة لليهود، واتخذوا اجراءات احتياطية استثنائية. قاموا بعمليات اعتقال كثيفة لدى الاعلان عن التوقف عن دفع الضرائب. شملت الاعتقالات القادة والصحافيين والتجار ورجال الدين والنقابيين والطلبة والفلاحين، الذين كا ن يُبعث بهم، بموجب هذه الاجراءات إلى أحد معسكري الاعتقال الجديدين، إما إلى «صرفند»، القريب من يافا، أو إلى «عوجا الحفير» على بعد ثماني كيلو مترات من الحدود مع مصر. لقد اعتقل فيهما في الأيام الأولى من حزيران (يونيو) ١٩٣٦ بضعة آلاف من السجناء ضمنهم ما ينيف عن أربعمائة من قادة لجان الاضراب. إلا أن عمليات التوقيف، هذه التي كانت ترافقها «كَبْسات» وتحرّيات واسعة، ونسف للمنازل، وتغريمات جماعية لم تحد من حركة الاضراب. هكذا قامت ثمانٍ وعشرون مدينة وقرية فلسطينية بتسديد غرامات بلغ مقدارها ثلاثين ألف جنيه، فيما لم يكن المرتب الشهري للعامل الفلسطيني ليتعدى ثلاث ليرات فلسطينية. وفي ٢٨ من أيار (مايو)، كان البريطانيون قد أعلنوا عن نيتهم في «إخلاء» المنطقة الجبلية في نابلس، التي كانت تتجمع فيها مجموعات عربية مسلحة، اخلائها من السكان حتى يصار إلى نسفها بسلاح الجو. لم يُنَفَّذ التهديد، إلا أن تهديداً مماثلاً، استهدف الأحياء العربية القديمة في «يافا» وجد طريقة إلى التنفيذ الفعلي في ١٦ حزيران (يونيو). لقد حومت طائرات في أجواء المدينة، وألقت منشورات تعلن فيها للسكان عن البداية الفورية لـ «أعمال تعمير» المدينة القديمة... ذلك أنه كان ينبغي الافادة من المرور السريع، بفلسطين، لإحدى الوحدات الهندسية العسكرية! كان المخطط يتمثل في اقتلاع المدينة العتيقة، وحفر شريانين كبيرين يصلانها بمنطقة الميناء. أعطيت للسكان مهلة ٤٨ ساعة ليخلوا منازلهم. وفي ١٨ منه، في أولى ساعات الصباح، وما ان انتهى الجيش من تفتيش المنازل، تم تهجير السكان، وبدأ النسف المنظم. في يوم الأحد، المصادف ٢١ من حزيران (يونيو)، كانت مدينة يافا القديمة، في جانب كبير منها، قد مُحيَت من الخارطة. وكان قد أعطي لستة آلاف نسمة من مجموع المهجرين، حقّ التمتع بتعويضات تدفعها الحكومة بلغت خمسة قروش! للفرد الواحد في الأسبوع...

غير أن المضربين صمدوا. واعتباراً من شهر حزيران (يونيو)، أخلت الاصطدامات المحدودة المجال لمعارك مواجهة منظمة: في «عين حرود» في التاسع من حزيران (يونيو)، وفي «نور شمس» في ٢٢ منه، وفي «باب الواد» في ٢٦ تموز (يوليو)، وفي «بلعة» في ١٠ آب (أغسطس)، وفي «عسيرة الشمالية»، في ١٧ منه، وفي «وادي عرارة» في ٢٠ منه، وفي «عين دور» في ٢٩ منه، وقد تزامنت هذه المعارك مع دخول فصائل المتطوعين العرب إلى فلسطين، يقودها فوزي القاوقجي. وفي ٢٧ تموز (يوليو)،

احتفلت فلسطين باليوم المئة للاضراب. وفي ٧ من أيلول (سبتمبر) عيِّن الجنرال البريطاني «ديل» قائداً للعمليات العسكرية في فلسطين. وبُعِث إليها بفرقة عسكرية اضافية. وكانت القوات الموجودة في البلاد قد دُعِمَت من قبل بوحدات جيء بها من مصر في ٢١ أيار (مايو) والأول والسابع والتاسع والثامن والعشرين من يونيو، وبوحدات البحرية التي جيء بها من مالطة في نهاية شهر آب (أغسطس)، ومن ثم بـ ١٠,٥٠٠ جندي أرسلوا في التاريخ الأخير نفسه من «ساسكي». كان البريطانيون يتهيأون لحربٍ، بكل معنى الكلمة. وأمام هذا الانتشار كلّه لقواتٍ كانت تعرف أنها لا تستطيع بَعْدُ مواجهتها والتغلب عليها، أعلنت «اللجنة العربية العليا»، على أثر اجتماعها في ٧ و ٨ أيلول (سبتمبر)، عن تكليفها رئيس وزراء العراق نوري السعيد بمهمة استعادة المفاوضات مع الانكليز. كانت اتصالات قد جرت من قبل، بوساطة نوري السعيد نفسه، والأمير عبد الله في الأردن، إلا أنها لم تفضِ إلى نتيجة، فأُوقفت في ٨ آب (أغسطس). وتمّ توسيع رقعة المفاوضات اعتباراً من ١٧ أيلول (سبتمبر)، إذ التحقت بها دول عربية عديدة، وفكّر القادة الفلسطينيون، جديا، بإيقاف الاضراب ريثما تُعرف نتائج التحقيق الذي وعدت اللجنة الملكية (البريطانية) بالقيام به تمهيداً لمفاوضات يُتوقّع قيامها في لندن بين كل من البريطانيين والعرب وممثلي الحركة الصهيونية. في ٢٢ من الشهر نفسه، قام الجيش البريطاني بعمليات عسكرية واسعة النطاق. وفي ٢٤ منه، ومع انتشار اشاعات متلاحقة عن توقّع إعلان حالة الطوارىء قريباً في كامل فلسطين، وضع أعضاء «اللجنة العربية العليا»، بعد اجتماعهم بممثلين للحكومات العربية في القدس، نداء لإيقاف الإضراب. في ٩ و ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ناقشته اللجنة مع أعضاء مؤتمر لجان الاضراب، وحصلوا على مصادقتهم عليه، وأذاعوه على الشعب في ١١ تشرين الأول (أكتوبر). أعلن البريطانيون عن عفوٍ عام. وحصل فوزي القاوقجي وأنصاره العرب على حقّ مغادرة فلسطين بلا مضايقة، وكان هذا أحد شروط المفاوضين الفلسطينيين. لقد دام الاضراب من ٢١ نيسان (ابريل) إلى ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، وفي الجبال، خبّأ المناضلون أسلحتهم وتفرّقوا.

الاضراب الكبير: التشريح والأواليات

شمل الاضراب جميع مدن فلسطين ومناطقها. وشكّل معيناً ثرّاً لضروب من الابتكار في المقاومة، لا تحصى. من التحكم بانتشاره، أي الاضراب، إلى التنسيق بين فصائله الأساسية، وخرقه لحدوده الاجتماعية، فأشكاله التعبيرية، بل وحتى في استخدام السخرية. هكذا، مثلاً، حين أدرك المواطنون انزعاج عناصر السلطة البريطانية البالغ

لدى تفتيشهم العرب المعتمرين «الكوفية» و «العقال» ، اللذين كانا يجعلانهم أكثر صعوبة على التمييز، قام أغلب الفلسطينيين، بل وحتى الفلسطينيات (تفصيل يستحق التسجيل) باعتمارهما. مشهد آخر: في اليوم المائة للإضراب، قامت تظاهرة قادها المئات من صغار مدينة يافا، وهم يعتمرون، كقبّعاتٍ، صحوناً للشوربة مقلوبة (هذا ما كانت توحي به لهم الخوذة العسكرية البريطانية)، ويحملون عصيّاً. جابوا المدينة بكاملها طوال نهار كامل، وكانوا يتوقفون عند جميع الحواجز، ويقلدون العسكريين البريطانيين في مشاهد تفتيش. تشير «اليوميات» إلى أن هذه كانت التظاهرة الأكثر ضجيجاً في الإضراب كلّه.

إلا أن هذا كله يندرج في تراث أية حركة جماهيرية، وفي ما خلا أشكال التعبير الخاصة، فهو لا يميز، في شيء، الاضراب الفلسطيني الشامل عن سواه. يجب بالمقابل أن نعكف عن دراسة طبيعة قيادته السياسية، والانغلاق التدريجي الذي حققه المجتمع العربي إزاء الدولة الاستعمارية.

كان المجتمع الفلسطيني بكامله يعيش تحت التهديد الصهيوني ونير الاستعمار البريطاني. وكان قادته الفعليون، رؤساء العشائر والعائلات، هم الذين اضطلعوا بقيادة الحركة. لقد أعرب هؤلاء الزعماء، بفضل التماسك الاجتماعي القائم ضمن قواعدهم، وطبيعة السلطة التي كانت سائدة فيها، أعربوا عن قدرتهم الفعلية على التصرف بجدارة. ولكن إذا كان هؤلاء القادة تقليديين، فإن طبيعة السلطة التي انبثقت من الممارسة العملية للإضراب كانت جديدة تماماً. كانت تتميز عن تلك التي تُمارس في دائرة عشائرية مجزأة (سلطة كل رئيس في عشيرته)، وتشمل الشبكة الشاملة للعشائر. كان الإجماع القَبَليّ قد أخلى المجال للاجماع الوطني. وعملت الفرق العربية المختلفة، تدفعها إرادة صيانة ذاتها من الزوال، إلى تثبيت الروابط المهدَّدة، وعلى تقويتها، موسّعةً إياها في ذات الوقت. هكذا ولدت «العشيرة» الفلسطينية الكبرى، منبثقة من عشائر فلسطين ومكوَّنة من التمفصل الجديد بين العشائر. أخذت الصهاينة على حين غرّة، وأزعجت البريطانيين الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة عصيان شامل. إلا أنها، وبشكل خاص، أدهشت الزعماء الفلسطينيين أنفسهم.

كانت فلسطين قد عرفت من قَبلُ حركة العصابات الثائرة المسلحة، وقيام الحركات الجماهيرية والنهايات الدامية للانتفاضات الوطنية في الأعوام ١٩٢١ و ١٩٢٩ و ١٩٣٣ و ١٩٣٥، كما عرفت قيام الأحزاب والمجموعات الوطنية المنظمة. إلا أن هذا كله لم يكن ليمثل بعد، وان كان يمهّد إليها، هذه الطفرة النوعية التي تمثلت في حركة «الإضراب الكبير». مع الأخير، تم الانتقال من تظاهرات المقاومة الشاملة ولكن المتعددة، إلى

التعبير الموحَّد، الذي يصدر عن جسم واحد. كان النشاط السابق للقادة الفلسطينيين يهدف إلى تشكيل هذا الجسم، بغية نشر سلطتهم، والعمل، في الوقت نفسه، على استثمار هذا الامتداد في مشروعهم القائم على عدم الزوال. ولكن أن يعملوا ويناصلوا هو شيء، وأن يجدوا أنفسهم وقد تحوّلوا إلى قادة مدعوين إلى ممارسة سلطة مغايرة لتلك التي سبقتها، شيء آخر.

أما الملمح الأصيل الآخر لهذا الاضراب، المتمثل في «انغلاقه»، فقد نبع من قيام هذه العشيرة الفلسطينية الكبرى. في التقديم المعتاد للإضراب يتمّ، دائماً، التأكيد على طول مدته، الذي يجد تفسيره إما في صلابة المضربين، أو في رؤية معينة للتنظيم استلهمت، بوعي أو بغيره، موروث النضالات العمالية والنقابية. أمّا ما مكّنَ هذا الاضراب من الاستمرار كل هذه المدة، وبخاصة ما كان سيمكنه من الدوام أكثر، وما مكنّه من «العمل»، فهو حقيقة أنه لم يكن اضراباً بالمعنى المألوف للكلمة، وإنما فعل مقاطعةٍ وطنية شاملة، وانغلاق كامل بوجه السلطة المركزية. ان التمايز بين هذين النمطين من النضال ينبع، أساساً، من أنه خلافاً لتوقف عدد من الفعاليات، بفعل الاضراب، وما ينجم عنه من تعطل لـ «العجلات» الاقتصادية بخاصة، لمجتمع ما، فإن «الانغلاق» إنما يمثل استبعاداً ذاتياً من مدار العلاقات مع الدولة. معه، نكون، إلى حد ما، «خارج المجتمع». طوال اضراب ١٩٣٦، انسحب الفلسطينيون من اللعبة، وما كان جديداً في الأمر هو أن هذا الانسحاب كان يتمتع بإمكانات الشيوع على مستوى شعب بأسره. وما كان الفلسطينيون ليتمتعوا بهذه الإمكانات إلاّ لأن إضرابهم حدث في اطار «العشيرة» الفلسطينية الكبرى. ذلك أنها، إذا كانت تنغلق بوجه دولة الانتداب على نحو كلي، فهي لم تكن لتتحجر في الداخل أبداً. على العكس تماماً، كانت هذه العشيرة تنشط، تقود نفسها، تعالج مشاكلها وآلامها، تغتذي، تنتقل، وتناضل... وكان الإضراب يتحول شيئاً فشيئاً إلى نوع من تجريب واقعة الاستقلال. هكذا كان الفلسطينيون مدفوعين، في قلب فضاء سياسي جديد، ما دام يعمل برغم الانقطاع عن الدولة، أقول مدفوعين، طوال ستة أشهر، مع سلطاتهم ومشاكلهم وأشكالهم الاجتماعية الخاصة، إلى عيش فترة فريدة، نوع من شكل أول لوطن متخلص من الاستعمار. لذا كان اضراب ١٩٣٦، قبل أي شيء آخر، «اختبار قوة» مع دولة الانتداب التي كانت القيادة الفلسطينية تأمل أن تنتزع منها تنازلات تشكل في الوقت نفسه إلزامات تُفْرَض على الحركة الصهيونية.

إن الزعماء الفلسطينيين، الذين اكتشفوا ضخامة سلطتهم الجديدة، رأوا، كذلك، في الاضراب، وسيلة قوية للضغط على البريطانيين، وبذا كانوا يدفعونهم، سواء أشاؤوا

أم أبوا، إلى القيام بدور المحكّمين. هكذا كان «الانغلاق»، هذا الأمل الشاسع بالنسبة إلى الشعب، لا يمثل، في نظر قيادته، أكثر من مُعايَرة حاذقة لاجراءات تهديدية يُراد منها دفع الدولة المنقطَع عنها إلى أن ترى أن الأشياء سائرة إلى الانعطاب طالما امتنعت هي عن الانقياد، أي، في الواقع، عن الاختيار. لهؤلاء القادة الذين كانت لهم دائماً عين مصوَّبة إلى الصهاينة، وأخرى إلى البريطانيين، والذين كانوا يترصدون أدنى حركة تعرب عن نية، لا في استبعادهم وإنما في ادراجهم في مشروع سلطة «وطنية»، لهؤلاء ستدع السلطات الانتدابية باباً موارباً (ولا نقول مفتوحاً). كانت السلطات الاستعمارية تلوّح، من جهة، بتهديد تحشيدٍ عسكري لا سابق له، وتفتح، من جهة ثانية، «ثغرة» المفاوضات، ووعدَتْ، أخيراً، مقابل ايقاف الاضراب، بإرسال لجنة تحقيقية لتحديد مستقبل البلاد. توقّف الاضراب، وأعلن عن هدنة حاولت جميع الأطراف أن تفيد منها على الفور.

بالنسبة إلى الاستعمار، كانت الحاجة ماسة إلى إرجاع المجتمع الفلسطيني إلى مدار العلاقات بالدولة، وكان على هذا المجتمع أن يشرع من جديد بالعمل وفقاً لـ «قواعد اللعبة» المقبولة. ولقد انصاعت القيادة الفلسطينية، إذ وافقت على مقابلة لجنة التحقيق وإرسال وفد إلى لندن. وكان المكسب ضخماً بالنسبة إلى البريطانيين، إلا أنه لن يدوم طويلاً. بقي موقف القادة الفلسطينيين، قبل أي شيء آخر، مرتاباً. كانت الثقة بحكومة الانتداب متفاوتة بين فئة وفئة، وكان التدعيم المتواصل للحركة الصهيونية يعزّز الأطروحات الأكثر تشاؤماً بينهم. وإذا كانوا وافقوا على «التسويف»، مجبرين من جانب، وضحيّة وَهْمٍ في جانب آخر، فإنهم كانوا مع ذلك حريصين على ألا يخدعهم أعداؤهم، وهكذا، فإن براعة الفلسطينيين الكبيرة في اخراج «عشيرتهم» من مدار علاقات الدولة لم تُهْجَر، وإنما عُلِّقَتْ فحَسب. وعلى نحو فاعل جداً: فقد كانت فصائل المقاومة السرية تتهيأ، وكان «قطاع الطرق» gangs، كما كان يدعوهم البريطانيون، يترقّبون، منظّمين ومسلحين، الخروج الثاني من قواعد اللعبة، أي العصيان المسلح الشامل.

لقد كشف قيام الاضراب عن تَبَنْيُن جديد للكيان الوطني الفلسطيني، وكان نجاحه قد أكّد على إمكان انتصاره. لذا، فحين توقف الإضراب، بقي الفلسطينيون في حالة هجومية. كما أن زعامة العشائر، التي تحولت إلى قيادة فلسطينية، قد أفادت منه هي الأخرى. لقد أراها الاضراب أن بنيانها قد شهد تحولاً؛ وبسرعة، وبمساعدة تجربة السلطة الجديدة، قامت هذه الزعامة بإعادة بَنْيَنَة شبكاتها. قامت مراتبية جديدة بين رؤساء العشائر أنفسهم. واقتربت عشيرة «آل الحسيني»، التي كانت شديدة النفوذ من قبل، من موقع سيطرة وهيمنة للمرة الأولى. أصبح رئيسها، المفتي أمين الحسيني «شيخ

المشايخ»، وتحولت اللجنة العربية العليا إلى «الهيئة العربية العليا»، وإلى الإدارة المؤسسية الأولى بيد هذا القائد.

أدرك الصهاينة في تلك اللحظة أكثر من أي طرف آخر، ضخامة التحولات، وهذا مما «كرس» اطروحات البعض منهم (وبخاصة، بن غوريون) الذين كانوا يضغطون على حركتهم مطالبين بإنشاء جيش صهيوني، تحوّطاً للحرب التي سيتوجب، إن عاجلا أو آجلاً، أن تُخاض. وهكذا فإن «الهاغانا»، التي لم تكن لتمثل بعد أكثر من عصابة مسلحة بسيطة، بدأت بُعَيد الاضراب الشامل للعام ١٩٣٦، بالانتظام والتحول إلى جيش فعلي للجالية اليهودية. وازدوج هذا التحول بآخر: حقق «البيشوف» (مجتمع المستوطنات اليهودية في فلسطين) انغلاقهم أمام العرب: منذ تلك اللحظة، ستوضع مبادىء الاقتصاد والعمل اليهوديين، وشبكات تعاونيات الانتاج والتوزيع المغلقة،... الخ، موضع العمل، بزَخم. وكان مدّ الوسائل المالية العملاقة التي كانت تأتي من هجرة بعض اليهود الألمان الهاربين من النازية، وكذلك من التبرعات الضخمة التي تتقدم بها منظمات الدعم الأمريكية، هو الذي يمول هذه العملية.

لجنة «بيل» ومشروع التقسيم الأول

وصلت لجنة التحقيق الملكية، التي رأسها اللورد بيل[٧] Peel إلى فلسطين في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، وبقيت فيها حتى تمام مهمتها في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧. أعلنت «الهيئة العربية العليا»، أول الأمر، أنها لن تقابلها، ثم عدلت عن رأيها بعد تدخل الملكين غازي عاهل العراق، وابن سعود عاهل السعودية. كانت اشتباكات متصاعدة في منطقة «القدس» بخاصة قد ميزت الشهور الأولى من العام ١٩٣٧. وبعد تجميد مؤقت لتأشيرات الهجرة استمر طوال اقامة اللجنة الملكية في فلسطين، عاد البريطانيون فمنحوا في شهر آيار (مايو) ٧٧٠ تأشيرة كان يجب استخدامها قبل شهر يوليو (تموز) من ١٩٣٧ وهذا مما زاد في التوتر في الأوساط العربية. في ١٣ يونيو (حزيران) نجا المفتش العام للشرطة من محاولة اغتيال. وفي ٧ يوليو (تموز)، نشرت الحكومة البريطانية تقرير لجنة التحقيق الملكية الذي يستنتج في الختام استحالة التعايش بين «الطموحات القومية» للعرب، وطموحات الطائفة اليهودية التي كانت تتهيأ لتأسيس «وطنها القومي»، ويوصي، أخيراً، بإنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: يضم الأول منطقة انتدابية

(٧) راجع بهذا الخصوص: Government of Palestine, A Survey..., op.cit., vol. 1, p. 39-42.

تتشكل من القدس والناصرة وبيت لحم، والثاني دولة يهودية تشمل قضاء حيفا والجليل والسهل الساحلي باستثناء مدينة يافا، والثالث دولة فلسطينية تمتد على ما تبقى من البلاد. ووافقت بريطانيا العظمى على توصيات اللجنة على الفور، مؤكدة على كون تطبيقها سيتم على مراحل. ولتسهيل عملية التقسيم، منعت التعاقدات العقارية وحددت حجم الهجرة اليهودية بحسب قدرات الدولة اليهودية القادمة على الاستيعاب الاقتصادي بخاصة. في ٢٠ حزيران، قدم تقرير اللجنة الملكية، ومشروع الحكومة، إلى «مجلس العموم» في انكلترة، فأوصى الأخير بعرض الملف لينال موافقة «لجنة الانتداب الدائمة» في «عصبة الأمم». في ٢١ و ٢٣ منه، أعلن «حزب الدفاع الوطني»، الذي كان يمثل عشيرة «آل النشاشيبي»، والذي كان قد انسحب من «الهيئة العربية العليا»، بفعل المنافسة مع «آل حسيني»، ومن ثم الهيئة نفسها، عن رفض مشروع التقسيم. وطالب بالاستقلال المباشر وانهاء الانتداب والايقاف الكامل للهجرة، والمنع البات لبيع الأرض، وتعهد، بالمقابل، بصيانة حقوق جميع الأقليات، واحترام الأماكن المقدسة. في آب (أغسطس) ١٩٣٧، أعلنت «لجنة الانتداب الدائمة» في «عصبة الأمم»، بعد فحص الملف، عن موافقتها على مبدأ التقسيم، إلا أنها اقترحت بالمقابل التعمّق في دراسة المقترحات لتفادي كل قرار متسرّع، ورأت أن «من الضروري» تمديد «فترة التدريب السياسي» التي كان يمثلها في نظرها الانتداب، وذلك عن طريق «التقسيم إلى أقضية» (كانتونات) أو بإنشاء نظامين انتدابيّين منفصلين.

كانت الغاية من هذا المشروع هي ضمان حضور بريطاني معيّن - عبر التقسيم. ولم يكن من شأن انشاء دولتين اثنتين، والاقتراح، الغامض إلى درجة بعيدة، في تمديد فترة الانتداب، أن يؤدي، في نظر الفلسطينيين، إلا إلى المزيد من تفتيت أرضهم لتكريس حقيقة «الطرد». ان هذا المشروع، المقترح في لحظة لم يكن الطرد فيها قد تحقق بعد إلا في بعض المناطق، كان يقود إلى الوصل بين هذه المناطق وتمديدها بفعل مرسوم ملكي بسيط. كان واضحاً أن إيقاف بيع الأراضي في منطقة الفلسطينيين، وتوسيع حدود الهجرة في المنطقة المأهولة باليهود وحدهم، لم يكن ليعني شيئاً بالنسبة إلى الأوّل. بل ان هذه الاجراءات، التي كان يُراد منها تهدئتهم، إنما كانت تقلقهم أكثر. ذلك أنه بفضل «همزات الوصل» المقامة بين هذه المناطق المبعثرة، كانت الصهيونية تتهيّأ للتمتع بحقل أكثر انبساطاً، تحميه «حواجز» معترف بها دولياً. ولن يمنعها شيء من أن تواصل طرد الفلسطينيين الباقين فيه، والعمل، في الوقت نفسه، على تكثيف قواها استعداداً لمشاريعها التوسعية. من هذا المنظار، يجب النظر إلى الرفض العربي لمشروع التقسيم.

استقبل الصهاينة المشروع بالايجاب، ولكنهم أعلنوا عن عدم اكتفائهم بالمساحة المتروكة لهم من البلاد. وخول المؤتمر اليهودي، المعقود في زيوريخ، لجنته التنفيذية بالشروع بالمفاوضات لانشاء الدولة اليهودية، ولكن شريطه الحصول من البريطانيين على تحديدات أكثر. كما نشرت «الوكالة اليهودية» مقررات مماثلة.

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩

في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، اغتيل «أندروز» Andrews، مفوض قضاء الجليل، هو وأفراد حمايته بكاملهم، في الناصرة. ولم يتأخر الرد البريطاني. فبعد اغتيال أندروز بخمسة أيام، أعلن عن اعتبار «الهيئة العربية العليا» خارجة على القانون. صدر أمر بإلقاء القبض على «المفتي»، بعد فصله من وظيفته، إلا أنه تمكن من الفرار إلى خارج فلسطين. بيد أنه تم القبض على الأعضاء الأربعة الباقين، ونفوا إلى جزر «السيشل». وبعد أن مر بسوريا، استقر أمين الحسيني في جونيه، بلبنان. وغضت السلطات الانتدابية الفرنسية الطرف عن حضوره لفرط ما كانت حريصة على إرجاع الكرة بالمثل إلى مُنافسيها البريطانيين، بعد أن ساعد الأخيرون الانتفاضة المضادة لفرنسا في سوريا. وفي الفترة نفسها، كان مائة وعشرة من العرب المشتبه بممارستهم البلبلة والتحريض قد أوقفوا وسجنوا في معسكر اعتقال في عكا. ولما كانت «الهيئة العربية العليا» قد حلت في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧، فقد أخضعت المؤسستان التابعتان لها، «المجلس الإسلامي الأعلى» و «المجلس الأعلى للأوقاف»، إلى رقابة الحكومة، ممّا مكّن من معرفة بعض أواليات تمويل الانتفاضة.

بعد نَفْي القادة العرب بخمسة عشر يوماً، أُحْرِق مطار «اللد»، ولمّا يكد بناؤه بعد أن يكتمل. وفي القدس، حملت ضخامة العصيان الشعبي السلطات على اعلان حظر التجول. خفض البريطانيون إذ ذاك نسبة الهجرة اليهودية (١٠٠٠ يهوديّ مسموح لهم بالهجرة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧ وآذار (مارس) ١٩٣٨)، إ ' أنهم اتخذوا إجراء آخر يذهب في الاتجاه المعاكس: نقل المندوب السامي «واكهوب» Wauchope، المعتبر أكثر مرونة. واعتباراً من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧، عرفت الثورة العربية[٨]، يقودها المفتي المنفي والقادة الذين مكثوا في فلسطين، انطلاقة كبرى. «أصبح واضحاً للعيان أن

---

(٨) راجع بخصوص ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩:

Ibrahim Abu - Lughod, The Transformation. ., ibid.; Government of Palestine, A **Survey...**, op.cit., vol. 1, p. 42 - 56; John Marlowe, **Rebellion...**, op.cit., p. 173 - 215; Palestine Police Force - Head - quarters, **News Bulletin**, Jerusalem, s d ; Charles Tegart, Private Papers, St Anthony's College, Oxford.

تصفية الانتفاضة بالوسائل العسكرية سيكون أمراً بالغ الكلفة ويتطلب زمناً طويلاً، ذلك أنّ حرباً ضد قطاع واسع من السكان العرب ستكون ضرورية. كان سحق الانتفاضة ممكناً بلا أدنى شك، ولكن بثمن الإبقاء على قوات ضخمة في فلسطين، وبشرط فرض القوانين العرفية على السكان العرب إلى أمدٍ غير معلوم»[٩].

في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، وضعت «قوانين الطوارىء الجديدة» جميع المرافعات القضائية في أيدي المحاكم العسكرية. وبُعِث الى فلسطين بالسير «تشارلز تيغارت» Sir Charles Tegart والسير «دافيد بتري» Sir David Petrie «الخبيرين» بالتصدّي لحرب العصابات. في النصف الأول من الشهر نفسه، كان قد حكم على ستمائة وأربعين «مشبوهاً» بالحبس الاحتياطي، إلا أن تيغارت وبتري أعلنا عن عدم ارتياحهما لكون «عدد كبير ممن يجب إيداعهم السجن [كانوا طليقي السراح] لعدم توافر أماكن في معسكرات الاعتقال»[١٠]. وفي ٢٢ منه، تم القاء القبض على الشيخ فرحان السعدي، وهو أحد الشيوخ المناضلين اللامعين في شمال فلسطين، وكان ضريراً، وحوكم على عجل، وأعدم شنقاً في ٢٧ منه. ورد الوطنيون على المحاكم الاستثنائية منذ شهر كانون الأول (ديسمبر)، بأن أقاموا محاكمهم الخاصة. قاموا في إحدى محاكماتهم الأولى بمحاكمة شرطيين عربيين في حيفا، عرفا بمساهمتهما الفعالة في القمع، ونفذوا فيهما حكم الأعدام. وفي ٤ منه، عين «هارولد ماكمايكل» Harold MacMichael خلَفاً للمندوب السامي «واكهوب». ثم، في ٢٥ من الشهر نفسه، فجرت القوات الحكومية، التي كانت تحاول اقتناص الثوار في الجليل والضفة الغربية، معركة في طبرية. ودام القتال ثلاثة أيام، وكشف عن صمود الثوار. فاعتبرت القيادة العسكرية البريطانية أنه يجب توقع الأسوأ إذا لم تُشق طرق جديدة لتنقل القوات في الجبال، وإذا لم يُبعث بإمدادات أخرى إلى فلسطين[١١]. بانتظار ذلك عمد الجيش إلى استراتيجية دفاعية، واكتفت فصائله

---

(٩) راجع بهذا الخصوص:
J. Marlowe, **Rebellion...**, op.cit., p. 110.

(١٠) راجع بهذا الخصوص:
Tegart, **Private Papers**, op.cit., 11.12.1937, M G./C.I.D. Headquarters - Jerusalem.

(١١) منذ البداية، تسبب الافتقار إلى طرق المواصلات في فلسطين، أو ضيق الطرق المتوافرة، بمشاكل جدية للقوات البريطانية، دفعها إلى الشروع بتحقيق برنامج واسع لإنشاء الطرق. تشكل الجزء الأكبر منها، من شبكة طرق «تل أبيب/ حيفا/ جنين» التي أعيد تعبيدها تبعاً لضرورات تنقل الوحدات المدرعة. كما أقيمت شبكة واسعة من الطرق، تجتاز سلسلة جبال «الكرمل»، وامتازت جميع الطرق المكونة لها بالارتباط بحيفا/ تل أبيب. وأقيمت شبكة أخرى على طول الحدود مع سوريا. وبنيت، أخيراً في الجنوب، شبكة تخرج من طريق حيفا/ القدس في اتجاه وادي عجلون عند الحدود الشمالية =

بحراسة الطرق والمستوطنات وبعض المنشآت الاستراتيجيه، كأنابيب النفط ومعامل التكرير التابعة لشركة نفط العراق. وتميزت الشهور السة الأخيرة من ١٩٣٧ بنشاط حاد. كانت محاولات اغتيال الشرطة وكبار الموظفين، وعمليات نسف أنابيب النفط وخطوط الهاتف وسكك الحديد تتكرر دون انقطاع. أصبحت دمشق مركز قيادة الثوار، وكانت الأسلحة تصل بكثافة من الحدود مع سوريا ولبنان. وسرعان ما عُوِّض عن توقف أموال «الأوقاف» بمساهمات الأثرياء العرب والضرائب الممتنع عن تقديمها إلى الدولة في المناطق الوطنية، والتبرعات التي كان يأتي بها الموفدون الذين كانوا يجوبون الأقطار العربية والإسلامية.

وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، نشرت الحكومة البريطانيه مذكرة (مؤرخة في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧)، كانت أمانة الدولة لشؤون المستعمرات قد بعثت بها إلى المندوب السامي، تعلن له فيها عن إرسال لجنة تقنية لدراسة كيفيات التقسيم. الوثيقة نفسها تحدد أنه لا شيء يجبر بريطانيا العظمى على الالتزام بمقررات لجنة اللورد «بيل» الملكية... وفي ٧ كانون الثاني (يناير)، عُقد اجتماع سري[١٢]، مخصص بموضوع الأمن، جمع المندوب السامي والقائد العام لقوات الانتداب في فلسطين، وكلا من تيغارت وبتري والمفتش العام للشرطة، واختُتم باتخاذ اجراءات بعيدة الدلالة. لقد تقرر فيه مضاعفة أفراد شرطة الحدود، والوعد بمكافآت ضخمة للمخبرين ومن يشي بتحركات الثوار، والعفو عن كل قرية موالية [لحكومة الانتداب] من دفع الضرائب، وصودق على قرار تكوين قوات اضافية من الاحتياطيين تشكل فصائل متقدمة، وصفت عناصرها بكونها من نوع «الفئات الهمجية الأمية القادرة على محاربة الفلاحين الخارجين على القانون، بطرقهم الخاصة»، وبناء سور على طول الحدود الشمالية، ودراسة مشروع لسجلات حديدة [للأحوال المدنية] في كل قرية، واتُّخِذت اجراءات لتدعيم مكاتب استخبارات «وحدة الاستخبارات المركزية»، وتقرَّر الاحتفاظ، كرهائن، بعدد من سكان القرى المجاورة في كل حاجز تفتيش في الطرق ترهيباً للمهاجمين المحتملين، وعُدِّل نظام الغرامات المفروضة على المناطق العربية (في الخليل، مثلاً، التي فرض عليها أربعون غرامة في شهر واحد، لم تتوصل قوات الاستعمار إلى انتزاع قرش واحد)، وضوعف عدد عناصر الأمن في

= الحالية للأردن، وتجتاز «يهودا»، قبل أن تلتحق، عند رام الله، بطريق نابلس/ القدس. وكانت هذه المشاريع مكلفة جداً، لا من حيث بناؤها فحسب، وإنما بسبب عمليات التخريب المستمرة، بخاصّة.

(١٢) راجع بهذا الخصوص:

Tegart, **Private Papers,** op.cit. 7 I 1938

الطرق على ضوء المخاوف التي أصبح يثيرها طريق تل أبيب/ القدس، الذي لم يعد ممكناً التحرك فيه إلا في قوافل عسكرية، ورُفِض أخيراً اقتراح المساعدة الذي تقدم به الصهاينة حتى لا تتشوه صورة عدم الانحياز التي كانت بريطانيا العظمى تحرص على أن تظهر بها.

وصل هارولد ماكمايكل إلى فلسطين في ٣ آذار (مارس) وفي ١٥ منه، أعلنت بريطانيا العظمى عن أنها لن تمنح في الأشهر الستة القادمة سوى ٣٠٠٠ تأشيرة سماح بالهجرة. سبق هذه الاجراءات هجوم للمجموعات الفلسطينية تركز، طوال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٣٨[١٣]، على مدينة عكا. وكانت قوات الانتداب قد منعت النفاذ من الحدود الشرقية مع الأردن، إلا أنها لم تنجح في منع التسلل عبر الحدود مع سوريا ولبنان. ولما بُعِث بموفد بريطاني إلى بيروت، لالتماس تدخل القوات الفرنسية، أُجيب بأنه لا ينفع فرنسا في شيء أن تغلق الحدود السورية ـ اللبنانية حتى ترى انتفاضة شعبية وهي تقوم في دمشق.

أفاد عدد من القادة العرب المتسللين (كانوا قد اختبأوا في دمشق طوال فترة القمع التي اعقبت اغتيال أندروز) من المكتسبات المحققة، وبدأوا بتنظيم قطاعات «جنين» و «طولكرم»، التي كانت قواتهم الثائرة فيها تفلت باستمرار من الملاحقات بفضل شتاء تميّز بكثرة الأمطار التي جعلت جميع الطرق صعبة على الانتهاج. كانت القرى تقدم لهم مأوى ومخبأ، وكان التطوع فيها يسير على قدم وساق، امتثالاً لمبدأ: «كل أسرة تقدم أحد أبنائها للثورة». وتُسلّط إفادة أحد المقاتلين أضواء فريدة على حركة الثوار هذه[١٤]. كان قد بدأ مقاتلاً في مجموعة «أبو درّة» ثم نُقل إلى مجموعة «أبو إبراهيم». وكان يحارب مع هذه المجموعة حينما اصطدمت، بعدما قامت بتصفية شرطيين عربيين وأفرجت عن ثالث (لأنه «كان يعامل المواطنين بطيبة»)، نقول اصطدمت بكتيبة «الريد كامبرلاند» في جبال «عرب البطوف» ولم يكن عدد المناضلين في بداية المعركة ليزيد على السبعين، إلا أن سكان القرى المجاورة «سرعان ما هبوا لمساعدتهم». دام القتال النهار كله. ثم انسحب المقاتلون تحت جنح الظلام، حاملين معهم قتيلاً واحداً وستة جرحى، على ظهور جمال زودهم بها القرويون. خرجوا من طبرية، وعبروا نهر الأردن، ووضعوا الجرحى في سيارات تنقلهم إلى دمشق. ثم عادوا إلى منطقة صفد، واشتبكوا بالكتيبة من جديد. نشب

---

(١٣) راجع بهذا الخصوص:

Tegart, **Private Papers**, op.cit., du 28 2 1938 Secret, 8210/1

(١٤) راجع بهذا الخصوص:

Tegart, **Private Papers**, op.cit., Mustafa Khalil Hindawiyya Umm al-Fahm, 3.3.1938.

قتال، كان فيه عدد من «الشركس» الأعضاء في الكتيبة الانكليزية، يصرخون: «نحن مسلمون»، ويطلقون رصاصهم في الهواء. مع الليل، انسحب قادة المجموعات الثلاث، أبو ابراهيم وأبو أحمد سليم وعبد الله الأشبح، ودعوها إلى التفرق في الجبال، أما هم فقد اتجهوا إلى دمشق لجلب الذخائر. في تلك الأثناء، كانت مجموعة يقودها الشيخ عطية قد خرجت من دمشق، ومرت ببيروت وصيدا والناقورة، وأخفت حمولتها من الأسلحة والمعدات في مغاور تقع على الحدود في جنوب لبنان. بعدها بيومين، جاء أربعون مقاتلاً من قرية «ترشيحة» الحدودية إلى المغاور، وحملوا الأسلحة على بغالهم والتحقوا بالمجموعة. التحمت العناصر من جديد تحت قيادة الزعماء الذين جاؤوا بالذخيرة، الشيخ عطية وأبو كمال وأبو درّة، وشرع الجميع بالسير في اتجاه جبال نابلس. نصبوا كميناً لدورية بريطانية، وفي اليوم الثاني من القتال، كانت جميع قرى منطقة «أم الفحم»: «تقاتل معنا». انسحاب جديد، ومسيرة أخرى في اتجاه طريق حيفا/ تل أبيب، حيث حصل اشتباك جديد أسر فيه مقاتلنا.

في ربيع ١٩٣٨، كانت جميع المناطق الريفية، باعتراف البريطانيين أنفسهم، تحت سيطرة الثوار. «لقد انتظمت حرب العصابات تدريجياً، وانتشرت في المناطق الجبلية. ترافقت بتصعيد للارهاب في المدن، أصبحت الطرق غير آمنة، وبدأت الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تعاني من فوضى حقيقية»(١٥). أما «تيغارت» فقد أكد قائلاً: «كنا نواجه منظمة عملاقة لها جذورها في لبنان وسوريا والأردن والعراق، وسواها، تمتلك أموالاً طائلة وتتلقى امدادات منتظمة من الأسلحة والذخائر والمقاتلين عبر الحدود، ولديها سجلاتها الخاصة بسكان القرى، وقوائم بأسماء أنصارها والضرائب التي تجبيها. فصائلها مقسمة على ١٣ فرقة، يتزعمها قادة ينشط كل واحد منهم في منطقة محددة، تضرب بلا رحمة وتعمل بلا إنقطاع»(١٦). وقد تقدم جناح متصلب في الادارة البريطانية ببضع مقترحات: الانسحاب الكامل للإدارة من المناطق المتمردة، وتقديم بطاقات هوية جديدة لسكان المناطق التي ما زالت خاضعة، واعتبار المناطق المتمردة أرض أعداء. إلا أن الادارة لم تأخذ بمقترحات هذا الجناح المتصلب، وراحت تفقد من سيادتها. وفي ربيع ١٩٣٨، هذا، نفسه، اكتمل بناء شبكة جديدة من الطرق في قطاع «المثلث» المتكون من نابلس وجنين وطولكرم، وابتدأ بناء سور مكهرب

(١٥) راجع بهذا الخصوص: Government of Palestine, A **Survey...**, op.cit., p. 44.

(١٦) راجع بهذا الخصوص: Tegart, **Private Papers**, op.cit., C I.D, s d. (April 1938?).

عند الحدود مع سوريا. وفي ٢٠ أيار (مايو)، شرع الجيش بالهجوم، واحتل خمساً وعشرين قرية هامة، وكانت وحدات محمولة تربط مدن القدس وصرفند وعكا وصفد وحيفا وناتانيا، بعضها بالبعض الآخر، ولكن دون أن يتمخض ذلك عن نتائج حاسمة. وتحدّثت التقارير البريطانية السرية عن تجمّعات مسلحة فلسطينية جديدة في بعض المناطق المدنية، وبخاصة في قطاع يافا/ تل أبيب.

في شهر يونيو (حزيران) قامت الادارة البريطانية، لتثبت عدم تحيّزها، بإيقاف ثلاثة يهود متّهمين بمهاجمة سيارة عربية في طريق عكا/ صفد، وحاكَمتْهم وأعدَمْتهم. ولمّا كان هذا الحكم قد جاء بعد قرار بتحديد هجرة اليهود، فقد أثار موجة احتجاجات واسعة، حتى في «عصبة الأمم»، حيث تعرض ممثل البريطانيين إلى انتقاد حاد اضطر معه إلى التأكيد على كون تحديد الهجرة لا يمثل أكثر من اجراء مؤقت.

في ٢١ يونيو (حزيران) أعلن وزير المستعمرات عن أن تقرير اللجنة التقنية، التي رأسها «وودهيد» Woodhead، يرى أن التقسيم «متعذر التنفيذ». إلا أن نص التقرير لم ينشر. كانت اللجنة قد وصلت إلى فلسطين في ٢٧ نيسان (ابريل) وبقيت حتى ٣ آب (أغسطس) دون أن تقابل مُحاوِراً عربيّاً واحداً. واعتباراً من ٢٣ يونيو (حزيران)، بدأت سلسلة من التفجيرات بالقنابل تتبادل بين اليهود والعرب: في حيفا وتل أبيب ويافا في ٦ يوليو (تموز)، وفي القدس في ٧ منه، وفي حيفا في ١٠ منه، وفي تل أبيب في ٢٣ منه، وفي حيفا في ٢٥ منه. وقام الجيش بحملة واسعة في مناطق «المثلث» طوال النصف الثاني من شهر يوليو (تموز)، إلا أنها لم تحقق النجاح المأمول. كانت فصائل الثوار قد أصبحت أكثر تنظيماً، ونشاطها أكثر تنسيقاً، ومحاكِمها تشمل مناطق جديدة، بل كانت تصدر حتى طوابعها البريدية الخاصة.

في ٢٤ آب (أغسطس)، وجّه المندوب السامي نداء بالمذياع إلى السكان يدعوهم إلى وضع حد للمجابهات والاشتباكات، ولكن عبثاً. في اليوم ذاته، اغتيل «موفيت» Moffit، مساعد حاكم قضاء «جنين»، في مكتبه. وفي ٢٦ منه، ما ان تم تفجير قنبلة وقع ضحيتها ستة وعشرون عربياً في يافا، حتى انتشر الثوار في كامل المدينة، وسيطروا عليها بالكامل: هكذا نُهبت جميع مراكز الشرطة، ودُمِّرت الشبكة الكهربائية التي كانت تملكها شركة يهودية صاحبة التزام، وأُحرِقت جميع السجون. دامت سيطرتهم على المدينة حتى منتصف شهر أيلول (سبتمبر)، وكانت قوات الاستعمار عاجزة عن استعادتها. أكثر من هذا، كانت تلك اشارة الانطلاق لسلسلة من الانتفاضات في المدن. في الفترة نفسها، «حرِّرت» الناصرة، ووقعت القدس بيد الفلسطينيين، وأصبحت تدار انطلاقاً من «الحرم» الذي كان يشكل بفعل أهميته الدينية نوعاً من «الأرض المحايدة». ثم

سقطت غزة والخليل وبئر السبع بيد الثوار، مما جعل التنقّل في جنوب فلسطين يخضع لإشراف هؤلاء. في منعطف آب (أغسطس)/ أيلول (سبتمبر)، هذا، أصبحت الحركة محكمة البنيان، وكانت منظّمة فعلية تنسّق بين تحركاتها في مختلف المناطق. كانت تستند إلى قوات محورية تتوزع كالآتي: واحدة في الجليل الأعلى، وثانية في سلسلة جبال الكرمل، وثالثة في منطقة غزة بين نابلس ورام الله، ورابعة في الجبال القريبة من الخليل.

في ١٩ آب (أغسطس) اكتمل «سور» الحدود الشمالية: كان يمتد على ما يقرب من مائة كيلومتر. كان «تيغارت» قد تلقى قبل ذلك، في ٨ من الشهر نفسه، كتاباً من القيادة العامة للقوات البريطانية في فلسطين والأردن، يطلب إليه استخدام نفوذه لاقناع المفوض الأعلى باستعمال الغازات السامة في الخطوط المكهربة لهذا السور[١٧]... وفي ١٢ أيلول (سبتمبر)، تسلّم الجيش كامل مرافق الحياة في فلسطين، إلى حد أنه حل محل الشرطة في عملها الخاص. وفي ٥ تشرين الأول (أكتوبر)، وصل المندوب السامي إلى لندن للتشاور، وأعلن وزير المستعمرات عن أن الوضع في غاية الحرج وأُرسِلت أربع كتائب أخرى إلى مناطق القتال، فأصبح عدد الكتائب العاملة في فلسطين سبع عشرة. وأعلنت الادارة أن كل فرد يتجاوز سن السادسة عشرة عليه أن يطلب بطاقة هوية جديدة، إلا أن جميع السكان العرب امتنعوا عن العمل بهذا الإجراء. رجع المندوب السامي في ١٤ تشرين الأول، وانتشرت اشاعات تم التحضير لها ببراعة، تتحدث عن تنازلات قريبة جداً. كان مخطّط للتحرك قد رُسِم، في الواقع، في لندن، يتمثل في التنازل عن ادارة الانتداب، مؤقتاً، إلى العسكر، بغية توطيد الأمن وسحق الانتفاضة، وفي العدول عن مشروع التقسيم حتى تحاول الادارة استمالة الأطراف الفلسطينية «المعتدلة» إلى جهة القانون والنظام، والتلويح لها بـ «تعويضات» معيّنة مقابل التخلّي عن المفتي. في ١٨ من هذا الشهر، قُسِّمت البلاد إلى أربع مناطق عمليّاتية (القدس، والجنوب، والضفة الغربية، وحيفا ـ الجليل)، وفي ٢٢ منه، بدأ الجيش هجوماً شاملاً كان أشبه ما يكون باحتلال جديد لفلسطين. هوجمت القدس. ولكن لأن الهجوم وفّر «الحرم»، مؤقتاً، فقد احتمى فيه الثوار ريثما يغادرون المدينة تحت جنح الظلام. ان العديد من القادة الذين كانت الادارة وضعت جائزة لمن يأتي برؤوسهم، ومنهم الشيخ حسن أبو السعود، قد أفلتوا من قبضة البريطانيين، ولاذوا بالجبال. وفي ٢٤ منه، قطع الجيش جميع وسائل الاتصال، وأعلن حظر التجول، ومنع أي تنقل لا يصحبه سماح بالمرور

---

(١٧) راجع بهذا الخصوص:

Tegart, **Private Papers**, op.cit., Secret, 8.8.1938.

صادر عن الأركان العامة. كان مركز الهجوم هو المنطقة المحددة بالمدن الثلاث: الناصرة وعكا وصفد، وكانت القوات تبدو مصممة على أن تحتل بالتدريج كل منطقة آهلة. هكذا ازداد الوضع العسكري صعوبة بالنسبة للثوار الذين كانوا يواجههم الحضور الدائم للعسكر في نقاط الدعم والإمداد الطبيعية المتمثلة في القرى. وفي الوقت نفسه، كان البريطانيون قد بدأوا بتطبيق النقطتين المذكورتين أعلاه: العدول عن التقسيم واستمالة الفلسطينيين «المعتدلين».

في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، نُشِر تقرير «وود هيد». كان يؤكد على التخلّي عن مشروع التقسيم، إذْ يدعو البريطانيون، فيه، إلى تمديد فترة الانتداب والعودة إلى مؤتمر عربي ـ يهودي. أما في ما يتعلق بـ «المحاور الفلسطيني الجديد»، فقد التمس البريطانيون مساهمة «آل النشاشيبي»، المنافسين التقليديين لـ «آل الحسيني». في ١٥ منه، نشر فخري النشاشيبي رسالة كان للتوّ قد بعث بها إلى المندوب السامي، يشكره فيها على العدول عن مشروع التقسيم، ويضيف: «إننا نمثل ٥٠ بالمئة من السكان، و ٧٥ بالمئة من ملاّكي الأراضي»[١٨]. إلا أن هذا القائد «البديل» قد كشف بسرعة عن عجزه عن الاضطلاع بالدور المهيأ له: لقد أثارت تصريحاته استياء الجماهير إلى هذا الحد، بحيث ان حملة سرعان ما انتظمت وأجبرت «راغب النشاشيبي»، الوجيه الأساسي في العائلة، على التخلي عنه، أي عن «فخري»، باسم عائلته نفسها. ولقد استخلص البريطانيون، بسرعة، النتائج التي يمليها هذا «الفصل». ففي ٢٣ من الشهر نفسه، أي بعد ظهور رسالة النشاشيبي بأسبوع واحد، أعلنوا عن تشكيل وفد عربي سيذهب إلى لندن، وأفرجوا عن القادة العرب، «زعماء الهيئة العربية العليا»، المنفيين إلى «جزر السيشل»، ليلتحقوا بالوفد. لقد أُفرج عنهم في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، وحطّت بهم الطائرة في مطار القاهرة، حيث استقبلهم البريطانيون بتنازل ضخم: السماح لهم بالتقاء المفتي في منفاه، والتشاور معه. تحقق اللقاء في بيروت، وأعيد فيه تشكيل «الهيئة العربية العليا»، وشكّل أمين الحسيني وفداً جعل رئاسته لابن عمه وممثله الشخصي جمال الحسيني.

افتتح مؤتمر لندن في ٧ شباط (فبراير) ١٩٣٩. وقد ضمّ الوفد الفلسطيني ومندوبي «الوكالة اليهودية»، وممثلي الأقطار العربية. ولما كان الطرفان المعنيان الأساسيان قد رفضا الجلوس على طاولة مفاوضات واحدة، قام الانكليز بوساطة «مكوكية» بينهما. وأعاد الفلسطينيون، في ٩ منه، التأكيد على مطاليبهم السابقة: الاستقلال، والتخلي عن مشروع الوطن القومي لليهود، والايقاف الفوري للهجرة اليهودية وبيع الأراضي

---

(١٨) راجع بهذا الصدد:

J. Marlowe, **Rebellion...**, op.cit., p. 209.

للصهاينة، وانهاء الانتداب، وتوقيع معاهدة تحالف بين فلسطين وبريطانيا العظمى. وقدم وايزمان من جهته المقترحات المضادة: رفع الوصع القانوني الذي يكرس اليهود كأقلية في فلسطين، وتمديد الانتداب، ومواصلة سياسة الهجرة. هكذا وجد المفاوضون أنفسهم، وبسرعة، أمام طريق مسدود. وفي ٦ آذار (مارس)، أجريت محاولة أخيرة لانقاذ المؤتمر: بُعث نفر من الوفد المصري إلى مفتي فلسطين لاقناعه بتليين موقفه، إلا أنه عاد بخفي حنين. في ١٦ منه، سبقت الحكومة البريطانية الجميع وحسمت الأمر بأن نشرت برنامجها السياسي الخاص في ما يتعلق بمستقبل فلسطين.

شكلت هذه الوثيقة، المعروفة باسم كتاب «ماكدونالد الأبيض»، انقلاباً كليّاً في سياسة بريطانيا العظمى الاستعمارية. تؤكد فيها على أنها لم تكن لتنوي أبداً إقامة وطن قومي لليهود، وإنّما تدعم، بالأحرى مشروع دولة فلسطينية تضم الفلسطينيين واليهود وترتبط بها بمعاهدة تحالف. تحدد الوثيقة فترة انتقالية أمدها عشر سنوات تفيد لجنة عربية - يهودية من نصفها الأول لمتابعة تطور البلاد وتهيئة مشروع دستور. كما تنصّ على أن الهجرة لن يكون مسموحاً بها إلا للسنوات الخمس التالية، على ألا يتجاوز عدد المهاجرين ٧٥٠٠٠ نسمة، أما بعد ذلك فيخضع كل طلب للهجرة إلى موافقة الفلسطينيين. أخيراً، أُدرجت مسألة بيع الأراضي ضمن صلاحيّات المندوب السامي.

في ١٥ يونيو (حزيران)، قُدِّم الملف إلى «لجنة الانتداب الدائمة» في «عصبة الأمم». ناقشته اللجنة، إلا أنها أرجأت قرارها إلى وقت لاحق. وبين ١٦ و ٢٥ آب (أغسطس)، أبدى «المؤتمر اليهودي»، الذي انعقد في «جنيف»، معارضة قوية لـ «الكتاب الأبيض»، مع التأكيد على التمييز بينه وبين «الصداقة» التي يمحضها المؤتمر لبريطانيا. أما المعسكر العربي فقد مرّ، على الرغم من رفضه الصريح للكتاب الأبيض، بضرب من الحيرة. أما في فلسطين فقد كانت أعداد المهاجرين تتدفق برغم الحظر الرسمي، وكانت مجموعات مسلحة، صهيونية هذه المرة، تعمل ضد البريطانيين. في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، هذا، فقدت النشاطات العربية المسلحة من حدتها، وإن كانت لا تزال تغطي كامل البلاد. قام هدوء نسبي: إلا أنه كان كافياً لدفع بريطانيا العظمى إلى رفع حظر التجول والاجراءات المتشددة حول حركة الأفراد، وبـ «مبادرة» إضافية، أفرجت عن بعض المعتقلين..

شكل العام ١٩٤٠ بداية استعادة البريطانيين زمام الأمور. ومع أن الفلسطينيين لم يهزموا عسكرياً، إلا أنهم كانوا يتحملون المتاعب المرتبطة بحقيقة أنهم، مع ذلك، لم ينتصروا.

يمكّن الجدول التالي[19] من تكوين فكرة عن مدى الاضطرابات التي حصلت في أثناء ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ هذه. ترينا قراءته، بوضوح كامل، الفارق بين الفترة السابقة لهجوم البريطانيين الشامل وتلك اللاحقة لانعقاد مؤتمر لندن. ومن ناحية ثانية، يجد المجموع الضئيل للأحداث المسجلة في ١٩٣٧ تفسيره في عاملين اثنين: النواقص الكبيرة في احصاءات الادارة الاستعمارية، والهدوء النسبي الذي قام في فلسطين، بين شهري تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ وأيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، أثناء اقامة لجنة «بيل» في فلسطين.

	من ١١/ ٦/ ٣٦ إلى ٢٦/ ١٢/ ٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	من ٢٧/ ١٢/ ٣٨ إلى ٢٤/ ٤/ ٣٩
هجومات وإطلاق عيارات نارية على الجيش والشرطة	٤٣٤	١٠٩	٩٨٦	٢٥٠
هجومات على السكان العرب	٣٠	-	٧٤	٢٨
هجومات وعيارات نارية على وسائط النقل الحكومية		-		١٠٩
مهاجمة وسائط النقل العربية	١١٨	٢٣	٣٣٥	١٢
مهاجمة وسائط النقل اليهودية		٣٨		١٢٥
سرقة بقوة السلاح	٢٣٠	١٥١	٤٥٧	٥٨
عيارات نارية على المستوطنات والأحياء اليهودية	٢٧٦	١٤٣	٦٥١	٢٨٤
مهاجمة اليهود بالقنابل	١١٦	*	٣٣١	٣٩
مهاجمة العرب بالقنابل		*		١٨

(١٩) مصادر الجدول بالنسبة إلى العامين ١٩٣٦ و ١٩٣٩، راجع التقارير الداخلية السبعة والثلاثين العائدة إلى الشرطة البريطانية، والمنشورة تحت عنوان: «قوات شرطة فلسطين ـ الأركان العامة ـ الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٧ ونيسان (أبريل) ١٩٣٩ ـ.(News Bulletin Nos 228-237 C.I.D.). الوثائق الأصلية التي أطلعنا عليها كانت مودعة في مكتبة «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» ببيروت. أمّا المعطيات المتعلقة بالعامين ١٩٣٧ و ١٩٣٨ فمأخوذة على التوالي من «التقرير السنوي لإدارة فلسطين» (CO 814/12/1937) و «التقرير السنوي لإدارة فلسطين» (CO 814/12/1938).

اختطاف عرب	١١٥	*	٢١٥	٣٩
اختطاف يهود		*		١٨
مهاجمة قرى عربيه	٤٩	١٠٩	١٦٢	٢٢
أضرار ملحقة بأملاك عربية	٢٧	٦١	٦١	٢٩
أضرار ملحقة بأملاك يهودية	٢٦٣	١٨	٤٩٥	٧٦
تعطيل خطوط الهاتف	٢٦٧	٨٢	٧٢٠	٧٨
تخريب سكك وطرق سيارات	٢٠٦	*	٣٤١	٧٧
تخريب منشآت حكومية أخرى	١١٤	*	٢١٠	٣٣
تخريب خطوط أنابيب «شركة نفط العراق»	٣١	*	١٠٤	١٩
اعدام ومحاولات اعدام	٢٩٣	٩٨	٤٣٠	٢١٠
المجموع	٢٦٨٢	٨٤١	٥٧٤٠	١٥٥٢

(*) تشير النجمة إلى أحداث لم تُجرَد.

ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: تقنيات الحرب والتحالفات، «الفزْعة»

شكّلت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ مسيرة شاسعة، وحركة واسعة النطاق قامت بها، بكل يسر، وطوال ثلاث سنوات، العشائر الفلسطينية المعتادة على هذا النمط من التنقل، تمثلت، بصورة محددة، في شن حرب عشائرية متحركة ضدّ الدولة. كيف كانت الجماهير تنتقل في فلسطين بين الشرعية واللاشرعية؟ وكيف كان ذلك يساهم في صيانة مجتمع مهدد؟

وقعت هذه الحرب في فلسطين. هذا يعني أنها لم تكن تُخاض داخل حدودها فحسب، وإنما كذلك أنها كانت تتبع طبوغرافية (طبيعة أرض) داخلية، غير مرئية للوهلة الأولى، محددة بتنظيم المناطق الخاصة بالعشائر المختلفة والسلطات القائمة. كانت الحرب ضد الدولة تدور في نسيج «محلّي» يمرّ بمناطق بقدر ما هناك من عشائر. يقدم هذا التحديد الأول ملمح ميادين معركة متجاورة إذا كانت تخضع لتنسيق ما، فهي لا تهدد مع ذلك السلطة المحلية لكل منها. هكذا كانت الحرب شاملة، ولكن لأنها كانت

تستجيب، قبل أي شيء آخر، إلى حاجة إلى الابقاء على البنى القائمة من قبل، فهي لم يكن ممكناً أن تخاض إلا إذا كانت تحفظ لكل عشيرة وقبيلة كامل سلطتها الداخلية. لا تصان فلسطين إلا بقدر ما تصان كل عشيرة فيها. هكذا فهمت هذه الحرب.

كانت خلايا صغيرة من المقاتلين تشكل في كل واحدة من هذه المناطق عصب آلة الحرب هذه. لم يكن ما يمّيز هؤلاء المقاتلين عن مجموع قومهم ليتمثل في حقيقة أنهم كانوا مسلّحين (كان الناس كلهم مسلحين)، أو في كونهم يمثلون مقاتلين أعدّوا لممارسة مستمرة و «محترفة» للقتال، ذلك أن تشكيلة هذه المجموعات الصغيرة، في ما خلا القادة، كانت تتغير باستمرار. كان القادة يختارون «رجالهم»، في الواقع، بالتركيز على الأكثر قدرة في القتال، ولكن في قلب عائلاتهم نفسها. هكذا كانت الحرب تخاض مع ضمان السيطرة على «الآلة» المتعلّقة فيها. كانت «القوات النظامية» لفرحان السعدي في «المثلث» مثلاً تتألف من أقاربه المباشرين. وكان أمين الحسيني يكل قيادة قواته الخاصة (لأنه كان علاوة على ذلك القائد السياسي للمعسكر الفلسطيني بأسره) لابن عمه عبد القادر الحسيني. وحين شكّل الشيخ عز الدين القسام (كان رجل الدين هذا وطنياً سورياً لوحق من قبل الفرنسيين فالتجأ إلى حيفا في ١٩٢١، فلم تكن له بالنتيجة عشيرة «في المكان»)، نقول حين شكل خليّته السرية، كانت هذه تضمّ، من مجموع تسعة وثلاثين عضواً، أربعة وثلاثين شيخاً دينياً من فلسطين.

وهكذا، فإن المجموعة المقاتلة المشكّلة على هذا النحو لم تكن قادرة على مواجهة القوات الانكليزية وحرس المستوطنات الصهيونية بمفردها. وهي نفسها لم تكن لتتوهّم ذلك. ان هذه الوحدات، المكوّنة كل واحدة منها من خمسة او سبعة رجال، والمنخرطة في نظام التضامن العشائري، كانت تستثمر هذا النظام لدى تحركها ومواجهاتها، على أروع نحو ممكن. وبحسب التكتيك المتبع في كلّ حرب استنزاف، فقد كان دورها يتمثل في الايقاع بالفصائل العدوّة في كمائن أو النيل منها بعمليات اغتيالية، والانسحاب. ولكن الأمور كانت تتخذ مساراً آخر ما ان يحدد موقع المجموعة، وتلاحق من قبل الوحدات الاستعمارية: كانت تتجه إذ ذاك، وعلى نحو لا مندوحة منه، إلى مجال عشيرتها وحلفائها. هنا، وبمجرّد الاعلان عن معركة وشيكة، كانت تتوصل، في بضع ساعات، إلى تعبئة مئات من الرجال يهبون لنصرة «أهلهم». كانت الفصائل الاستعمارية، الخارجة لملاحقة نَفَر من الهاربين، تجد نفسها حينئذٍ في مواجهة مئات من الرجال الشديدي التصميم سيّما وأن المسألة لم تعد وطنية فحسب، وإنما كذلك... عائلية! وما ان ينتهي الاشتباك، حتى «تذوب» هذه القوة، بالقدر نفسه من السرعة الذي به تشكلت، ويستعيد

المقاتلون تنقلهم، ويعود السكان إلى القرية. يختفي الأوائل في الأدغال، والأخيرون في اطار حياتهم اليومية. هكذا ندرك لمَ كانت القيادة البريطانية تخطط دائماً للاحتلال المنظم لجميع القرى كـ «علاج» لسلطة الثوار المتعاظمة. كانت تلك في الواقع الطريقة الوحيدة لتعطيل أواليات تقنية الحرب هذه.

إن هذا النظام العشائري في التعبئة والحرب هو نظام «الفزعة». حرفياً، تعني المفردة أن تهبّ لنجدة قريب، ما ان تشعر بأنه يوشك على الانحدار في صراع ما. شكّلت «الفزعة» الأوالية العميقة لمجابهات فترة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. كانت جدواها الكبرى تنبع من حقيقة انها كانت تمكّن فرقاً صغيرة من الرجال من أن تستنفر، بفعل تنقّلٍ بسيط، مئات من المقاتلين، ومن أن تشوّش نظام الدولة كلما رغبت بذلك، دونما حاجة إلى استعدادات ضخمة. ولكن إذا كانت «الفزعة» قد اثبتت جدواها، فهي لا يمكن مع ذلك أن يستخدمها أي كان. حتى تستطيع مجموعة مقاتلة صغيرة أن تجذب إلى جانبها عشيرة بكاملها، فهي يجب أن تكون متمتعة، من قبل، بأواصر وشيجة وعلى درجة من الخصوصية مع جماعة الرجال التي تهب لنجدتها. هكذا كان المقاتلون يتنقّلون، في الواقع، داخل نظام قراباتهم وتحالفاتهم نفسه. أكثر من هذا، كانت البراعة العسكرية والسياسية لكل قائد تكمن في مدى استطاعته احداث المجابهة في المجال الذي تتمكّن التشكيلة العائلية والعشيرية لفرقته الصغيرة من أن تحقّق فيه أكبر تحشّد ممكن للقوى الحليفة. هذه الطريقة في القتال ما كان يمكن، إذَنْ، أن تقوم لولا هذه العلاقات التي تجعل من منطقة محددة كتلة انسانية متضامة. ولكن هذا لم يكن كل شيء. إنها كانت تتطلب أيضاً معرفة الاستخدام الكامل لبنية التحالفات العائلية. وهذه كلها أسباب تجبر القائد على أن يقاتل في منطقته الأصلية، وبخاصة، أن يشكل طرفاً فعالاً في مدار السلطة فيها.

لم تكن القدرة على دفع مجتمعهم إلى اللاشرعية بسهولة، لتمثّل، بالنسبة إلى الفلسطينيين، الميزة الوحيدة لتقنية الحرب هذه. كانت تمكن من تحقيق قدر أكبر من الحركيّة أيضاً. ان المجموعات الصغيرة، المتخلّصة من عبء التموين الذي يثقل في العادة على كاهل المجاميع الكبرى لدى التنقّل، كانت تفلت من التطويقات بقدر أكبر من السهولة، وتقوم بحركات مختلفة في ميدانٍ معروف من قبلها. كان المقاتلون الفلسطينيون يعرفون طوبوغرافية المكان، ويتمتعون فيه كذلك ببنية استقبال كاملة، وهذا عنصر حيويّ بيد كل مقاتل.

كانت أرض العشيرة تمد بالطعام، ولكن بالرجال أيضاً. كانت تقدّم فلاحين متأهبين

للمعركة ما ان تُطلق «صرخة» تجمع الحلفاء، فتضمن بذلك استمرار عناصر المجموعة المقاتلة الصغيرة. كان أعضاؤها يتجددون، وبفصل هذه الاسهامات المحدودة في ذاتها، ولكن التي لا تُعدّ في مجموعها، كانت تشبع حاجات الفصائل الثورية، المتعاظمه، بقدر ما كان مدى الثورة يتسع. ولدى قراءة شهادات المحاربين القدماء في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، لا يمكن الا أن ندهش لكون الغالبية العظمى من هذه الفصائل كانت تتألف من أشخاص لم يساهم كل منهم الا في واحدة أو اثنتين من العمليات العسكرية طوال السنوات الثلاث أو الأربع التي استغرقتها المعارك. كان الأهم هو أن تمكّن هذه الإبدالات المستمرّة للمقاتلين مجتمعهم من ممارسة فعالياته اليومية، ومن خوض الحرب بدون أن يضطر إلى إعادة تنظيم علاقاته الانتاجية.

وأخيراً، فقد كانت أرض العشيرة هذه أرض نضال سرّي. ان كون أدنى زواياها معروفة جيداً لدى رجال يعيشون عليها منذ الولادة كان يجعل منها مستودعاً حقيقياً مكوّناً من مخابيء للأسلحة وأماكن مبهمة، إلاّ أن القرويين يميزونها بين الآلاف من سواها. وهكذا، فبعد كلّ فزعة، كان هؤلاء يخبئون فيها الذخائر والأسلحة، ويعودون إلى البيوت، بانتظار التفتيش واستفزازات العسكر. ولكن الأمور لم تكن لتتوقف عند هذا الجانب «الطبيعي» للمكان. بل كانت العائلة نفسها تضطلع بدور مناوب، وتمدد، بشبكاتها، الامتيازات الطبيعية لمجالها. بفضلها، كان الرجال والمعدات يتحركون بلا مصاعب، مفلتين من العقاب. وان قراءة مفصلة لاعترافات الكثير من الثوار الذين أسروا واستجوبوا من قبل عناصر «تيغارت» لتقدم عوناً كبيراً لمعرفة هذا البعد التصامنيّ والحركة «داخل» العائلات. تتحدث هذه الافادات، مثلاً، عن تنقلات مهرة تعار إلى مقاتل هارب (من ملاحقة الجيش) بدون أي تحديد آخر سوى تركها فيما بعد عند قريب محدد في قرية أخرى، بعيدة. كما تكشف عن المسار الذي قطعته الأسلحة الموجهة لاغتيال «آندروز»، والتي تُركت قرب صخرة معينة عند أطراف «الناصرة»، واستقل حاملوها الباص العمومي كمسافرين في اتجاه حيفا. فيما بعد، عادت المهرة إلى صاحبها، وقد انتقلت من ابن عم إلى ابن عم آخر. أما الأسلحة، فقد استعادها فريق آخر استخدمها في عملية اخرى، ثم أودعها في مكان آخر سيمر به فريق آخر. . . إنها «مَنْمَلة» (بيت النمل) عملاقة، من الرجال والمعدات، كانت جميع الروابط مستمرة فيها، ولم يكن فيها، بخاصة، من وقت مهدور أو ميت بالنسبة إلى الأسلحة، التي ما ان كانت مجموعة من الرجال تستريح، حتى تكون، هي، قد انتقلت إلى أيادٍ أخرى؛ وهذا كله مطمورٌ في غفلية الأرض العائلية! ان العائلة، وما يسمى عندنا بـ «الحمولة»، والعشيرة، كانت، جميعاً، تضمن سرية النضال؛ وللإحاطة بأسراره كان يجب كسر جميع حلقات السلسلة،

وابتزاز اعتراف الأخ بعد الأخ، والقريب بعد القـريب.

لهذه الأسباب مجتمعة (الحماية والسريّة والحركيّة والتموين والتحالف) كان على «الفزعة»، رغم حركيتها الفائقة، أن تعمل في مجال محدد، هو مجال الأراضي والعشائر التي تعكس هي تضامنها وتلاحمها.

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩: «الفزعة» في المدن

لكن كيف كانت هذه الأوالية تُطبّق في مجال المدن؟

علينا أن ندع جانباً المدن التي كانت تمثّل، بصورة من الصور، عواصم للمناطق، و «مدنا زراعية»، شأن الخليل وجنين وطولكرم. لم تكن «الفزعة» لتثير فيها أية مشكلة: بما أنها كانت تمثّل ظاهرة اجتماعية أكثر من طوبوغرافية، فهي كانت تتبع مسار التراتبات القائمة، وتتحقّق داخل اطار العشيرة، سواء أكانت الأخيرة مستوطنة في المدن أم لا. ما علينا أن نشخّصه هو حالة المدن التي تقوم فيها، بين السلطة المحلية الفلسطينية والسلطة المركزية، موازين قوى راجحة الكفة في اتجاه الأخيرة. لم تكن هذه الوضعية سائدة على نحو مستمر في جميع مدن فلسطين تحت الانتداب، ذلك أن الاستعمار، إذا كان يسيطر على كامل البلاد، كان يتمتع مع ذلك بمناطق قوّة وقواعد فعلية، في مدن محدّدة، كيافا وحيفا والقدس.

لم تكن المدن لتغيّر شيئاً في أساس «الفزعة». بل هي بالأحرى تعكس الاختلاف بين الحالات التي يغادر فيها البريطانيّون قواعدهم لـ يدخلوا» في مجال العشيرة، وتلك التي يجابه فيها الفلسطينيون الاستعمار في ميادينه المحصنة. يمكن أن نميل في هذه الحالة الى استنتاج أن الاشتباكات، في ١٩٣٦ - ١٩٣٩، كانت تتفوّق عدداً وضراوة في الأرياف، وأنه قد حصل، بالتدريج، ما يدعوه التعبير الشائع بـ «تطويق الأرياف للمدن». إلاّ أن هذا الاستنتاج لا يساعدنا في فهم أواليات المجابهة المدينية.

ففي الواقع، إذا كانت المدن خاضعة لسيطرة البريطانيين، فهي لم تكن لتمثّل تكتنات بسيطة لقوّاتهم، ومن هنا فهي الأخرى كانت تشتمل على مواضع كانت هيمنة المحتلين توضع فيها تحت طائلة السؤال.

كان النضال في المدن يستند إلى نظام «الفزعة»، مع هذا الفارق: إنه لم يكن ينطلق من المنطقة المحدّدة لكل عشيرة، وإنما من المواضع التي يلتحم فيها العاملان، الوطني الشامل والعشائري المحلي، التحاماً تامّاً. هذا هو ما جعل المدن تشكل موضعاً سياسياً للوصل بين مناطق عشائرية مختلفة. في المدن، كانت مقاومة الفلسطينيين تنطلق من

«حاراتهم»، التي كانت تجسد في السابق تعدّد المكوّنات الاجتماعية المدينية وانغلاقها بعضها ازاء البعض الأخر. ولكن مع انهيار بنى الامبراطورية العثمانية، والتغلغل الاستعماري، والانتشار المديني أساسياً لجهاز دولته، فقدت هذه الأماكن خصوصياتها لصالح ظاهرة دفاع عن الذات جعلتها تتحوّل إلى قواعد أو خطوط التجاء لمجتمع مهدَّد بأسره. هكذا تحوّلت إلى «حارات عربية»، وملاجىء لجميع فئات المجتمع المحلي، ومواضع التحام وطني. هذه الخصيصة، منحت المدن بعدها الأصيل الأول: كونها تمثّل الميدان المميّز للعصيان الجماهيري. لأسباب متعددة، مرتبطة بالعوائق التي وضعت في طريقه، أدّى التغلغل الاستعماري إلى تحوّل المدن إلى القطاع الوحيد الذي يحقق فيه القمع المدني اليومي، الذي تمارسه الدولة، أثره؛ أما في القرى، فقد كانت الحياة اليومية تتشكل من أفعال تمرد وعصيان لم يكن ليجابهها سوى فظاظة الجيش. لم يتوصل الرفض الشامل للحضور الاستعماري في المدن إلى تعطيل الممارسة اليومية و «المنضبطة» لصلاحيات الدولة: من القضاء إلى دفع الضرائب فمختلف الاجراءات التنظيمية، وحتى حمل بطاقة هوية. من هنا اتخذت المجابهة فيها، قبل أي شيء آخر، شكلاً يقوم على تعطيل فاعلية جهاز السلطة المركزي، هذه. وهنا شكلت الأحياء السكنية العربية خطوط الالتجاء التي كانت الجماهير المتمردة، الهابّة لمهاجمة أعدائها كشعب واحد ملتحم، تأتي لتتمترس فيها. وإذا كانت هذه الحارات تصبح في فترات الانتفاضة، شأن فلسطين بكاملها، غير قابلة للاختراق، ففي فترات العصيان اليومي ومراحل الأزمة الكامنة وغير المعلنة، كانت «الحمّامات» الشعبية تتحول، بالمقابل، إلى مواضع للاحتكاك والالتقاء، والمساجد إلى أماكن للاجتماع، وحلفيّات المخازن والدكاكين إلى مخابىء للأسلحة.

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩: ولادة قيادة وطنية

حينما تفّجرت هذه الثورة، كانت فلسطين، من أقصاها إلى أقصاها، مختَرَقة بسياق جديد من التلاحم بين سكانها الناهضين، على نحو متضامن، بوجه الدولة الاستعمارية والمشروع الصهيوني. لإنقاذ فلسطين، لم يكن يلزم ضمان بقاء كل عشيرة فحسب، وإنما تقوية الروابط التي تشدّ مختلف الأطراف الفلسطينية المنخرطة في مشروع صيانة هوية يضطلع بها الجميع باعتبارها هوية قومية. لا داعي للقول ان مثل هذه الرابطة كان متعذراً على التحقيق قبل ذلك بقرن. إلا أن الاستعمار، بعامة، والصهيونية، بخاصة، قد قاما، من خلال سياستيهما القائمتين على التقسيم والطرد، أقول قاما، بدون أن يشاءا ذلك، بتسريع تشكُّل بَلَدٍ/ أمّة، وولادة قيادة وطنية.

كان وزن العشائر، في فلسطين، والأهمية النوعية والعددية للأراضي التي تسيطر هي

عليها، ودرجة تحذرها في التواصل التاريخي، والمكان الذي تحتله في بنية السلطة العثمانية، كان هذا كله ينعكس في نظام تراتبي شديد الإعداد والتعقيد، مؤسّس على علاقات تحالف أو «استزلام» سياسي، أي، بإيجاز، على الحماية. من وجهة النظر هذه، كان آل الحسيني، وهم عشيرة «أشراف»، يتمتعون بنفوذ مؤكد منذ ما قبل الانتداب. ومكّن قيام اجماع وطني اثناء اضراب ١٩٣٦، زعيمها «المفتي»، من تنمية مسيرة جديدة بهدف تكريس نهائي للمكانة الهامة التي كانت جماعته تحتلها حتى ذلك الحين.

لم يكن استمرار بنية الحمايه مضموناً إلا لكونها تحظى بقبول جميع العشائر المنتمية اليها. وهي كانت تعني للعشائر الحماية من لدن العشيرة القائدة والحفاظ على السلطات الداخلية للعشائر المحمية. كان ثمة ما يشبه عقداً اجتماعياً غاية في القوة سيما وأن المجتمع العربي الفلسطيني بكامله كان يجابه المشروع الصهيوني متمسّكاً بصيانة أدنى عناصره المكوّنة. من هنا، إذا كان من غير الممكن لمسعى «آل الحسيني»، النازع إلى السيطرة أو الزعامة، موضوعياً، أن ينجح، دون احداث تغييرات عميقة، فهم كان عليهم، مع ذلك، أن يتصرفوا بحيث لا يبدو مجيئهم بمثابه زعزعة للنظام الاجتماعي القائم. إن الحاج أمين الحسيني، وقد أدرك الوزن السياسي والمعنوي، الذي يستمده من حقيقة أنه كان يصون حتى القطاعات «العالية» من سلطته، قد قام، بالتدريج، أثناء الحركة الشاملة التي وضعته في مواجهة الانكليز والصهاينة، باحتلال المستوى الوحيد الذي يمكن له أن يسيطر انطلاقاً منه على الهيكل الوطني للسلطة العربية في فلسطين، بصيانته هذا الهيكل نفسه بالذات. من هنا فقد مَوْقَع سلطته في نقطة التقاء العشائر، لا داخل كل عشيرة. ان هذه العشائر، التي كانت كل منها تنطلق من مدارها الخاص، أصبحت منذ الآن فصاعداً تتلاقى، عبر عشيرة «آل الحسيني»، في شخص المفتي نفسه. أصبح الحاج أمين، ضامن تواصل العشائر ولا تغيُّرها، هو حامل المَثَل الوطني الأعلى، ومجسّده. وهو سيتجاوز المستوى الأولي للتنسيق السياسي العسكري البسيط، ليسيطر على السياق الذي يربط اجزاء فلسطين بعضها ببعض، وعلى السياق الآخر، الأكثر أساسية، المتمثل في موقع فلسطين في محيطها العربي والإسلامي والعالمي. ان التنظيم السياسي ـ العسكري العام، وتلبية حاجات الفرق المقاتلة السرية إلى السلاح والمال، وشبكات التموين الآتية من الأقطار العربية، والعلاقات بين قواعد الدعم العربية هذه والمناطق الفلسطينية، وتنظيم مختلف المؤتمرات المعقودة باسم التضامن الاسلامي، هذا كله كان يمرّ من خلال امين الحسيني. وان الاختيار الشديد الدهاء الذي قام هو به، إذ وضع سلطته عند نقطة التقاء العناصر المتباينة المكوّنة لهذا الجسم الفلسطيني الجديد، قد مكّن هذا القائد غير المنكر طوال فترة الانتداب، من أن يحقق خطوته البارعة ولفتته السحرية: أنْ يجعل من تقوية

السلطات الجزئية للقادة الفلسطينيين الآخرين، الكابح، بالذات، لتجاوزاتهم أو اطماعهم المحتملة. فهل هناك، إذَنْ، ما يدهش في أن نرى هذا الرجل، الذي أحاط بمدارات سلطته بمثل هذه الحنكة، وهو يقود، طيلة الفترة بين ١٩٣٧ و ١٩٤٨، بلداً بكامله كان هو منفياً منه وغائباً عنه؟

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩: الرهانات

كانت الرهانات الميدانية للحرب تعبّر على نحو ولا أوضح عن طموحات مقاتلي ١٩٣٦ - ١٩٣٩: صيانة المجتمع العربي الفلسطيني من الزوال، وتصفية المشروع الصهيوني، وتحقيق الاستقلال.

لم يكن في إمكان نضال الفلسطينيين ضد الصهاينة أن يُخاض إلاّ في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، أي الفلسطينيين، وهي الأرياف، على النحو المحدَّد أعلاه. ذلك أنّ كل صراع «في المدينة» كان سيثير بالضرورة، تدخل القوات الاستعمارية، وعلى الفور. أن هده الاشتباكات المحصورة بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود كانت تستهدف المستوطنات المنشأة في مجال العشائر، وكانت تتحقق بالأشكال الأكثر تقليدية والتبيهة بالـ «الغزو» البدوي. إن هده الطريقة في حل التناقصات، القديمة قدم القبائل، كان هدفها الأساسي هو اقتلاع المنشأة العدوّة. وكانت الظروف الخاصة بفلسطين تجعل جدواها بادية للعيان على نحو ولا أوضح.

تقليدياً، حين كانت عشيرتان تتقاتلان، لم يكن هدف كل منهما تصفية أعضاء الأخرى جسدياً، وإنما طردهم من المجال المُتَصارع عليه. لم تكن القبائل والعشائر المهزومة تختفي [من الوجود]، وإنما ترحل، تحتمي بقبيلة أخرى، بانتظار أن ترجع إلى أرضها بالقوة. كانت الحرب، قبل أي شيء آخر، تغييراً لنظام التحالفات. لم تكن أبداً تهدف إلى زوال القبائل المهزومة، ولا تنزع إلى ترك قبيلة ظافرة وحيدة في الميدان، ذلك أن هذا سيعني نهاية المجتمع نفسه: ان طرفاً ثالثاً كان دائماً يتدخل، ويتعهد بحماية القبيلة المقهورة، معترفاً في الوقت نفسه بالمنتصر الذي يكون قد حقّق بذلك غرضه. إن انتصاره يكرّس قوّته ازاء العشائر التي بقيت خاضعة لسلطانه، ويجعل منه، في الوقت نفسه، حامياً تأتي عشائر أخرى لتحتمي به. هكذا كانت الحرب تمثل تفكيكاً لنظام الحمايات والتحالفات، وإعادة صياغة له. أما الانتصار فيكافىء العشيرة الظافرة في الميدان بأن يحسّن مكانتها داخل النظام العام لـ «الحماية».

بهذه الأشكال نفسها هوجمت المستوطنات الصهيونية، إذ نُظِر إليها باعتبارها

اجساماً لا مكان لها في المجال الخاص بكل عشيرة. ولكن إذا كانت الأشكال بقيت نفسها، فإن محتوى التناقض قد تغيّر كليّا. أبداً لم يَطابق بين المستوطنات ومحرّد عشيرة عدوّة، ولم يكن السكان يسعون إلى تعديل علاقاتها بالمحيط، وإنما إلى تحقيق رحيلها الكامل، ببساطة. لم يكن ثمة من مكان لهذه «الجماعات» المعادية فوق أرض أيه عشيرة. كانت الحرب المعلَنة ضدّها أكثر شمولا، وهي لم تكن لتسمح بأية وساطة، في حين كانت الوساطة حلقة أساسية في النزاعات التقليدية. مع هذا، كانت الاشتباكات مع الصهاينة معدودة طوال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، لانخفاض عدد المستوطنات في تلك الفترة، وكذلك لأن العدو الاساسي كان يومها يتمثل في الدولة الاستعمارية. لم يكن اخراج مستوطنة من مجال ما ليعني أكثر من نقصان عدد المستوطنات في منطقة معينة مستوطنه واحدة، في حين كان أي انتصار على البريطانيين يعني نهاية الاستعمار، وفي الوقت داته الغاء جميع المستوطنات، وجميع حركات الهجرة، وحميع عمليات بيع الأراضي، وجميع العصابات الصهيونية المسلحة، أي، بإيجاز، إلغاء الخطر الصهيوني أيضاً.

بإغلاقهم بوجه السلطة كل منطقة ريفية وكل «حارة» في المدينة كان الفلسطينيون يسعون إلى فصم جميع الروابط والاتصالات واللقاءات مع الدوله. كانت الأخيرة تهيمن على بلد بكامله بلا شك، ولكنها لم تكن تهيمن عليه إلا اجماليا. كانت سيطرة دولة الانتداب، المركزية، تتمثل في عدوان يهيمن أساسياً، وانطلاقاً من الحدود، على التحديدات الخارجية لفلسطين، ولكن كان ثمة في داخل هذا الجسم المسيطر عليه بصورة اجمالية مناطق داخلية لا تحصى لم يقم الاستعمار في الواقع إلا بتطويقها، وكانت سلطته فيها تكتفي بسلسلة من التسللات اليومية. وكانت الطرق «ونقاط التماس»، على جميع الصُعُد، المادية منها والمؤسّسية، هي المواضع الوحيدة التي يتحقق فيها احتكاك فعلي بين السكان وحهاز الدولة. ولذا فما ان عُطّلت هذه الطرق، حتى اصبحت البلاد بكاملها، مع أنها مسيطر عليها من الخارج، تفلت داخلياً من قبضة المحتلين الاستعماريين. لكن هل يعني هذا أنها كانت تفلت من قبضة أبنائها أيضاً؟

إن ما كانت عمليات الفلسطينيين، الدائمة التصاعد، تدمّره، لم يكن في الواقع ليمسّ سوى الطرق المستخدمة في الوقت نفسه من قبل الأطراف المتصارعة، أي التي كانت تسمح، بصورة من الصور، لكل طرف بأن يعترف بالآخر. ان كل شيء، من العنف المسلح حتى رفض استخدام بطاقة الهوية الرسمية التي كانت رمز حبس المجتمع الفلسطيني في الحدود التي رسمها له الاستعمار، قد أصبح يمثل انقطاعاً للعلاقات مع الدولة.

هذا ما أدركه البريطانيون جيداً. يشهد على ذلك نظام بطاقة الهوية.[٢٠] لقد أقيم في خريف ١٩٣٨، وكان، كما نقرأ في تقديمه، موجّها لـ «المساعدة في تصفية الفتن» و «بما أن منظمي العصيان يمنعون السكان العرب من تحقيق علاقات مع الحكومة [فهو يساعد] في تمكين الأخيرة من دفع السكان إلى إقامة مثل هذه العلاقات والاعتراف، بذلك، بسيادة الدولة». جعلت الادارة حمل بطاقة الهوية اجبارياً. كان يلزم تقديمها في كل مراجعة ادارية، وحتى لدى ركوب أية واسطة للنقل. وفي الوقت نفسه، سُهِّلت اجراءات الحصول عليها. فهذه الوثيقة الواجبة حيازتها من قبل كل من يتعدى سن السادسة عشرة، لم تكن تصدر عن «مكتب مركزي» و «لا تحمل بصمات أصابع حاملها» و «لا يفترض الحصول عليها تحقيقاً أولياً، كما أن من يحصل عليها عن طريق تقديم معلومات كاذبة لا يساق إلى محكمة». كانت «تهدف إلى تحديد هوية حاملها، فحسب، ولا هي، ولا الاستمارات اللازم أملاؤها للحصول عليها، لم تكن لتشير إلى الوضع السابق لصاحبها أو إلى سجله العدلي وسوابقه». كانت ١٣٠,٧٦١ بطاقة هوية قد أعطيت حتى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٩ لعرب من الأقضية الخمسة: القدس وغزة والسامرة وحيفا والجليل[٢١]. ولكن على الرغم من «ليبرالية» الإجراءات، فإن هذه العملية لم تكن لها نتائج هامة قبل هزيمة ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩: كانت ٢٤,٠٨٣ بطاقة، فحسب، قد أعطيت في نهاية ١٩٣٨، مقابل ١٠٦,٦٧٨ في نهاية ١٩٣٩. أكثر من هذا، كانت «علاقة القوة» هذه محصورة في مجال الرهان الرمزي، ذلك أن عدد السكان العرب في الأقضية الخمسة المذكورة كان يبلغ في الفترة نفسها ١,٠٣٣,٣٧٠ نسمة. إلا أن النقطة الأخيرة كانت ثانوية، وكان كل من الوطنيين الفلسطينيين والادارة البريطانية يقدّر أهمية الرموز حقّ قدرها.

كان الفلسطينيون يفككون وطنهم نفسه، لأنهم كانوا يقيمون في الوقت ذاته شبكة علاقات يُراد منها أن تمكنهم من التلاقي من جديد، ولكن خارج الهيمنة. كانت ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ هي، بالضبط، البناء غير المكتمل لهذا الـ «هناك»؛ كانت تعلن عن تهديم «فلسطين» معينة، وكان ذلك هو الشرط الأوحد لبناء فلسطين أخرى. وعلى تقدُّم المشروع، فقد أخفق. ومع أن الثورة لم تهزم عسكرياً، فهي قد توقفت. وأعلن البريطانيون، في أحد بلاغاتهم «المتفائلة» الأولى، عن أن «باصات» الدولة قد عادت،

---

(٢٠) راجع بهذا الخصوص:
Government of Palestine, The System of Identity Cards, in Survey... op.cit., vol III, p 1330-1334.

(٢١) لا ذكر لعدد البطاقات الممنوحة لكل «طائفة» في قضاء «اللّد».

للعمل. وعاد الفلسطينيون إلى استعمالها من جديد، وبأيديهم بطاقات الهوية. هكذا استُعيد الاتصال.

ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩: أسباب الفشل والرؤيتان الاثنتان للاستقلال

بدا انحدار الحركة العربية، في مختلف أشكاله، شبيهاً بتكرار كامل لمشهد سبق أن شوهد في ١٩٣٦، اثناء تعليق الاضراب العام: التهديدات المتكررة باستدعاء قوات استعمارية جديدة، والوعد بمراجعة السياسة البريطانية، ووساطات وضغوط الملوك والرؤساء العرب. ومع ذلك، فلا شيء يسمح لنا بالخلط بين هاتين «الوقفتين» في نضال الوطنيين الفلسطينيين. كانت نهاية اضراب ١٩٣٦ هدنة مرغوباً بها من جانب، ومفروضة، من جانب آخر، بثقل التهديدات، أما ايقاف الاشتباكات في ١٩٣٩-١٩٤٠ فقد شكل هزيمة جذرية للفلسطينيين. لقد انكسرت الروح الهجومية التي كانت تتبطّن دينامية حربهم، ومن «غوص» إلى «غوْص»، انتهوا إلى هزيمة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ العسكرية. ما كانت أسباب هذا «الغرق»؟. وكيف تمكن الضغط العسكري، مضافةً إليه الوعود البريطانية والعربية التي كانت من قبل مجّانية، من أن تؤثر على القرار الفلسطيني في ١٩٣٩؟

لقد انطلقت ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ من المجال الاجتماعي للعشائر، ولكنها تجاوزته لتفضي، بفضل المَفصلة بين العلاقات التقليدية الواصلة بين مجالات مختلف العشائر، إلى مجال جديد، هو مجال التحرر من نير الاستعمار. في هذا السياق الجديد، لم ترتسم بشائر الاستقلال فحسب، وإنما، كذلك، التحوّل التدريجي للهيكل السياسي الملازم لمجموع هذا الكيان. هذا السياق المزدوج هو ما يجب تحليله. وهذا السعي للسلطة الذي قامت به عشيرة «آل الحسيني»، هو ما يجب أن نعكف على دراسته، لأنه من هذه السياسة المشخصة نتج الخطّ الدفاعي لعرب فلسطين، كتوجّهٍ لا مفرّ منه.

كان نجاح المشروع الخاص بهذه العشيرة القائدة، والذي لم يكن أبداً مفصولاً عن إرادة دحر الصهيونية ونيل الاستقلال، يعتمد على قدرتها على تثبيت بنية حمائية معينة. لينجح في ذلك، كان على أمين الحسيني أن يقيم سلطة من نوع جديد: أن يبين عن قدرته على «نقل» بنية اجتماعية كاملة من نسيج علاقات إلى آخر، بدون أن يطرأ على هذه البنية تغيير يذكر. وهذا هو رهانه التاريخي. ولقد اضطلع به بنجاح حتى ١٩٣٩. إلا أن ضخامة المكتسبات شكلت نقطة انطلاق لتحدٍّ جديد واجه الفلسطينيين، الذين وجدوا أنفسهم، وفي مقدمتهم عشيرتهم القائدة، مدعوّين إلى مواجهة مشاكل جديدة ترافق بصورة لا يمكن تفاديها التتويج الظافر لكل نضال. فما ان رأت السلطة «في متناول يدها»، وما ان

وجدت نفسها بإزاء الخطوة الأخيرة التي يكفي القيام بها لتقذف فلسطين في خضمّ هذا المجتمع الجديد، مجتمع الاستقلال الذي لا مناص من أن تتعرض فيه البنية الاجتماعية للعشائر التابعة إلى نظام الحماية السائد إلى التغيير، حتى وجدت العشيرة القائدة نفسها في ممر سياسي مسدود، وخطير. إنها، هي التي لم تتراجع أبداً عن النضال، في آن معاً، من أجل مشروعها في الاستقلال الوطني، ومن أجل المشروع الآخر، المرافق له، في الهيمنة السياسية، قد بَلغت، في ذروة صعودها، ذورة أزمتها أيضاً.

كيف يمكن تحويل العلاقات التي تشدها إلى العشائر الأخرى، بدون أن تتعرض، لا هي ولا هذه العشائر الأخرى، إلى تغيير جذري في البنية؟ كيف يمكن، بخاصة، ادراج هذا الانقلاب الذي لا مناص منه، في المشروع الشامل لمقاومة كانت تتقدم، طالما لم يكن الاستقلال متحققاً بعد، باعتبارها مجهوداً من أجل المحافظة والبقاء؟ كيف يمكن المساس بالبنية الاجتماعية السابقة لهذا المجموع من العشائر في اللحظة التي كانت الأعضاء المختلفة للجسم الفلسطيني الأكثر فأكثر تحرراً من قبضة الاستعمار، قد بدأت فيها تتوحّد في «مكان آخر» خارج كل هيمنة؟ كيف يمكن ضمان قيام نظام حديد يواصل الصدور عن أسس النظام العشائري المحلول؟ كيف يمكن أخيراً الاحتفاظ بالتماسك الداخليّ للعشيرة القائدة نفسها إذا ما تسلّمت مقاليد البلاد؟

هذه كلها عوائق ما كان بالممكن تجاوزها. إن عشيرة «آل الحسيني» إذ وجدت نفسها في «اختبار قوة» لا يمكن تفاديه، مع البريطانيين، ولكن مع قواتها الثائرة نفسها أيضاً، لم تقو على المضيّ أبعد. لم تكن في الواقع لتقدر على القيام بذلك. كان شركاؤها سيقفون أمامها بصلابة، وكان البريطانيون سيفيدون من ذلك على الفور، فيوقعون بها هزيمة ماحقة، هي وجميع العشائر الفلسطينية الأخرى.

ولكن من أين كان ينبع هذا «العَطَل» المزدوج؟ أكان ينبع، فقط، من الصعوبات المواجهة لقيادة كانت أسيرة العوائق الخاصة التي يواجهها مجتمعها إلى أبعد الحدود؟

إن مصدر هذه الاعاقات لم يكن محصوراً بالتناقضات الملازمة لمسيرة العشيرة القائدة، التي كانت مجبرة على أن تُحدث تحوّلاً في داخلها، وعلى أن «تنقذف» في خضمّ علاقات جديدة، وفي الوقت نفسه محكوماً عليها، بفعل طبيعة المشروع الصهيوني بالذات، بأن تجمد بكاملها. لقد جاءت مشاكل من نمط آخر لتمدد هذه الاعاقات. مشاكل لم تكن نابعة من اعادة البنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني، ولا من الدور الذي كانت قيادته تسنده إلى نفسها، وإنما هي صادرة بعمق، من رؤية الفلسطينيين للمجتمع

الفلسطيني القادم، ولمكان بلادهم في نظام الأمم. أي، بتشخيص أكثر، من رؤية القادة الفلسطينيين للاستقلال.

حين يحاول مجتمع ما، في نهاية «اختبار قوة» يضعه في مواجهة الاستعمار، أن يبني نفسه في «مكان آخر» (بالمعنى الرمزي، لا الفضائي للمكان)؛ نقول «مكان آخر» محرَّر، فإنه بالضرورة يصطدم بمشكلة تحديد لا كيفيات الانفجار فحسب، وإنما، كذلك، موضع بناء «عالمه الجديد». سبق أن قلنا ان عشيرة «آل الحسيني» كان عليها أن تثبت قدرتها على «نقل» بنية اجتماعية من نسيج إلى آخر؛ كان عليها، كذلك، أن تثبت قدرتها على تحديد المكان الذي يجب أن تنتهي اليه رحلتها. بتعابير أقل مجازية، كان يجب، للخروج من هيمنة الاستعمار، تفجير المعادلة السياسية لاختبار القوة، أي الخروج من الميدان الذي موْقع فيه البريطانيون المجابهة منذ ١٩١٧. كان على القيادة الفلسطينية أن تكف نهائياً عن الابقاء على القوة الاستعمارية في دورها كمحكّم أعلى للصراع. وهذا هو بالذات الشيء الذي لم تقم به، لفرط ما كانت متماهية مع تصوّرها الخاص لاستقلال فلسطين.

إذا كان هذا لا يدحض التحليلات المكرسة لتشبثالفلسطينيين بنضالهم، فهو يؤكد، بالمقابل، حقيقة أن قيادتهم كانت تتمتع بتصور للاستقلال شاءت السخرية المعهودة لتاريخ المخضعين أن يكون هو الا خر ثمرة التجزئة. كانت الأزمة العسكرية المفتوحة تهدف، في نظر هؤلاء القادة، وطوال فترة الانتداب، إلى تهديد المجتمع، لقسر بريطانيا العظمى على الاختيار بين فلسطين العربية أو الحركة الصهيونية. لا شك في أن فكرة الاستقلال كانت تقيم في قلب عناصر الاختيار، ولكن باعتبارها مطلباً أعلى فحسب، أي المطلب الذي سيشكل، مع انتهاء الأزمة، نقطة التقاء مطامح القيادة الفلسطينية ورغبات بريطانيا العظمى في تهيئة وضع «ما بعد استعماريّ» مقبول.

كانت القيادة الفلسطينية قد طورت في البداية معارضة جذرية لـ «المجهولين» وصراعاً «قابلاً للتكييف» مع «الأجانب». كانت حركتها الجماهيرية قد انطلقت من هذه القاعدة، وكانت تتجاوزها بلا انقطاع في أثناء المسيرة، إلا أنها وجدت نفسها، مع ذلك، عالقة في النهاية في شبكات سلطتها. ومن ناحية أخرى، فعند هذا المستوى المشخص يكتسب «تاريخ» التحقق المتدرج لهيمنة «آل الحسيني» دلالته الكاملة. لقد وصلت هذه العشيرة القائدة في خاتمة المطاف إلى أن تصبح مصدر خطر شديد على البريطانيين، الذين كانوا يرون أنها تسيطر على كامل الوضع. إلاّ أن هذه النتيجة التي كانت حافلة بالتهديد، كانت تُبقي مع ذلك على إمكانية الاختيار وتَدع للاستعمار مخرجاً ما. كان يكفيه أن يحدد

اختياره لصالح الفلسطينيين، أي أن يقبل بخسارة حضوره المباشر في فلسطين لصالح كيان مستقل، ولكن مندرج في فضاء الامبراطورية [البريطانية]. ألم تكن «الاستقلالات» التي نيلت من الأقطار العربية الأخرى، أي في سوريا ولبنان ومصر، في الثلاثينات والأربعينات، مماثلة تماماً للوضع الذي كانت تطالب به القيادة الفلسطينية؟ ألم تتفاد هذه الكيانات التي نالت الاستقلال بفضل تضحيات شعبها المتناهية، أقول ألم تتفاد، بعناية قياداتها، قطيعة كاملة مع القوة المستعمرة القديمة؟ في فلسطين، كما في الأقطار العربية المحاورة، كان يُطالب بالاستقلال ولكن مع القبول بأن يتحقق في المساحة المحددة للأقطار، أي في التشكيلة الأولية لمشروع تقسيم الشرق الأوسط. كانت مفردات الاختيار تبدو حينئذٍ ولا أوضح: يقبل البريطانيون بـ «الاستقلالات» داخل مساحات محددة، أما القيادات الوطنية فتتنازل بدورها عن أن تضع تحت طائلة السؤال هذه التشكيلة المخضعة، تشكيلة حدود التقسيم. هذه الوضعية هي ما كان يُعبر عنه، بكامل الدقة، التعبير الشعبي الساخر المتردّد آنذاك: «يخرج الانكليز من الباب ليعودوا من الشباك».

مؤتمر لندن وكتاب ماكدونالد الأبيض

في ١٩٣٩، تلقّت القيادة الفلسطينية، التي ازدادت قوة بانتصاراتها في ميدان المعركة، التماساً كشف عن أن القوة الاستعمارية قد وعَت تماماً عبرة السنوات الثلاث الماضية من القتال. لقد رافق البريطانيون هجومهم العسكري المضادّ بالإعلان عن استعدادهم لإرسال لجنة ملكية للتحقيق في مستقبل فلسطين. ما كان لهذا العرْض أن يأتي في لحظة أفضل من هذه بالنسبة للفلسطينيين. لقد حصل في اللحظة التي كانوا هم أنفسهم عاجزين فيها عن التقدم، ومَدَّهم بفرصة ذهبية لعدم اتخاذ قرار.

لم تقع هزيمة عسكرية بصريح التعبير، فقد كان في إمكان القتال أن يستأنف من لدن هذا الطرف أو ذاك. وكانت بريطانيا العظمى تزيد من «المساعي الحميدة»، بل حتى انها قبلت بأنْ ينال الوفد الفلسطيني في مفاوضات لندن موافقة مفتي القدس. ما كان يمكن افهام القيادة الفلسطينية بتعبيرات أوضح من هذه أن تغييراً للنهج كان ممكناً وأن الاختيارات التي كانت هي راغبة بها («نعم» للفلسطينيين، و «لا» للصهاينة) كانت تتمتع بفرص عديدة لأن ترى النور. ثم ان ضغوط الدول العربية كانت سائرة في هذه الاتجاه. كان الملوك والرؤساء العرب يعتقدون بأن البريطانيين قد أدركوا أخيراً «أين تكمن مصلحتهم»، وأنه كان يجب مساعدتهم في «الاختيار»، بدلاً من دفعهم (خصوصاً في هذه الفترة من بداية الحرب مع النازية) إلى اختبار قوة عسكري كامل. هذا كله كان يلائم القادة الفلسطينيين، ويمنحهم الوقت المطلوب للتمكن من مواصلة التردد، ويعفيهم من

تمديد القتال بلا هدف محدّد. وكانت النقطة الأخيرة اساسية. كانت القيادة الفلسطينية واعية أنها، وقد بلغت ذرى تجربة ١٩٣٩، لم يعد يكفيها أن تقاتل، وإنما أصبح من اللازم أن تقرر الدخول في العلاقات الجديدة. عِلماً، أن العرض البريطاني المقدم في ١٩٣٩ كان يلوّح لها بإمكان تسلّم بلاد مستقلّة كما كانت هي تتصورها، دون أن تكون مطالبة بتجاوز أزمتها الخاصة.

في هذا المناخ، انعقد مؤتمر لندن. فشل، كمؤتمر، بما أن الوفدين العربي والصهيوني، كان يرفض أحدهما الآخر. إلا أن ذلك لم تكن له أية نتيجة أو تأثير على القرار البريطاني نفسه. بل، على العكس، ما ان اختتم المؤتمر، حتى أعلن البريطانيون عن أنهم سينشرون، بصورة منفردة، مشروعهم الخاص بمستقبل فلسطين.

يعبر «الكتاب الأبيض» الذي وضعه ماك دونالد (١٦ آذار (مارس) ١٩٣٩) عن هذه الرؤية «المتحررة» من جميع ضغوط الوفدين، العربي والصهيوني، اللذين ضرب بكليهما عرض الحائط. وقد كان يضم جميع العناصر التي كانت القيادة الفلسطينية تنتظرها. ففيه تعلن بريطانيا عن أنها لم تكن أبداً، لتنوي، اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وإنما تدعم بالأحرى انشاء دولة فلسطينية تضم العرب واليهود، وترتبط بها بمعاهدة تحالف.

أحقاً اختار البريطانيون؟ أم كانوا يطمعون، من وراء التنازلات اللفظية، بنيل مهلة أو وقف للتنفيذ؟ هذه الاسئلة تبقى ثانوية، لأن مقررات «الكتاب الأبيض» لم تُنَفَّذ. لقد تأخّر الانعطاف، أو تغيُّر النهج، وكانت الحرب العالمية على الأبواب، وها هي تفرض الأخذ بعين الاعتبار بعوامل أخرى غير هذه الخاصة بداخل فلسطين بصريح التعبير. كانت تكشف النقاب، بخاصة، عن وجود منافس ذي شأن لبريطانيا في معسكر الحلفاء: الولايات المتحدة الامريكية. وعلى الفور، قدّرت الحركة الصهيونية الثقل الحاسم الذي يمكن أن يتمتع به تحالف جديد على حاميها القديم، وشرعت بالعمل بموجب ذلك. أما الفلسطينيون فوجدوا أنفسهم وقد وقعوا في حبائل الوقت. كانوا يُوعَدون بالاستقلال بدون نيله فعلياً. كان يجب انتظار نهاية الحرب. وكانت هذه الفجوة الزمنية تستجيب تماماً إلى الايقاع المتردد لقادتهم الذين كانوا يجدون فيها، أي في الفجوة، حلا مؤقتاً لمشاكلهم العميقة. ولقد تجسّد هذا، في فلسطين، على هيئة سياق متكرر بلا انقطاع. وفي قلب هذه الحركة التكرارية، بالذات، كانت القيادة الفلسطينية تعبر عن أملها (واوهامها) في حل أزمتها الخاصة، بمراهنتها على عامل الزمن الذي كانت تأمل أن يحمل، ان عاجلاً أو آجلاً، عنصراً خارجياً للحل.

ولكن الزمن لا يحلّ بالضرورة الأشياء، لمجرد كونه يمرّ. وحين ستندلع حرب ١٩٤٨، بعد ثماني سنوات من ذلك، وحين سينخرط الفلسطينيون في القتال، سرعان ما سيبدو أنّ الأشياء قد تغيرت جذرياً. لقد أخلت بذرة الهجوم العربية المكان إلى الدفاع، وهذا شيء لن تأتي بعلاج له كل بطولة المناضلين الوطنيين.

تملك

فلسطين ١٩٣٩ - ١٩٤٧
«غزو الشرق»

بصفاء غريب، ابتدأ الفصل الأخير لطرد الفلسطينيين. ان تبخر الأوهام وتفاقم التعب بعد أربع سنوات من القتال لم تتوج بنتائج ملموسة، والأمل في رؤية مقررات «الكتاب الأبيض» وهي توضع موضع التنفيذ، والشعور بالخطورة النسبية للوضع الفلسطيني بالقياس إلى ما كان يهز بقية العالم من انقلابات مع الاعلان عن الحرب العالمية الثانية في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، هذا كله هو ما يفسر «الهدوء» الذي غمر المجتمع العربي الفلسطيني حينذاك. ان الفلسطينيين الذين يتذكرون اليوم تلك السنوات يعتبرونها الأيام الهانئة الوحيدة من حياتهم في ظل الانتداب. غير أن هذ الفاصل من الهدأة كان وجيزاً جداً. كان المعسكر العربي قد هُزِم في ١٩٣٩، وهذا ما تكفَّلَ عدوه الصهيوني بتذكيره به باستمرار.

كان الصهيوني قد أدرك أن الوقت قد حان لأن ينهض بنفسه. فجعل يعمل على تحطيم الواجهات، ويحتل مقدمة المشهد، مفتتحاً الفصل الأخير من الطرد. ان محمي البريطانيين هذا، الذي كبر في وصايتهم، كان في تلك اللحظة قد بلغ طوراً من النمو كافياً لأن يضع موضع العمل آلته الخاصة، الموجهة لتشييد دولة المجهولين. كانت اللحظة قد حانت بالنسبة للصهاينة للقطع مع البريطانيين. لم تعد من حاجة للظل الاستعماري الذي كان يحميهم، وفي الوقت نفسه يحجبهم. كانت آلة الطرد، في أعوام الأربعينات تلك، تجمع قطعها المتناثرة، التي «ارتُجِلَت» بحسب ما تسمح به المصاعب والظروف. باتَ من الضروري العاجل أن تنصب هذه الآلة، وأن تمزق الحجب الواهية التي كان المجتمع العربي الفلسطيني يقبع وراءها بمنتهى الهدوء، لأنه لم يكن ليأمل أنه سينعم، مرّةً، بالهدوء. إذ ذاك، بدا ما لم يكن ملموحاً من قبل إلا على نحو جزئي، ولا مجرَّباً إلا

في «جرعات أولى» إذا جاز التعبير، نقول بدا فجأة، ناجزاً ومكتملاً.

حتى تلك اللحظة، كانت جماعة المستوطنين اليهود، المنتظمة حول ممارسة الطرد، تحاول، بلا انقطاع، أن تدفع بمشروعها إلى الأمام. كانت قد أفلحت في ذلك في غير ميدان، وبقدر يكثر أو يقل من النجاح. لا شك، أن السنوات الأولى من الحرب، تلك، قد شهدت نشوء شيء مطلق الجدة في النسيج الذي يشد هذه الطائفة إلى مشروعها السياسي: فلن يعود مشروع المستوطنين الصهاينة وفكرة طرد الفلسطينيين يشكلان غير كل واحد. ان أعوام الأربعينات هي التي كرست تحول المستوطنين من مجموعات كانت تنظم الطرد إلى جهاز فعلي للطرد. كان يهود فلسطين صهاينة من قبل. إلا أن الشيء المؤكد هو أنه لم يحدث إلا في تلك اللحظة، وفي ختام سياق ذهب بهم من «المؤتمر الصهيوني» في «بال» عام ١٨٩٧، إلى أحداث العام ١٩٣٩، أنْ تحوَّل هؤلاء إلى أداة منخرطة تماماً في السياق الشامل لتغييب العرب.

حتى يختفي الفلسطينيون، كان يجب، أوّلاً، أن يختفي اليهود أنفسهم كيهود. ذلكم هو الشرط الذي لا مَعْدل عنه لتدشين السياق الاسرائيلي. ولقد تم التحضير دون انقطاع لهذه النقلة، التي جعلتها الذرى العالية التي بلغتها الثورة العربية في ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، أكثر إلحاحاً من قبل بكثير. كما أن السياسة البريطانية في «الكتاب الأبيض» قد اشعرت المستوطنين اليهود بأن اللحظة قد حانت للقيام بالطفرة، وهذا الشيء لقي تأكيده في تفوق رؤية «بن غوريون» السياسية على رؤية بقية قادة الصهيونية، وكذلك في قطع التحالف مع البريطانيين لصالح تحالف آخر، جديد في النوعية والعمق، مع الولايات المتحدة الامريكية. وها هي فرَق الطارِدين.

السنوات الأولى للحرب: تحركّات أوليّة

حين أُعلِن عن الحرب في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩[١]، وقف الصهاينة بالاجماع إلى جانب الحلفاء. عُلقت هجوماتهم العسكرية، وتوقفت اذاعتهم السرية عن البث، ودعت «الوكالة اليهودية» إلى التضامن مع بريطانيا العظمى. دعي كذلك إلى التطوع، فتقدم ١٣٤٠٠٠ يهودي تتراوح اعمارهم بين ١٩ و ٤٠ سنة، أعلنت الوكالة للحكومة الملكيّة انها تضعهم تحت تصرفها، لكن شريطة أن يجند اليهود في وحدات يهودية (أي بالتالي معترف بها كيهودية)، وأن يخدموا في فلسطين فحسب. ومن جهتها،

---

(١) راجع بخصوص الفترة بين أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ وشباط (فبراير) ١٩٤٢:
Government of Palestine, **Survey...**, op.cit, vol. I, p. 56-65; Sami Hadawi et Robert John, **The Palestine Diary,** New York, 1970, 2 vol., vol. I, p. 327-342.

دعت بريطانيا العظمى إلى التطوع في الفرق المساعدة في الجيش، فاستجاب للنداء عرب ويهود. إلا أن الوكالة اليهودية عارضت أن تناط بالأخيرين مهام عسكرية خارج الشرق الأوسط، وقيام وحدات عربية ويهودية مختلطة. وصرح بن غوريون، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٩، بأن سياسته ما زالت قائمة على تنمية هجرة اليهود وتوسيع الممتلكات العقارية اليهودية. أما مفتي فلسطين، الذي كان الجميع يتحرق لمعرفة موقفه من الحرب، فقد اكتفى بتوجيه الشكر لفرنسا التي منحته صفة لاجىء سياسي، وغادر إلى بغداد. صارت العمليات العسكرية العربية في فلسطين متقطعة، ورفعت بريطانيا العظمى حظر التجوال والتقييدات على حركة الاشخاص، وأفرجت عن المعتقلين. بالنسبة لليهود، كان «التحريفيّون» من أتباع جابوتنسكي Jabotinsky، وبقية «الأجنحة المتصلبة»، يُسارعون استعداداتهم العسكرية، معارضين، بذلك، وايزمان ومن حذا حذوه من الصهاينة «العمليين»، أي الداعين إلى معارضة سياسية لبنود «الكتاب الأبيض». ولقد صرح جابوتنسكي، في ٢٤ ايلول (سبتمبر)، أمام الضابط الانكليزي «مينرتسهاغن» Meinertzhagen، بأن «الأرغون» على استعداد لأن يوقف نشاطه العسكري إذا ما فتحت بريطانيا العظمى أبواب البلاد للمهاجرين اليهود. في ٥ تشرين الثاني (أكتوبر) و ١٨ من الشهر الذي يليه، فاجأ البريطانيون عناصر من جماعة جابوتنسكي وهي بصدد التدرب. أُلقي القبض على ٨٢ شخصاً منهم. فبعث جابوتنسكي برسالة احتجاجية إلى مالكولم ماك دونالد، وبثانية إلى مينرتسهاغن، يختتمها كالآتي: «من اسف أنه، في الظرف الحالي، بات من المألوف ألا تحظى شكوى بمتابعة إذا لم تصحبها تهديدات أو تلميحات إلى قدرة المشتكي على الايذاء، أقصد إلى تأثيره على الرأي العام الامريكي»[٢] وفي الوقت ذاته، توجه «الاتحاد الامريكي للعمل»، وهو نقابة لها ما لها من التأثير على حكومة روزفلت، توجه إلى حكومة بريطانيا العظمى بطلب صارم اللهجة في «مساندة وعد بلفور». هذا في حين قام الحاخام الامريكي ستيفن وايز Stephen Wise بالمطابقة، في تصريح له، بين «الصهيونية والامريكانية»[٣].

دُشّن العام ١٩٤٠ بانبعاث قوي للهجرة اليهودية غير الشرعية. وزاد من قلق

---

(٢) Joseph Schechtman, **The Vladimir Jabotinsky Story**, New York, 1956 and 1966, 2 vol., vol. II, p. 487.

(٣) راجع «النيويورك تايمز»، عدد ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٩. كان الحاخام س. وايز أحد أنشط الصهاينة الأمريكان في تلك الفترة. كان عضواً مؤسساً في «المنظمة الصهيونية في أمريكا» في ١٨٩٨، وأسس، في ١٩١٧، «المؤتمر اليهودي الأمريكي» ورأسه طوال سبع فترات متتالية. رأس «المؤتمر اليهودي العالمي» من ١٩٣٦ حتى وفاته في ١٩٤٩، واقتسم، مع آخر، رئاسة «مجلس الطوارىء الأمريكي الصهيوني» اعتباراً من ١٩٤٣.

الفلسطينيين ابطاء السلطات في اصدار قانون جديد يحد من اجراء الصفقات العقارية. واكتشف، في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، مستودع صخم للأسلحة في مستوطنة «بن شيمين». حتّى تهدىء الفلسطينيين، أعلنت السلطات البريطانية عن سماحها لمن خرج منهم إلى المنفى مع نهاية ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ بالعودة، وراحت فأطلقت سراح ثلاثة من قادة «الهيئة العربية».

في ١٨ شباط (فبراير)، اصدرت الحكومة قانوناً يتعلق بنقل الملكيات العقارية، قسمت فلسطين بموجبه إلى ثلاث مناطق أو قطاعات. هناك، أوّلاً، المنطقة (أ) وتضم ٦٣,٤٪. من مساحة البلاد ويمنع فيها تحويل ملكية أرض عربية لغير عربي، إلا في الحالات الاستثنائية التي قد تتعلق بتنفيذ قرار عدلي، أو تقديم رهن متّفق عليه ومسجل قانونياً قبل ١٨ أيار (مايو) ١٩٣٩، أو بموجب قرار قاطع يصدر عن المندوب السامي في البلاد. هناك، ثانياً، المنطقة (ب) وتضم ٣١,٧٪ من المساحة، ويشترط تحويل كل ملكية فيها بموافقة مسبقة من المندوب السامي إذا ما حكم بأن من شأن هذه العملية أن تساعد في ري قطعة أرض هي في حوزة المشتري من قبل، أو أن تمكن من تقسيم أرض مشتركة أو مشاع بين كل من المشتري والبائع، أو أن تحفّز على تنمية مشاريع يهودية أو عربية. وهناك، أخيراً، المنطقة (ج) وتشتمل على ٤,٩٪ من مساحة البلاد، وهي حرة. وتتقاطع هذه المنطقة مع المنطقة الساحلية والحزام المحيط بالقدس والذي كان مستعمراً بكامله تقريباً. وهكذا، فإن الاجراءات المتعلقة بالنقل الحر للملكية ما كانت تنطوي على كثير فائدة عملية.

رد اليهود على هذا القانون باضراب. اعلن بن غوريون أمام قائد القوات المسلحة البريطانية، «غيفارد»، عن أنه ليس مستعداً لتهدئة الهياج الحاصل. وعادت موجات التشويش الاذاعية اليهودية إلى العمل، وكانت قد أوقفت منذ الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩. وتقدم القادة الصهاينة بطلبات جديدة لالغاء الفرق العسكرية المختلطة وتشكيل فرقة يهودية. وفي أثناء جلسة لـ «مجلس العموم» البريطاني حول قانون تحويل الملكية، انعقدت في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٠، رفض، بمجموع ٢٩٢ صوتاً ضد ١٩٢، مذكرة اعتراض كانت تعتبر «الكتاب الأبيض» وكل ما يصدر عنه من تنظيمات، منافياً لروح الانتداب. مع هذا، وعلى الرغم من أنه لم يصدر غير رخص قليلة بالشراء، فإن «الصندوق القومي اليهودي» قد أفلح، على الصعيد العملي، بالتلاعب بالقانون فحصل، في السنوات الخمس التالية، على مجموع ١٧٩,٩٠٠ دونم من الأرض، فيما لم تكن السجلات البريطانية لنفس الفترة تشير إلا إلى ٢,٣٥٦ دونماً كانت قد غيرت مالكها في المنطقة (أ)، و ١٠,٧٢٦ دونماً في المنطقة (ب)، مقابل ٣٤,٤٥٦ دونماً للمنطقة

(ج)[٤]. حتى إذا سلّمنا بأن جميع تحويلات الملكية العقارية المعلنة هذه قد تمّت لصالح اليهود، فيظل من الصحيح أيضاً أن ١٣٢,٣٦٢ دونماً قد حصل عليها هؤلاء بالتلاعب بالقانون. كانت الحيلة بسيطة: تشترى قطعة الأرض من قبل عربي يشتغل، مقابل عمولة، لصالح «الصندوق اليهودي»، ثم تسجل رسمياً باسم المشتري العربي الذي يقدم، بدوره، «توكيلاً لا مَعْدِلَ عنه» للصندوق المذكور. يظل الملاك عربياً، إلا أن الصندوق اليهودي يتمكن، بموجب التوكيل، من حيازة قطعة الأرض تلك على الفور.

رافق «الهجمة» الجديدة على الأراضي العربية سيل من المهاجرين غير الشرعيين. كان هؤلاء يكدسون بشكل خطر في سفن عتيقة معدّة للحركات، تتجه بهم إلى سواحل فلسطين. وكانت حملة مناوئة لبريطانيا ترافق كل رحلة. تصعدت الحملة في فلسطين، وفي واشنطن، وفي الأقطار الأوروبية المحايدة أو تلك التي لم تحتلها قوات المحور بعد. وكانت تستهدف، بخاصة، المواطنين البريطانيين، علّهم يقومون بالضغط على حكومتهم التي لم تكن تبدي ميلاً لتغيير سياستها، سيّما وانها كانت تخشى من أن يدفع أي تعديل لـ «الكتاب الأبيض» العرب إلى التقرب من المعسكر الألماني.

في ١٠ أيار (مايو) ١٩٤٠، قامت القوات الألمانية باختراق الحدود مع اللوكسمبورغ، وغزت فرنسا. وفي اليوم التالي، أخلت حكومة «شامبرلان» المجال لحكومة يرأسها ونستون تشرشل، مما منح الحركة الصهيونية مصادر أمل جديدة. أفلم يقم تشرشل، في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٩، وما كان بَعْدُ أكثر من زعيم للمعارضة، بإعلام وايزمان بموافقته على تحويل فلسطين في اعقاب الحرب إلى دولة عامرة بثلاثة إلى أربعة ملايين يهودي؟[٥].

في ١٠ حزيران (يونيو)، دخلت ايطاليا الحرب، ومرة أخرى، أوقف الصهاينة بثهم الاذاعي السري، ودعوا جاليتهم إلى مساندة الحلفاء. أما الرأي العام العربي، فبعد لحظة من الاندهاش بالسرعة التي بها حقّق الألمان بعض الانتصارات، لم يتوانَ، وقد رأى الغارات المتكررة على حيفا التي قامت بها القوات الايطالية في تموز (يوليو) وآب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٤٠، نقولُ لم يَتَوانَ عن إبداء توجّسه من دول المحور. ولقد بدا الجانبان، العرب واليهود، كمثْلِ جبهة موحّدة إلى جانب البريطانيين، وكان ذلك الانفراج من البداهة بحيث دفع سلطات الانتداب إلى الإعلان عن هدنة. علقت جميع

---

(٤) راجع بهذا الصدد: Government of Palestine, **Survey...**, op.cit., vol I, p. 263, 265 et 377

(٥) راجع بهذا الصدد: Chaim Weizmann, **Trial and Error**, New York, 1949, p. 419.

المحاكم العرفية، وتوقفت الحكومة عن ملاحقة المتهمين بجرائم أو جُنَح. ولكن هذا كله لم يحد من تمزق الطائفة اليهودية، التي كانت منقسمة بين انصار جناح متصلّب، وبين المدافعين عن مجابهة محض «سياسية» لبريطانيا العظمى. لقد استقال «روتنبرغ» Rutenberg من رئاسة الـ «فاد لئومي» Vaad Leumi، وسحب «المنقحون» ممثليهم عنه. أما منظمة جابوتنسكي، فكانت تعتقد باستحالة الهدنة طالما بقيت بريطانيا تسد الطريق امام الهجرة. وتفجرت التناقضات، أخيراً، داخل المجموعة، حين أعلن «شتيرن» معارضته للقيادة «الخارجية» التي كان جابوتنسكي يمارسها انطلاقاً من منفاه. توفّي جابوتنسكي في آب (اغسطس) ١٩٤٠، وانشق شتيرن في ايلول (سبتمبر)، ليشكل المجموعة التي سميت باسمه.

في ذلك الخريف نفسه من ١٩٤٠، تناهت إلى السلطات البريطانية تقارير تكشف عن تحضيرات يقوم بها اليهود في «البلقان»، لموجة جديدة من الهجرة. أعلنت السلطات أنه لن يسمح لأي مهاجر يهودي غير شرعي بالبقاء في فلسطين، سوى أنه سيخير بين الرجوع أو اللجوء إلى أحد اصقاع الامبراطورية. وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، أوقفت السفينتان «الباسيفيك» و «ميلوس» عند السواحل الفلسطينية، وكانتا تقلان ١٧٧١ مهاجراً. وفي ٢٠ منه، نقل جميع الركاب إلى متن السفينة «باتريا» التي كانت راسية في مياه حيفا، بانتظار ترحيلهم إلى جزيرة «موريس». لكن عُلِمَ في تلك الاثناء أن سفينة أخرى، هي «الاطلنطية»، كانت متجهة إلى سواحل فلسطين. وأوقفت بالفعل في ٢٤ من الشهر نفسه، وعلى متنها ١٧٨٣ مهاجراً نقلوا هم أيضاً إلى «باتريا». إلا أنه في ٢٥ منه، وفيما كانت السفينة تمخر عرض البحر، حصل فيها انفجار أدى إلى غرق السفينة في مدى ربع ساعة، وتسبب بمقتل ٢٥٢ مهاجراً. أعلنت «الوكالة اليهودية» على الفور أن ذلك كان عبارة عن انتحار جماعي، احتجاجاً على الموقف البريطاني. وأثبت التحقيق الذي قام به البريطانيون ضلوع منظمات عسكرية صهيونية: أن «الأرغون» هو من نفذ العملية بموافقة «الهاغانا»، وهذا ما تأكد بعد ثماني عشرة سنة على يد هرتزل روزنبلوم، مدير صحيفة «يديوت اهارونوت» الاسرائيلية، وكان بين من شهدوا الحادث: «كان ذلك في العام ١٩٤٠، بفترة قليلة بعد اندلاع قضية «باتريا». لقد اجتمعت اللجنة المختصّة التي كنت أنا عضواً فيها، في القدس. كان الرجل الذي يجلس قبالتي هو «غولومب»، قائد المجموعة المنفذة لعملية «باتريا». حينما جاء دوري في الكلام جَهَرْتُ أمام اللجنة بكل ما كنت أفكّر به: ان العملية لم تكن لتمثل في نظري فصلاً من النضال ضد انكلترا، وإنما (...) مجزرة بحق يهود كانوا قد افلتوا من الكارثة الأوروبية (...) قلت على رؤوس الاشهاد ان الطريق مفتوحة ولا ريب للسيد غولومب؛ إلا أنّهُ ليس من حقه أن يضحي لسياسته بحياة يهود آخرين لا علم

لهم اطلاقاً بالأمر (. . .) في تلك اللحظة ، وثب غولومب من على مقعده وضربني (. . .) لقد قتلنا بأيدينا صغارنا وأمهاتنا وشقيقاتنا وأر واحاً كانت عزيزة عليهم . إلاّ أنّ كل شيء بقي في نصابه الصحيح . فلتغتبطنّ، يا شعبي»[٦] .

بيد أن هذا لم يمنع البريطانيين من الاعلان ، في ٤ كانون الأول (ديسمبر) عن أن الناجين سيبعث بهم جميعاً إلى جزيرة «موريس» . وفي ٩ منه ، غادر فلسطين جميع من نجوا من غرق السفينة «باتريا» ، والتحق بهم مهاجرون آخرون غير شرعيين . وقام هياج واسع ضد السلطات . وأُلغمت مكاتب دائرة الهجرة في حيفا ، في ١٩ منه ، وفُجِّرت .

من جهته ، كان أمين الحسيني يسعى إلى الخروج من منفاه الجديد في العراق ، ومحاولة تفجير الثورة من جديد . ساهم ، في أيار (مايو) ١٩٤١ ، مع قوات عسكرية يقودها رشيد عالي الكيلاني ، في انقلاب على الحكم في بغداد . كان المفتي يأمل من هذه العملية أن توفر له قاعدة انطلاق لاستعادة فلسطين[٧] . كان ذلك رهاناً ضخماً ، وكان ، في ما وراء العراق ، يهدد المنشآت النفطية . ولم تتأخر ردة الفعل البريطانية : وصلت «قوات البادية» ، يقودها غلوب باشا ، من الضفة الغربية للاردن ، وسحقت حركة الانقلابيين على عجل . فهرب المفتي إلى ايران . ولما غزا البريطانيون والسوفيات البلاد بعد ذلك بايام ، طلب حماية دول المحور ، وعبر روما في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ، ووصل بعد أيام إلى برلين . وألقي القبض على الكثير من أصحابه الذين لم يتمكنوا من الفرار ، وتم نفيهم إلى روديسيا[٨] .

في صيف ١٩٤١ ، كانت الحرب مستعرة الأوار في لبنان وسوريا . لقد دُحِرَ الفيشيّون

---

(٦) يذكره سامي هداوي في كتابه :

Sami Hadawi, **Bitter Harvest**, New York, 1979, p. 49-50.

(٧) راجع حول هذه العملية مذكرات سكرتير المفتي ، كمال عثمان حداد ، «حركة رشيد عالي الكيلاني ، سنة ١٩٤١» ، صيدا ، ١٩٥٢ ، وكذلك : صلاح الدين الصباغ : «فرسان العروبة في العراق» ، دمشق ١٩٥٦ ، ومحمود الدرة : «الحرب العراقية ـ البريطانية ـ ١٩٤١» ، بيروت ، ١٩٦٩ .

(٨) غالباً ما يرجع إلى إقامة المفتي هذه في ألمانيا كحجة دامغة على لا ساميته ، واستطراداً ، على لاسامية الشعب العربي الفلسطيني . وإذا كنا نرفض هذه الأحكام التي تصدر عن العنصرية نفسها التي تقوم هي بإدانتها ، فإننا لا نبرر مع ذلك خطوة الحاج أمين الحسيني هذه . على أننا يجب أن نحدد أن المفتي كان يخوض حرباً مع طائفة من المستوطنين اليهود كانت ، بلا أدنى شك ، تقيم هي نفسها سياستها على هذا الأساس ، فتستمد من يهوديتها حقاً في أرض فلسطين . في هذا المجال ، كان المفتي بالتأكيد مناوئاً لليهود ، ولكن كما كان البعض مناوئاً للألمان أو للطليان أو للبريطانيين ، وليس معادياً للساميّة . ان معاداة السامية كانت تنبع من ممارسة أوربية محدّدة جيداً . وإذا كان تعرضه للملاحقة قد دفعه إلى البحث عن ملجأ في برلين ، فإن ذلك كان يدخل ، في عرفه ، ضمن تحالفه السياسي مع العدو الأساسي للبريطانيين . ان وجوده في ديار هتلر جعله يتحمل ، شاء أم أبى ، مسؤولية بربرية الأخير ، وهذا مما =

(نسبة إلى حكومة «فيشي»)، الذين كانوا يسيطرون على القطرين، وانتعش تهريب الأسلحة من جديد، بسبب مخازن الاسلحة الصخمة التي خلفها هؤلاء وراءهم. وتزامن وصول الأسلحة هذا إلى السوق مع اندفاعة قوية للنشاط العسكري الصهيوني.

أدرك معسكر الحلفاء أن تقدم قواته قد أفاد إلى درجة بعيدة من التعاطف والتضامن اللذين لقيتهما في البلاد العربية. لقد حُرِّر لبنان وسوريا انطلاقاً من فلسطين، وشكلت مصر قاعدة قوية، وألقى بن سعود بكامل ثقله المعنوي إلى جانب تحرك الجيوش. لقد غنمَ الحلفاء تعاطف هذه البلدان، وما كان عليهم هو أن يعملوا على صيانته. وإنّ ميثاق الأطلسي، الذي وقعه في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤١، كل من تشرشل وروزفلت، إنما يذهب في هذا الاتجاه. يؤكد الميثاق على كون البلدين الموقعين لا يسعيان إلى أي هدف توسعي، جغرافي أو غيره، بل هما يعارضان كل تعديل للحدود لا يرغب به سكان الاقطار المعنية، ويحترمان حق الشعوب في أن تتمتع بأشكال الحكم التي تختارها هي، ويرغبان «برؤية جميع الحقوق المتعلقة بالسيادة وهي تعاد إلى من حرموا منها بالقوة...» ان هذا الميثاق، الذي كان في صياغته أشبه ما يكون بنداء موجه للعالم، قد بدا مكتوباً «على المقاس» حتى يستجيب لمطامح الفلسطينيين. أما الصهاينة، فقد قاموا في تلك الأثناء بحملة جماهيرية واسعة لجمع التبرعات في انكلترا، بغية تمويل شراء المزيد من الأراضي في فلسطين، وكان «الأرغون» جاداً في تنفيذ عمليات السطو على المؤسسات، و«الهاغانا» في تخزين الأسلحة بوفرة، مستعينة في ذلك بوجود مجموعة من الكوادر العسكرية في سوريا، كانت تعمل تحت امرة البريطانيين، ولكنها كانت تابعة، في الحقيقة، للـ«بالماخ»[٩].

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١، ومع اقتراب ذكرى وعد بلفور، اقترح «الاتحاد الامريكي للعمل» زيادة مساعدة الهجرة اليهودية، بغية «تكوين جماهير عمالية يهودية على المدى الأطول» في فلسطين. تنبغي كذلك الاشارة إلى هجوم اليابان على «بيرل هاربور» في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ودخول الولايات المتحدة الحرب.

= انعكس على نحو لا يمكن تفاديه على الشعب الفلسطيني. على هذا المستوى، كانت مسؤولية أمين الحسيني كبيرة جداً.

حول هذه الفروقات بين اللاسامية الأوربية والقومية المناوئة لليهود لدى الفلسطينيين، راجع المقاربة المرهفة جداً التي قدمها مكسيم رودنسون في: «لماذا فلسطين؟»، «مجلة الدراسات الفلسطينية» (بالفرنسية)، عدد ١٠، باريس، شتاء ١٩٨٣:

Maxime Rodinson, "Pourquoi la Palestine?", **Revue détudes palestiniennes**, no 10, Paris, hiver 1983

(٩) Palmach : الفصائل الطلائعية والقوات الضاربة للهاغانا. كان بين ضباطها المجندين في سوريا ـ لبنان موشي دايان وإيغال آلون وضباط آخرون سيشكلون النواة القيادية للقوات الصهيونية فيما بعد.

دشنت مجموعة «شتيرن» العام ١٩٤٢ بتكثيف نشاطها العسكري. جاء رد البريطانيين بأن لقي شتيرن مصرعه في شباط (فبراير). وتحقق في الشهر نفسه فصل آخر من التتل السري للمهاجرين اليهود. كانت حكومة الانتداب قد علمت في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١ بأن السفينة «ستروما» قد وصلت إلى اسطنبول، حاملة على متنها ٧٥٠ مهاجرا رومانياً، إلا أن السلطات التركية لم تسمح لها بالرسو. واتصلت الأخيرة بالحكومة البريطانية لتعلن لها عن أن السفينة سيسمح لها بالإبحار في المتوسط مقابل وعد قاطع بقبول المهاجرين في فلسطين. فرفضت بريطانيا. وأثارت الوكالة اليهودية، في ١٩ كانون الثاني (يناير)، المسأله رسمياً، فطلبت إلى الحكومة البريطانية أن تسمح لـ «ستروما» بالرسوّ. لم تصل الاحابة إلا في ١٥ شباط (فبراير). بقيت بريطانيا متمسكة فيها بالرفض، إلا في ما يتعلق بالأحداث المتراوحة أعمارهم بين ١١ و ١٦ سنة. ولكن عُلِمَ في تلك اللحظة أن الأتراك قد ارجعوا السفينة إلى البحر الأسود فيما كان التفاوص جاريا بين الصهاينة والانكليز. في ٢٤ شباط (فبراير)، عصف بـ«ستروما» انفجار أغرقها في البحر، سقط ضحيته ٧٦٠ من الركاب وطاقم الباخره. من جديد، أثارت المأساة الحملة المضادة لبريطانيا، دافعة بها إلى حدود بعيدة. ولقد شُوِّهت صورة القوة الاستعمارية أكثر ما شوهت في الولايات المتحدة: كان التجمع الجماهيري يتلو التجمع، وقام العديد من الرجالات، من أمثال الحاخامين «وايز» و«سيلفر»[10]، وعمدة نيويورك «ليمان»، بالطواف في ولايات مختلفة. وعمد «الاتحاد الاميركي للعمل»، واللجنة الواسعة النفوذ آنذاك، «لجنة القادة المسيحيين ورجال الدين والعلمانيين من أجل الهجرة اليهودية إلى فلسطين»، إلى الضغط على الحكومة الأمريكية، حتى نساند الصهاينة بلا تحفظ، وبخاصة، حتى تحدد على الفور موقفها مما يجب أن تكون عليه فلسطين لدى انتهاء الحرب. هذا هو المناخ الذي انعقد في غماره، في ١١ أيار (مايو) ١٩٤٢ في نيويورك، مؤتمر فندق «بلتمور» الشهير. وهو سيكرس، رسمياً، المعادلة التي انبعثت من فم الحاخام «وايز»، والتي تلقّن الامريكان أن يتماهوا مع المشروع الصهيوني في فلسطين: «الصهيونية = الامريكانية».

«إننا نتطلع بأبصارنا إلى أمريكا».

في سنوات الحرب الأولى تلك، اكتسب انشاء «دولة المجهولين» سرعة جديدة.

---

(١٠) إلى جانب ستيفان وايز، كان سيلفر Silver أحد أنشط المناصرين الأمريكان للصهيونية. رأس في ١٩٣٨ «النداء الفلسطيني الموحد»، وتقاسم اعتباراً من ١٩٤٣، رئاسة «مجلس الطوارىء الأمريكي الصهيوني»، قبل أن يصبح، في ١٩٤٧، رئيس الفرع الأمريكي لـ «الوكالة اليهودية».

كانت الأراضي تشترى وتخلى من سكانها الاصليين بايقاع متواتر، وكان المهاجرون يتوافدون على البلاد من كل حدب وصوب، والفرق العسكرية تنتظم على عجل. لقد انطلق الصهاينة من تحليل صائب للوضع السياسي الدولي، وقدروا حق التقدير وجود قوة عملاقة كانت تتمتع، إلى ذلك، بالخاصية الممتازة المتمثلة في كونها تعكس صورة متحققة لنواياهم. انها اللحظة التي منح فيها بن غوريون حركته ايقاعاً متسارعاً من شأنه أن يضعها في الموضع الذي يمكن أن تشكّل انطلاقاً منه المحاور الفعليّ، أي المكتمل، للشريك الذي عثر عليه الصهاينة أخيراً. ان «اكتشافهم أمريكا» إنما يعود إلى العامين ١٩٤٠ - ١٩٤١.

اكتشاف غريب حقّاً، هو اكتشاف هذه البلاد التي كانوا قد جابوها من قبل، وجاء منها بعض قادتهم، والتي كانت ترد منها المساعدات والأموال منذ سنوات عدة. طبعاً لا تعود معرفة الصهاينة بوجود بلد آخر تحقق فيه مشروع هو النظير لمشروعهم نفسه، إلى العام ١٩٤٠. الاّ أن ما أدركوه في تلك اللحظة، وما منح «اكتشافهم» طابعاً سياسياً بامتياز، هو أن الولايات المتحدة هي التي ستكون «قائدة» العالم الغربي. لم يعد الانموذج الامريكي ليشكل صورة بعيدة المنال وإنما قوة سياسية كبرى.

«إننا نتطلع بأبصارنا إلى أمريكا»، هكذا هتف بن غوريون[١١]. ولما كان قد توقّع قبل غيره أهمية القيادة الامريكية الجديدة فقد عمل بايقاع جهنمي على ازالة جميع العوائق التي تقف، داخل جماعته، أمام «صبّ» المشروع الصهيوني في قالب الانموذج المنتصر. كان يتعين إعادة بَنْيَنَة الطائفة اليهودية في فلسطين حتى تكون قمينة بتشكيل أمّة اسرائيلية. للمرة الأولى تسنح الفرصة للاختيار بين نتيجتين ممكنتين لمشروع سياسي واحد؛ الأولى «خالصة وشاملة» والثانية «مَعْدولة». طريقتان ـ سياقان. الأول يضمن الطابع الصهيوني لنشوء دولة المجهولين. على حين يغامر الثاني بالانحراف، وعدم الافضاء إلا إلى دولة الغرباء، فيختزل كامل الحركة إلى مشروع استعماري شبيه بسواه.

هجوم ثلاثي

شرع بن غوريون بالعمل على تنقية الصهيونية من جميع التنازلات الصغيرة التي أُجبرت على تقديمها. بدأ بالأراضي التي كانت ما تزال عربية الملكية، أي كامل مساحة

---

(١١) Ben Gurion, **Jewish Observer and Middle East Review**, 31 janvier 1964, p. 14-16
ويذكره وليد خالدي في كتابه:
Walid Khalidi, **From Haven to Conquest**, Beirut, 1971, p. 481 - 488.

البلاد تقريباً، وحقق ضربته السحرية المتمثلة في مضاعفة العقارات اليهودية التي تجمعت في فترة تمتد بين ١٨٨٠ و ١٩٣٩، نقول مضاعفتها في بضع سنوات! لا جديد ليقال عن المرمى النهائي لهكذا تحرك. سواء أكانت الأراضي المشتراة واسعة المساحة أم محدودتها، فإنّها كانت تخلى على الفور من السكان، كل مرة. ولكن للمرة الأولى يحدث أن يتحقق شراء الأراضي العربية من قبل صناديق المال اليهودية بهدف الطرد وحده. في الواقع، لم تكن هذه الصفقات المعقودة على حساب الفلسطينيين لتتم ضمن معارضة جذرية للقوة الاستعمارية. كان البريطانيون قد قبلوا بنحو أو بآخر بأن تحوز الحركة الصهيونية لنفسها «مستودعاً» من الأراضي، أو «رأسمال قاعدياً من الأرض»، وما كان اخلاء هذه الأراضي من السكان ليزعج بريطانيا العظمى طالما لم يكن يتجاوز عتبة معينة. كان المهم في نظرها هو أن تفقد قوة التقسيم هذه، المتمثلة في الحركة الصهيونية، مقامها كجسم غريب، لتشكل إحدى مكونات المجتمع المحلي. وهذه هي السياسة التي هجرتها في ١٩٣٩، حينما رأت تهافت الصهاينة على شراء أراض مخلاة من السكان وهو يترافق مع اصرارهم على الخروج من التبعية لبريطانيا العظمى.

إن الرؤية التي كان الصهاينة يحملونها منذ البداية عن دولتهم القادمة لم تكن لتتطابق وتلك التي كانت بريطانيا العظمى تصبو إلى رؤيتها مجسدة في الواقع. صحيح أن بريطانيا كانت تحبذ قيام دولة يهودية، ولكن فقط باعتبارها اداة تقبض هي عليها وتوجهها للهيمنة على السكان المحليين. كان البريطانيون يرغبون برؤية جهاز دولة ينشأ، لا بلد جديد. كانوا مدركين من قَبلُ ميول الحركة الصهيونية وخياراتها، بيد أنّهم كانوا واثقين من سيطرتهم عليها بما فيه الكفاية لمنعها من تطوير ديناميتها الخاصة. ولقد قلب دخول الامريكان في المشهد هذه السيطرة البريطانية نفسها بالذات، واتاح للصهاينة أن ينقلبوا على حماتهم القدماء. لم يطرأ تغيير على سياسة شراء الأراضي العربية، إلا أن موازين القوة الجديدة في العالم لم تعدْ تسمح لبريطانيا العظمى بالتحكّم بنتائجها والمردودات. إذ ذاك طبّقت حكومة الانتداب القوانين الجديدة بشأن تحديد نقل الملكية. فخرقتها الحركة الصهيونية التي لجأت منذ ذلك الحين إلى ضرب من «اللاشرعية» كان بمقدورها الاضطلاع به سيما وأن موازين القوة قد تغيرت في معسكر الغرب وأن الفلسطينيين قد هزموا في ١٩٣٩.

كان ملاكون، فلسطينيون هذه المرة، يتلقون عروضاً من سماسرة فيوافقون على بيع أراضيهم، على معرفتهم التامة بمن كان يتخفى وراء الوسيط العربي. ترى ما كان يدفع بعض الفئات، العارفة بتعرضها للتهديد، إلى القبول، رغم كل شيء، بتعريض وجودها

في فلسطين إلى الخطر؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال، ينبغي ابراز العناصر التي من شأنها أن تشوش أو تزعزع ما بقي مثبتاً حتى الآن بخصوص هذه المسألة، مسألة هوية بائعي الأرض. أولاً، ان قسماً من الأراضي المبيعة في تلك الفترة كان يباع باستمرار من قبل ملاكين غرباء عن فلسطين. ومن ثمَّ، فنحن لا نجد بين البائعين الفلسطينيين عائلات قيادية كثيرة. لقد استمر التلاحم عند هذه النقطة حتى لحظة الرحيل في ١٩٤٨. وأخيراً، فإن مساحة الأراضي المشتراة، حتى إذا كانت قد ضاعفت مساحة العقارات اليهودية، قد بقيت جد محدودة بالقياس إلى مساحة فلسطين. مع ذلك، وحتى بعد تحديد هذا كله، فإن السؤال يظل مطروحاً، وهو يشهد، رمزياً على الأقل، على ضخامة هزيمة ١٩٣٩. إذا كان البعض، ممن لم يكونوا لا غرباء عن البلاد ولا سماسرة جشعين، قد قبلوا ببيع أراضيهم، فما ذلك، ببساطة، إلا لأنهم انتهوا إلى الاقتناع بأن فلسطين قد أضيعت، وأنه قد حان الوقت لأن يفكر المرء بنفسه، ويخطِّط للانسحاب من البلاد وهو يحمل على الأقل الضمانات المادية لاحتفاظه بمقامه الاجتماعي في المنفى. ومن جهة ثانية، فإن هذه الفئة من الملاكين قد غادرت فلسطين في تلك اللحظة، ولم تنتظر هزيمة ١٩٤٨. لقد تحقق هنا جزء من مسلسل الرحيل، وكان يجسد انفصام بعض الروابط التي كانت قائمة بين العناصر المكونة للجسم الاجتماعي الفلسطيني. ولكن هذه الانقطاعات، المحدودة ببعض الشرائح من الفئات المتوسطة، لم تكن تشمل لا أولئك الطامحين إلى القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا أغلبية الشعب التي جعلت من ارتباطها بوطنها أساس حياتها ومصيرها القادمين.

كذلك، فإن الزيادة المفاجئة لأعداد المهاجرين اليهود غير الشرعيين قد كشفت عن إرادة الصهاينة في تجاوز، بل في قلب التشكيل السياسي الذي ثبّته البريطانيون من قبل. يمكن، لتفسير ذلك، التفكير، تلقائياً، بالسياسة النازية ونتائجها اللاانسانية التي لا يمكن قبولها: كان الآلاف من الناجين من الابادة يجدون أنفسهم، فجأة، في وضعية الباحث عن بلاد ـ ملجأ. سوى أن المهاجرين، بغرابة، كانوا يتجهون إلى فلسطين، في حين كان سخاء الغربيين العجيب يغلق أمامهم أبواب الديار الأوروبية «الحرة»: مرسوم ٤ أيار (مايو) ١٩٣٨ بالنسبة إلى فرنسا، ومرسوم ٢٨ أيلول (سبتمبر) بالنسبة إلى بلجيكا. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة نفسها قد رفضت، اعتباراً من حزيران (يونيو) ١٩٤١، قبول الناجين من الأقطار الأوروبية المحتلة، في أراضيها، بمن فيهم من كان أقاربهم المباشرون مقيمين في الولايات المتحدة من قبل. وفي ١٩٤٣، أي في عز الابادة، لم

تسمح حكومة واشنطن إلا بهجرة ٤٧٠٥ يهودٍ إلى الديار الامريكية[١٢]. ولكن ليس هذا كل شيء. كان اليهود الهاربون، الذين يصطدمون بجدار «السخاء» الانساني للغرب، والذين لم يكن أمامهم سوى التوجه إلى فلسطين، كانوا يتعرضون للفرز من قبل مبعوثين من «الوكالة اليهودية» لا يوافقون إلا على تهجير الاقوى والأكثر عافيةً بينهم. «متاعب السفر»، كان يردد هؤلاء. ولنضف اليها المشروع العسكري لطرد الفلسطينيين الذي كان على هؤلاء المساكين الناجين من أفران الغاز أن يشكلوا عناصره المنفّذة وجنوده[١٣].

في وثيقة تعود إلى تلك الفترة، تقدّم السلطات البريطانية لائحة عامة لمسألة الهجرة غير الشرعية[١٤]، تعدّد فيها الأشكال المختلفة للهجرة، وتكشف عن أربع طرق للدخول غير الشرعي إلى فلسطين: التسلل السري الذي يفلت من كل تفتيش؛ المجيء المعلن عنه لمهاجرين يصلون في وضح النهار فيضعون السلطات الاستعمارية امام الأمر الواقع؛ حالة السياح الذين يجيئون إلى فلسطين لـ «زيارة واحدة» ثم لا يبرحونها، وأخيراً، حالة الزواج الشكلي يكون أحد طرفيه مقيماً والآخر مهاجراً يدخل البلاد بصفته زوجاً. هذه هي الطرق الأربع. إلا أن ثمة في اللائحة تفصيلاً مثيراً يشير إلى أن الطريقتين الأولى والثالثة (السرية والسياحية) هما اللتان كانتا تُتبعان أكثر من سواهما في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٣٩. ثم، اعتباراً من ١٩٣٩، أصبح الوصول في وضح النهار هو الطريقة الرئيسية المتبناة من قبل «المنظمة الصهيونية». ماذا يعني هذا التبدل في الطرق المنتهجة؟

كان هذا التبدل يفيد بالطبع من الظرف العالمي، ويستثمر، أكثر من بقية طرق الهجرة، الضغوط الخارجية على الحكومة البريطانية. إلا أن هذا الاختيار يكشف في الوقت نفسه عن حقيقة جديدة، هي أن الصهاينة، بعد عشرين سنة كانوا يصلون فيها إلى فلسطين عبر شبكات وطرق تفرضها رؤية استعمارية معينة لدورهم في البلاد، ما كانوا

---

(١٢) راجع بصدد القوانين الغربية حول هجرة اليهود:
Nathan Weinstock, **Le Sionisme contre Israël,** Paris, 1969, p. 202-203; Arthur D. Morse, "**While Six Million Died**", The Torch, Philadelphia, spring 1968

(١٣) يمكن للقارىء المتشكك أن يرجع، بشأن هذه الحسابات «الواقعية» وعمليات الفَرْز الوقحة، إلى مؤلفات صهيونيين بارزين أخذا على نفسيهما رواية تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين، وهما يقدمان العناصر الضرورية لمعرفة هذه الممارسة التي يدعوانها بـ «فرز الرواد»:
J. et D. Kimche, **The Secret Roads: The «Illegal» Migration of a People, 1938-1948,** London 1954; p. 15-19 et 28-38 تتحدث الصفحات الأخيرة بخاصة عن نشاط «بار جيلاد» Bar Gilad، الذي كان مسؤولاً عن تنظيم هجرة اليهود من أوربا الغربية.

(١٤) نشرت الوثيقة في:
Government of Palestine, **Survey...,** op cit, vol I, p. 209-222.

ينقطعون بذلك عن طرق الوصول الأخرى فحسب (وهذا ما لم يكن سيشكل أكثر من تغيير تقنيّ)، وإنما عن السياسة البريطانية نفسها أيضاً. منذ ذلك الحين، أصبحوا يهجمون على البلاد هجوماً. ان ما كان منتظراً من هذه السفن التي كانت ترفع مرساتها في اتجاه السواحل الفلسطينية (نُقِلَ بين ١٩٣٤ و ١٩٤٨، ٢٠٠, ١٠٠ مهاجر سرّي على متن ١٢٧ سفينة)[١٥]، هو، بتعبير أحد قادة الشبكات الأوروبية للهجرة، «إغراق نظام الانتداب بسيول المهاجرين»[١٦]. بهذه الهجمة، كانت الحركة الصهيونية ترد، بطريقتها الخاصة، على سوء أوضاع اليهود في الأقطار الأوروبية، وتزيد، في الوقت ذاته، وبصورة واضحة، من عدد محاربيها، وتدمّر، بخاصة، حدود فلسطين.

ما كان بمقدور الصهاينة الانتقال رأساً من الحدود الاستعمارية إلى حدود دولة اسرائيل. ذلك أن تلك العوائق المرتبطة بالمساحة كانت من طبيعة مختلفة. كانت حدود التقسيم قد اقيمت لتطويق الشعوب وتثبيتها داخل الفضاءات التي ستجترح فيها التشكيلات الجديدة للمجتمعات المهيمن عليها. أما حدود دولة الطاردين فكانت على العكس موجهة لتسوير حركة الرحيل وضمان عدم رجعة المطرودين. من هنا، لم يكن بالامكان أن ترْسَم هذه الحدود إلا بعد الطرد واخلاء الأرض. كان فصل وسيط يفرض نفسه. فصل كان على بلاد الانكليز تلك، قبل أن تتحول إلى بلاد اليهود وحدهم، أن تمر فيه بالطور الأساسي الذي لا تعود فيه بلاد أحد! كان على هذا الفضاء أن يكون في لحظة معينة مفتوحاً بالكلية: شرط لا مناص منه لإغلاقه اللاحق على يد الطاردين. كان على فلسطين، في فترة محددة، أن تفقد جميع حواجزها، بما فيها الاستعمارية، لتصبح بلداً يدخل اليه المرء بلا عوائق، ويستطيع بالطبع أن يخرج منه بلا صعوبات. ان هجمة المهاجرين اليهود على السواحل الفلسطينية كانت تعلن عن «طبيعية» أو «حتمية» اليوم الذي سيخرج فيه آلاف الفلسطينيين، من هذه السواحل نفسها بالذات، مكدّسين في القوارب، مطرودين من وطنهم نفسه.

إلى هذه الهجمة على الأراضي العربية، وإلى تنمية الهجرة، كان البعد الثالث لتحرك بن غوريون يتركز في تحويل الجهاز العسكري الصهيوني. لقد بقيت الهاغانا تمثل، في «الفترة الانكليزية»[١٧]، قوة ملحقة بقوات الانتداب، على الرغم من الخلافات

---

(١٥) راجع في هذا الشأن:
Yehuda Bauer, **«From Cooperation to Resistance: the Haganah 1938-1946»**, in Middle Eastern Studies, vol. 2, n 3, London, 1966, p. 207

(١٦) J et D Kimche, The Secret..., op.cit., p. 174.

(١٧) راجع في هذا الشأن: Y. Bauer, "From Cooperation ..", op cit. ومن أجل المزيد من المعلومات عن هذه المنظمات، راجع اللائحة البيليوغرافية التي يقدمها وليد خالدي وجيل خدوري في مؤلفهما:
Walid Khalidi et Jill Khadduri, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict. An Annoted Bibliography**, Beirut, 1974, p 196-205.

المتعددة مع القيادة البريطانية . كانت قوة مكتملة مهمتها الدفاع المباشر، بل والطارىء، ومكلَّفة بحماية المجال من الهجومات العربية ريثما تصل الفصائل الاستعمارية . كما مثلت احياناً وحدة هجوم تخرج من دورها الدفاعي، سوى أنها لا تفعل ذلك أبداً «لحسابها الخاص» وإنما بوصفها قوة ملحقة بالجند الاستعماري حينما يقوم بتمشيط سائر مناطق فلسطين بحثاً عن العصاة من الفلسطينيين .

هذه الوظيفة للهاغانا هي التي بقيت سائدة ، حتى في الفترة المضطربة المحصورة بين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، التي واصلت فيها الهاغانا استراتيجيتها المصعدة إلى نظام، نظام «ضبط النفس»، دون أن يمنع ذلك بعض تياراتها من أن تحتجّ . هكذا هي حالة «الأرغون» التي ولدت من انشقاق في ١٩٣١ ،وحالة مجموعة «العماليين» التي تزعمها بن غوريون، والتي نظمت، اعتباراً من ١٩٣٦، بعض فصائلها، المؤلفة في الواقع من حرس بعض المستوطنات الواقعة في ملكية اليهود، نقول نظمتها في فصائل متحركة مكلفة لا بملاحقة المهاجمين العرب فحسب، وإنما كذلك بالذهاب «بحثاً» عنهم. يروي بن غوريون[١٨]، بهذا الصدد، كيف أنه في العام ١٩٣٥، وعلى الرغم من قيام البريطانيين بتوزيع الأسلحة على الفصائل المساعدة للشرطة (إفهم: المستوطنين اليهود)، اعتبر قادة الهاغانا أنه يجب العمل مهما كلف الأمر على إخراج الأسلحة والمعدات من تحت سيطرة قوات الانتداب. إن اكتشاف مستودع ضخم للأسلحة المهربة من بلجيكا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، والرقابة المشددة التي كان البريطانيون يفرضونها على الصهاينة، قد دفعا الأخيرين إلى حث خطاهم في تحقيق هذا المشروع . قاموا، أوّلاً، بدسّ «أ. عازاري»، وهو بالذات من كان يدعو إلى «اغراق الانتداب بسيول المهاجرين»، كمفتش في الشرطة البريطانية . هكذا قيض له أن يكتشف شبكة بولونية كانت تبيع الأسلحة للعراق، وأقنع وسيطها ببيعه منها . ولما بعث به إلى بولندا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٨، وجد هناك سلطات حسنة النوايا، راغبة، بحسب تعبير بن غوريون نفسه ، بـ «التخلص من أكبر عدد ممكن من اليهود» . وهي كانت ترى في قيام دولة لليهود في فلسطين «مخرجاً من هذا المشكل» . هكذا ولدت الشبكة الكبرى التي كانت تستأجر السفن لنقل الأسلحة من السواحل البولونية، وكان «اسرائيل غاليلي»، أحد قادة الهاغانا، يتسلم الشحنة في فلسطين ويوزع محتوياتها على المخابىء المختلفة . وإلى جانب الشراء، طورت الهاغانا صناعتها الخاصة للمعدات العسكرية . وهكذا، في ربيع ١٩٣٩، أي في عشية صدور «الكتاب الأبيض»، كان في حوزتها، بالاضافة إلى الأسلحة

---

(١٨) David Ben Gurion, «Recheah and Ta'as: Arms for the Haganah 1935-1939», Jewish Observer and Middle East Review, 27 September 1963, P. 17-18.

المجازة التي يحملها أفراد «شرطة الاستيطان اليهودي»، ٦٠٠٠ بندقية، و ٦٠٠ مدفع رشاش، ومليون رصاصة، و ٣٦٠٠٠ قنبلة يدوية، و ٤٨ مدفع هاون و ٥٠٠٠ قذيفة[١٩]. ومن جهة ثانية، كانت السلطات البريطانية قد شكلت، لتطويق حركة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ الفلسطينية، قوات جديدة ملحقة بالشرطة، أعضاؤها متطوّعون يهود. كان جميع أفراد «الشرطة» هؤلاء منخرطين في «الهاغانا»، التي كانت ترى في تطوعهم هذا فرصة لتدريبهم على السلاح.

كما كوّنت «الهاغانا» فرقاً متجولةً أخرى («الفوش»). ولقد قامت هذه الفرق، التي كان اعضاؤها متنكرين، دائماً تقريباً، بزي الشرطة (فلم يكن يجب الابقاء على العلاقات مع البريطانيين فحسب، وإنما الاحتماء بهم أيضاً) بعمليات عسكرية سرية عديدة. في هذا الاطار، قام «أوردي ونغيت» Orde Wingate، وهو ضابط بريطاني وصهيوني متحمس، كان «مختصاً» بالكفاح ضد حرب العصابات في الهند، قام، بين أيار (مايو) ١٩٣٧ ونيسان (ابريل) ١٩٣٨، باعداد القادة العسكريين للحرب القادمة في ١٩٤٨. نجد بين هؤلاء «آلون» و «دايان» وكانا عضوين في «الفرق الليلية الخاصة». إلا أن «ونغيت» نُقل من منصبه بسرعة، حين علم مرؤوسوه بأنه، فضلاً عن عمليات الانتقام من العرب، كان يرشد تلامذته ويعدهم لمواجهة البريطانيين.

بن غوريون والهاغانا والطرد

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٩، صرح بن غوريون بالحاجة إلى أداة مسلحة تضمن الدفاع «أمام الأقطار العربية»، وفي الوقت نفسه «تخاطب الانكليز بلهجة أخرى»[٢٠]. من هنا، فإن الصهاينة، حينما انتقلوا إلى المجابهة المسلحة مع بريطانيا العظمى، فإنّ ذلك لم يكن بمثابة ردّ مشخصٍ على تغيّر في سياسة الانتداب وانما نتيجةً لتوجّهٍ خاص، متصاعد. ولم يشكل حادث «الكتاب الأبيض» أكثر من مناسبة تاريخية ولحظة مؤاتية للاضطلاع، في وضح النهار، بما لم يكف أبداً عن أن يمثل الاختيار الفعلي، ولكن غير المصرح به، للصهاينة. هكذا نفهم على نحو أفضل كيف أن الاربعينات من هذا القرن قد منحت وثبة جديدة للصهاينة المندفعين إلى غزو فلسطين. كما نفهم كيف أن الرجوع إلى صهيونية محرَّرة من كل تنازل تكتيكي لم يكن بالأمر الممكن لولا أن فريقاً من الحركة كان ينزع اليه على الدوام ولا يتوقف عن أن يحضر له. ومع ذلك، وعلى الرغم مما اكتسته من طابع منظور (ومستقبلي) فإن هذه التحضيرات

---

(١٩) المصدر السابق.
(٢٠) يذكره ي. بوير في دراسته: Y. Bauer, " From Cooperation..., op.cit., p. 186.

للحرب بقيت تُمارس ،حتى صدور «الكتاب الأبيض»، بصورة مجزأة ويقام بها «على غفلة» تقريباً من الخط المهيمن في «البيشوف» . وما كان خلاف ذلك ممكناً، إذ أن بعض القادة الصهاينة كانوا ما يزالون يحبذون التحالف مع الانكليز، كما أن الطائفة اليهودية، في الوقت نفسه الذي كانت تقبل فيه بـ «الانغلاق أمام العرب»، واصلت، بمجموعها، العمل ضمن الحدود التعاون التقليدية التي رسمتها القوة الاستعمارية. ثم جاءت انقلابات الكتاب الابيض والحرب العالمية الثانية، التي وضعت هذه الطائفة المتناهية بين نارين: عزمها على مجابهة «الخيانة» البريطانية وحاجتها القصوى إلى مساندة نضال الحلفاء ضد النازية. ولقد «لعبت» القيادة الصهيونية على هذين المعطيين على نحو ممتاز. فعلى مستوى مواجهة النازية، كانت الفصائل «اليهودية» التي طالبت لها الحركة الصهيونية بمقام خاص في الحرب، رفض الانكليز التسليم به، على الفور، كانت تحارب في الشرق الأوسط. وبذا، فقد كانت القيادة الصهيونية تضرب عصفورين بحجر: ان اطمئنانها إلى العداء المؤكد للنازية لدى المستوطنين اليهود يمكّنها من تحقيق أفضل تدريب ممكن في الميدان.

إلى «الهاغانا»، التي أعيد تنظيمها منذ ربيع ١٩٣٩، بالذات، أوكل بن غوريون مهمة الاشراف على الهجرة واستيطان الأراضي العربية والنشاط المسلح. وإذا بالنتائج فورية ومتلاحقة. لن يفيد في شيء الاستنتاج من ذلك أن «البيشوف» قد تحوّل إلى حزب عسكري. لقد كان كذلك من قبل. سيكون أكثر دقة القول إنّ أدنى حركاته وسكناته ستستثمر منذ الآن فصاعداً في تحقيق خروج الفلسطينيين بقوة السلاح. ومن تنظيم الهجرة اليهودية إلى استحصال الأراضي فالنشاطات المسلحة، أصبحت «الهاغانا» هي الأداة الوحيدة لتحقيق مشروع المستوطنين على كافة صعده. وهكذا فإن هذه الأداة كانت بيد أولئك الذين كانوا «يتطلعون بأبصارهم إلى أمريكا»، والذين عملوا، دون انقطاعٍ، على إنشاء الصهيونية الخالصة، أي النفي الكامل لعرب فلسطين.

كان من نتائج هذه السياسة أن أفلح بن غوريون في «تصفية» وايزمان. لم يختف الأخير بالطبع إلا بعد موته الطبيعي، بعيد قيام دولة اسرائيل التي كان هو رئيسها الأول. أكثر من هذا، فهو لم يكف، حتى اعلان الاستقلال في ١٥ آيار (مايو) ١٩٤٨، عن التحرك بقواه كلها لينال لمعسكره الدعم الدولي. إلا أنه مع ذلك قد «صُفّي»: إنّ نشاطه قد أخضع منذ ذلك الحين إلى رؤية بن غوريون السياسية.

لم يكن وايزمان ليمثّل، عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، صهيونية غير طاردة (أي لا تتبنى الطرد). وهو أبداً لم يكن بالرجل المعتدل أمام بن غوريون المصمم على أن

يذهب حتى النهاية. إلا أنه كان يجسد، بالمقابل، سلطة المستوطنين اليهود طالما كان مشروعهم مندرجاً في الاستراتيجية البريطانية. من هنا، لم يعد يمثل، بعد فترة، غير «الجانب اليهودي» من هذه السياسة. وهكذا، حتى إذا كان وايزمان يطمح إلى قيام دولة يهودية خالية من العرب، فهو لم يكن يرى تحقق الأخيرة بمعزل عن الممارسات البريطانية، أو على حسابها. هذا مما يدفعنا إلى التفكير بأن الرجل، على الرغم من جميع مواهبه السياسية، كان في الواقع قد انحرف قليلاً عن الغاية العميقة للصهيونية. التفكير كذلك بأن بن غوريون هو منْ كان الصهيوني الأكثر حسماً بين الاثنين، وبالفعل فإن تسلمه الحكم قد تزامن مع اللحظة التي أعاد فيها طائفته إلى سكة صهيونية «منقّاة» من كل تعديل. وقد مرت هذه الاعادة بتحطيم مرجع كان قد تحول مع الزمن إلى أنموذج.

حين كان وايزمان يتحدث عن الدولة اليهودية، فهو يصوغ مقاله كالآتي: «نريد دولة تكون يهودية بقدر ما بريطانيا هي انكليزية». ترى ما تنطوي عليه هذه المرجعية؟ إنها كانت تدعو إلى تأسيس دولة يهودية، أي، بالنتيجة، إلى طرد العرب. إلا أنها، إذ تقارن نفسها بالطبيعة «الانكليزية» لبريطانيا، فهي، في الوقت نفسه، تمنح الطرد طابعاً مخففاً. بتعبير آخر، ان هذا التحديد للدولة اليهودية، إذ يتأرجح بين نمطين (دولة يهودية/ دولة على الأنموذج الانكليزي)، فهو لم يكن بالممكن القيام إلا عبر هذه المعادلة الشائعة إلى حد ما، والمتمثلة في ثنائي الأغلبية/ الاقلية. ان سياسة وايزمان، وليس تمثل الأشياء الذي كان يكونه لنفسه كصهيوني متحمس، ما كانت ستقود، في حالة تحققها، إلا إلى هذا الشكل من المجتمع. ذلك أن فلسطين، إذا كانت ستتحول إلى دولة يهودية بقدر ما انكلترا هي انكليزية، فإن الطرد لن يتحقق إلا في حدود معينة: يُطْرَد الفلسطينيون، ولكن حتى لا يعودوا أكثر من أقلية، ويُسْتَقبل المستوطنون اليهود، ولكن حتى يشكلوا أغلبية. وكان المجتمع اليهودي الأغلبي، مهما بلغ انغلاقه أمام العرب، سيواصل التعايش في بلدٍ واحد مع أقلية مستبعدة من فضاء الأغلبية استبعاداً كاملاً. ان الصلات القوية التي ربطت وايزمان بالقائد الافريقي الجنوبي، سموتس، في ما يتعلق بانموذج أفريقيا الجنوبية العنصرية لشديدة الكشف عن هذه الرؤية[٢١]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فهذه هي نفسها «القراءة» التي قدمتها بريطانيا العظمى لنص وعد بلفور. بل، بخاصة، كانت هذه هي السياسة الصهيونية الوحيدة الممكنة ما دام هناك ميزان معين للقوى بين حكومة الانتداب ومحميّها الصهيوني. ولكنّ دخول الولايات المتحدة المشهد في ١٩٣٩ حوَّلَ حليف الأمس، القوي، إلى شريك بالغ الهشاشة. وبتحالفه مع «القادم الجديد»، تمكن

(٢١) Richard P Stevens, Weizmann and Smutts: A Study in Zionist - South African Cooperation, Beirut, 1975.

بن غوريون من «تصفية» وايزمان بسهولة، سيما وأن بريطانيا العظمى، بمواجهة مآزقها السياسية والعسكرية الخاصة، قد آثرت النجاة عن طريق فقدان أداتها القديمة.

كان بن غوريون يرى أن الدولة اليهودية يجب أن تكون يهودية بقدر ما الولايات المتحدة هي أمريكية. وعلى هذا المستوى المشخص، كانت الأخيرة غير قابلة للمقارنة بأي بلاد أخرى. إنها قد جاءت بعبيدها (الزنوج) من الخارج، في حين دُفِعَ بالأمريكي الأصليّ، أي الذي كان يعيش على أرضها من قبل، إلى مكان آخر، بل أكثر من ذلك، في لحظة معينة، إلى الزوال. ترى إلى أي حدّ يقوم هَيكلا المجتمعين الأمريكي الشمالي والاسرائيلي، على الرغم من خصوصية تاريخ كل منهما، على أسس هي من طبيعة متشابهة؟ وما هي العناصر الجذرية التي تقوم وراء الدعم الامريكي لمشروع بن غوريون؟

«الامريكانية = الصهيونية»

كل علاقة هيمنة هي كناية عن علاقة مختلة التوازن. ولكنها لا تكون مطلقة أبداً. لا لأن منطقها الداخلي لا يهدف إلى السحق الكامل للطرف المهيمن عليه، وإنما لأن الأخير يقاوم، ولأن الهيمنة، واسعة النطاق كانت أم ضيقته، لا بد وأن تصطدم، في الحالة النظرية التي تفلح فيها في اخماد كل مقاومة، نقول تصطدم بحدودها الخاصة. ما هي هذه الحدود؟ إنها هذه التي يمكن للمهيمن أن يبلغها من دون أن يتهدد ذلك وجود المهيمن عليه، نفسه، بما أن العلاقة، كل علاقة، تظل بحاجة إلى وجود الطرفين، بحيث أن زوال أحدهما إنما يقود إلى انتفاء العلاقة نفسها بالذات. طوال تاريخها، حرصت الهيمنة الرأسمالية (بما أن الأمر يتعلق هنا بها أكثر مما بأي نمط آخر)، كلما بلغت حدودها، على زحزحة هذه الحدود وإزاحتها. ذلكم هو منطقها الداخلي. إلا أن هذا المنطق لا يمكنه إلا أن يمتثل إلى هذا الالزام في العثور، كل مرة، على الحد الفاصل بين ذروة الهيمنة الممكنة وحلول الأسوأ. أي الافراط في الهيمنة إلى الحدّ الذي يقود إلى درجة من التدمير تهدّد باستبعاد الخاضع للهيمنة من مدارات هذه الهيمنة بالكامل. الحال، إن هذه «البَدَهيّات» هي ما لم تعرف «الأمريكانية» احترامه، وهذا هو بالذات الميدان الذي ستلتقيها فيه الصهيونية لاحقاً.

شهدت أمريكا تدفق سكانها المهاجرين بأعداد ضخمة. وما كانت هذه الهجرة لتتمتع بأي شبه مع سواها من الغزوات الاستعمارية الأوروبية. ففي الحالة الأخيرة، كانت القاعدة الاجتماعية لقوة الغزو تظل في الحقيقة المركز الاستعماري (المتروبول). كانت القاعدة السياسية والاجتماعية أو المادية للغزو تتمثل في بلد يشكل قاعدة خلفية تنطلق منها العناصر الطليعية والفرق الغازية التي تسيطر على أراض غريبة وتلحقها ببلدها الأصلي.

كان هذا الملمح يتوافر بالتأكيد في تاريخ «العالم الجديد»: فقد بدأت الولايات المتحدة بأن شكلت مستعمرة انكليزية، مع هذا الفارق الجوهري، وهو أن التركيبة الاساسية لمجتمعها، أي كتل المهاجرين، لم تكن تتمتع بقاعدة خلفية، أو أن قاعدتها الخلفية كانت بالأحرى بلدان العالم كلّه. لذا ستعمد إلى انقطاع جذري عن القوة الاستعمارية، خائضةً ضدّها «حرباً استقلالية»، في الوقت نفسه الذي تمعن فيه في إبادة الهنود الحمر[٢٢]. بتعبير أدقّ، كان المجتمع الامريكي يقطع، على شاكلته، مع نير السياسة البريطانية ومضمون هذه السياسة في آن معاً.

إن المجتمع الأمريكي الذي ولد من مسيرة مخصوصة هي أكثر دلالة بكثير من مجرد «حالة» بسيطة أو تجربة غُفْل، قد استطاع أن لا يمنح نفسه فقط فرصة تكييف العلاقات الرأسمالية بحث تتلاءم ووضعه الخاص، وإنما، كذلك، التمكن من تطبيقها إلى درجتها القصوى، إذ عمد إلى «محو» السكان الاصليين بالمعنى الحرفي لكلمة «محو». وهكذا، فمع أنه ولد كمثلٍ أية مستعمرة أخرى، فإن «العالم الجديد» سرعان ما تحول إلى أرض خالية للهجرة، قادرة على استقبال حركة بشرية هائلة الحجم، تتشكل من جميع الاستبعادات والانقطاعات الحاصلة في صلب القارة الأوروبية العتيقة. لقد كان هذا العالم يعني، بخاصة، إمكان تشكيل مجتمع انطلاقاً من «لا شيء»، أي من دون أن يبقى للسكان الأصليين مكان يشغلونه أو دور يضطلعون به: منذ البدء، لم يكن للهنود الحمر من دور يلعبونه سوى دور مجتمع مرشّح للزوال!

انطلاقاً من هذه «الأوراق الناجحة» للهجرة، ومن الأرض «المُنَظَّفة» نَما المجتمع الامريكي لا كمجتمع رأسمالي بسيط وإنما بما هو شكله الأقصى. ثم ان الصراع مع الاستعمار البريطاني كان يهدف إلى تصفية رؤية للمجتمع (رؤية الاستعمار «الكلاسيكي»)، كانت تفرض حدوداً وعوائق أمام تطبيق علاقات الهيمنة. بتحطيمه هذه العوائق، أصبح المجتمع الامريكي، من وجهة نظر الرأسمالية، المجتمع المزود بالإمكانات اللازمة لأن يكون الأكثر تقدُّماً. ولن يؤثر هذا الطابع على البنية الداخلية للبلاد فحسب، وإنما سيجعل كذلك من الولايات المتحدة، ما ان «تخرج» من حدودها، بلداً امبريالياً، وليس، في حال من الأحوال، استعمارياً.

وهكذا، فإن هذه «الامريكانية» التي ستصبح في الأربعينات من هذا القرن قائدة

---

(٢٢) لا شكّ في أن هذا «التزامن»، الذي جعل حربي «الاستقلال» - الأمريكية والصهيونية - تُخاضان ضدّ عدوّ واحد، قد ساهم هو الآخر في إضفاء طبيعة أكثر شمولية على علاقات التحالف والتماهي المتبادلة.

المعسكر الغربي، ما كان يمكن إلا أن تلتقي والمحاولة الوحيدة لإنشاء مجتمع على غرارها هي. كانت الصهيونية تعمل، في فلسطين، على انشاء بلاد لها انطلاقاً من هذين الفعلين المتزامنين المتضامنين: وفود العناصر المكونة لمجتمعها من الخارج، وتفتيت مجتمع فلسطين العربي بأسره، عبر الطرد. ولم تكن الولايات المتحدة تبحث في تلك اللحظة عن تجارب مماثلة فحسب، وإنما كانت تفتش كذلك عن أدوات لفرض هيمنتها، سيما وأنها، حينما أصبحت على رأس المعسكر الغربي، لم تكن تتمتع بأية مستعمرة. في هذا الظرف بالذات، تقدم حليف لم يكن يضع نفسه في خدمة الامريكان فحسب، بل كان، أكثر من ذلك، يتمتع بهذه المزية الفريدة: كونه يعكس لهم صورتهم أنفسهم، ما دام يعمل بخياراتهم الخاصة لحسابه الخاص. هنا يكمن المفتاح الأساسي لهذا اللقاء، وليس في وجود جالية يهودية أمريكية ضخمة، على أهمية هذا العنصر الأخير[٢٣].

ألم تكن أمريكا تمثل في نظر الامريكان صورة المجتمع المثالي[٢٤]؟ وأية أداة للهيمنة يمكن أن يحلم بها الامريكان أفضل من الدولة الصهيونية القادمة، المُفَصَّلة «على مقاس» المعجزة التي تمخضت عن أمريكا؟[٢٥] أية ضمانة أقوى من هذه التي تتقدم بها دولة ولدت من انقطاعات من النمط نفسه، وتفكر هي الأخرى بالنمو على أساس «غياب كل عنصر محلي»؟ وأخيراً، فأي منظار لاعادة انتاج علاقات الهيمنة أفضل من هذا الذي تتوافر عليه الحركة الوحيدة التي كانت تطمح إلى أن تشكل من «قوتها الغازية» كامل مجتمعها؟

بالتقائها الصهيونية، كانت الولايات المتحدة تقبض على المزايا المطمئنة المتمثلة في رؤية «تاريخها» نفسه وهو ينعكس في الحليف، وتدعم حركة مصممة على معاملة الفلسطينيين كـ «هنود حمر». وحين ستعاب على الأمريكان، فيما بعد، العواقب الوخيمة لسياستهم في الشرق الأوسط، سيتعلل هؤلاء بأنهم لم يكونوا «ليعرفوا» هذه المنطقة، فيما كان الانكليز والفرنسيون والألمان . . . يتمتعون بمعرفة بها ترجع إلى قرون عديدة. تعليل صحيح، بمعنى أن الأمريكان كانوا «يجهلون» الاستعمار الكلاسيكي بالقدر نفسه الذي

---

(٢٣) من أسفٍ أنّ الكثير من المؤلّفات في هذا المضمار تقوم برسم لوحة تنظر فيها إلى مجتمع أمريكي «جديد» مزعوم على أنه «جاهل»، وإلى طائفة يهودية «تعرف»، من ناحيتها، وتتلاعب بهذا العملاق الطفولي، «البريء».

(٢٤) بقي هذا الشعور غالباً على الرأي العام الأمريكي حتى حرب فيتنام. فانطلاقاً من الهزّات التي أحدثتها هذه الحرب، فحسب، بدأ بعض الأمريكان يتحققون مما كانت عليه معاملتهم الخاصة للهنود الحمر.

(٢٥) يمكن أن تراجع في هذا الصدد:
Elise Marienstras, **Les mythes fondateurs de la nation américaine**, Paris, 1976.

يمكن أن يجهل به المرء سياسة لم يمارسها البتة . إلا أن هذا «الجهل» كان يتضافر لديهم مع معرفة أكثر خطورة بكثير: معرفة الفن البادخ الصقل والاتقان العالي اللازمين لـ «تهنيد» (من الهنود الحمر) الشعوب المسيطر عليها. ما كان الامر يكان ينتظرون درساً من أحد في هذا المضمار. بل، على العكس، كانت أوروبا العتيقة هي المُطَالبة بأن تأتي لتتعلم منهم الطرق الأنجع للتخلص من عبء العلاقات القديمة، والعمل، كلما بدا ذلك ضرورياً، على خلق فراغ معين يمكّن من توفير أبعد الشروط المحبذة لازدراع مجتمعات تتوافر فيها أفضل أسلحة الهيمنة.

مشاريع أمريكية للدولة اليهودية

لكن إذا كانت الولايات المتحدة قد نشأت بفضل ابادة الهنود الحمر، فهي ما كانت ستقوم بهذا المشروع لو لم يكن هناك، معاً، الامكانات المادية والبشرية لتأسيس مجتمع مزدهر. كانت القارة عامرة بثروات هائلة و«عذراء» تمكنها من احتمال اختفاء السكان الاصليين. بل أكثر من هذا، تشكّل زوال الهنود الحمر أحد الشروط التي لاغنى عنها للازدهار المادي القادم، وما كانت الابادة لتمارس إلا أنها تمكن من قيام مشروع مجتمع: لم تكن الابادة بما هي ظاهرة شاملة، لتقوم من أجل الابادة فحسب. أما طرد الفلسطينيين، فإذا ما نحن نظرنا إليه من زاوية «المردودية» هذه، فسيبدو لنا مجانياً بالكلية. كان الصهاينة يصنعون غياب الفلسطينيين دون أن يضمنوا النتائج نفسها التي تحققت للولايات المتحدة. إذ، في الحالة المشخصة للفلسطينيين ماذا يبقى بعد خروج المطرودين الممكنين؟ بلاد صغيرة، يحتلها مستوطنون يحدوهم الوعد بتأسيس مجتمع يشكل لهم ملاذاً مثالياً، مع هذا الوَهْمِ بعيش سعادات مختلفة منها غياب الاستغلال، بما أنه كان ثمة منذ البدء من يتحدث عن مجتمع مساواة، بل وحتى عن مجتمع شيوعي في «أرض اسرائيل». هذا كله يجعل من الصعب أن نرى في هذه الظروف ما جدوى إخلاء هذا البلد الفقير والمجرّد من كل «جاذبية» اقتصادية، من أول عناصره القابلة للاستغلال: سكانّه؟

لما لم يكن الامريكان يسعون إلى اقامة امريكا ثانية، وإنما إلى تدعيم هيمنتهم، فقد كانوا يرون فائدة في زوال الفلسطينيين الذين نظروا، هم، إلى غيابهم في اطار سياسة هيمنة شاملة على المنطقة. أما المجتمع الاسرائيلي، فكان يضحي بالعائد الاقتصادي لصالح مزايا أخرى. ان الدولة الاسرائيلية القادمة ستشكل قاعدة أمنية، كاملة الانغلاق أمام العرب والانفتاح أمام الامريكان. أداة عسكرية للردع والضرب، مما يجعل منها تهديداً مريعاً ودائماً للأقطار المجاورة. لكن بتصرفهم على هذا النحو، هل يكذب الامريكان القاعدة السابقة، التي تفيد أنه في كل علاقة هيمنة، يكون على الطرف المهيمن

فيها الا يعمل، بفعل مغالاة، على زوال المهيمن عليه؟ إطلاقاً. فليس هذا «الشذوذ» بأكثر من تأكيد لقاعدة أخرى مفادها أنّ ثمة، داخل كل منطقة هيمنة، قطاعات استثنائية تُدْفع فيها علاقات الهيمنة إلى ما وراء حدودها. هكذا، بدفعهم مسيرتهم التدميرية إلى حد جعل فلسطين نفسها تزول بزوال الفلسطينيين، كان الصهاينة يدللون على النحو الساطع على أن نموهم «الشاذ» لم يكن يعمل بمعزل عن نظام شامل في الهيمنة يتشكل بدوره من مجموعة من الحالات «الطبيعية»، أي كما لو كان النمو «الطبيعي» لرأس المال يتحقق بالرجوع إلى «نقاط محورية» نحاصر فيها ممارسات «مجنونة»، وكما لو كان حسن استمرار هذه الحالة «الطبيعية» يعتمد على هذه «الجُنونات» المعلّقة كتهديد دائم فوق رأس كل مناهض محتمل. فإما الهيمنة، أو، كما بالنسبة إلى الفلسطينيين، الطرد!

صحيح أن دولة إسرائيل قد أُقيمت في فلسطين. ولكن لإخضاع العرب قاطبة، ولسحقهم جميعاً.

نص من أجل تحالف

ختم على «التقاء» الامريكانية والصهيونية بنص، هو «برنامج بلتمور»، نسبة إلى فندق «بلتمور» في نيويورك، الذي عقد فيه، بين ٩ و ١١ أيار (مايو) ١٩٤٢، مؤتمر جمع ٦٠٠ موفد من الجالية اليهودية الامريكية و ٦٧ مبعوثاً من الحركة الصهيونية يرأسهم وايزمان وبن غوريون.

كان لهذا الاجتماع، في البداية، هدف محدد يلخصه بن غوريون كما يأتي: «كنت موقناً من أن مركز القرار (الدولي) سينتقل من أيدي الأوروبيين إلى الولايات المتحدة. وكان علينا أن نري الحركة الصهيونية الامريكية وجميع المنظمات اليهودية كم كان نضالنا ضرورياً لا لمستقبل فلسطين وحدها وإنما لمستقبل الشعب اليهودي بأسره. كان يجب أن نعلمها بأهدافنا الأساسية في تلك الفترة: النضال ضد «الكتاب الأبيض»، ولفرض الاعتراف بالشعب اليهودي طرفاً في الحرب ضد جميع أنواع «الهتلرات» (جمع «هتلر») (. . .) والنضال لإقامة دولة يهودية بمجرد انتهاء الحرب. كان علينا أن نريها كيف أن الهدفين الرئيسيين، الهجرة اليهودية والتأسيس [في فلسطين] لإنقاذ الملايين من اليهود الذين سينجون من الكارثة النازية، لن يتحقق على أيدي غرباء، وإنما على أيدينا نحن، وعلى أيدينا وحدنا. كنت طبعاً شديد الاعجاب بالنضال الشجاع الذي كان الشعب البريطاني يخوضه تحت القيادة النيرة لونستون تشرشل (. . .)! إلا أنني كنت على قناعة

بأن الميدان الأساسي لمجهوداتنا، في ما خلا فلسطين، لم يكن يتمثل في بريطانيا وإنما في أمريكا»[٢٦].

إن هذا التصريح، الذي مهّدَ لبرنامج «بلتمور»، يبدو، وعلى نحو غريب، محدوداً في أهدافه. ففي مواجهة جالية يهودية انكليزية كان بن غوريون يعتبرها ضعيفة الشأن بفعل تغيّر مركز القرار، عقدَ الصهاينة العزم على «كسب» جالية يهودية أمريكية كانت حينذاك في الموقع الذي يسمح لها بالضغط على حكومتها. لكن ما يقول نص البرنامج؟[٢٧].

«برنامج بلتمور»: النص

١ ـ «إن الصهاينة الامريكان، المجتمعين في مؤتمر استثنائي، يعيدون التأكيد، تأكيداً لا يحتمل اللبس، على تعلقهم بقضية الحريات الديموقراطية والعدالة الدولية التي سَخَّر لها شعب الولايات المتحدة نفسه، وكذلك شعوب الأمم الحليفة. كما يعيد المؤتمرون التأكيد على إيمانهم بالنصر النهائي على قوى البربرية.

٢ ـ يوجه المؤتمرون رسالة أمل ومساندة لاخوتهم في الدين، اليهود في جميع المعازل ومعسكرات الاعتقال الجماعي في اقطار أوروبا المحتلة من قبل القوات الهتلرية، ويصلّون رجاء اقتراب ساعة النصر.

٣ ـ يوجه المؤتمر أحر التمنيات للجهاز التنفيذي لـ «الوكالة اليهودية» ولـ «فاد لؤمي» و «اليشوف» في فلسطين ويعبر لهم عن عميق الاعجاب بتصميمهم وبمنجزاتهم الفذة على الرغم من المخاطر والمحن الصعبة. ان اليهود، رجالاً ونساء، في المصانع والحقول، وفي جميع الميادين، وكذلك المحاربين اليهود في فلسطين، الذين أدّوا واجبهم بشرف في الشرق الأدنى واليونان وأثيوبيا وسوريا وليبيا وميادين المعركة الأخرى، قد أثبتوا كونهم جديرين بشعبهم، وقادرين على الاضطلاع بحقوق وطن قومي لهم، وبواجباته.

٤ ـ إن جيلنا قد رأى في العشرين سنة الأخيرة، الشعب اليهودي وهو يصمد، ويصنع تحول وطنه العريق. فمن ٦٠٠٠٠ يهودي في نهاية الحرب السابقة، قفز عدد اليهود في فلسطين إلى ٥٠٠ ٠٠٠. ولقد اخصب الشعب اليهودي الأراضي المهجورة

---

(٢٦) دافيد بن غوريون: «انا نتطلع ...»، المصدر السابق، ص ٤٨٨.

(٢٧) نشر نص البرنامج في The Palestine Post, 27 mai 1942, p. 3-4 الترجمة العربية عن ترجمة فرنسية لمؤلف هذا الكتاب.

وجعل الصحراء تزهر. ان منجزاته الرائدة في الصناعة والزراعة والهياكل التعاونية الجديدة لتمثل لحظة هامة في تاريخ الاستيطان.

٥ - إن القيم الجديدة المنشأة على هذا النحو قد اعتنقتها الأقطار العربية المجاورة لفلسطين. والشعب اليهودي، في نضاله من أجل تحققه القومي، إنّما يغتبط للتنمية الاقتصادية والزراعية والقومية للشعوب والدول العربية. وان المؤتمر يعيد التأكيد على الموقف الذي سبق أن اتخذته مؤتمرات «المنظمة الصهيونية العالمية» التي عبرت عن استعداد الشعب اليهودي وكذلك عن رغبته في التعاون الكامل مع جيرانه العرب.

٦ - يطالب المؤتمر بتنفيذ الوعود الأولية الواردة في نص «وعد بلفور»، ووثيقة الانتداب التي بـ «اعترافها بالرابطة التاريخية التي تشد الشعب اليهودي إلى فلسطين»، فهي إنما تلزم بأن تمنح الفرصة لهذا الشعب، كما عبر الرئيس ويلسون، في «إقامة دولة يهودية هناك».

ويكرر المؤتمر رفضه القاطع لـ «الكتاب الأبيض»، ولا يعترف له بأية صلاحية معنوية أو قضائية. فالكتاب الأبيض، بحدّه من الهجرة والاستيطان اليهوديين في فلسطين، إنما يلغيهما في الحقيقة. وإذ يقوم بذلك، فهو إنما يشكل، بتعابير السيد ونستون تشرشل نفسه، التي أدلى بها أمام «مجلس العموم» في أيار (مايو) ١٩٣٩: «ادانة لوعد بلفور وتخليا عنه».

إن سياسة «الكتاب الأبيض» لهي سياسة فظة وغير ممكنة الاسناد، بما أنها ترفض توفير ملاذ لليهود الهاربين من الملاحقة النازية. وان تطبيق مقررات «الكتاب الأبيض» في هذه اللحظة التي أصبحت فيها فلسطين تمثل أحد المواقع المركزية في حرب الحلفاء، والتي بات فيها يهود فلسطين بحاجة إلى جميع الأيدي العاملة الممكنة، لحقولهم ومصانعهم ومستوطناتهم، سيتعارض مع المجهود الحربي للحلفاء.

٧ - إن قوى العدوان والطغيان التي كان اليهود أول ضحاياها، باتت تهدد الآن وطن اليهود القومي نفسه. انه لينبغي الاعتراف ليهود فلسطين بحقّهم في أداء دورهم الكامل في المجهود الحربي وفي الدفاع عن وطنهم عن طريق قوة عسكرية يهودية تحارب تحت العلم اليهودي وتخضع لقيادة الحلفاء.

٨ - يعلن المؤتمرون عن أن النظام العالمي الجديد الذي سيلد من انتصار (الحلفاء) لن

يقوم على السلم والعدالة والمساواة إذا لم تحل مشكلة عدم وجود وطن لليهود حلاً نهائياً.

إن المؤتمر يطالب، بالحاح، بفتح أبواب الهجرة إلى فلسطين، وتسليم «الوكالة اليهودية» مهمة الاشراف على الهجرة، واطلاق يدها على النحو اللازم لبناء بلادها، بما في ذلك تنمية الأراضي الخالية أو الأراضي البور.

يطالب المؤتمر، أخيراً، بأن تصبح فلسطين دولة يهودية مخرطة في بنية العالم الديموقراطي الجديد.

إذ ذاك فقط يُرفع الحيف المُلحق بالشعب اليهودي منذ أزمان».

«برنامج بلتمور»: المحتوى

يمكن لهذا النص أن يخدع القارىء بصياغته المعبرة عن هذا النوع [من البيانات اليهودية] الذي ساد حتى ١٩٣٩. ان «برنامج بلتمور»، إذا كان شكله التعبيريّ كلاسيكياً، فإنّ محتواه، وبخاصة استتباعاته، تظلّ جديدة.

يجدر المرور سريعاً بالفقرات ١، ٢، ٣، ٤، التي لا تمثل أكثر من تقديم عام وربط للبرنامج بكل ما سبقه. ان «القطْع» إنما يحدث في الفقرة الخامسة: يطمئن البرنامج العرب على الفائدة التي سيجنونها من المشروع الصهيوني («تقدم»، «تنمية»، «حداثة»، الخ...). ذلك أن الشعب اليهودي مصمم على إقامة علاقات حسن جوار وتعاون كامل مع العرب.

ما ينطوي عليه هذا التصريح بالمقاصد الحسنة؟

ينطوي، قبل أيّ شيء آخر، على حقيقة أن «الشعب اليهودي» (ولا يحدد حتى ما إذا كان التعبير يشمل يهود فلسطين بمفردهم أم مجموع الطوائف اليهودية في العالم) يخدم هنا في تحديد طرف آخر لا يسمى صراحة: الدولة اليهودية. ان «برنامج بلتمور» إنما يهيىء لمستقبل مثالي، حتى يمكّن من تحقيق صورة معينة للحاضر. وان المزج [في البرنامج] بين الشعب اليهودي والدولة اليهودية إنما يمكّن من طرح المشكلة كما لو لم تكن تتعدى مشكلة تنظيم المسائل الحياتية بين دول مختلف اقطار الشرق الأدنى، وكما لو لم يكن ليواجه الحركة الصهيونية من المشكلات غير ما يتعلق بالطريقة التي ستستقبل بها الدول الأخرى في المنطقة مشروعها الصهيوني. أما العنصر البشري الذي كان يعيش على الأرض موضع الاطماع، أي الفلسطينيين، فلا تقال عنه محض كلمة. ان الشعب

اليهودي الذي كان يطمئن العرب في ١٩٤٢ على نواياه الطيبة ومقاصده النبيلة يعلن هنا رسمياً عن اشكالية الدولة اليهودية مُفْرغة من الفلسطيبيين. وهذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها الصهاينة بهذه اللهجة جهراً. حتى ذلك الحين، كان خطابهم حينما يتوجهون إلى البريطانيين، يستند إلى حضور مزدوج: حضورهم وحضور الفلسطينيين. بل أكثر من هذا، كانوا يجازفون بالتأكيد على أن تنميتهم الخاصة لن تتم على حساب تنميه القومية الأخرى. اعتباراً من «برنامج بلتمور»، حُدِّد للفلسطينيين مجال، سوى أنه يقع خارج وطنهم، بما أن المُفتَرض هو أنّهم لم يعيشوا في الداخل أبداً. ان الصهاينة، الذين كانوا يتصرفون وكأنهم وحدهم في فلسطين، إنما يستندون على الأساس الزائف لمسيرتهم «الطاردة»: فالبلاد التي تقام فيها دولة المجهولين، هي، افتراضاً، دولة خالية من السكان: «أرض بلا شعب لشعبٍ بلا أرض». إلا أن التذكير بهذا الشعار، بفعل اندراجه في «برنامج بلتمور»، صار كمثل رسالة موجهة إلى أمريكا، وضرباً من الانخراط الاحتفالي في خطّةِ عمل.

هكذا نفهم على نحو أفضل الفقرات ٦ و٧ و ٨، التي ينتقد فيها الصهاينة بريطانيا العظمى، فبإصدارها «الكتاب الأبيض»، لم تكن الأخيرة تعيق نشاط الحركة الصهيونية فحسب، وإنما تقف بوجه تنمية «على الطريقة الأمريكية». لذا أصبح تحجيمها من الضرورة بمكان بالنسبة للصهاينة كما للامريكان.

وأخيراً، فقد كانت الحركة الصهيونية تستغل مرورها بالولايات المتحدة لتحقق توسعاً داخل الجالية اليهودية نفسها. أوالية متوقعة في حدود كون الفراغ الناشىء عن طرد الفلسطينيين كان يستدعي ملأه، إلا أن هذه الأوالية لم تكن في الحقيقة لتتوقف عند حدود «اقامة» الطائفة اليهودية في فلسطين. كانت مساندة الحركة الصهيونية تشكل حتى ذلك الحين واجباً تضامنياً يقع على عاتق اليهود قاطبة، أنى كانوا. أما الآن، فاعتباراً من «برنامج بلتمور»، ومع المزج بين الشعب اليهودي والدولة اليهودية، اسندت الحركة الصهيونية لنفسها مهمة المتعهد بمصير جميع يهود العالم، بل، أخطر من ذلك، فهي تمنح نفسها هذه الصفة انطلاقاً من فلسطين، أي تؤسسها على طرد شعب آخر، جاعلة مستقبل اليهود «المُشرق» يعتمد على مدى نجاح مشروع استبداديّ. ذلكم هو مغزى المقاطع المخصصة للعلاقة المقامة بين نجاح «التأسيس» في فلسطين ومستقبل اليهود بعامة: «إذ ذاك فقط يرفع الحيف المُلحَق بالشعب اليهودي منذ أزمان».

ولكن بما أن هذا الاسباغ لصفة «الشرعية» على حركة بن غوريون كان يمر بتحالف الطائفة اليهودية الامريكية واطروحات الحركة في فلسطين، فإنه تمتع، كذلك، بقيمة

اعتراف متبادل. بوضعها نفسها تحت قيادة أمريكية، كانت الحركة الصهيونية، تتلقى، بالمقابل، «تنصيباً». صحيح أنها قامت بتنصيبها الذاتي من قبل، وصحيح أن يهود العالم لا يقتصرون على أمريكا. ولكن جوهر المسألة لا يكمن هنا. بل ان الحركة الصهيونية، إذ ربطت بقاء عامة اليهود بمستقبلها هي، وإذ جعلت الأخير يعتمد على التحالف مع قوة مشخصة (أمريكا)، فهي أنما حَبَسَت في سياستها جميع يهود العالم. وهكذا، فما كان يعبر عنه، في اطار الهيمنة الامبريالية، في صيغة «الرأسمالية أو الزوال»، صار يقال له الآن، احتراماً للخصوصية: «اسرائيل أو الابادة»[٢٨].

١٩٤٢ ـ ١٩٤٥: الولايات المتحدة في مقدمة المشهد

أعلنت «المنظمة الصهيونية الامريكية» عن تبنّيها برنامج بلتمور في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢[٢٩]. أما «المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية»، فقد صادق عليه في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر). قبل ذلك، وبالضبط في شهر حزيران (يونيو)، وأمام التهديد الذي كانت قوات «رومل» تلقي به على مصر، كانت المنظمات الصهيونية قد جددت الدعوة إلى التطوع، إلا أن «الوكالة اليهودية» قامت مرة أخرى بتوجيه المتطوعين إلى الخدمات المساعدة في الجيش البريطاني، وبخاصة إلى الإدارة العسكرية. وسيأتي اكتشاف مستودعات ضخمة من الأسلحة، سرقتها الهاغانا من الجيش البريطاني، ليقدم تفسيراً جزئياً لهذه السياسة.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، فجرت انتصارات الحلفاء في أفريقيا الشمالية مسألة مستقبل فلسطين من جديد. وقد اكتست الاحتفالات بذكرى وعد بلفور بريقاً خاصاً في فلسطين والولايات المتحدة حيث أعلن روزفلت عن تأييده للصهاينة. وفي كانون الأول (ديسمبر)، قدم ر. ف. فاغنر، وكان عضواً في «مجلس الشيوخ» عن ولاية نيويورك، مذكرة للرئيس، تحمل توقيع ثلاثة عشر عضواً في المجلس ذاته وواحد وثمانين عضواً في «مجلس النواب»، يدعون فيها إلى «إعادة بناء» الوطن القومي لليهود. وتقدم «المجلس القومي لفلسطين» بمقترح للحلفاء، يهدف إلى «تحرير اليهود وبناء وطن قومي

---

(٢٨) يمكن أن تراجع في هذا الشأن الدراسة الهامة لحنّة آرندت:
Hanna Arendt, **«Zionism Reconsidered»**, The Menorah Journal, Autumn 1945, vol XXXIII, n. 2.

(٢٩) بخصوص الفترة الممتدة من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ إلى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، راجع المصادر التالية:
Government of Palestine, **Survey...**, op.cit., vol I, p 56-83, S. Hadawi et R John, **The Palestine...**, op.cit., vol. I, p. 342-370 et vol. II, p. 1-21; William Eddy, **F.D.R. meets Ibn Saud**, New York, 1954, in W. Khalidi, **From Haven...**, op.cit., p. 509-513; Kermit Roosevelt, **'The Partition of Palestine: a Lesson in Pressure Politics**, 1948, in W. Khalidi, **From Haven...**, op.cit, p. 515-525

لهم». هذا مما فاقم من قلق الفلسطينيين ، الذين بدأوا يتساءلون ، مع عرب آخرين ، إذا كانت لهم حقاً مصلحة في أن يربح الحلفاء الحرب. هكذا لوحظ في مطلع ١٩٤٣ انبعاث لنشاط كبار القادة الفلسطينيين. أصبحت المطالبة بعودة جمال الحسيني وأمين التميمي، المنفيين إلى «روديسيا»، أكثر الحاحاً من أي وقت مضى. بيد أن مساعي رشيد الحاج ابراهيم، الذي كان يعمل على تشكيل «كيان» فلسطيني سياسي جديد، انتهت، بعد محاولات عاثرة دامت شهوراً ثلاثة، إلى الفشل. وتقف وراء ذلك عوامل عديدة. منها النزوع المتزايد إلى الاتكال على الحكومات العربية، ونشاط عشيرة «آل الحسيني»، التي كانت تعارض كل تشكل سياسي جديد ما بقي زعيمها منفياً، وأخيراً، تصلب الطموحات إلى الوحدة العربية في فلسطين والأقطار المجاورة، حيث لم يكن الرأي العام العربي ليرى جدوى مساعٍ فلسطينية منفصلة. وهذا هو بالذات الظرف الذي ابتدأ فيه سياق نشأة «الجامعة العربية». وقد حدث في اثناء المشاورات (لتشكيل الجامعة) أنْ صرَّح نوري السعيد، في آب (أغسطس) ١٩٤٣، بأن فلسطين ربما استبعدت من المشروع. فأثار التصريح من الاستياء العام ما جعله يتراجع وينشر تكذيباً رسمياً لتصريحاته نفسها!

أما من ناحية الصهاينة، فقد كرس العام ١٩٤٣ هيمنة العناصر المتصلبّة على جميع مرافق حياة الطائفة. وأقيمت في الولايات المتحدة، في نيويورك وواشنطن ومدن كبيرة أخرى، تجمعات ضخمة لمناسبة ذكرى ضحايا النازية من اليهود، دعا اليها ونظمها عدد من مشاهير عالم الفنّ، من أمثال «بيلي روز» و «بن هشت» و «موس هارت». وتُلِيت في مجلسي الشيوخ والنواب مذكرات تضامن، كما انعقد «مؤتمر عاجل لانقاذ يهود أوروبا»، هدفه «تحقيق المزيد من الدعم الدولي للتصور الصهيوني لقضية اليهود الذين يجب اعتبارهم ابناء أمة واحدة لا أعضاء في جماعات عرقية أو دينية متباينة»[٣٠]، فتلقى، حال انعقاده، رسائل مساندة من الرئيس وزوجته ومن وزيري الخارجية والخزانة وعدد كبير من الرسميّين. وبدأ العام في فلسطين بتدريب مكثّف لعناصر الهاغانا، وبتسلم مناحيم بيغن، محام بولوني «تحريفي» شاب جاء مع قوات «آنديرس» Anders، قيادة عمليات «الارغون». ونجحت مجموعة «شتيرن»، التي أصبحت تحت قيادة ناتان يالين - مور، في تهريب عدد من كوادرها المعتقلين في سجن «اللطرون» والسجن المركزي في القدس. كما نفذت في شهر آذار (مارس) ١٩٤٣ عمليات سرقة عديدة طالت الأسلحة والمتفجرات والمستودعات العسكرية البريطانية.

إن مؤتمر «البيرمود» حول اللاجئين الأوروبيين المنعقد في ١٩ و ٢٠ نيسان

(٣٠) Alan R Taylor, **Prelude to Israel: an Analysis of Zionist Diplomacy, 1897-1947,**. New York, 1959, p. 79.

(أبريل)، والذي انبثقت منه «دائرة الاسعاف واعادة التبوئة UNRRA» العائدة للأمم المتحدة، لم يتطرق إلى مسألة استقبال اللاجئين اليهود. هذا مما اثار موجة احتجاج في تل أبيب، تعرضت فيها مكاتب حكوميه عديدة إلى هجوم الجمهور الغاضب. وبعد ذلك بفترة، اعلنت الشرطة البريطانية عن اكتشاف وحل منظمة تابعة للهاغانا، منتشرة عناصرها في الشرق الأوسط بأسره، ومكافحة سرقة الأسلحة وتخزينها. استمرت محاكمة الموقوفين، وبينهم العديد من العسكريين البريطانيين الضالعين في الشبكة، من ١١ آب (أغسطس) إلى ٢٧ أيلول (سبتمبر). وصاحبت المحاكمات حملة صهيونية واسعة نُظِّمت تحت شعار: «إنهم يسرقون الأسلحة لحماية وطنهم القومي»، كما اتهم بن غوريون بريطانيا العظمى بـ «محاكمة الشعب اليهودي بكامله».

في صيف ١٩٤٣ ذاك نفسه، تعلل البريطانيون بحاجات الجبهة فنقلوا إلى خارج فلسطين الكتيبة اليهودية في «فوج فلسطين»، الذي كان قد شُكِّل في ١٩٤٢، والذي يضم كتائب يهودية وأخرى عربية. وفي الوقت نفسه، لقي جندي عربي مصرعه، وأصيب أربعة آخرون بجراح في أحد المعسكرات: كانوا قد دخلوا، ببراءة، إلى «المطعم اليهودي» في المعسكر. وفي آب (أغسطس)، بدت حيطان تل أبيب مغطاة بلوائح تفضح، بأسمائهن الشخصية، اليهوديات اللاتي يعاشرن رجالاً من غير اليهود (جنود قوات الحلفاء في الحقيقة). بل لقد عرض بعضهن وضربن في الشوارع، حليقات شعر الرأس، وأخيراً، فقد نُقِل من فلسطين «أوردي ونغيت»، الضابط الانكليزي الموالي للصهاينة والذي أشرف على تدريب عناصر الهاغانا، بعدما علمت قيادته العامة بترشيحه لقيادة القوات المسلحة اليهودية في المستقبل. وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)، هرب عشرون عضواً من مجموعة «شتيرن» من سجن معسكر «اللطرون»، وفي ١٦ منه، وجد البريطانيون الذين جاؤوا للبحث عن «فارين بولنديين»[٣١] اعتقدوا باختفائهم في مستوطنة «رامات حاكوفيتش»، وجدوا أنفسهم مطوقين، يحاصرهم أفراد المستوطنات المجاورة. وانطلقت حينها تظاهرات حدة، وهوجمت وأحرقت مراكز «شرطة الاقليم» في تل أبيب. في ٢٨ من الشهر نفسه، افتتح مؤتمر طهران. دامت أعماله حتى الأول من كانون الأول (ديسمبر). واستعادت «إذاعة الشعب المحارب» السرية البث. وفي ١٠ منه، القي القبض على رئيس بلدية مستوطنة «حولدة» وعلى ستة من أعضائها لحيازتهم السلاح، وحكم عليهم بالحبس من سنتين إلى ست سنوات. وأخيراً، احتج تحريفيو «الارغون»

---

(٣١) ان أربع فرق من الجيش البولندي، هزمها وأسرها السوفيات، قد وصلت هي وعدد ضخم من اللاجئين إلى فلسطين، عبر إيران وكازاخستان والعراق. كان عدد الواصلين ٢٥٠٠٠ نسمة، ٨ إلى ١٠٪ منهم يهود.

قائلين ان شعار «فوج فلسطين» الذي كان يحمله الجنود اليهود، والذي كان مؤلفاً من اسم فلسطين وغصن زيتون، لم يكن «يهودياً على نحو متميز». فرفض عدد كبير من الجنود اليهود حمله، وأحالهم البريطانيون إلى محاكم عرفية. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، عُرِضَت على مجلسي الكونغرس الامريكي الاثنين، قرارات بالمصادقة على برنامج «بلتمور». كانت الطريق لقبولها ممهدة. فمنذ ١٩٤٢، كان سبعة وستون عضواً في مجلس الشيوخ ومائة وثلاثة وأربعون من النواب قد انضموا إلى «اللجنة الأمريكية لفلسطين»، وتبعهم، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣، ثلث اعضاء مجلس الشيوخ. وقد قام الأخيرون، ومعهم ألف وخمسمائة موقع آخر، بدعم مشروع تشكيل جيش يهودي. كما أن مقررات لدعم الصهيونية كانت قد قرئت وادرجت في القوانين التشريعية لثلاث وثلاثين ولاية أمريكية، وفي النظم الداخلية لكل من «مؤتمر المنظمات الصناعية» و «الاتحاد الامريكي للعمل». وقد كان تزايد الدعم نابعاً من تلاقي سياستين ما انفكتا تتقاربان بفضل جهود العناصر الناشطة في الطرفين. كما أن عوامل محددة أخرى قد ألقت بثقلها: كانت انتخابات الرئاسة الامريكية على الأبواب (خريف ١٩٤٤)، وكان البريطانيون قد أعلنوا في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٣ عن أنّه، بين الـ ٧٥٠٠٠ مهاجر، المقبولين في «الكتاب الأبيض»، كان ٤٤٠٠٠ قد دخلوا فلسطين. وفي آذار (مارس) ١٩٤٤، توجه الحاخامان «وايز» و «سيلفر» إلى الرئيس روزفلت، مطالبين بمناقشة الموقف الامريكي الرسمي من «الكتاب الأبيض». وفي حزيران (يونيو) من العام نفسه، حققت «الهستادروت» نجاحاً ملحوظاً، بإقناعها أغلبية من أعضاء «المؤتمر الدولي للاتحادات التجارية» بالتصويت لصالح قرار بدعم برنامج «بلتمور». وفي خضمّ الأحداث ذاتها، أكد «حزب العمل البريطاني»، مزايداً على الأمريكان، على وجوب «طرد العرب من فلسطين»[٣٢]، حتى ترى النور في البلاد أغلبية يهودية! وأثار ذلك من اللغط ما دفع الصحافة الصهيونية إلى أن تحاول بنفسها التخفيف منه، بتأكيدها على «أن الأهداف الصهيونية يمكن أن تتحقق دون تهجير السكان العرب»[٣٣].

في فلسطين، أصبح النشاط الصهيوني المسلح ضد الانتداب يتبع ايقاعاً لم يشهده من قبل أبداً. في كانون الثاني (يناير) تعرضت الوكالة الحكومية للنقل العمومي في يافا إلى عملية تفجير بالقنابل. وفي ٣ شباط (فبراير) فوجىء اثنان من سكان المستوطنات وهما يحدثان ثقباً في حائط كاتدرائية القديس جورج (الخضر) في القدس، ليضعا متفجرات

(٣٢) Government of Palestine, **Survey**..., op.cit., vol.I, p. 70.

(٣٣) المصدر السابق.

موجهة لتصفية المندوب السامي الذي كان سيحضر القداس. في ١٢ منه، أُلغِمت وفُجّرت مكاتب دائرة الهجرة في القدس ويافا وتل أبيب، وفي ١٤ منه، اغتيل ضابط صف في سلك الشرطة، ومساعده، في حيفا. في ٢٤ منه، أُلقيت قنابل على مبنى القيادة العامة للشرطة في حيفا، وفي ٢٦ من الشهر نفسه ألغمت وفجرت مكاتب جباية الضريبة في القدس وتل أبيب وحيفا. وتصاعدت عمليات اغتيال أفراد الشرطة في الشهر الذي تلاه. هكذا اغتيل ثمانية منهم في ٢٣ آذار (مارس)، وهوجمت دوائر شرطة المدن الرئيسية. فردت السلطات بأنْ منَعت التجوال وأصدرت حكماً بالاعدام على كلّ من يُضبط حاملاً السلاح. بيد أن حركة الصهاينة لم تتوقف. هوجمت الاذاعة الرسمية في «رام الله» في ١٧ أيار (مايو). وكان المهاجمون يريدون بث برامج تشويشية. وفجّر مقر القيادة العامة لشرطة القدس في ١٤ تموز (يوليو)، وكذلك مكاتب السجلات العقارية، حيث شبت النيران وأحرقت جميع الاضابير. وفي ٨ آب (أغسطس)، أفلت المندوب السامي ماكمايكل من محاولة لاغتياله. وفي ٢٢ منه، هوجمت ثلاثة مراكز للشرطة في يافا وتل أبيب، كما هوجمت أربعة أخرى في ٢٧ منه. وفي ٢٩ منه، لقي ضابط بريطاني كبير مصرعه. وفي ٥ تشرين الأول (أكتوبر) تعرضت مخازن إدارة الصناعات الخفيفة في تل أبيب لهجوم خرج القائمون به بـ «غنيمة» تبلغ قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني.

لقد أصبح الوضع لا يُطاق. حتى ان القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، دعا في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر)، جميع السكان اليهود إلى عدم التضامن مع أولئك الذين، بمهاجمتهم بريطانيا العظمى، فهم إنما يدعمون «العدوّ الهتلري». كما تم ترحيل مائتين وواحد وخمسين سجيناً، كانوا أعضاء في المنظمات الصهيونية العسكرية، إلى ارتيريا. وهي اللحظة التي وقع فيها الحدث الأخطر في العام: قيام عضوين من مجموعة «شتيرن» باغتيال اللورد «موين» Moyne، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر).

كان موين يشغل منصب وزير الدولة المفرغ في القاهرة لتنسيق نشاطات «مركز تموين الشرق الأوسط»، الذي كان يعنى بتدريب وتموين جميع الفرق العسكرية البريطانية العاملة في حوض المتوسط. وبهذا الاغتيال، إنما دفع موين، الذي كان معروفاً بمعارضته الهجرة إلى فلسطين أيام كان وزيراً للمستعمرات في ١٩٤١ - ١٩٤٢، والذي حكمت عليه مجموعة «شتيرن» بالإعدام، نقول دفع ثمن دعمه الفعال للحكومات العربية التي كان يحثها على تشكيل «الجامعة». وكان في الواقع قد ساهم في الاعداد للسياسة البريطانية لما بعد الحرب، وذلك بخاصة عبر «دائرة المستعمرات» التي وضعت، منذ

١٩٤٣، خطة سرية لتقسيم فلسطين إلى أقضية (كانتونات) يعطى أحدها للدولة اليهودية القادمة. وكان الصهاينة على علم بالمشروع، ولكن ليس العرب. وحينما اغتيل «موبين»، توجه تشرشل إلى «مجلس العموم» قائلاً بالحرف الواحد: «(...) إذا كان مكتوباً لأحلامنا لصالح الصهيونية أن تتبخر في دخان أسلحة المجرمين، وإذا كانت جهودنا منذورة لخلق عصابات جديدة من «قطّاع الطرق» الجديرين بألمانيا النازية، فسيكون على أشخاص كثيرين، ومنهم أنا نفسي، أن يقوموا بمراجعة مواقفهم...»[٣٤]. وعلى الفور، أعلن المكتب السياسي في «الوكالة اليهودية»، وكان يديره أحد رجال بن غوريون، اسمه موشي شيرتوك، عن استعداداه للتعاون مع حملة مكافحة الارهاب. إلا أن اجتماعاً ضم «الجمعية اليهودية» و «المجلس الصهيوني للداخل» (القيادة الموجودة في فلسطين، أي مجموعة بن غوريون ووايزمان)، أصدر في الوقت نفسه تأكيداً على أن هدف الصهيونية المزدوج يظل متمثلاً في الهجرة غير المحدودة إلى فلسطين تحت إشراف «الوكالة اليهودية» بمفردها، وإقامة دولة يهودية «لا تُتقاسم» - أي أن الاشارة إلى رفض مشروع «الكانتونات» كانت ولا أوضح.

ولقد تصادف اغتيال «موبين»، وانتخابات الرئاسة الامريكية. وكانت الاعلانات عن مساندة الصهيونية تنهمر من جهة الديموقراطيين كما من الجمهوريين. وبما يشبه ضربة صاعقة، سمح روزفلت، في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) بنشر رسالة كان قد بعث بها إلى السيناتور فاغنر قبل ذلك بيومين. تختم الرسالة كالآتي: «إنني أعلم بأية حمية لا تعرف الكسل عمل الشعب اليهودي وابتهل من أجل أن تصبح فلسطين دولة يهودية، حرة وديموقراطية. وانني لعلى قناعة بأن الشعب الامريكي يساند هذا الهدف الذي سأعمل بنفسي على خدمته إذا ما أعيد انتخابي»[٣٥]، وهذا هو بالذات ما حصل. وسيكون لاختيار هاري ترومان نائباً جديداً لرئيس الجمهورية نتائجه الحاسمة على الأحداث الآتية.

كان الفلسطينيون في تلك الاثناء يقفون بعيداً عن الصدامات العسكرية بين الصهاينة والبريطانيين. بيد أنهم كانوا أكثر نشاطاً على الصعيد السياسي. ولقد تشكل في حزيران (يونيو) - تموز (يوليو) ١٩٤٤ «صندوق قومي عربي». وترافق قيامه مع حملة مضادة لبيع الأراضي العربية. فانطلقت حملة واسعة لجمع الأموال بغية نيل حق الشفعة (السبق في الشراء) على الأراضي المتوقّع بيعها عما قريب. ولما تعذر تشكيل وفد مشترك يمثل جميع القوى الموجودة، فإن وفداً «محايداً» يرأسه موسى العلمي قد اتجه إلى الاسكندرية،

---

(٣٤) Government of Palestine, **Survey...**, op.cit., vol. I, p. 73.
(٣٥) S. Hadawı et R. John, **The Palestine...**, op.cit., p. 365.

للمساهمة في أعمال «مؤتمر الوحدة العربية»، الذي انعقد في تشرين الأول (أكتوبر). صدرت عن المؤتمر قرارات بدعم فلسطين، وفتح مكاتب اعلام عربية في واشنطن ولندن والقدس. وأخيراً، نقل المندوب السامي ماكمايكل من فلسطين في آب (أغسطس) ١٩٤٤، وحل محله، في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) المارشال اللورد «غورت».

كان الكونغرس الامريكي، المنتخب حديثاً، هو الذي دشن العام ١٩٤٥، بإصداره مقررات تدعو الولايات المتحدة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لإزالة العوائق من أمام الاستيطان والهجرة اليهوديين، فتتمكن الدولة اليهودية، أخيراً، من القيام في فلسطين «من جديد». كانت هذه المادة قد عُرِضت من قبل على مجلس الشيوخ الامريكي. إلا أنها جمدت بنصيحة من القائد العام للقوات المسلحة الجنرال «مارشال». انها عشية «الانزال» في أوروبا، وكان من شأن قرار كهذا أن يثير قلاقل كثيرة في الشرق الأوسط فيضطر الحلفاء إلى الإبقاء فيه على القوات الانكليزية والفرنسية، فيما كانت الحاجة ماسّة لأدنى محارب. وتشير التقارير العسكرية البريطانية العائدة إلى شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ إلى القاء القبض على العديد من عناصر «الهاغانا»، التي كان اعضاؤها يشاركون في حملة واسعة للتدريب والعمليات العسكرية: «كانت جميع التدريبات تخدم في تمويه الهجوم على قرية عربية واحتلالها»(٣٦).

شارك كل من تشرشل وروزفلت في مؤتمر «يالطا» الذي انعقد بين ٤ و ١١ شباط (فبراير). وفي طريق العودة، التقى روزفلت الملك ابن سعود. لن يكون عديم الفائدة الاشارة في هذا الصدد إلى أن «ستاندارد أويل كومباني» كانت قد حصلت، في ١٩٤٣، على امتياز تطوير مصادر النفط في السعودية. وقد تم اللقاء المذكور في ١٤ شباط (فبراير) على متن الباخرة «كنسي»، التي كانت راسية في مياه السويس. وتمخض عن سلسلتين من المحادثات تستحقان أن نتوقف عندهما، لما تمتّعتا به من أهمية: لقد استقبلهما العرب باعتبارهما وعدا(٣٧). بدأ روزفلت بعرض عام لنهاية الحرب، ثم طلب إلى ابن سعود أن يمده بمساعدته ونصحه لوضع حد لمعاناة اليهود الأوروبيين. أجاب ابن سعود بالقول: «امنحوهم، هم وأحفادهم، أخصب أراضي وأجمل ديار الألمان الذين أمعنوا في

---

(٣٦) Government of Palestine, Survey..., op.cit., vol I, p. 75

(٣٧) المعلومات التالية قدمها ويليام أ. ايدي، ضابط بحرية حضر اللقاءين، وكان فيما بعد أول سفير أمريكي في العربية السعودية. تبدأ شهادته بما يلي: «ان أي شيء لم ينشر عن هذه المناقشات السياسية لأن أيّاً من الأشخاص الآخرين لم يشأ أن يكسر طوق الصمت. اكسر الآن طوق صمتي الخاص».
William A. Eddy, **F.D.R.Meets...**, op.cit , p. 509.

اضطهادهم أيما إمعان». فراح روزفلت يشرح له كيف كان اليهود مشدودين، قبل أي شيء آخر، برباط عاطفي إلى العيش في فلسطين، وكيف أنهم، بعد أن حصل لهم ما حصل، كانوا يخشون الرجوع إلى ألمانيا. فردّ عليه ابن سعود بأن من الطبيعي أن يكون اليهود قد فقدوا الثقة، إلا أنه، أي روزفلت، لا يفوته أن النظام النازي آيل إلى دمار. أما من أجل ذلك خاض الحلفاء هذه الحرب الظافرة؟ وهكذا، فبمجرد أن تُدحَر النازية، سيتحقق اليهود من أن الحلفاء لا يحرصون على السماح لها بأن تنبعث من جديد، وإذ ذاك سيستعيدون الثقة رويداً رويداً. فألح روزفلت في التأكيد على أنه انما يعول في الحقيقة على «الضيافة العربية» لحل مشكل اليهود. فاكتفى ابن سعود بالتأكيد على موقفه مرة أخرى: «دعوا العدو الظالم يدفع الثمن...». فمضى روزفلت يعاتبه لأنه لا يريد مساعدته فأطرق ابن سعود قليلاً، ثمّ بشيء من التهكّم، أجاب بأن «البدويّ الفظّ الذي كانَهُ هو لا يبدو قادراً على فهم هذه الطيبة المبالغ بها إزاء الألمان». واختتم بالقول: «تقضي عادة عربية بأن يوزع الناجون وضحايا المعارك على القبائل المنتصرة، بالتناسب مع ضخامة الأخيرة وما لديها من مؤن وماء وغذاء. وهناك في معسكر الحلفاء خمسون بلداً بينها فلسطين، هذا البلد الصغير المدقع، الذي تلقى، من قبل، ما يزيد على حصّته من اللاجئين الأوروبيين، بكثير».

أما السلسلة الثانية من المحادثات، فقد تركزت على مستقبل العربية السعودية. وقد اسهب ابن سعود في معالجة مسألة الأستقلال، مؤكداً على المودّة التي يكنّها لروزفلت. وغادره الأخير بهذا التطمين المزدوج: لن يتخذ هو شخصياً أي قرار معاد للعرب، ولن تقرر حكومته أي تغيير في سياستها في فلسطين دون تشاور مسبق مع العرب. وانتهى اللقاء بهذا الوعد الذي عاد روزفلت وأكد عليه من جديد في رسالة بعث بها إلى ابن سعود في ٥ نيسان (ابريل).

في ٢٢ آذار (مارس)، وقع ميثاق «الجامعة العربية» في القاهرة، وقد تضمن ملحقاً خاصاً بفلسطين. وفي ١٢ نيسان (ابريل)، أي بعد أسبوع من تأكيده على وعوده لابن سعود، توفي روزفلت. خلفه في الرئاسة ترومان، أحد أكبر أنصار الصهيونية. ها هو رئيس أميركي جديد يعتلي، إذَنْ، سدّة الحكم. أما في انكلترا، فقد كانت المعارضة العمالية لتشرشل «تزايد» على الدعم غير المحدود الذي يجب تقديمه للصهاينة. في هذا الظرف بالذات، تقدمت «الوكالة اليهودية» للحكومة البريطانية، في ٢٢ أيار (مايو)، أي بعد انتصار الحلفاء على المانيا الهتلرية بأسبوعين، بسلسلة من المطاليب كانت تريد لها أن تقبل فوراً: اقامة دولة يهودية لا تُتقاسم ولا تُجتَزأ في فلسطين؛ تكليف «الوكالة اليهودية»

بالإشراف على الهجرة؛ «اقتطاع» قرض دولي لتمويل هجرة «المليون الأول» من اليهود إلى فلسطين؛ إلزام المانيا بتعويضات مالية للمساعدة في بناء فلسطين، وإعطاء أملاك الألمان في فلسطين إلى المستوطنين اليهود؛ وتقديم تسهيلات المرور والمغادرة لكل يهودي راغب بالعيش في فلسطين. وجاء رد الحكومة البريطانية بأن هذه الاجراءات لا يمكن أن تكون من صلاحياتها هي وحدها، وأنه ينبغي استشارة الحلفاء.

في شهر أيار (مايو) نفسه من العام ١٩٤٥، كان أمين الحسيني قد وصل إلى «بيرن»، بعد أن أفلح في الهرب من المانيا. طلب حق اللجوء، إلا أن السلطات السويسرية رفضت طلبه وامرته بمغادرة البلاد. فاتجه إلى فرنسا، حيث القي عليه القبض ووضع تحت الاقامة الجبرية في الضاحية الباريسية. عاش هناك سنة واحدة، ثم، لما علم بأن حملة كانت تطالب بتقديمه إلى المحاكمة كمجرم حرب، هرب في أيار (مايو) ١٩٤٦، مستخدماً جواز طالب من القطر السوري اسمه معروف الدواليبي. عبر المفتي روما واثينا، حتى وصل القاهرة. وقد غضت السلطات البريطانية الطرف بشكل أو بآخر عن وجوده، مقابل صعود الصهيونية في فلسطين[٣٨].

في تلك الأثناء، كانت حملة للمساندة قد نظمت في الولايات المتحدة اجتماعاً جماهيرياً لدعم تمثيل «الوكالة اليهودية» في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كانت الأمم المتحدة تنظم لعقدة في شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩٤٥. ولكن، خلافاً للدول العربية، لم تقبل «الوكالة اليهودية» في المنظمة الدولية. فمورست الضغوط من جديد على «الكونغرس» الامريكي، و«حذر» ترومان من حقيقة أن قوات الحلفاء التي كانت تعمل في أوروبا على إرجاع الأشخاص الذين شردتهم الحرب، إلى بلدانهم الأصلية، لم تكن لتميز بين اليهود وغير اليهود. فقام ترومان وكلف على الفور عميد كلية الحقوق في بنسلفانيا، غ. هاريسون، بإجراء تحقيق حول وضع اليهود في أقطار أوروبا المحررة. بدأ هاريسون جولته في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٥، وقدم في آب (أغسطس) تقريره الذي يشير فيه إلى وجود ما يقرب من مائة ألف يهودي في مخيّمات المشردين في ألمانيا والنمسا، رفضت السلطات البريطانية تزويدهم بتأشيرات الهجرة إلى فلسطين بسبب استنفاد العدد المحدّد للمهاجرين. وكان المحافظون قد خسروا في تلك الأثناء الانتخابات التشريعية أمام العماليين الذين شكلوا حكومة جديدة يرأسها كليمنت ر. آتلي. وقد غيّر هؤلاء لغتهم مع وصولهم إلى الحكم. فبالسهولة نفسها التي صرح بها آتلي قبل ستة أشهر أنه يجب طرد

---

(٣٨) عاش المفتي في القاهرة حتى عام ١٩٥٩، وهو العام الذي غادر فيه، على أثر خلاف مع الرئيس عبدالناصر، إلى بيروت، من جديد، حيث توفي في ١٩٧٤.

الفلسطينيين من فلسطين إذا ما اقتضت الحاجة، عاد وأسرّ لأحد مساعديه[٣٩]: «إننا، مع فكرة الوطن القومي [لليهود] قد وضعنا موضع العمل، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، سياقاً لم نكن لنتخيّل نتائجه. لقد قيم بالأمور على نحو غير واع، تماماً، وقذف إلى فلسطين بأناس من ثقافة مختلفة. انها لتجربة وحشية لا يمكن إلا أن تتسبب بالقلاقل. صحيح أنه لم يكن أحد ليتوقع أن اليهود سيطردون من وسط أوروبا. إلا أن فكرتنا المبدئية لم تكن تتمثل في تأسيس دولة قانونية بقدر ما في توفير ملاذ للشعب اليهودي. يجب كذلك التذكير بأنه حتى عندما بدأت فكرة الدولة اليهودية تنغرس في الأذهان، كان هناك في صفوف اليهود أنفسهم عدد كبير ممن يناوئون الصهيونية (. . .) انه لا سبيل إلى المواءمة بين مصالح كلّ من العرب واليهود في فلسطين. صحيح أن العرب كانت لديهم أراض كثيرة وتنمية محدودة وأن في الامكان التفكير بأن عربياً يناضل من أجل مجرد العيش فوق مساحة ضيقة من الرمال لا يمكن أن يفوت مناسبة تدعوه إلى الذهاب إلى العراق أو إلى مكان آخر حيث تتوافر فرص أكبر لحياة أفضل. إلا أن الأمر ليس كذلك قطعاً. ان شبراً من الصحراء لا يتميز عن شبر آخر سواه. ولكن هذا الشبر هو نفسه بالذات ما يريدون! قطعة أرضهم التقليدية! حتى البدو الرحل من بينهم يتنقلون على الأرض نفسها باستمرار. إن ثمّة ارتباطاً يشدهّم إلى مكان بذاته، ولا يمكن لأحد أن يضطرهم إلى التنازل عنه».

تعرض «آتلي» إلى هجوم مزدوج: من «المؤتمر الصهيوني العالمي» الذي اجتمع في لندن في آب (أغسطس) ١٩٤٥، ومن ترومان الذي جعل من استنتاجات هاريسون في تقريره المذكور قاعدة لسياسته. وقد تبنّى «المؤتمر الصهيوني العالمي» المطاليب التي سبق أن تقدمت بها «الوكالة اليهودية» إلى الحكومة البريطانية، فشكّل وفداً ذهب، برئاسة بن غوريون، لمقابلة جورج هال، وزير المستعمرات، للمطالبة بالاصدار الفوري لـ ١٠٠٠٠٠ تأشيرة للهجرة، أي بما يتطابق وتقديرات هاريسون، الذي كان تقريره، من الناحية المبدئية، سرياً وموجهاً ليستعمله ترومان وحده!

في ٢٥ آب (أغسطس)، لم تكن قد بقيت، بحسب مقررات «الكتاب الأبيض» سوى ٢٠٠٠ تأشيرة سماح بالهجرة إلى فلسطين لتعطى لليهود. ولاصدار تأشيرات جديدة، اقترحت السلطات البريطانية الحصول على موافقة الفلسطينيين. رفض الصهاينة الفكرة جذرياً. إلا أن ترومان عاود الهجوم من جديد. ففي اليوم نفسه الذي احتل فيه آتلي منصبه الجديد، وجد على مكتبه مذكرة كان ترومان قد بعث بها قبل يومين إلى سلفه في المنصب.

---

(٣٩) Francis Williams, **A Prime Minister Remembers: the War and Post-war of the Rt. Hon. Earl Attlee,** London, 1961, p. 181 - 201.

يطالب الرئيس الأمريكي برفع الرقابة الممارسة على الهجرة إلى فلسطين، لأنها اثارت، كما كتب هو، هياجاً واسعاً في أوساط الجالية اليهودية الأمريكية.

أجاب آتلي في ٣١ يوليو (تموز) مطالباً بمهلة للتفكير. بيد أن ترومان، الذي ضرب عرض الحائط نصائح عدد من مستشاريه، ومن بينهم أمين الدولة للقوات البحرية، فورستال، الذي كان يرى أن موقفاً واضح المعاداة للعرب ستكون له نتائجه الخطيرة على المصالح الامريكية، لم يقف عند هذا الحد. ففي ٣١ آب (أغسطس)، وصلت منه رسالة جديدة مرفقة بتقرير هاريسون، يطلب فيها إلى آتلي أن يصدر ١٠٠٠٠٠ تأشيرة للهجرة. اجاب الأخير في ١٦ أيلول (سبتمبر)، مؤكداً في اجابته على أنه لا يجب حشر اليهود في «طائفة مميّزة عرقيّاً»، لأن شعوباً أخرى عانت هي أيضاً من ويلات الحرب، ومع ذلك فلا أحد يستشيرها في البلد الذي تريد أن تقيم فيه. واضاف أنه إذا كان لا مفرّ من هذا التمييز، وأصبح اليهود هم المجموعة الوحيدة في العالم التي تهاجر إلى البلد الذي تختاره، فستكون لذلك نتائج وخيمة العواقب على اليهود بالذات، الذين سيرون أنفسهم وقد تحولّوا إلى سكان «غيتو» (معزل)، واختتم بالتذكير بالمصالح العليا لبريطانيا، التي لا تستطيع أن تغضب لا الدول العربية ولا مستعمراتها المسلمة، وأوضح أن مشكلة اليهود، الذين كانوا يتلقون ١٥٠٠ تأشيرة هجرة شهرياً، لم تكن لتتمثل في كونهم يجدونها غير كافية، وإنما في رفضهم استخدامها.

رد عمدة نيويورك، «فيوريلو لاغوارديا»، بصورة غير مباشرة، على آتلي، إذ قال في خطاب له أمام تجمع لمساندة الصهيونية ضم ٤٥٠٠٠ شخص: «إذا كانت بريطانيا العظمى تطمح إلى نيل قروض، فإن الوسيلة الفضلى لاستحقاقها هي أن يثبت المقترض أنه يفي عادة بوعوده»[٤٠]. كانت بريطانيا تعاني يومها، في الواقع، من مصاعب اقتصادية بالغة، وقد سبق أن نالت في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، لدى انعقاد مؤتمر «كيبيك»، قرضاً أمريكياً قدره ٦,٥ مليارات من الدولارات. وفي ٢١ أيلول (سبتمبر)، أوعز ترومان إلى وفد مؤلف من السيناتور السابق «جيليت» والسيناتورين «ماغنوسون» و«برويستير»، والثلاثة يمثلون «العصبة الامريكية لفلسطين الحرة»، بالذهاب إلى لندن للضغط على الحكومة العمالية لتعدّل سياستها. فراح آتلي يوضح من جديد، في برقية بعث بها في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) أن البريطانيين يميزون تمييزا كاملاً بين مشكلة فلسطين ومشكلة الاشخاص الذين شردتهم الحرب في أوروبا. وفي ١٩ منه، تقدمت بريطانيا العظمى باقتراح رسمي لتشكيل لجنة انغلو-أمريكية للتحقيق في أوضاع اليهود في أوروبا، وتقدير

(٤٠) S Hadawi et R. John, **The Palestine...**, op.cit, vol. II, p. 10.

عدد مَنْ يمكن إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية، والعمل، من ثم، على تحديد جميع الوسائل التي من شأنها أن تسهم في مساعدتهم.

وافق ترومان على المقترح، ولكن شريطة أن تشكل فلسطين مركز التحقيق، لا مخرجاً بين مخارج أخرى للمشكل. بدأ آتلي ووزيره للشؤون الخارجية، بيفين، بأن رفضا ذلك، ثم تراجعا أمام الاصرار الأمريكي. وهكذا أعلنت الولايات المتحدة، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، عن موافقتها على المساهمة في التحقيق. بعدها بيومين، قرأ بيفين على «مجلس العموم» خلاصة للتصور البريطاني للمسألة[٤١]. ان حكومته، الشديدة التأثر بآلام ضحايا النازية، لا توافق، مع ذلك، على أن يساق جميع اليهود إلى خارج أوروبا، كما لو كان محظوراً عليهم العيش فيها دونما تمييز. ثم ان فلسطين لا يمكن أن تستوعب بمفردها جميع المهاجرين، سيما وأنه، منذ بداية الانتداب، لا أحد أفلح في تحقيق تقارب بين اليهود والفلسطينيين، ولو لمرة واحدة. بل لقد تجاوز الخلاف حدود البلد، وإذا كان لليهود أنصار متحمسون في الولايات المتحدة، فإن الفلسطينيين يتمتعون، بالمقابل، بمساندة مئات الملايين من مُسلمي العالم. وبانتظار نتائج تحقيق اللجنة المشتركة، إنما ستقوم سلطات الانتداب باستشارة الفلسطينيين حول مسألة الابقاء على المعدل الشهري للهجرة (١٥٠٠ مهاجر)، مع أنه يشكل تجاوزاً للعدد المحدَّد في «الكتاب الأبيض».

أُرسلت نسخ من خطاب «بيفين» إلى ملوك ورؤساء الدول العربية. أخذ هؤلاء عليه كونه لا يشير إلى «الكتاب الأبيض»، ويكتفي بمطالبتهم بقبول اعداد اضافية من المهاجرين. مع ذلك، بقيت لهجتهم لهجة مصالحة. اعتبروا أنهم افلتوا من الأسوأ، فلم يذهبوا إلى تضييق الممر المسدود الذي انتهى إليه البريطانيون. لذا، اجاب الامين العام للجامعة العربية، في ٥ كانون الأول (ديسمبر)، بأن العرب لا يبدون معارضة جذرية للمقترحات، إلا أنهم يرفضون فكرة استقبال ١٥٠٠ مهاجر اضافي شهرياً. أما الصحافة الصهيونية في فلسطين، فقد هاجمت الخطاب، ونعتته بـ «عملية مماطلة». وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، كان بن غوريون، قد أعلن في خطاب عاصف ألقاه أمام «الجمعية اليهودية» المجتمعة في «الجامعة العبرية» عن رفضه لجميع مقترحات بيفين. غير أن حرية التقرير تركت لـ «الوكالة اليهودية» لتساهم في جلسات لجنة التحقيق المشتركة أو تقاطعها. وأخيراً، فقد تبنى «مجلس الشيوخ» في الولايات المتحدة، بالإجماع، قراراً يدعو الحكومة إلى الضغط على بريطانيا العظمى، حتى تفتح أبواب فلسطين، بلا

(٤١) Government of Palestine, **Survey...**, op.cit., vol. I, p. 99-102.

تقييدات، للهجرة، لكي تقوم فيها «دولة ديموقراطية».

لا غرو أن السياسة التي كان يرسمها «بيفين» كانت متأثرة بالتطور الجديد للعلاقات بين القوة الاستعمارية القديمة والولايات المتحدة. كما أنها كانت تأخذ بعين الاعتبار خطورة الأحداث التي شهدتها فلسطين منذ مطلع ١٩٤٥. لقد طرح تعيين أعضاء بلدية القدس على المندوب السامي مشاكل متعذرة على الحل. ان أياً من الطائفتين في المدينة لم تكن لتقبل بالخضوع إلى سلطة عمدة ينتمي إلى الطائفة الثانية. وما كانت سلطة الانتداب لتقبل على الإطلاق بمبدأ بلدية مزدوجة، لأنّ ذلك كان سيدشّن تقسيم المدينة. فاقترح المندوب السامي أن يحتل المنصب بالتناوب عمدة مسيحي ثم مسلم فيهودي، يساعدهم مستشارون بريطانيون دائمون. أجاب الفلسطينيون باضراب شامل في ٢٤ آذار (مارس). أما اليهود، الذين كانوا يرفضون كل صيغة لا تمنحهم الأغلبية في المجلس البلدي، فقد قبلوا بفكرة التناوب كعلاج مؤقت، واشترطوا أن يكون العمدة الأول يهودياً والثاني مسيحياً انكليزياً، وأن تدوم ولاية كل منهما عامين اثنين. قاطع العرب اجتماعات التشاور فحالوا بذلك دون اكتمال النصاب. بقي الوضع معطّلاً حتى ١١ تموز (يوليو)، حيث اضطر المندوب السامي إلى تعيين لجنة مؤقتة تضم ستة أعضاء هم جميعاً بريطانيون. وفي ١٥ ايار (مايو)، وعلى أثر الهجوم على مقر قوّات «الشرطة المحمولة» في «سارونا»، اكتشف البريطانيون هذه الحقيقة المقلقة: ان الهجوم قد نفذ بمدافع هاون محلية الصنع. وفي ٢ حزيران (يونيو)، لدى تصفية سمسار للأملاك العقارية، قابل وفد فلسطيني المندوب السامي، يشتكي له من الغشّ المُمارس يومياً في تطبيق قانون تحويل الملكيات العقاريّة. وفي ١٢ منه، اكتشف البريطانيون مدافع هاون موجهة إلى القطاع الذي كان سيمر به الاستعراض العسكري في احتفالات عيد ميلاد الملك، وإلى منصة المندوب السامي والضباط. وشهد صيف ١٩٤٥ وخريفه تصاعداً لنشاطات «الارغون» العسكرية، وتوالت عمليات السطو على الأسلحة والمصارف ونصب الكمائن وشن الهجومات بإيقاع متواتر، ١٧ حزيران (يونيو)، ١٣ تموز (يوليو)، ٧ و ١٣ آب (أغسطس)، و٢٨ أيلول (سبتمبر)، ١١ و ١٦ تشرين الأول (أكتوبر). وعندما ألقي القبض في ١٦ آب (أغسطس) على ٤٥ من أعضاء الحركة، عثرت الشرطة في ١٩ منه على جثة المخبر الذي وشى بهم. وفي ٩ تشرين الأول (أكتوبر)، بدأت اذاعة «الهاغانا» السرية تبث برامج يومية بالعبرية والانكليزية والعربية. في ٣١ منه، بلغت سلسلة من الهجومات على سكك الحديد ذروتها في الهجوم على محطة «اللد»: الحقت بالسكة اضرار في ٢٤٢ نقطة، ودمرت ٧ قاطرات، ولقي تسعة أشخاص مصرعهم. في الليلة ذاتها، حاولت مجموعة مسلّحة مشتركة بين الأرغون وشتيرن والهاغانا أن تتسلّل إلى مصفاة النفط في حيفا. وأخيراً، ففي ٢٧ كانون الأول (ديسمبر)،

هجمت عناصر «الارغون» على مقر القيادة العامة للشرطة في القدس، وعلى ثكنتي يافا وتل أبيب، وعلى المستودع العسكري في الأخيرة حيث تسببت بوقوع ضحيتين وخسائر مادية ذات بال.

من جهة ثانية، وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، نال الـ ١٣٥٠ مهاجراً الذين رحلوا في ١٩٤٠ إلى جزيرة «موريس» حق الرجوع إلى فلسطين، ولكن شريطة أن يحسب عددهم من المجموع المسموح به في «الكتاب الأبيض». إلا أن هذه الخطوة التي كان البريطانيون يعتقدون أنها ستستقبل كمبادرة طيبة، لم تحقق النتائج المنتظرة. ففي ٢ أيلول (سبتمبر)، هبط من الباخرة المدعوّة «ڤيل دوران» (مدينة وهران) ١٥٠ مهاجراً غير شرعيّ وفي ٦ من الشهر التالي قام يهود من سوريا باختراق نقطة الحدود في الضفة الغربية ولجأوا إلى المستوطنة القريبة «كفر جيلادي». فحاصرهم البريطانيون، ثمّ، لمّا هب سكّان المستوطنات المجاورة للنجدة، أطلق الجند النار على الحشود فوقع ثمانية قتلى. في ١٠ منه، هوجم معسكر «عتليت»، حيث كان المهاجرون غير الشرعيّين الذين قبض عليهم البريطانيّون، معتقلين، وتمكن ٢٠٨ سجناء من الفرار. ولم يعثر البريطانيون إلا على تسعة منهم في «الكرمل» بحيفا. ولكن الفرقة المكلفة بارجاعهم اشتبكت بعناصر صهيونية، مما مكن الرجال التسعة من الفرار من جديد. في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، أوقف البريطانيون الباخرة اليونانية «ديمتريوس» التي كانت محملة بالمهاجرين. رد الصهاينة في الليلة نفسها بأن هاجموا القواعد البحرية التي تحرس سواحل «عيفات أولغا» و «سيدنا علي». وفي اليوم التالي، أرسلت وحدات من الجيش والشرطة لملاقاة المهاجمين، فاشتبكت معهم وأوقعت ستة قتلى بين سكان المستوطنات. في ٢٥ كانون الثاني (ديسمبر) استقبلت «الهاغانا» ٢٥٠ مهاجراً غير شرعيّ قرب «نهاريا».

من ناحية الفلسطينيين، طبع العام ١٩٤٥ بتطورات سياسية عديدة. فلما كان القادة الفلسطينيون الاساسيون عاجزين عن التوصل إلى وفاق فيما بينهم، جاء رئيس الوزراء السوري جميل مردم بيك إلى فلسطين في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، وحكّم في النقاشات واختار بنفسه أعضاء «الهيئة العربية» الجديدة. وفي ٢٩ منه، وضع البريطانيون حدّاً لنفي جمال الحسيني. سمحوا له بمغادرة روديسيا، إلا أنه بقي مع ذلك ممنوعاً من الاقامة في فلسطين. وأخيراً، ففي ٢ كانون الأول (ديسمبر)، وفيما كانت التقارير البريطانية تشير إلى انبعاث نشاط المنتديات والجمعيات العربية، قرر مجلس «الجامعة العربية» مقاطعة جميع السلع الواردة من فلسطين، ووقّع على القرار كل من العراق ومصر ولبنان وسوريا والعربية السعودية.

أرض خالية «افتراضاً»

وضعت الحرب أوزارها. وبالنسبة إلى الصهاينة، الذين كانوا يتصرفون في فلسطين كما لو كانت خالية من العرب، لم يعد قيام دولتهم ليعتمد، كما يبدو، إلا على هزيمة الاحتلال البريطاني. في سنوات الاربعينات تلك بالذات، بدأ الاستيطان الصهيوني يتلفع بعباءة «الحرب الاستقلالية ضد المستعمرين». بقي يحمل هذه الصفة حتى ١٩٤٨، ثم ما ان تحقق طرد الفلسطينيين، حتى غيّر معطفه واحل محل «حرب الاستقلال»، شعار «النضال ضد الأخطار الخارجية».

إذا كان طرد الفلسطينيين، وبالنتيجة ولادة «الوطن القومي لليهود»، لا يعتمدان، أساساً، إلا على زوال الأوائل، فإنّ «استزلام» بلاد العم سام للصهاينة كان يتطلب بالمقابل، وبالضرورة، التخلي عن السيّد القديم والحليف البريطاني. كان على الحركة الصهيونية أن تعمل على تحقيق زوالين اثنين لا واحد. كان عليها أن تحل الامريكان محل الانكليز، قبل (ومن أجل أن) تحلّ هي نفسها محلّ الفلسطينيين في أرضهم. هكذا بدأت بإخراج بريطانيا العظمى، وكانت تلك مهمة سهلة إذا ما قورنت بطرد الشعب الفلسطيني.

كانت دولة الانتداب ما تزال تمثل ولا شك قوة عظمى تتمتع بقدرة عسكرية مهيبة الجانب. لكن يمكن بالمقابل القول ان بريطانيا العظمى كانت، بصورة من الصور، أكثر «تعرّضاً» من الشعب الفلسطيني. ففي الواقع، سواء أكانت بريطانيا العظمى تمثل قوة دولية أم لا، فهي كانت محتلة لفلسطين، وقوة استعمارية أجنبية، دخيلة. من هنا كان في الامكان أن تشن ضدها «حرب استقلال»، من دون تجشم عناء تبرير هذه الحرب. في الأربعينات، كان العالم ينظر إلى العنف المعمم، الممارس ضد الانكليز، باعتباره حرباً من أجل التحرر من نير الاستعمار. وأن يكون نعت بريطانيا العظمى بالقوة الاستعمارية من السهولة بمكان، فهذا لا يتطلب كثير شروحٍ أو براهين. إلا أن هذا لا يفسّر بالمقابل لماذا كان ذلك الرأي العام الأجنبي نفسه، الذي يدعم هزيمة الاستعمار، يعمى، في الوقت ذاته، أمام حقيقة الصهاينة أنفسهم. ما الذي جعل لا الصهاينة والأمريكان فحسب، وإنما الغرب بكامله يتصرف انطلاقاً من فكرة أن فلسطين انما تمثل رهاناً بين اليهود وحدهم والمستعمرين البريطانيين؟ كيف لم يلاحظ أحد أن هذه المجابهة كانت تدفع كيانين استعماريين، أحدهما ضد الآخر، على حساب طرف ثالث، محلي؟

إن تاريخ الولايات المتحدة وسياستها الامبريالية الحديثة يفسران، بلا كثير صعوبة، المواقف المؤيدة التي اتخذتها من الصهاينة، والأخرى المناوئة، من البريطانيين. ولكن بقية

العالم الغربي؟ وأوروبا؟ ان علينا أن نبدأ بالتذكير بأن عدم وجود أيّ ثقل للمواطن الأصيل، أي افتقار حضوره إلى كلّ دلالة، إنما يمثل فكرة استعمارية قديمة. فإذا كانت الأمريكانية هي أول من حقق طرد «الآخر» نهائيا، فإن مما لا مراء فيه أن الاستعمار الكلاسيكي، حتى إذا لم يكن يذهب إلى صنع «فراغ» أهل البلاد الكليّ، كان يتصرف دائماً بالاستناد على مقولة أن حضور الأخيرين لا يؤثر على مجرى الأمور البتة. لم يكن يُنْظر إلى المستعمرين (بفتح الميم)، هذه الأجساد المغزوة، إلا ككتلة منذورة لأن «تتحمل»، ولأن تسمح باستغلالها. ينبغي أيضاً القول انه حينما انبثقت الأفكار والحركات المناصرة لتحرر الشعوب المخضَعة، فإن المواقف التقدمية في أوروبا كانت نفسها، وعلى نحو مُفارِق، وليدة رؤية استعمارية للاستقلال. وكما كان يقال عن الاستعمار إنه يجلب التحديث والتحضرّ، كان يُنظر إلى الاستقلال، عموماً، كواقعة خارجية يجدر أن «يؤتى بها» إلى المستعمَرين. لا نريد أن نطيل هنا التوقف أمام الأنموذج الذي جعل «تقدميي» الشرق والغرب، المطبوعين، جميعاً، وبعمق، بالتمركز الأوروبي، ينظرون إلى مجيء بعض الرجال «المبعوثين من السماء»، الذين تلقوا إعدادهم في مدرسة التحديث والتقنية الأوروبية، باعتباره أملاً للجماهير المحلية المزعوم أنها ما برحت غارقة في غياهب التنمية المتدنّية والتخلف. ربما كانت هذه الصورة هي السائدة حتى انبثاق مذهب «عدم الانحياز» في الخمسينات. ولكن هذه حكاية أخرى. وإذا ما نحن عدنا أدراجنا إلى فلسطين الأربعينات، فسنرى أن هذه الرؤية الاستعمارية للاستقلال لم تكن مهيمنة بالكامل فحسب، وإنما كانت مدعومة بالفكرة، الواسعة الشيوع في ذلك الحين، القائلة بأن المستوطنين الصهاينة انما كانوا يؤسسون لدولة اشتراكية. ذلك أنه ينبغي ألا ننسى أننا في الفترة التي كانت الصهيونية تقدم نفسها فيها باعتبارها حركة مضادة للاستعمار وصاحبة مشروع مجتمع: كانت «الكيبوتزات» التعاونية، المقدمة كبشائر، تعلن عن مجتمع هو في الوقت نفسه غربي وحديث ومعاد للاستعمار واشتراكي. وكانت هذه تمثل في نظر الرأي العام الأوروبي أوراق نجاح كثيرة، مجتمعة على هذا النحو النادر. نتجَ عن هذا أن دعم هذه الدولة التي كانت تتأسس في فلسطين كان من الاجماع بحيث ان الأوروبتين، الغربية والشرقية، بما في الأخيرة، وفي موضع الصدارة منها، الاتحاد السوفييتي، كانتا تعتقدان أن اسرئيل ستكون أول دولة اشتراكية تقوم في الشرق الأوسط.

لقد وقفت جميع هذه العوامل وراء الدعم الأوروبي والامريكي للصهيونية. ويجب أن نضيف إليها، اخيراً، العامل الحاسم المتمثل في الشعور الطاغي بالاثم أمام المجازر الهتلرية، لدى الرأي العام. ان فلسطين قد مثلت مكاناً يُغْفر فيه للمرء عن خطاياه، مكاناً يتحقق فيه الشعور، عبر اليهود هذه المرة، بأن الحق قد أُعيد إلى أولئك الذين تُركوا في الغالب يُبادون على يد البربرية النازية. أن يتحقق ذلك على حساب شعب

آخر، هذا لم يكن ليشكل عقبة فعلية، ما دامت الصورة المزعجة لليهود المبادين تترافق والتصوّر الاستعماريّ للفلسطينيين.

هذا هو الإطار الذي ستقوم فيه المجابهة العسكريّة لبريطانيا: لا قيمة تُذكر للفلسطينيين، أما لليهود فَقيمة مضاعفة. وذلك، أولاً، لأنهم كانوا مستوطنين غربيين، وثانياً لأن أوروبا كانت مدينة لهم. ولما كان البريطانيون مستقرين في دَورهم كمحتلين استعماريين بصورة لا يطالها الشك، فها هي أحداث فلسطين تكتسي، بصورة من الصور، مسحة عادية.

في هذه البلاد الخالية افتراضاً، كانت قومية آتية/ «عائدة» من جميع أطراف الدنيا تناضل من أجل تأسيس وطن قومي. وهكذا فاعتباراً من الأربعينات، سيحمل الغازي قناع المعتدى عليه، ويتمكن من الادعاء بأن حرب ١٩٤٨ لم تكن أكثر من دفاع شرعي ضد دخلاء متناوبين: البريطانيين، ومن ثم، وبخاصة، الفلسطينيين الذين سـ «يطردون» من بلد يتفق العالم بأسره على أنهم لم يكونوا حاضرين فيه أبداً.

ان هذه المسيرة التي كانت تسعى إلى الحصول على أكبر دعم خارجي ممكن، قد وجدت كذلك عاملاً مساعداً في «سلبية» الفلسطينيين. ترى ماذا حدث في تلك السنوات بين ١٩٤٢ و ١٩٤٥؟ وما الذي جعل الفلسطينيين، مع أنهم كانوا مركز التناقضات، يبدون لا أكثر من عناصر ملحقة بالقوى الحاضرة في الساحة؟

حتى نفهم ذلك، علينا أن نرجع إلى آثار الهزيمة الفلسطينية في ١٩٣٩. ان اختيار صيانة المعسكر العربي باعتماد الـ «مراوحة» أمام الاستعمار، لم يتمكن من الصمود على الرغم من المساندة المنتظرة من «الكتاب الأبيض». كما أن الوضع الناجم مباشرة عن هذا التوجه، والتحول العميق الذي طرأ على الظروف التي كان أمين الحسيني يمارس فيها قيادته، هذا كله قاد إلى تجمد الوثبة الهجومية التي ميزت الأعوام السابقة. لم يعد لدى المفتي من بديل سياسي يقترحه. بقيت الأهداف متمثلة في الاستقلال وتدمير «وطن اليهود القومي». سوى أن الشعب الفلسطيني لم يكن لديه مخطط للعمل يمكّنه من تحقيقها. لم يكن كافياً التشبث بالمطامح الوطنية وعدم المحيد عنها: كان يلزم وضع وتطوير سياسة كفيلة بتحقيقها فعلياً. هكذا نشأ وضع أصبح فيه هذا الشعب، غير المتوافر على سياسة/ مسيرة هادفة إلى السيطرة على السلطة، لايجابه أعداءه بغير الدفاع عن النفس. وهكذا نشأ فضاء هو في الأوان ذاته موحَّد ومجزأ. موحَّد من حيث رؤية الفلسطينيين لهويتهم الوطنية وللخطر الذي كان مُحدقاً بهم... ومجزّأ من حيث انهم ما عادوا يدافعون عن هذه الهوية إلا انطلاقاً من مساحات متمايزة: كلّ مجموعة، كل عشيرة، وكل قوة محلية صار محكوماً عليها بأن تدافع بنفسها عن «ديارها»، وما كانت

حقيقة أن هذه «الديار»، بإضافة بعضها إلى البعض الآخر، تشكل «كلاً» واحداً، لتغيّر من شيء. ان ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ سبق أن أبانت عن هذا على نحو ساطع. ان تحولاً كان قد نشأ عبر موجة معينة سرت داخل المجتمع الفلسطيني، وفي ما يشبه حركة متدافعة، وهذا التحول هو الذي مكن هذا المجتمع من استعادة تلاحمه في مكان آخر، خارج مدار السلطة الاستعمارية، وفي منجى من محاولات الازالة التي كان يمارسها الطاردون. أما جمود الفلسطينيين ابان الحرب العالمية الثانية فلم يكن سوى الإبانة، في ساحة الصراع، عن انحسار هذه الموجة. كما أنه يتحمل، وبعمق، ثقل الوضع المزدوج الذي وجد الحسيني نفسه فيه منذ ذلك الحين: أصبح المفتي، بصورة من الصور، لاجئاً فلسطينياً قبل الأوان. ان الرجل الذي كان حتى ١٩٣٩ قائداً فلسطينياً يوجه قواته انطلاقاً من الأقطار العربية المجاورة لفلسطين قد وجد نفسه وهو يتحول، بالتدريج، إلى لاجىء فلسطيني مطرود. أن يكون هو نفسه قد أدرك ذلك في تلك اللحظة، فهذا ما ليس بمقدورنا التحقّق منه، ثم انّه أمر ثانوي. ما ليس ثانوياً، بالمقابل، هو أنه، اعتباراً من ١٩٤٠، ومع كون شعبه ما يزال في فلسطين، بدأ المفتي يمارس سياسة خاصة، سياسة اللجوء الفلسطيني. انه، وقد بات عاجزاً عن فتح ثغرة في الممر المسدود في داخل فلسطين، أصبح ينظم النضال بحسب رؤية «من الخارج نحو الداخل». هكذا دُشنت، قبل الأوان، سياسة «العودة» إلى فلسطين التي ستحدد مجموع محاولات الفلسطينيين اعتباراً من ١٩٤٨. ولكنها اخضعت، حينئذ، الفلسطينيين الذين كانوا، خلافاً لقائدهم، ما يزالون بعد في مدنهم وقراهم، إلى مسيرة متناقضة سهلت تفتيتهم وعززت الطبيعة المجزأة لردهم على العدوان. بل وثمة ما هو أخطر: ان سياسة «اللجوء الفلسطيني»، في غياب اللاجئين أنفسهم، كان محكوماً عليها بأن تسهل عمل قوى خارجية لم تكن هي قادرة على مراقبتها والتحكم بها. في تلك اللحظة، أصبح دور الحكومات العربية حاسماً. كانت تساهم من قبل، وبصورة من الصور، في صنع سياسة فلسطين. ولكن ما تغيّر الآن هو أنّها، عبر مسيرة «العودة» في غياب اللاجئين، انتقلت من دور المساهم الثانوي إلى دور صانع هذه السياسة.

حتى يفلت من أسار هذه العقبات الجديدة، حاول المفتي، متوهّماً القدرة على ذلك، أن يحتفظ بقدر من الاستقلال. فهو ما دام مجبراً على الإقرار بوزن الدول العربية، فسيحاول تجاوزها كلما تمكن من ذلك. ويظل المثال الأبلغ على هذه المحاولات متمثلاً، بلا شك، في حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق. هنا التقى العناد الفلسطيني والمنهج المعتمد على استراتيجية «من الخارج نحو الداخل». لقد لعب المفتي في التهيئة لمحاولات الانقلاب، وفي تنفيذها، دوراً كان هو ينتظر منه لا أن يوصل إلى سدة الحكم

مجموعة عسكرية وطنية معادية للاستعمار فحسب، وإنما، كذلك، وبخاصة، أن يمده بقاعدة يشن انطلاقاً منها حرب استعادة فلسطين. إلا أن ممارسة الكيلاني المؤقتة للحكم قد سحقتها القوات البريطانية التي جاءت من الضفة الغربية يقودها جون باغوت غلوب.

١٩٤٥ - ١٩٤٦، من اللجنة الانغلو - أمريكية إلى مفاوضات لندن: اقصاء الشريك البريطاني

نحن في العام ١٩٤٥، وبالذات في أعياد رأس السنة[٤٢]. الأعضاء البريطانيون الستة من اللجنة الانغلو - أمريكية المشتركة، يرأسهم قاض من «المحكمة العليا»، السير جون سنغلتون Sir John Singleton، يطلبون إلى نظرائهم الأمريكان الشروع بالتحقيق في واشنطن. فور وصول البريطانيين في ٣ كانون الأول (يناير) ١٩٤٦، استقبلهم حشد من الصحفيين يسألهم عن رأيهم بتصريحات الجنرال «مورغان».

كان مورغان، الرئيس الأسبق للأركان العامة لقوات الحلفاء في ١٩٤٣ - ١٩٤٤، قد عُيِّنَ في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ قائداً لعمليات «دائرة الإسعاف وإعادة التبوئة» UNRRA. وبسرعة، اكتشف أن «معسكرات مشردي الحرب»، التي كان هو مسؤولاً عنها، كانت تدعمها في الخفاء منظمة تبعث بمهاجرين سريين إلى فلسطين. «كانت المعلومات الواردة إلي»، يقول الجنرال، «تؤكد على أن مركزين لتجميع اللاجئين اليهود الآتين من أوروبا الشرقية، كانا يداران انطلاقاً من مكاتب «دائرة الإسعاف وإعادة التبوئة» في وارسو، ويمارسان نشاطهما في «لودز» و «كاتوفيس». ما ان يجتمع اللاجئون حتى ينقلوا بوسائل مختلفة إلى برلين، ومنها إلى ألمانيا الغربية (...) كانت قوافل الشحن الأمريكية هذه لا تسير إلا في الليل، يقودها رجال يتزيون بما يشبه بزات عسكرية أمريكية (...) لم تكن «مهنة» الدعاية الصهيونية لتنال وحدها إعجابي، وإنما هذه الحركة غير المنقطعة لأناس بؤساء عبر الأراضي الألمانية (...) ثم عبر النمسا، في اتجاه إيطاليا ويوغسلافيا، حيث كانوا يستقلون، في ظروف محفوفة غالباً بالمخاطر، بواخر تتجه بهم إلى فلسطين. كانت القضية بكاملها تقدم باعتبارها مسيرة شعب معذب وملاحق، نحو أرضه المضاعة منذ عهود بعيدة. إنني لأتخيل تماماً أن القليل جداً من هؤلاء المسافرين كان في الواقع سيختار، لو تركت له فرصة الاختيار، أن يذهب إلى مكان آخر غير الولايات المتحدة (...)»[٤٣].

---

(٤٢) بخصوص التطورات العامة للفترة من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ إلى شباط (فبراير) ١٩٤٧، راجع المصادر التالية:

S. Hadawi et R. John, **The Palestine...**, op.cit., vol II, p. 23-125; John et David Kimche, **The Secret Roads: The Illegal Migration of a People, 1938-1948**, Londres, 1954; Kermit Roosevelt, **The Partition...**, op.cit.; Francis Williams, **A Prime Minister...**, op.cit.

(٤٣) انظر مذكرات فريديريك مورغان:

Frederick Morgan, **Peace and War: A Soldrir's Life**, London, 1961, p. 234 et s.

وقد أثارت تصريحات الجنرال حملة صحافية واسعة، وتلقى، في لندن والولايات المتحدة، انتقادات تركزت حول فكرة: «دائرة الإسعاف وإعادة التبوئة» يقودها رجل معاد للسامية». بل لقد وصفه أيدي كانتور، على صفحات «النيويورك التايمز»، بأنه «لم يكن أقلّ من تجسيد حي جديد للراحل أدولف هتلر». كما أن هربرت ليمان، حاكم ولاية نيويورك، والرئيس السابق هوفير والجنرال أيزنهاور وأرنست بيفين، قاموا باستدعائه وتوبيخه على تصريحاته. إلا أنه أصر، ورجع إلى ألمانيا ليواصل تحقيقه الذي أوصله إلى النتيجة نفسها، حتى اللحظة التي أفهمه فيها «فيوريلو لا غوارديا»، وكان عُيّن للتو مديراً عاماً لـ «دائرة الإسعاف وإعادة التبوئة»، بأنه لم يعد بحاجة إلى خدماته.

أقامت اللجنة المشتركة جلسات الاستماع إلى «الشهود» في مبنى الرئاسة، في مناخ عاصف تضافر لتكوينه الجمهور الصاخب المحتشد في القاعة، والرأي العام الشديد الهياج في الخارج. في أثناء هذه الجولة الأمريكية من أعمال اللجنة، تلقى الشهود المناصرون للصهيونية جملة تعليمات حول ما يجب وما لا يجب قوله، كانت صادرة عن فيليكس فرانكفورتر، القاضي في «المحكمة العليا». نقرأ في هذه التعليمات: «لا تتمسكوا بفكرة تهجير العرب، لأن من شأن ذلك أن يعبىء ضدكم بعض أعضاء اللجنة (. . .) أكدوا بالأحرى على أن جميع جهودكم المبذولة لتحقيق حالة انفراج مع العرب قد باءت بالفشل». وتواصل التعليمات التشديد على المزايا التي سينالها العرب من كل تنمية اقتصادية واجتماعية جديدة، وكذلك على مساواة العرب واليهود أمام القانون في الدولة اليهودية القادمة. كما تلقت الحركة الصهيونية في فلسطين مذكرة أخرى في اللحظة التي كانت اللجنة المشتركة تتهيأ فيها للعودة إلى بريطانيا. تنصح هذه المذكرة ببذل جميع المجهودات الممكنة لجعل أعضاء اللجنة يزورون المستوطنات حال وصولهم، إذ انّ «من شأن ذلك أنْ يذكّر الأعضاء الأمريكان بحقيقة الروّاد في الغرب [الأمريكي]»[٤٤].

عقدت الجلسات في لندن بين ٢٥ كانون الثاني (يناير) والأول من الشهر الذي يليه، في العام ١٩٤٦. طرحت الموضوعات نفسها التي تداولتها اللجنة في واشنطن: الهجرة المكثفة والدولة اليهودية بأغلبية يهودية وأقلية عربية. ولم يلتقِ «بيڤين» أعضاء اللجنة إلا مرة واحدة لدى وصولها إلى انكلترا، وأفاد من هذا اللقاء ليشن هجوماً على التمييز العنصري بعامة، وليؤكد من جديد على أنه لا يرى أي حل للمشكل في تأسيس «دولة

(٤٤) كشف عن هذه المعلومات، بعد ذلك بسنوات، دافيد هوروفيتس، المدير العام في وزارة مالية اسرائيل، وذلك في كتابه:
David Horowitz, **State in the Making, New York,** 1953, p. 41 and sq.

عنصرية» في فلسطين[٤٥]. ثم بعد أن انتهت الجولة الإنكليزية من أعمال اللجنة، تفرق الأعضاء ليقوم كل طرف، من جهته، بجولاتٍ تهدف إلى «تفحّص أوضاع اليهود في الأقطار الأوروبية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكينهم من العيش بلا تمييز أو اضطهاد، وتقدير عدد الراغبين منهم، أو من سيجُبرون موضوعياً على الهجرة إلى فلسطين أو إلى بلد آخر خارج أوروبا»[٤٦].

شملت هذه الجولات، التي امتدت من ٢ إلى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٤٦، كلا من المانيا وتشيكوسلفاكيا وبولندا والنمسا وإيطاليا واليونان. وكان أعضاء اللجنة يستقبلون، أنّى حلّوا، بالشعارات نفسها المعادية لـ «الكتاب الأبيض» والتي تطالب بالهجرة غير المحدودة إلى فلسطين. ومع ذلك، فبالرغم من التنظيم المتقن لهذه التجمعات، فإن البعض قد لاحظ أن «أشياء غريبة» كانت تجري في معسكرات تحشيد اليهود[٤٧]. كان القائمون عليها يعرفون دائماً العدد الكلي للمقيمين في كل معسكر، إلا أنهم ما كانوا يتمتعون بأي تصنيف فردي لهؤلاء (من كان هذا ومن كان ذاك، الخ . . .)، وكانت الوجوه تتغير بين يوم وآخر، فترى إلى أشخاص جدد يردّون على الاستدعاءات اليومية محلّ آخرين. كان واضحاً أن حركة دائمة كانت تقرب المهاجرين المستقبليين من فلسطين، وقد استنتجت اللجنة أنه «على افتراض أن تحسناً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا سيغير من وضع أولئك الذين لا يجدون الآن أي أمل بالاستقرار في وطنهم الأصلي من جديد، فإننا نقدر مع ذلك أن ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠ يهودي يرغبون بالتمكن من الهجرة إلى خارج أوروبا»[٤٨].

في ٢٨ شباط (فبراير)، التقى أعضاء اللجنة، كما كان مقرراً، في القاهرة، من جديد، بهدف مقابلة ممثلي الأقطار العربية. وقد عاد الأخيرون فأكّدوا أمامهم على رفضهم للمشروع الصهيوني. ووقع في تلك الأثناء حادث بالغ الدلالة، نقله بارتلي ك. كروم، العضو الأمريكي في اللجنة، الذي يروي أنه، في إحدى الجلسات المغلقة إلى جانب أعضاء القيادة البريطانية العليا في الشرق الأوسط، أعلن أحد الضباط عن وصول طائرة عسكرية إلى فلسطين، بأمر من الجنرال أيزنهاور، وصرّح باعتقاده بكونها تحمل

---

(٤٥) دافيد هوروفيتس، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٤٦) راجع بهذا الصدد:

Great Britain, **The Anglo-American Committee of Inquiry Regarding the Problems of European Jewry and Palestine,** Lausanne, 20the April 1946, Cmd 6808, London, HMSO, Preface.

(٤٧) معلومات كشف عنها أحد أعضاء اللجنة. راجع:

Richard Crossman, **Palestine mission: a Personal Record,** New York, p. 82-84.

(٤٨) Great Britain, **The Anglo American Committee...,** op.cit., p. 15.

أعضاء ويهودا في الكونغرس الأمريكي، بعث بهم إلى فلسطين ليمارسوا ضغوطاً على اللجنة لدى زيارتها للبلاد. بيد أن «كروم» يضيف، مصححاً الفرضية البريطانية، أن «الحاكم ريفكايند Rifkind، ومساعده الكابتن ل. إينو L. Eno (. . .) كانا في الواقع قد قاما برحلة الذهاب والإياب بين الولايات المتحدة وفلسطين، ليتحققا من قدرات الوكالة اليهودية التي كانت تؤكد على استعدادها لإيواء وإطعام وتشغيل ١٠٠٠٠٠ مهاجر إضافي»[٤٩].

وصلت اللجنة المشتركة إلى القدس في ٦ آذار (مارس)، وأقامت في فندق «الملك داود»، محاطة بحماية ضخمة. بدأت الجلسات في ١١ منه. أدلى بشهاداتهم كل من بن غوريون ووايزمان وماغنيس، من جهة، وجمال الحسيني وعوني عبد الهادي من جهة ثانية. قدم بن غوريون نفسه كـ «سياسي»، وأنكر كل علاقة تجمعه بـ «الهاغانا»، هذه «المنظمة السرية التي لا يعرف عنها شيئاً. . .». وألقى ماغنيس خطبة عصماء لصالح فكرة تأسيس بلد مشترك لقوميتين. ولكن حينما توّجه له الإنكليزي «كريك» بالسؤال عما إذا كان «يوافق على تسمية جامعته بـ «جامعة فلسطين»، رفض ذلك بحدّة وغضب. وأكد الحسيني وعبد الهادي من ناحيتهما على الموقف العربي من جديد، وذكر بأن قائد فلسطين هو أمين الحسيني. واعتباراً من ١٥ من آذار/ مارس، قام المحققون بجولات في القرى العربية والمستوطنات اليهودية. في الأولى، كان السكان يؤكدون لهم على تعلقهم بفلسطين العربية، وفي الثانية يوضح لهم، بمساعدة الخرائط وسجلات المساحة، تداخل حقول المستوطنين اليهود وحقول العرب، ويؤكد لهم على أن الأخيرين قد شعروا بسرور بالغ لدى بيع أراضيهم، وأن . . . الوسيلة المثلى للقضاء على القومية العربية هي إزالة التحديدات المفروضة على بيع الأراضي[٥٠]. ثم زار أعضاء اللجنة، فرادى أو في مجموعات صغيرة، بيروت ودمشق وعمان وبغداد والرياض، وانطلقوا، في ٢٩ آذار (مارس)، إلى لوزان (سويسرا)، حاملين معهم جميع محاضر الجلسات ومعلومات وافرة و«مَسْح فلسطين»، وهو عنوان الملف الذي أعدتّه لهم «حكومة فلسطين». وكان متفقاً على أن يصاغ تقرير اللجنة في سويسرا، فراحت تعمل عليه من ٢٩ آذار (مارس) حتى ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٦.

ابّان فترة التحقيق هذه، التي بدأت في الولايات المتحدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، وقعت أحداث عديدة لم تكن عديمة التأثير على مجرى التحقيق. ففي ٢٠ كانون الثاني (يناير)، أعلن ج. و. شاو، الذي كان على رأس «إدارة فلسطين»، عن أن

---

(٤٩) Bartley C. Crum, **Behind the Silken Curtain**, New York, 1947, p. 148-158.
(٥٠) Richard Crossman, **Palestine Mission...**, op.cit., p. 150-151

تأشيرات الهجرة المجازة في «الكتاب الأبيض» قد نفدت جميعاً. وسبق البريطانيون إلى المبادرة، فأرسلوا، منذ الخامس من كانون الثاني (يناير)، إلى «الهيئة العربية»، وإلى ممثلي الأقطار العربية، مذكرة تعلمهم بأنهم سيحافظون على الوتيرة السابقة (١٥٠٠ مهاجر شهرياً)، ريثما يصدر تقرير لجنة التحقيق المشتركة. ثم ان الرئيس السابق هوفير، قام، في اللحظة التي بدأت فيها اللجنة أعمالها في الولايات المتحدة، بتعزيز مخاوف العرب إذ نشر مشروعاً يقضي بنقل عرب فلسطين إلى العراق. فرَدّ عليه نائب في البرلمان العراقي بمشروع آخر يقضي بـ «اقتطاع كاليفورنيا من الولايات المتحدة لإقامة وطن قومي للعرب».

كذلك، ففي شهر كانون الثاني (يناير) نفسه، حدث الفصل المُعبِّر، المتعلق باستقلال شرقي الأردن. في ١٧ منه، أعلن أرنست بيڤين، امام الأمم المتحدة، عن نهاية الانتداب في هذا الإقليم. إلا أن معاهدة وقعت في التاريخ نفسه بين بريطانيا العظمى و «القطر» الحديث النشأة، كانت تنص على الإبقاء على قوّة بريطانية في البلاد، تطبيقاً لاتفاقية دفاع مشترك. فأبرق الصهاينة الأمريكان في الحال إلى أعضاء اللجنة، يحتجون على ما اعتبروه نقضاً لميثاق الانتداب القائل بامتداد فلسطين على ضفتي الأردن: «لقد فصلت بريطانيا، رسمياً، فلسطين عن أحد أقاليمها. . .» كما أدان أعضاء مجلسي النواب والشيوخ[٥١] هذا الخرق للمعاهدة الانغلو-أمريكية للعام ١٩٢٤، وطالبوا أعضاء اللجنة بوضع تقرير تنطبق مقرراته على فلسطين كما حددتها «لجنة الانتدابات» في ١٩١٩، والتي تشمل الأردن أيضاً. ومن ناحيتها، أكدت «لجنة يهود الولايات المتحدة»، في مذكرة بعثت بها إلى أمين الدولة دين آتشيسون Dean Acheson ، على أن «استقلال [الأردن] إنما هو خرق للالتزامات الدولية التي تعهد بها البريطانيون، ذلك أن البقعة المسمّاة «الأردن» إنما هي جزء لا يتجزأ من فلسطين (. . .) التي سُلِّمت، هي نفسها، إلى البريطانيين في مهمّة إعادة بناء البلاد وطناً قومياً لليهود»[٥٢].

أما في فلسطين، فبعد إعلان استقلال الأردن بيومين، هجمت قوات صهيونية على سجن القدس المركزي، وفي اليوم التالي أوقعت عملية تفجيرية ١٧ جريحاً وألحقت أضراراً بنقطة الحراسة البريطانية للسواحل، قرب مستوطنة «غيفات أولغا». فردت السلطات بقرارات جديدة تقضي بالحكم بالإعدام على كل من يساهم في «عملية إرهابية» أو «ينتمي إلى منظمة أو مجموعة يساهم عضو منها أو أكثر» في «نشاط إرهابي»، بل وحتى

---

(٥١) Myers, Brewster, Magnuson, Vandenberg, Peper, Bennet, Mac Donough, Gillespie.

(٥٢) Isaac Zaar, **Rescue and Liberation: America's Part in the Birth of Israel**, New York, 1954, p. 164.

على كلّ من يحمل سلاحاً، ببساطة، وفي ٣٠ كانون الثاني (يناير)، أعلن المندوب السامي أن في الإمكان أن تستمر الهجرة بمعدل ١٥٠٠ مهاجر شهرياً. كان الهدف من هذا الخرق لمقررات «الكتاب الأبيض» هو تهدئة عواطف الصهاينة. إلا أنه لم يتسبب إلا بإضراب عربي شامل (٢ شباط/ فبراير)، من جهة، وبسلسلة من شكاوى اليهود الذين اعتبروا هذا المعدّل الشهري لتأشيرات الهجرة منخفضاً، من جهة ثانية. وقد هاجمت قوات «البالماخ» محطة رادار حيفا في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، وفي ٢٢ منه، هوجمت ثلاثة من معسكرات «شرطة فلسطين»، وفي ٢٥ منه هاجمت عناصر من «الأرغون» و «شتيرن» ثلاثة قطارات عسكرية، كما حَطّمت ١٥ طائرة جاثمة. وأخيراً، ففيما كانت اللجنة عاكفة على صياغة تقريرها الختامي، أعلنت بولندا عن دعمها لتأسيس وطن قومي لليهود، وشرعت الصحافة الأمريكية بنشر إعلانات دعائية (مدفوعة) معادية للبريطانيين.

صدر تقرير اللجنة في لندن وواشنطن بالتزامن، في الأول من أيار (مايو) ١٩٤٦، تضمن جملة من التوصيات تليها سلسلة من «التعقيبات»[٥٣]: «ظهر من التحقيق أنه ما من بلد غير فلسطين يمكن أن يوفر مخرجاً لليهود الراغبين بمغادرة أوروبا. إلا أن فلسطين لا تقدر أن تضطلع وحدها بمشاكل جميع ضحايا النازية من اليهود». ويطالب التقرير بالإصدار الفوري لـ ١٠٠٠٠٠ تأشيرة هجرة، ويؤكد على المبادىء التالية: «في فلسطين، يجب ألا يهيمن اليهودي على العربي، ولا العربي على اليهودي»، و «لن تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية»، و «سيكون على كل حكومة تقوم في المستقبل، تحت أي شكل كان، أن تتعهد بصيانة الأماكن المقدسة، وفقاً لضمانات دولية». ولما كانت اللجنة على قناعة بأن من شأن قيام دولة أو أكثر في فلسطين أن يفجّر حرباً أهلية، فقد نصحت بإبدال الانتداب بنظام وصاية يخضع للأمم المتحدة، حتى تتمكن السلطات، من دون الحاق ضرر بالفئات الأخرى المكونة للسكان، من «تسهيل هجرة اليهود في ظروف مؤاتية والتمكين من تحقيق انتقال سلمي إلى صيغة ثنائية القومية». وأخيراً، تطالب اللجنة بإلغاء قانون تنظيم تحويل الملكيات لعام ١٩٤٠، والاستعاضة عنه بحرية كاملة في التعاقدات العقارية.

تلا هذه التوصيات سلسلة من البنود حملت عناوين «الوضع السياسي»، «الجغرافية والاقتصاد»، «اليهود والعرب وسلطات الانتداب». ونقرأ في الأخير: «ان اليهود، بوصفهم روّاداً في فلسطين، فإنهم يتمتعون بتراث لهم أن يفتخروا به. لم نرَ في فلسطين السكان المحليين يطردون، بل لقد حورب استغلال اليد العاملة العربية بأجور زهيدة باعتباره

---

(٥٣) Great Britain, **The Anglo-American Committee...**, op. cit., p. 15 ets.

متعارضاً و (مبادىء) الصهيونية (. . .) . إن اليهود في فلسطين، في الظـروف الخاصة بالانتداب، قد استعادوا ثقتهم بأنفسهم، إلا أنهم لم يتخلصوا بعد من انعزاليتهم ونزوعهم إلى الانعزال الذاتي». وأخيراً، ففي فصل عنوانه: «فلسطين معسكر مسلح»، تقدر اللجنة أن «الهاغانا» تتحكم بـ ٤٠٠٠٠ رجل مدرب على استعمال السلاح، يضاف إليهم ١٦٠٠٠ مغوار منتسبين إلى «البالماخ»، أما قوات «الأرغون» و«شتيرن»، فتشتمل الأولى على ثلاثة إلى خمسة آلاف محارب، والثانية على مائتين إلى ثلاثمائة.

قدم التقرير إلى كل من ترومان ورئيس الوزراء البريطاني. تمسك ترومان على الفور بالتوصية القائلة بمنح ١٠٠٠٠٠ تأشيرة جديدة للهجرة، وأعلن عن موافقته المتحمسة. فجاء رد آتلي عنيف اللهجة يذكره بأن تقرير اللجنة المشتركة إنما يجب الأخذ به ككل، وبأنه يجب التحقق مما إذا كانت الحكومة الأمريكية على استعداد لتحمل العبء الاقتصادي والعسكري الناجم عن هذه التوصية، وأخيراً بأنه، والوضع في فلسطين على ما هو عليه من التفجر، لم يكن بالممكن إرسال ١٠٠٠٠٠ مهاجر إضافيّ قبل حل القوات المسلحة لـ «الوكالة اليهودية». أمّا في فلسطين، فقد رفض المسؤولون البريطانيون التقرير جملةً وتفصيلاً، وأعلن العرب عن إضراب شامل في ٢ أيار (مايو)، أما الصهاينة، فبعد أن تظلموا من التقرير الذي اعتبروه معادياً لتأسيس وطن قومي لليهود، عادوا فاعتبروا قبول ١٠٠٠٠٠ مهاجر إضافي وإلغاء قانون تحويل الملكيات العقارية مكسبين كبيرين. هكذا غيروا لهجتهم، إلا أنهم غيروها مرة أخرى حينما طالب «آتلي» بأن يصار إلى حل قواتهم أولاً. اتصلت «الأرغون» بقيادة «الهاغانا» لتهيئة رد عسكري مشترك، فوافقت الهاغانا، إلا أنها طالبت بإعطاء مهلة لـ «أصدقائها الأمريكان» الذين كانوا يحاولون إقناع بريطانيا بإلغاء شرطها الأول. كتب ترومان إلى آتلي في ١٨ أيار (مايو)، مقترحاً عليه أن يعرض تقرير اللجنة المشترك على المنظمات اليهودية والفلسطينية وعلى الحكومات العربية لمعرفة ما تفكر به، في غضون أسبوعين. فأجاب آتلي على المقترح بالإيجاب، ولكنه طالب بالانتظار حتى يوم ٢٠ أيار (مايو)، لأن بلاده كانت تخوض مفاوضات شائكة مع مصر حول وضعها القادم وانسحاب القوات البريطانية من مصر.

في ١٠ أيار (مايو)، بعث خمسة سفراء عرب في واشنطن بمذكرات احتجاج على تقرير اللجنة إلى «دين آتشيسون» فراح هذا يهدىء من روعهم: «إن اليهود والعرب سيستشارون قبل أن يتخذ أي قرار». وفي ١٦ أيار (مايو)، بعد أن اجتمع بـ «آتشيسون»، أعلم ترومان آتلي بموافقته على عقد اجتماع في غضون شهر، تراجع فيه الحكومتان المسألة على ضوء نتائج «استشارة» الأطراف المعنية. وفي ٢٠ أيار (مايو)، تلقت «الهيئة العربية» و«الوكالة اليهودية» دعوة رسمية

لابداء وجهتي نظرهما حول التقرير. إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع الحكومة الأمريكية من الإعلان، بعد ثلاثة أيام، عن أن النقل الفوري لـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر إلى فلسطين يظل يمثل هدف سياسة الولايات المتحدة. وفي ٢٧ أيار (مايو)، اقترح آتلي على ترومان أن يجيب عن ستة أسئلة قبل أن يجتمع خبراء البلدين: ما ستكون إسهامة الولايات المتحدة لتهدئة الاضطرابات التي ستنجم عن الهجرة اليهودية المكثفة؟ ما هي الأسس التي ستُعتَمد في اختيار اليهود الذين سيهاجرون من أوروبا إلى فلسطين؟ من أين سيُؤتى بوسائط النقل؟ من يتقدم بهذه الوسائط؟من يمول الهجرة؟كيف سيتم التصرف لإيواء المهاجرين الجدد مؤقتاً؟(٥٤) وأضاف آتلي أنه، في ما يتعلق ببلاده، يجب أن تحل هذه الأمور قبل إصدار الموافقة المحتملة على نقل الـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر.

في ٣٠ من الشهر نفسه، أعلن الرؤساء والملوك العرب المجتمعون في القاهرة عن رفضهم للتقرير. في ٦ حزيران (يونيو)، صرح ترومان، من جديد، بأن هجرة الـ ١٠٠٠٠٠ يهودي يجب أن تتحقق بأسرع وقت ممكن، وقد أغضب هذا التصريح البريطانيين إلى حدّ أنْ صرّح «بيڤين» أمام مؤتمر «حزب العمّال» (١٢ حزيران/ يونيو ١٩٤٦) بأن بريطانيا العظمى ستكون مضطرة إلى إرسال فرقة عسكرية إضافية إلى فلسطين، إذا ما وُفق على نقل الـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر إضافي إليها. وأضاف أن الحكومة الأمريكية إنما تسعى بذلك إلى صرف الأنظار عن القوانين الأمريكية التي لا تجيز هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة.

في تلك الأثناء، أعطى المسؤول السياسي عن «الهاغانا»، موشي سنيه، الضوء الأخضر لسلسلة من العمليات العسكرية تنفذ بالتنسيق مع «الأرغون». كما كان بن غوريون وموشي شيرتوك واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، الذين اتصل بهم قبل التنفيذ، قد منحوا موافقتهم أيضاً. في ليلة ١٦ حزيران/ يونيو، أدت هجومات متزامنة إلى تدمير ثمانية جسور قائمة على نقاط حدودية مختلفة. وفي اليوم التالي، ألحق هجوم على مستودعات شركة سكك الحديد في حيفا أضراراً بالغة بجميع المنشآت. وأعلنت إذاعة الهاغانا السرية عن «استئناف» النشاط المسلّح وعن كون الجسور إنما دُمِّرت لعرقلة المواصلات وبخاصة للرد على «عرب الأقطار المجاورة، الذين أكثروا من الكلام على المجيء لمحاربة اليهود...». في ١٨ منه، اختطف ستة ضباط بريطانيين واكتشفت سلطات الانتداب خطة لاختطاف قائد قواتها المسلحة. في ٢٨ منه، تلقى ترومان رسالة جديدة من البريطانيين يعلمونه فيها بأنهم باتوا مضطرين للقيام بعمليات انتقامية، لأنّ الوضعَ أصبحَ لا يطاق.

(٥٤) Great Britain, **Parliamentary Debates**, Commons, vol. 422, col. 195-196.

بدأت التحريات في ٢٩ من الشهر نفسه، وتمخضت عن إيقاف ٢٦٧٥ مشبوهاً، بينهم أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لـ «الوكالة اليهودية»، كانوا، خلافاً لبقية قادة الوكالة، قد رفضوا الانتقال إلى النضال السري. واكتشفت السلطات بعض مخابىء الأسلحة (٣٢٥ بندقية و ١٦ مدفع هاون و ١٠ رشاشات)، إلا أن أغلبية الأسلحة المخزونة أنقذت، إذ نقلها الصهاينة إلى أماكن أخرى. وكما أعلنت عنه إذاعة «الهاغانا» فيما بعد، كان مردّ فشل البريطانيين إلى أن الهاغانا قد أحيطت علماً بالعملية قبل تنفيذها بأسبوعين![٥٥]. المفاجأة الوحيدة بالنسبة إلى «الوكالة اليهودية»، كانت احتلال مقرها في القدس. ولما كانت الوكالة والهاغانا على قناعة من أن البريطانيين سيتفادون احتلال المقر خشية ما تثيره العملية من ردود فعل دولية، فإنهما لم يفكرا بإخلائه من الوثائق والأرشيفات. وقد أعلن رسمياً عن إنهاء التحريات في ١١ تموز (يوليو)، وفي ١٧ منه قام إضراب شامل احتجاجاً على التوقيفات، وهو التاريخ نفسه الذي اكتملت فيه التحضيرات لعملية فندق «الملك داود». كان مخططاً لها في الحقيقة منذ ربيع ١٩٤٦، إلا أنها لم تنل موافقة «الهاغانا» إلا في الأول من تموز (يوليو). حدد موعد تنفيذها في ٢٢ منه، وكانت بهدف مزدوج: القيام بعملية انتقامية ضد البريطانيين وإتلاف جميع الوثائق التي استولى عليها هؤلاء وأودعوها في فندق الملك داود الذي كان حينها مقر حكومة الانتداب. في اليوم المحدَّد، انهار المبنى تحت ثقل ٥٠٠ كيلو من المتفجرات. النتائج: ٨٨ قتيلاً، بينهم ٨٣ موظفاً بريطانياً. جاءت ردود الفعل الاستنكارية شديدة اللهجة، وكان مما أدهش مناحيم بيغن أن «الهاغانا»، التي بدأت بالتنصل من العملية، انتهت إلى مهاجمتها علناً. وطلب وايزمان بإيقاف جميع العمليات العسكرية إلى حين انعقاد «المؤتمر اليهودي العالمي» المقرر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

في ٢٤ تموز (يوليو)، نشر البريطانيون كتاباً «أبيض» حول العنف[٥٦]. كانت هذه الوثيقة ضرورية على أكثر من صعيد: تقدم خلاصة للمعلومات البريطانية السرية منذ ١٩٤٥، وتهدف، بخاصة، إلى إيضاح أن التعددية والاستقلال ووجود عناصر يدعى انها غير منضبطة في المجموعات الصهيونية، لم تكن غير أشياء ظاهرية، وأن الحركة بكاملها كانت تخضع، بالعكس، إلى قيادة «الوكالة اليهودية»، وأن البريطانيين يعتبرون أن «الهاغانا» و «البالماخ»، الموضوعتين تحت الإشراف السياسي لزعماء «الوكالة

---

(٥٥) بخصوص هذا التسلل إلى الاستخبارات البريطانية، راجع مذكرات رؤساء مكاتب الاستخبارات الصهيونية:

Efraim Dekel, **Shai: The Exploits of Haganah Intelligence,** New York, 1959.

(٥٦) Great Britain, Colonial Office, **Palestine: Statement of Information Relating to Acts of Violence,** july 1946, Cmd 6873, London, 1946.

اليهودية»، هما من كان وراء العمليات التي أعلنت عن مسؤوليتها عنها حركة مقاومة سرية مزعومة، وانّ «الأرغون» و «شتيرن» تعملان بالتنسيق مع قيادة «الهاغانا» منذ خريف ١٩٤٥، وأنّ الإذاعة السرية «صوت إسرائيل»، الخاضعة لتوجيه «الوكالة اليهودية» تغطي نشاط المنظمات الثلاث. ثم توالت البراهين: برقيات مرموزة تم التقاطها وفك رموزها، وتنصتات هاتفية ومقارنة لما يظهر في نشريات المجموعات المعنية، وأخيراً وصف العمليات الرئيسية الثلاث في فترة شهدت تنفيذ ٥٠ عملية ضد البريطانيين.

في شهر تموز (يوليو) نفسه، شكل ترومان لجنة خاصة مؤلفة من وزراء الخارجية والحرب والخزينة، يستشيرها في السياسة التي يجب انتهاجها بمقتضى استنتاجات اللجنة الانغلو ـ أمريكية. فأنابت المجموعة الرئاسية المشكّلة على هذا النحو، بدورها، ثلاثة خبراء يرأسهم «ف. غرادي»، كلفتهم بالتشاور مع نظرائهم البريطانيين لوضع برنامج عمل مشترك.

وصل الوفد الأمريكي إلى لندن في ١٠ تموز (يوليو). كان ترومان وآتلي قد اتفقا على احترام سرية المحادثات. وإذا بالصحافة الأمريكية تنشر في ٢٥ من الشهر نفسه محضر المناقشات (مشروع موريسون ـ غرادي)، وتكشف عن توصية الوفدَين الأساسية: إقامة نظام فيدرالي في فلسطين، يتألف من ولايتين ومن حكومة مركزية يتزعمها البريطانيون. وفي ٣١ منه، افتُتِحت في «مجلس العموم» ندوة لمناقشة المشروع المذكور. ضمَّ المشروع، الذي قدمه السير هـ. موريسون، المقررات التالية: لا يمكن أن تتحمل فلسطين بمفردها مشاكل مشردي الحرب، وإن من المؤكد أن القوميتين اللتين تعيشان فيها الآن إنما تتمتعان بمطامح متعارضة. لذا ينبغي تقسيم البلاد إلى أربع مناطق، بانتظار أن تتطور الأوضاع في اتجاه دولة موحدة أو ثنائية القومية، أو حتى في اتجاه التقسيم. أما المناطق فهي: ولاية عربية مستقلة، وأخرى يهودية، تقود كلا منهما جمعية تشريعية منتخبة، إلا أن رئيس كل منهما للسنوات الخمس الأولى يختاره المندوب السامي البريطاني، تليهما مقاطعة «القدس» ومقاطعة «النقب»، وهاتان تديرهما الحكومة المركزية. تتألف الولاية اليهودية من المناطق التي استقر فيها اليهود من قبل ومما يحيطها من مستعمرات. وتظل الهجرة اليهودية خاضعة لقرار الحكومة المركزية، بيد أن الأخيرة تأخذ بنظر الاعتبار توصيات سلطات الولايتين المستقلتين وتجيز الهجرة المرغوب بها من لدن هذه السلطات طالما لا تتجاوز القدرة الاقتصادية لامتصاص المهاجرين. في هذا الإطار، يقول المشروع بإمكان استقبال الـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر إضافي على

«شريطة أن تبذل جميع الجهود الممكنة ليتحقق ذلك في الشهور الأثني عشر القادمة، وأن تتحمل الحكومة الأمريكية وحدها نفقات النقل البحري للمهاجرين المائة ألف». بل أكثر من هذا، كان التطبيق الفعلي للمشروع يعتمد على حسن مشيئة الولايات المتحدة، وقد ضمن دعم ترومان لتقديم منحة تبلغ ٥٠ مليون دولار لحكومة فلسطين القادمة، وتسهيل نيل قروض دولية تقرب من ٢٥٠ مليون دولار. وأعلن موريسون، أخيراً، عن أنّ ممثلي العرب واليهود سيدعون لمناقشة المشروع[٥٧]. في جلسة «مجلس العموم» نفسها، تحدث ونستون تشرشل، وبعد أن قدم عرضاً مطولاً لما كان عليه الانتداب، أكد، مرة أخرى، انه إذا لم تتحمل الولايات المتحدة مع بريطانيا «وزر القضية الصهيونية»، فإن بلده سيعلم الأمريكان بـ «اننا سنتنازل لهم عن الانتداب وننسحب من فلسطين في القريب العاجل».

إلا أن ترومان فاجأ الجميع حين صرّح، بمجرد الإعلان عن المشروع، أن كلاً من العرب واليهود يرفضونه. ثم جمع أعضاء اللجنة الأمريكان الستة والخبراء الموفدين من لندن لمناقشة المشروع من جديد، ودفعهم إلى تقديم رفض جماعي لمشروع الفيدرالية الذي كانوا لتوهم قد اقترحوه! لقد وصف مشروع موريسون ـ غرادي بأنه نسخة طبق الأصل من مشروع آخر سبق أن عرض على اللجنة الانغلو ـ أمريكية فرفضته. من هنا، ما كان يمكن اعتبار قراءته في «مجلس العموم» البريطاني إلا كشفاً عن النص الانغلو ـ أمريكي الأصلي[٥٨]. وفي ٦ آب (أغسطس)، لخص ناطق رسمي باسم «الوكالة اليهودية» نتائج اجتماع لجنتها التنفيذية في باريس حيث كان قد وصل بن غوريون. رفضت الوكالة مشروع موريسون ـ غرادي، لأنه لم يكن يهب الاستقلال، وإنما حكومة ولاية مستقلة وهمية. في ١٢ منه، أجاب وزراء أقطار «الجامعة العربية»، السبعة، المجتمعون في الاسكندرية بالإيجاب على دعوة البريطانيين إلى التفاوض في لندن، ولكن بشرط أن يناقش العرب استقلال فلسطين لا مشروع استقلال ولاية، وأن تُستَبعد من المفاوضات «الوكالة اليهودية» والحكومة. وأضافت «الهيئة العربية» من ناحيتها شرطاً آخر: أن يساهم المفتي في الاجتماعات. وفي اليوم ذاته كتب ترومان إلى آتلي يُعْلمه بـ «أنّ معارضة المشروع قد بلغت في البلاد من العنف حدّاً أصبحت معه استحالة ضمان المساندة المرجوّة من الرأي العام أمراً بديهيّاً. وفي مواجهة الوضع الحرج في فلسطين،

---

(٥٧) راجع بخصوص هذه المناقشات:
Great Britain, **Parliamentary Debates**, Commons, vol. 426, cols, 867-975

(٥٨) J C. Hurewitz, **The Struggle for Palestine**, New York, 1976, p 259.

والهروب اليائس من أوروبا الذي يضطر إليه من لا وطن لهم، فأنا أعتقد أنّه يجب تمديد البحث عن مخرج لهذا المشكل العويص. لذا فقد بعثت إلى سفيرنا في لندن بالتعليمات اللازمة ليتفاوض معكم، أو أيّ عضو من حكومتكم، حول بعض ما وَصلنا من مقترحات»[٥٩]. كان الأمر في الواقع يتعلق بمشروع للتقسيم تقدّمَ به إلى الحكومة الأمريكية ناحوم غولدمان! إلى ما يضمنه لهم مشروع موريسون، طالبَ الصهاينة بكامل الجليل وكامل السهل الساحلي وكامل جنوب فلسطين والقدس. أما الفلسطينيون، فيُكتفى بإعطائهم المنطقة الجبلية الداخلية (الضفة الغربية الحالية)، وممراً كائناً بين الرملة واللد حتى يافا. بعث ترومان بهذا المشروع إلى آتلي، الذي أعرب في ١٨ آب (أغسطس)، عن أسفه لعدم قيام الامريكان بمساندة مقترحات موريسون. في الوقت نفسه، اتصل وايزمان واللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بوزير المستعمرات البريطانيّ، يطلبون إليه أن يدعم مقترحات غولدمان. وكما كان متوقّعاً، فقد رفضت الحكومة البريطانية طلبات «الوكالة اليهودية» و «الهيئة العربية» معاً.

افتتحت ندوة لندن في ١٠ أيلول (سبتمبر). ولقد قاطعتها «الهيئة العربية»، كما قاطعها الصهاينة. أما الولايات المتحدة فقد رفضت حتى إرسال مراقب. وحدهم ممثلو الدول العربية والبريطانيون ساهموا في الندوة. قدم العرب مقترحهم لحل المشكل، في ١٩ منه: أن تقوم في فلسطين دولة واحدة بأغلبية عربية. في هذه الدولة، يتمتع اليهود الذين سينالون الجنسية الفلسطينية بكامل حقوق المواطنة. كما ستتخذ إجراءات خاصة لحماية حقوقهم الدينية والثقافية وضمان حرية العبادة في المواضع المقدسة. تسبق الاستقلال فترة انتقالية يعين المندوب السامي خلالها حكومة مؤقتة تتألف من سبعة عرب وثلاثة يهود، مهمتها الإعداد لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً في غضون ستة أشهر. ثم يصار إلى عقد انتخابات تشريعية (بالتناسب) للطائفتين. كل تنظيم لاحق للهجرة أو لنقل الملكيات العقارية يخضع لموافقة ممثلي السكان العرب. وأخيراً، توقع بين بريطانيا العظمى والدولة الفلسطينية الجديدة اتفاقية تحدد العلاقات المستقبلية بينهما.

لم تنل هذه المقترحات قبول البريطانيين. مما عطّل أعمال الندوة منذ البداية. إلا أنه لم يمنع من قيام محادثات غير رسمية بين أمناء وزارة الخارجية ووايزمان وأعضاء «الوكالة اليهودية» اعتباراً من الأول من تشرين الأول (أكتوبر). في ٢ منه، أعلن عن تأجيل الندوة حتى ١٦ كانون الأول (ديسمبر)، في انتظار معرفة نتائج الانتخابات الأمريكية ودورة المجلس العام للأمم المتحدة. وفي ٣ منه، أعرب «بيفين» عن تفاؤله

---

(٥٩) Harry S. Truman, Memoirs of... Years of Trial and Hope, New York, 1956, 2 vol, vol. II, p. 152-153

بإمكان التوصّل إلى وفاق. كان ذلك أملاً قصير العمر. ففي اليوم التالي بالذات، طوّح ترومان بكل شيء، إذ أعلن عن رفضه لمشروع موريسون، وعن تأييده لآخر مطاليب «الوكالة اليهودية». «ان الجهود المبذولة من أجل الفور في انتخابات نيويورك، بالاعتماد على وعود متعلقة بفلسطين، قد وضعت البريطانيين في قناعة من عدم إمكان الاعتماد على نشاط أمريكي مسؤول في البحث عن مخرج ما. وما ان ثبتت هذه القناعة حتى أصبح من غير الممكن تفادي انسحابهم من على المسرح»[٦٠]. فكتب ابن سعود، حينئذ، إلى ترومان يلومه على عدم احترام الوعود التي كان تقدم بها روزفلت. فأجابه ترومان بأنه، وقد توجه في ١٩٤٦ بعدد من الأسئلة إلى الدول العربية، يعتبر أن هذه الوعود قد وفي بها...

محاولة بريطانية أخيرة: مشروع «بيفين»

في ما كانت المحادثات جارية في لندن، كانت السلطات البريطانية تواجه في فلسطين انبعاثاً مهولاً للهجرة غير الشرعية. إن الحركة، التي كانت تتمتع بإمكانات مادية واسعة، وبتنظيم ممتاز، ويساعدها عملاء للاتصال والتنسيق منتشرون في كامل الأقطار الأوروبية، كانت قد تسارعت وفي الوقت نفسه نضجت. ولقد اكتمل تنظيم شبكات «الموساد»[٦١] الأوروبية في باريس في نهاية ١٩٤٥. كان المبعوثون الأول (روث كليغر إلى باريس، ويهود آرازي وشماريا زاميريت في إيطاليا) قد وصلوا في خضمّ الحرب العالمية، إلا أن الحركة لم تنتظم حقيقة إلا في نهاية العام المذكور. كانت عمليات النقل الأولى ممكنة بفضل مساعدة القوات الأمريكية المنتشرة في أوروبا بخاصة[٦٢]. وفي مطلع العام ١٩٤٦، عقدت الجمعيات الخيرية الأمريكية الناشطة في مخيمات مشردي الحرب في أوروبا، اتفاقاً مع «الموساد»، ينال الأخير بموجبه مكافأة لقاء كل لاجىء يُخلّص من المخيمات. هكذا كان «الموساد» يخفف من الأعباء الإدارية والمالية لهذه المنظمات التي كان يتعهد لها بإفراغ المخيمات[٦٣]... وسرعان ما زادت من هذا الدعم المالي الهام التبرعات الشخصية الآتية من الولايات المتحدة. ولامتصاص هذه السيول المتدفقة من الأموال، أسسَ «زئيف شيند» و «تدي كوليك»، في سويسرا، جمعية مكلفة بتسلم

(٦٠) Kermit Roosevelt, The Partition..., op.cit., p. 525.

(٦١) John et David Kimche, The Secret Roads..., op.cit., p. 164 et s.

(٦٢) راجع حملة الاستنكار التي أثارتها تصريحات مورغان، الذي كان يؤكد الشيء نفسه الذي طرحه مؤرخانا. صحيح أنه في ١٩٥٤، وهو العام الذي ظهر فيه كتاب ج. ود. كيمشي، كانت الاتهامات بـ «معاداة السامية» في ١٩٤٥ قد تحولت إلى بعض من «مهارات» عناصر «الموساد».

(٦٣) جون ودافيد كيمشي، المصدر المذكور، ص ١٦٥.

المساعدات، سميت «جمعية أصدقاء الهاغانا». «وسرعان ما وصلت مبالغ خيالية (...) استخدم القسم الأعظم منها لشراء أسلحة ومعدات أخرى ضرورية للهاغانا، إلا أن قسماً لا بأس به من هذه الأموال كان يذهب إلى خزينة الموساد»(٦٤). وفي ١٩٤٦، حقق الأخير أول عملية نقل هامة وصل فيها إلى فلسطين ٧٥٠ مهاجراً. لقد مكنت الأموال من شراء سفن ضخمة، إلا أن هذا زاد من صعوبة تحركها، فقد كان للبريطانيين مخبرون يراقبون السواحل الأوروبية. فتجاوز «الموساد» العقبة، بأن فرق، إلى أقصى درجة ممكنة، نقاط انطلاق سفنه. ما كان البريطانيون يبدأون محاولة الضغط على سلطات بلد معين لإعاقة خروج سفينة، حتى كانت سفينة أخرى تخرج من ميناء آخر. هكذا أقام «الموساد» شبكة تغطي السويد والجزائر والبرتغال ويوغسلافيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وبلغاريا ورومانيا. في جميع هذه البلدان، كان مسؤولو «الموساد» المحليون يتمتعون بقسط من حرية المبادرة، فيما كانت الإدارة المركزية تمدهم بالبواخر التي كان «شيند»، الخبير في هذا المضمار، يشتريها من الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، كانت تنظم في باريس، حيث مقر الإدارة المركزية، الرشاوى التي تعطى لقناصل مختلف البلدان بغية نيل تأشيرات المرور الضرورية. كانت هذه الوثائق، التي تعطى على هيئة تأشيرات مرور جماعية، تستحصل بسهولة في يوغسلافيا وفرنسا ورومانيا واليونان. وكانت تساعد هذا التنظيم المعقد شبكة جد متطورة للاتصالات: خطوط اتصال لاسلكية وهاتفية وإرساليات وفرق من العبارين تلقوا تدريبهم في مجموعة المقاومة أيام النازيّة، لا تقف بوجههم حدود أيّ بلد.

في فلسطين، كان ممثلو «الوكالة اليهودية»، المقيمون في قرى الحدود مع سوريا ولبنان، يضطلعون بتمرير المهاجرين الذين يصلون إلى سوريا ولبنان، كسياح. كانت مجموعات فلسطينية تراقب الحدود، إلا أن سيل المهاجرين كان أعتى من أن يرد. وحتى حينما كانت القوات البريطانية تُحاط علماً بوصول مجموعة من المهاجرين، فتتصدى لها، كان أفراد المستوطنات «الجيّدة الموقع»، يهرعون لنجدة الوافدين وكسر الحصار. وكانت الحدود الجنوبية تمثل هنا مكمن ضعف للصهاينة، لأنه لم تكن قد أنشئت بعد مستوطنات يهودية في «النقب». لذا، فاعتباراً من نهاية ١٩٤٦، ركزت «الوكالة اليهودية» جهودها على هذه المنطقة، سيما وأنها كانت مطالباً بها كذلك للدولة اليهودية القادمة. هكذا أقيمت فيها، في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) إحدى عشرة مستوطنة. وفي اليوم نفسه، أعلن «ديوي»، حاكم ولاية نيويورك، أن من كان يجب تمكينهم من الهجرة إلى فلسطين لم

---

(٦٤) المصدر السابق، ص ١٦٦.

يكونوا ١٠٠٠٠٠ مهاجر، وإنما بضعة مئات من الآلاف. ووجه أ. غرانوفسكي، رئيس «الصندوق اليهودي العالمي»، نداء لتنظيم حملة تبرعات عالمية لجمع ٢٠ مليون دولار. ونَوّهَ في ندائه بقيام المستوطنات الجديدة في جنوب البلاد، وقال إنها «مكنت من التوغل بحيوية وعمق في مناطق جديدة، فعدلت خارطة فلسطين على نحو حاسم»(٦٥).

في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، أُطلق سراح القادة اليهود المعتقلين منذ ٢٩ حزيران (يونيو). وطبق قرار مماثل بحق القادة العرب المنفيين إلى جزر « سيشل ». بيد أن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المنتظرة. في ٩ منه، لقي أربعة جنود مصرعهم لدى انفجار قنبلة، وفي ١٠ منه دمرت محطة سكك الحديد في «رأس العين»، وفي ١٩ منه تسببت سلسلة من العمليات التفجيرية لسكك الحديد بالغاء كامل حركة النقل في فلسطين. وأخيراً، في ٢٠ من الشهر نفسه، لحقت بمركز جباية الضرائب في القدس أضرار بالغة بعد أن وضعت فيه حمولة من المتفجرات. واختتم العام ١٩٤٦ بنسبة عالية من الخسائر في صفوف البريطانيين: ثلاثة وسبعون قتيلاً! في ٧ كانون الأول (ديسمبر)، أُجِّلت ندوة لندن مرة أخرى، وذلك حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. وبهذه المناسبة، توجه وزير الدولة الأمريكي إلى كل من العرب واليهود، مطالباً إياهم بعدم مقاطعة الندوة ووعد بأن ترسل حكومته عضواً مراقباً. في ٩ منه، افتتح في «بال» المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرون. وحققت أطروحات «التحريفيين»، الذين كان يطالبون لدولتهم القادمة بكامل فلسطين والأردن، نجاحاً مشهوداً انعكس في نتائج الانتخابات. لقد جاءوا في التسلسل بعد «الماباي». ودافع وايزمان في خطابه عن مشروع التقسيم الذي قدمته «اللجنة التنفيذية» والذي يطالب للدولة اليهودية بـ ٦٥٪ من التراب الفلسطيني بحسب حدود الانتداب. وقد دعمه بن غوريون وناحوم غولدمان. إلا أن هذا لم يمنع الثلاثة من التعرض إلى هجوم عنيف من لدن المؤتمرين الذين اتهموهم بالتخلي عن برنامج «بلتمور». فأجاب أولئك بأن «تنازلات مأساوية» كانت قد أصبح لا مناص منها للخروج من الطريق المسدود.

ولدى التصويت الختامي، صوت المؤتمرون لمقاطعة مؤتمر لندن بنسبة ١٧١ صوتاً مقابل ١٥٤. وبعد مشروع موريسون، جيء إلى تحديد الأهداف السياسية: دولة يهودية، وهجرة غير محدودة إلى فلسطين تشرف عليها «الوكالة اليهودية». وأنهى المؤتمر أعماله في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، قرىء على حكومة لندن تقرير يقدم

---

(٦٥) «النيويورك تايمز»، ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦.

وجهات النظر المتناقضة لكل من وزارتي الخارجية والحربية. كانت الأولى تدعو إلى التفاوض، في حين تستند الثانية إلى النصائح المتكررة التي تقدم بها الجنرال مونتغمري، فتدعو إلى استخدام القوة في مواجهة الصهاينة. وتحققت الغلبة لرأي مونتغمري، سيما وأن المناقشة تصادفت مع اختطاف أربعة عسكريين بريطانيين، في فلسطين في اليوم نفسه كان قد حكم بالإعدام على «دوف غرونر»، المتّهم بالمساهمة في مهاجمة مركز شرطة. تبعت صدور الحكم، وعلى الفور، عمليات هجوم على مراكز الشرطة في تل أبيب والقدس وحيفا وكريات حاييم وطبريا وهاديرا. وتسببت سيارة مشحونة بالمتفجرات في تل أبيب بمصرع أربعة أشخاص وجرح مائة آخرين. فاحتجت بريطانيا على الحملات الصحافية المناوئة التي تتعرض لها في الولايات المتحدة، وتقدمت بشكوى إلى وزير الدولة «بيرنس»: كانت تلك الحملات غير مقبولة اطلاقاً، مثلما كانت غير مقبولة كذلك الإعفاءات من الضرائب التي كانت تحظى بها، في الولايات المتحدة، التبرعات المالية للمجموعات العسكرية الصهيونية في فلسطين. وفي ٤ كانون الثاني/ يناير، طالبت «الجامعةالعربية» رسمياً بعودة المفتي إلى فلسطين، وفي ١٣ منه وافقت «اللجنة العربية العليا» على المساهمة في ندوة لندن.

في فلسطين، وأمام الاضطرابات، بدأ البريطانيون يخلون رعاياهم المدنيين. ولم تأت النداءات الموجهة إلى المؤسسات اليهودية حتى تضغط على المجموعات الصهيونية المسلحة وتحملها على ايقاف نشاطها العسكري، بنتيجة تذكر. بل لقد صرحت غولدا مايرسون (غولدا مائير فيما بعد)، وكانت يومها رئيسة بالوكالة للمكتب السياسي لـ «الوكالة اليهودية»، بأن «من المتعذر علينا أن نقوم بدور الشرطة داخل طائفتنا، من دون أن تكون لنا دولة»[٦٦]. وفي ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، استأنفت ندوة لندن أعمالها، فقاطعها الصهاينة والأمريكان. القى «بيفين» كلمة الافتتاح، وتلاه جمال الحسيني، رئيس الوفد الفلسطيني، الذي استعرض تاريخ المشكل واعاد التأكيد على المطاليب العربية، واختتم بالرفض القاطع لقيام دولة يهودية، لأن ذلك إنما سيعني «نهاية» وجود العرب فوق هذه الأرض وانفراط عقد تماسكها الوطني». رفعت الجلسة ريثما يدرس نص الوفد العربي. وعاد الوفد البريطاني في ٧ شباط (فبراير) ليقدم استنتاجاته (التي ستعرف باسم «مشروع بيڤين»)، التي بعث منها، على الفور، بنسخة إلى «الوكالة اليهودية». يستعيد «بيڤين» مشروع «موريسون»، إلا أنه يضيف إليه فترة انتقالية تدوم خمس سنوات، تحت وصاية بريطانية، قبل استقلال البلاد. في ما يتعلق بالهجرة، يرفض

(٦٦) «النيويورك تايمز»، ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٧.

المشروع المطاليب اليهودية والعربية معاً، إلا أنه يوافق على استقبال ١٠٠ ٠٠٠ مهاجر للسنتين القادمتين، ولكن بشرط إمكان استقبال دفعات أخرى في السنوات اللاحقة من الفترة الانتقالية بما يتناسب مع طاقة البلاد على الاستيعاب. يجري نقل الملكيات العقارية تحت اشراف السلطة المحلية في كل منطقة، وينفرد بالسلطة المركزية المندوب السامي يساعده مجلس استشاري مكون من عرب ويهود. وأخيراً، يصار إلى انتخاب جمعية تأسيسية في غضون أربع سنوات. تتألف الجمعية من ممثلين يهود وعرب وتناقش تأسيس دولة فلسطينية مستقلة. سرعان ما تلقى المشروع رفض الأطراف المعنية. فأعلن «بيفين»، وقد وجد نفسه محط هجوم وانتقاد جميع الأطراف، عن أن حكومته سترفع المسألة إلى الأمم المتحدة. في ٢٦ شباط/ فبراير، كان أ. كادوغان، ممثل بريطانيا العظمى في المنظمة الدولية يتفاوض مع امينها العام حول شكليات المحادثات. بهذا كانت بريطانيا العظمى قد بدأت، عملياً، انسحابها من فلسطين، والولايات المتحدة قد حققت لسياستها الغلبة.

تمويل سياسة

يجدر التوقف أمام الأرقام التي تبين، بمزيد من الوضوح، عن متانة الأواصر بين «الأمريكانية» و«الصهيونية». تسرد اللائحة التالية المساعدات التي قدمتها الجاليات اليهودية، للحركة الصهيونية بين ١٩٠١ و١٩٤٨. إلا أنها لا تركز في الواقع إلا على المساعدات التي تقدمت بها الجمعيات اليهودية الامريكية، كما أنها تهمل، من جهة، التبرعات الفردية الكثيرة جداً، ومن جهة ثانية، المساعدات «الرسمية» التي لا توجد لها لوائح عددية اجمالية. ولقد أدخلنا بعض التعديلات على اللائحة التي نقدمها هنا معتمدين على لائحة لصاموئيل هالبرين[٦٧]، ذلك أنها بدت لنا غير معبِّرة بما فيه الكفاية، في حدود كونها لا تقدم غير أرقام عن وضع متوقع، وفي النهاية بديهي: الجالية اليهودية الامريكية تساعد الحركة الصهيونية. لذا عمدنا، منطلقين من تفسير محدد للطور المفصلي المتمثل في برنامج «بلتمور»، إلى تقسيم المعطيات إلى طائفتين، بغية إبراز مجموعتين من النتائج: المساعدات المقدمة قبل برنامج «بلتمور» وتلك المقدمة بعده. هكذا يبدو للعيان الانخراط في سياسة معينة وفي الوقت نفسه تمويلها. وترينا اللائحة التالية، جيداً، «الطفرة» التي حققها تضامن الامريكان [مع الصهيونية] بعد نشر برنامج «بلتمور»، ما دامت مساعدتهم بين ١٩٤٣ و ١٩٤٨ تعادل أربع مرات مجموع ما تلقاه الصهاينة طوال السنوات الأربعين السابقة!

---

(٦٧) Samuel Halperin, The Political World of American Zionism, Detroit, 1961, p. 325.

المستفيدون	المساعدات من ١٩٠١ إلى ١٩٤٢ (بالدولارات)	المساعدات من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٨ (بالدولارات)
كيرين كايميت	١٣٩٤٩٣٨٤	٨٤٤٤٢٠٦٦
كيرين هايسود	٢٣٢٠٠٠٠٠	١٠٧٧٧٥٧٣١
اللجنة الأمريكية لمعهد وايزمان	-	١٧١٧٩١٠
الأصدقاء الامريكان للجامعة العبرية	٨٨٠٢٣٢	٣٠٢٠٠٥١
الشركة الأمريكية للتقنيين	-	٨٦٤٥٠٨
الصندوق الامريكي لمؤسسات فلسطين	٩٣٣٤٨	٢٣٢٣٨١٥
المجلس الاتحادي لمؤسسات فلسطين	١٢٢٠٨٣	٨٧٧٥٤٣
هاداسا	١٣٨٥٣٩٨٨	٢٧٦١٧٤١٤
هاداسا الشباب	٩٣٠٣٣	٨٩٤٠١٨
لجنة العمل الوطنية من أجل فلسطين	٣٨٦٥٢٩٠	١٠٤٩٠٢٠٧
النساء الرائدات	-	٣٩٣١٦٥٦
ريد مورغن دوفيد	-	٥٤١٥٠٢
صندوق «ايزرات تورا»	١١١٧٥٢	٨٤٢٨٤٣
جمعية الأسهام المشترك	١٢٥٦١٤٩٤	٢٩٨٥٩٥٠٠
المجموع	٦٨٧٣٠٦٠٤	٢٧٥١٩٨٧٥٩

فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨
أرض للتقسيم ؟

باتخاذها قراراً برفع مسألة فلسطين إلى الأمم المتحدة، إنما أعلنت بريطانيا العظمى انها قد انسحبت من القضية. والحق أن الأحداث السابقة لتنطق بنفسها: لقد قام الصهاينة والامريكان بنشاط متكامل تماماً. وعلى التدهور المتزايد للأوضاع، في البلاد، أجاب تكتيك أمريكي هو اشبه ما يكون بحرب استنزاف. كلما فرض نفسه، أو كاد، حل للمشكلة، أعاد ترومان المطالبة بقبول الـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر اضافي، فتتعطل جميع المساعي المبذولة. بمجرد المطالبة برقم، كان ترومان يقوّض المبنى بكامله. ولقد كانت حيلته من البراعة بحيث اضطرت بريطانيا العظمى، وهي منهوكة القوى، إلى الاعلان عن نيتها في الانسحاب من فلسطين واحالة المسألة إلى «الأمم المتحدة». فما كان يكمن، يا ترى، وراء هذا الرقم؟ وهل يمكن تفسير انسحاب بريطانيا العظمى لمجرد عجزها عن حل مشكلة الهجرة؟

كانت مسألة فلسطين تقدم نفسها ككل معقد يتضمن مسألة عرب فلسطين، ومسألة الحركة الصهيونية، ومسألة اليهود الهاربين من أوروبا النازية، ومسألة مستقبل الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، والسياسة الخارجية الجديدة للولايات المتحدة، الخ. وهذه التعددية لعناصر متباينة تتنافس في الأشكال، هي بالذات ما كان البريطانيون يجابهون به ترومان كلما طالب بقبول الـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر اضافي في فلسطين. أكان ترومان مخدوعاً برؤيته الشخصية، أو «من السذاجة» بحيث يحسب أن وضعية الطريق المسدود لم تنشأ إلا من هذه العقبة؟ لا شيء أقل وثوقاً من هذا الاحتمال، إلا أن ترومان، بولوجه المسألة من هذا الباب، كان يلزم، في الواقع، باختزال هذا المجموع من المصاعب إلى مجرد مسألة امكانات مادية. وهكذا، ففيما كانت اللجان

والهيئات تجري التحقيق تلو الآخر، كان هو يأمر مساعديه بإجراء دراسات حول إمكانات امتصاص المهاجرين، وبخاصة حول مسألة نقل وإسكان المهاجرين القادمين. لا يعني هذا أن مستقبل فلسطين قد اختزل إلى مسألة نقل، بسيطة، وإنما يعني أن المستقبل قد تقرر من قبل، وبالحسم، على يدي الولايات المتحدة، التي لم تعد تعمل الآن إلا على حل مسائل تموينية لا أكثر. هذا هو ما كان يقوله رقم الـ ١٠٠٠٠٠ مهاجر، الذي كان يتمتع، كلما قذف به، بفاعلية سحرية قمينة بـ «كنس» المؤتمرات والاجتماعات وتقارير لجان التحقيق وما إلى ذلك. كان يعلن عن أنه، بمقتضى التفوق الأمريكي الجديد، قد اتخذ القرار بإقامة دولة يهودية وأنه لم يعد من المطلوب التفكير إلا بكيفيات تحققها الفعلي.

هكذا نعود إلى «الامريكانية»، التي اعتادت الرد على اسئلة الحق والعدالة بأسئلة الممكن وما هو قابل للتحقيق. ولما كانت فلسطين تمثل في جميع الأحوال أرضاً مهيأة للاخلاء، فإن الصعوبات الوحيدة بدت، في نظر الامريكان، متمثلة في الضرورات المادية التي تحتاج إليها الدولة البديل اسرائيل. وكان المهاجرون المائة ألف يساعدون في توفير أولى هذه الضرورات: تشكيل جيش الطرد وتهيئة العنصر الآخر المتضافر معه: سكان المستقبل. ان الانكليز، الذين لم يكن في مقدورهم رفض مقترحات حليفهم الأمريكي القويّ، كانوا يحاولون تقويضها بطرح اعتراضات تطبيقية محض. هل صمّم الأمريكان على نقل المهاجرين المائة ألف؟ هذا يعني انهم سيتحملون تكاليف النقل. وإذا ما غامر هؤلاء بتفجير صدامات في فلسطين؟ هنا سيكون على الولايات المتحدة أيضاً أن تتدخل تدخّلاً مباشراً في كل نشاط تطبيعي عسكري. لم تكن هذه العوائق بحد ذاتها بالبسيطة. كان الحلفاء، الخارجون للتو من الحرب، منهكين إلى اقصى حد، وعلى أكثر من صعيد. إلا أن هذه المصاعب كانت تهون في السياق الخاص بفلسطين. كان العالم كله يعرف أن «الهاغانا»، التي لم تكن لتكف عن الاستعداد، ستتكفل وحدها بحرب الطرد، وقد كان الأمر يقتصر على مواصلة نقل اللاجئين اليهود والسلاح. ثم ان هذه العقبات التقنية كانت مؤقتة تماماً: فسرعان ما انسحبت بريطانيا العظمى، التي لم تعد تمارس أكثر من «قتال» تراجعيّ، من الساحة كلها. فبرفعها القضية إلى الأمم المتحدة، انتقلت بريطانيا من مجابهة بينها وبين الولايات المتحدة إلى مناقشة تساهم فيها جميع البلدان. وكانت الأمور هنا أهون بكثير على الولايات المتحدة التي بعد استبعاد بريطانيا العظمى من الحلبة، تجاوزت الجانب الأصعب.

التقسيم في «الجمعية العمومية»

في ٢ نيسان (ابريل)، طلب الوفد البريطاني في منظمة الأمم المتحدة إلى أمينها العام الدعوة إلى «دورة خاصة للجمعية العمومية للمنظمة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتشكيل لجنة تكلف بالتحضير للمحادثات» المتعلقة بمسألة فلسطين، لدى انعقاد الدورة العادية القادمة. وفي ٢١ و ٢٢ منه طلبت مصر والعراق وسوريا ولبنان والعربية السعودية أن يضاف إلى الاقتراح البريطاني: «[مناقشة] نهاية الانتداب في فلسطين وإعلان الاستقلال».

بدأت الدورة الخاصة أعمالها في ٢٨ نيسان (ابريل)، رافضة «المقترح العربي». وبعد سلسلة من المناقشات بين الممثلين السوفياتي والامريكي بخاصة، كان الأول يطالب فيها بأن تمثل في اللجنة الخاصة الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وكان الثاني يرى، على العكس، أن اللجنة يجب أن تنحصر في بلدان «محايدة». تشكلت اللجنة الخاصة في ١٥ أيار (مايو)، وامام أعضائها، ممثلي استراليا وكندا وتشيكوسلفاكيا والبيرو والسويد وارغواي ويوغسلافيا، صرح الممثل البريطاني قائلاً: «لقد حاولنا طيلة السنوات الماضية حل مشكلة فلسطين. والآن، وقد عجزنا عن ذلك، نحيل المسألة إلى الأمم المتحدة علها تنجح من حيث اخفقنا نحن»[1].

في اليوم نفسه، صدرت «النيويورك هيرالد تريبيون» وهي تحمل افتتاحية لكاتب السيناريوهات المعروف حينها في هوليود، بن هشت، عنوانها: «رسالة مفتوحة إلى الارهابيين في فلسطين». نقرأ فيها بخاصة: «(...) ان يهود أمريكا يقفون معكم. انكم أنتم ابطالهم. انتم الابتسامة التي تأتلق على أوجههم (...) طيلة خمسة عشر قرناً من الزمان، لم تتوان أمة أوروبية واحدة عن الاساءة إلى اليهود. الآن، البريطانيون هم الواقعون في ضيق. انكم الاجابة الأولى التي تمنح للعالم الجديد معنى. كلما فجرتم ترسانة بريطانية للسلاح، كلما خربتم سجناً بريطانياً، أو رفعتم إلى كبد السماء قاطرة بريطانية، كلما اطلقتم رصاصكم أو القيتم بقنابلكم على البريطانيين الخونة، غزاة وطنكم هؤلاء، اقام لكم يهود أمريكا في قلوبهم احتفالاً صغيراً (...) اننا نعمل من أجلكم. نجمع لكم المساعدات المالية...»

كان على لجنة «اليونسكوب» UNSCOP المكلفة بـ «التحقيق في فلسطين، أو في كل مكان ترى ضرورة للتحقيق فيه (...) بغية تقديم مقترحات لحل مشكلة فلسطين»،

---

(١) Sami Hadawi, Bitter..., op.cit., p.60.

أن تنتهي من وضع تقريرها في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ كتأريخ أقصى. وقد تلقت تشكيلتها رفض الأقطار العربية وتركيا وافغانستان. تبعه في الحال رفض «الهيئة العربية» التي أعلنت عن مقاطعتها لها. كانت الهجرة إلى فلسطين تتواصل في تلك الأثناء على قدم وساق: لقد وصل إلى مدينة حيفا، في ١٧ أيار (مايو)، ١٤٢٠ مهاجراً. «ونعتت «الهاغانا» وصول ٤٠٠ يهوديّ شرقيّ من أفريقيا الشمالية في ٣١ منه بـ «الحدث التاريخي»، إذ كان «أول عملية انقاذ ليهود غير أوروبيين». وصل أعضاء «اليونسكوب» إلى فلسطين في ١٤ ـ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٧. عقدوا فيها ٣٦ جلسة. فأبرقت «الهيئة العربية» إلى الأمين العام للمنظمة الدولية، تشرح له مقاطعتها لأعمال اللجنة: كان أغلب أعضاء «اليونسكوب» معروفين بمساندتهم الصهيونية، أما الأمم المتحدة فلم ترفض مناقشة نهاية الانتداب فحسب، وإنما أثبتت كذلك قصورها عن التمييز بين المشكلة العالمية للاجئين ومشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. تختتم البرقية بهذه الكلمات: «إن حق العرب الطبيعي في فلسطين جلي في ذاته وما عاد يحتمل تشكيل مادة للتحقيقات»[٢]. وطوال الفترة التي قضاها اعضاء «اليونسكوب» في البلاد، صعد الصهاينة نشاطهم العسكري ليؤكدوا على معارضتهم لبريطانيا العظمى، وعلى إصرارهم على إقامة دولة، وكذلك على الطابع الطوباوي لكل فكرة تقول بتعايش العرب واليهود. هكذا فجرت في حيفا، في ١٩ حزيران (يونيو)، شاحنة محملة بالمتفجرات. ومع أن أعضاء اللجنة قد استنكروا الحادث، علنا، فإن ذلك لم تكن له نتائج هامة على مجرى التحقيق. بل، على العكس، حالما صدر حكم بالإعدام على ثلاثة من أعضائه، متهمين بمهاجمة سجن عكا، ردت «الارغون» باختطاف عريفين بريطانيين وأعلنت عن تصميمها على قتلهما في حالة تنفيذ الحكم.

في تموز (يوليو)، وقع حادث «الأكزودوس». ان هذه السفينة الصغيرة، التي كانت تحمل اسم «الرئيس غارفيلد»، ودعيت للمناسبة بـ «أكزودوس ١٩٤٧» («الهجرة ـ ١٩٤٧»)، كانت محملة بـ ٤٥٥٤ مهاجراً نقلوا من المانيا، وهم يحملون تأشيرات سفر إلى «كولومبيا». قام البريطانيون، وقد عرفوا بالتحضيرات للرحلة، بضغوط لمنع السفينة من الاقلاع. إلا أن «أكزودوس» افلتت من المراقبة، وفي ١٧ تموز (يوليو) كانت على مسافة نحو ٦٠ ميلاً من الشواطىء الفلسطينية. كانت السلطات البريطانية تتهيأ لاعتراضها حين أصبح الجو مأسوياً فجأة. لقد قامت اذاعة «الهاغانا» بدور محطة تحويل

---

(٢) U.N. Special Committee in Palestine, **Working Documentation Prepared for the Secretariat**, 5 vol., 1947; **Document A 364** Vol. II, Annexe 5, p. 5.

للبث، فنقلت المحادثات ورسائل ملاحي السفينة. أوقف البريطانيون الباخرة واقتادوها إلى حيفا. ثم أرجع المهاجرون إلى المانيا. فشلت، إذن، عملية التهجير. إلا أن أصداءها كانت بالغة الوقع على الرأي العام العالمي الذي تأثر، بشدة، بإصرار الركاب على الوصول إلى فلسطين مهما كلف الأمر، وكذلك على لجنة «اليونسكوب» التي وصف عضوها اليوغسلافي الحادث بـ «أفضل برهان يمكن أن نحصل عليه»[٣].

في ٢٦ تموز (يوليو)، لقي جنديان بريطانيان مصرعهما لدى انفجار لغم في القدس. فردت السلطات على الفور بأن أعدمت أعضاء «الارغون» الثلاثة الموقوفين. فنفذ مناحيم بيغن تهديداته. لقد عثر البريطانيون على عريفيهما المخطوفين مشنوقين في «ناتانيا». واصابت سلسلة من التفجيرات الجنود الذين أرسلوا لاستعادة الجثتين، بجراح. كانت الطريق ملغومة وإحدى الجثتين مفخّخة. فقامت السلطات البريطانية، وقد استبد بها الغضب، بعمليات انتقام كانت تخبط فيها خبط عشواء، مسرحها مقاهي «تل أبيب». لقي فيها خمسة يهود مصرعهم وجرح منهم خمسة عشر. في ٢٠ تموز/ يوليو، غادرت «اليونسكوب» فلسطين إلى بيروت، حيث استكملت شهادات الدول الأعضاء ما خلا شرقيّ الأردن، ثم انطلقت إلى جنيف لتضع تقريرها.

في ١٠ آب (أغسطس)، هجم رجال غير محددي الهوية على أحد مقاهي تل أبيب، واغتالوا خمسة من مرتاديها اليهود. اذاعت «الهاغانا» نداءات لتهدئة الطائفة، وأكدت على أن خططاً للرد كانت جاهزة. وعقد اجتماع لـ «المجلس القومي اليهودي» ضم جميع مستشاري البلديات، لمناقشة وضع «خطة دفاع عن الطائفة اليهودية». في ١٥ منه، بدأت عمليات الانتقام: اغتيل ستة عشر فلسطينياً في هجوم قامت به «الهاغانا»، وكان بين الضحايا امرأة وأربعة اطفال.

في ٣١ آب (أغسطس)، كان تقرير «اليونسكوب» جاهزاً[٤]. يختتم التقرير باثنتي عشرة توصية حظيت احدى عشرة منها بموافقة جميع اعضاء اللجنة: إنهاء الانتداب، والاعلان عن استقلال فلسطين بعد فترة انتقالية تخضع فيها البلاد لوصاية «الأمم المتحدة»، وصيانة الأماكن المقدسة، وايجاد حلول مباشرة لانقاذ مصير الـ ٢٥٠٠٠٠ لاجىء، المحشّدين في المخيّمات الأوروبية، وحماية حقوق الأقليات في فلسطين، واقامة علاقات سلمية فور الإعلان عن الاستقلال، وارساء أسس وحدة اقتصادية، ودعوة أطراف النزاع إلى وضع حد للعنف. أما التوصية المختلف عليها فكانت تقول بأنه

(٣) «النيويورك هيرالد تريبيون»، ١٩ - ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٤٧.
(٤) المصدر السابق، الملحوظة ٢.

«يظل من الواضح، في مسألة فلسطين هذه، أن أي حل لا يمكن أن يفكر به باعتباره يمثل في الوقت نفسه حلاً للمسألة اليهودية اجمالاً».

في ما يتعلق بتنفيذ هذه التوصيات، انقسمت «اليونسكوب» إلى طائفتين، وقد تغيبت استراليا. الطائفة الأولى أغلبية، وضمت كندا وتشيكوسلفاكيا وغواتيمالا وهولندا والبيرو والسويد وأوروغواي، وكانت تؤيد تقسيم فلسطين واقامة وحدة اقتصادية. تنقسم البلاد بناء على هذه الرؤية إلى دولتين، عربية وأخرى يهودية، ومنطقة دولية تشمل القدس وتوضع تحت اشراف الأمم المتحدة. تضم الدولة العربية ٧٢٥٠٠٠ عربي و ١٠٠٠٠ يهودي وتغطي ٤٢٪ من مساحة البلاد الكلية. واليهودية تمتد على ٥٦,٤٧٪ من المساحة الكلية وتستوعب ٩٠٥٠٠٠ نسمة، منها ٤٩٨٠٠٠ يهودي و ٤٠٧٠٠٠ عربي. أما المنطقة الدولية المتمثلة في القدس فتغطي الـ ٠,٦٥٪ المتبقي من المساحة، وتستوعب لـ ١٠٥٠٠٠ عربي و ١٠٠٠٠٠ يهودي.

الطائفة الثانية، الأقلية، ضمت ممثلي الهند وايران ويوغسلافيا، وكانت توصي بأن يُصار، بعد فترة انتقالية تمتد على ثلاث سنوات، إلى انشاء دولة فيدرالية تضم دولتين، عربية وأخرى يهودية، وتكون القدس عاصمة الفيدرالية.

وافق الصهاينة على المقترح الأول على الفور، ورفض الفلسطينيون وبقية العرب كلا المقترحين. وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر)، نصبت الجمعية العمومية من نفسها لجنة خاصة للبت في تقرير «اليونسكوب». بدأت اللجنة أعمالها في ٢٥ و ٢٧ منه، واستدعت «الهيئة العربية» للتشاور. أعاد الممثل الفلسطيني التأكيد على واجب شعبه، المقدس، في الدفاع عن وطنه، وذكر الحضور بأن حقوق الفلسطينيين قد شكلت، في غضون خمس وعشرين سنة، مادة ثمانية عشر تقريراً لم تسفر عن أي نتيجة! ولما عجزت اللجان عن إلغاء هذه الحقوق وعن تثبيتها، فإن على اللجنة الخاصة أن تفهم الآن أن «الهيئة العربية» ما عادت لتؤمن بجدوى إضافة جديد إلى التقارير السابقة.

في ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر)، عينت اللجنة الخاصة لجنتين فرعيتين جديدتين (!!!). كانت كل واحدة منهما مكلفة بصياغة الإجراءات اللازمة لتطبيق أحد المشروعين اللذين اقترحتهما «اليونسكوب». اكتفت الأولى، وكانت مؤلفة من ممثلي كندا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة وأورغواي والاتحاد السوفييتي وفنزويلا، بتبني مشروع الأغلبية من دون أن تقترح الإجراءات العملية لتنفيذه، لأن البريطانيين أعلنوا عن أنهم، وإن كانوا لا يعارضون «الجمعية العمومية»، لا يتبنون حلاً لا يوافق عليه العرب واليهود. بل أكثر من هذا أعلنت بريطانيا العظمى عن انعتاقها من تبعة كل تطبيق محتمل

للمشروع . و «حتى يحين اليوم الذي نضع فيه نهاية للانتداب ، لن نقبل بأي اقتسام للسلطة في فلسطين. إننا نحن المسؤولون، وجنودنا هم من يقيمون القانون والأمن. ومتى ما اكتمل انسحاب قواتنا لن نعود مسؤولين عن القانون والأمن إلا في المعسكرات التي ستجتمع فيها فصائلنا»[٥].

أما اللجنة الفرعية الثانية ، التي كانت مؤلفة من ممثلي افغانستان وكولومبيا ومصر والعراق ولبنان والباكستان والعربية السعودية وسوريا واليمن ، فقد صرحت منذ اجتماعها الأول بأنه ما دامت كل واحدة من اللجنتين الفرعيتين تتألف من الأقطار المؤيدة لأحد المشروعين، فإن القضية تبدو لها «مقررة سلفاً». وعبثاً اقترحت تعديل تشكيلتها الخاصة وإحلال ممثلي بلدين حياديين محل ممثلي بلدين عربيين . في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، حانت لحظة التصويت، ونالت توصيات اللجنة الفرعية الأولى تأييد ٢٥ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً معارضاً و١٩ صوتاً ممتنعاً عن التصويت. فأعلنت الأقطار العربية عن أن النتائج ليست بالمقبولة . مع ذلك، بقي معارضو مشروع التقسيم متمسكين بآمالهم ، لأن قرار الجمعية العمومية النهائي كان يتطلب ثلثي الأصوات. علما ، أن الأصوات الخمسة والعشرين المؤيدة لم تكن كافية ، كما أن عدداً من الممثلين الذين امتنعوا عن التصويت صرحوا للممثلين العرب بأنهم قد تعرضوا إلى ضغوط شديدة من لدن الولايات المتحدة ، غير أن الأمر سيكون مختلفاً في التصويت العام [٦]. إلى هذا الوعد، انضاف تسرب «معلومات» تفيد أن ممثلي بريطانيا العظمى وفرنسا والأرجنتين وأقطار أمريكية لاتينية أخرى سيمتنعون عن التصويت هم أيضاً. في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، افتتحت جلسة الجمعية العمومية ، كان «اختبار القوة» يتركز على عدد من الأصوات محدد . لقد كان الموقف ولا أوضح . فكان هناك ثلاث كتل من المصوتين : كتلة أغلبية يتزعمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وكانت داعمة للمشروع الصهيوني . وأخرى أقلية ، تتألف من الأقطار العربية وبعض الأقطار الإسلامية وعدد من الأقطار التي «وعدت بالمساندة» . وثالثة وجدت نفسها ، على محدودية حجمها ، محاصرة بالضغوط الأمريكية . رفعت الجلسة مرتين ، لأن النصاب ، المتمثل في ثلثي الأصوات، لم يتحقق ولا مرة . فراحت الولايات المتحدة، عبر وزارتها لشؤون الدولة ، تتصل بالحكومات مباشرة لتعدل موقفها . وهي

---

(٥) Muhammad Zafrullah Khan, **Palestine in the U.N.O.**, Karachi, 1948, repris dans W. Khalidi, **From Haven...**, **op. cit.**, p. 711.

(٦) من بين البلدان التي كانت تقدم هذه الوعود بتصويت مؤيّد للعرب ، الفيليبين واليونان وهايتي وليبيريا وكولومبيا وسيام.

اللحظة التي وقع فيها «التأجيل» الشهير للجلسات بذريعة «عيد الشكر» الأمريكي، الذي التقى فيه ترومان القادة الصهاينة للاتفاق على آخر لمسات العملية[7]. جاءت الجلسات التالية محتدمة، وفي الغالب عاصفة. وقد رافقها، بخاصة، نشاط مكثف وراء الكواليس، وتهديدات أمريكية لبعض الأقطار الصغيرة التي كانت مترددة. في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، نال مشروع التقسيم تأييد ٣٣ صوتاً مقابل معارضة ثلاثة عشر صوتاً وامتناع ثمانية أصوات[8].

وهكذا كانت دولتان اثنتان ستلدان بعد شهرين من انتهاء الانتداب، الذي حددته بريطانيا العظمى في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. لدى الفراغ من التصويت أعلن أعضاء الوفود العربية انهم لا يتحملون نتائجه، وأن أقطارهم ليست مسؤولة عن «حمامات الدم» التي ستقع لا محالة. ثم انسحبوا من القاعة سوياً. في تلك اللحظة، طلب الكلام ممثل الباكستان، ظفر الله خان: «(...) لقد اتخذ للتو قرار خطير»، قال الممثل الباكستاني. ها هو الستار يسدل. «لقد قمنا بكل ما في وسعنا لتحقيق الخير كما أراناه الخالق»، هذه كانت آخر كلمات الرئيس الأمريكي. ولقد أفلح بالفعل في إقناع عدد كاف من زملائنا الممثلين، ليروا الحق كما يراه هو، ولم يترك لهم أن يساندوا الحق كما كانوا يرونه هم أنفسهم. إن قلوبنا لحزينة، ولكن ضميرنا أصبح مرتاحاً! وما كان الأمر سيكون كذلك لو أننا كنا منتمين إلى المعسكر الآخر. إن الامبراطوريات تظهر وتزول (...) لا أحد يتكلم اليوم إلا على الأمريكان والروس (...) وليس في مقدور أحد أن يتكهن ان كان المقترح الذي تزعمه هذان العملاقان وسانداه، سيجلب خيراً أم شراً. إلا ان ما نخشاه هو أن تكون النتائج المباركة، إذا كانت مثل هذه النتائج ستتحقق، ضئيلة الأهمية بالقياس إلى ما سينجم عنه هذا التقسيم من أضرار. إن هذا القرار يفتقر إلى كل صلاحية شرعية. لن نبادل الضغينة أولئك الذين اجبرتهم ضغوط مشددة على تغيير المعسكر الذي اليه

---

(٧) راجع بخصوص مجموع هذه المناورات:
Abba Eban, **President Truman and the Negev, November 19, 1947,** in Walid Khalidi, **From Haven..., op.cit.,** p 703 - 708.

(٨) حضر هذه الجلسة الأخيرة ٥٦ موفداً، وكان الموفد السابع والخمسون هو ممثل «سيام» الذي اضطر إلى مغادرتها لوقوع انقلاب بالحكم في بلاده. صوت بالايجاب كلٌ من: «افريقيا الجنوبية واستراليا وبلجيكا وبيلوروسيا وبوليفيا والبرازيل وكندا وكوستاريكا والدانمارك وجمهورية الدومينيكان والأكوادور والولايات المتحدة وفرنسا وغواتيمالا وهاييتي وآيسلندا وليبيريا واللوكسمبورغ وهولندا ونيكاراغوا والبيرو والفيليبين وبولندا والسويد وتشيكوسلفاكيا وأوكرانيا والاتحاد السوفياتي وأوروغواي وفنزويلا. وصوّت بالسلب كلٌ من: أفغانستان وكوبا ومصر واليونان والهند وايران والعراق ولبنان والباكستان والعربية السعودية وسوريا وتركيا واليمن. وامتنع عن التصويت كلٌ من: الأرجنتين وتشيلي والصين وكولومبيا وأثيوبيا وبريطانيا والهندوراس والمكسيك والسلفادور ويوغسلافيا.

يتمون، وعلى منح صوتهم لمقترح لا يؤمنون بانطوائه على العدالة. بل حتى إننا لنضمر لهم المودّة»[٩].

احتفل المفيدون الأساسيون من التصويت، داخل «الوكالة اليهودية»، بالتقسيم باعتباره انتصاراً ضخماً. لكن هل كان القبول بقسم من فلسطين، فحسب، يشكل تنازلاً من قبل أولئك الذين كانوا يطالبون بدولة يهودية تمتد على التراب الفلسطيني بأسره؟ كان بن غوريون قد أجاب عن هذا السؤال منذ ١٩٤٦، إذ قال امام اللجنة الانغلو ـ أمريكية: «ليس هدفنا أن نشكل أغلبية. فهذا لا يحل المشكل. ليس تحقيق الأغلبية سوى مرحلة، وهي لن تكون الأخيرة. سوف نحتاج إليها لتأسيس الدولة. لكن سيظل علينا أن نبني الوطن القومي»[١٠].

كانت الحرب في فلسطين على الأبواب. وسوف تثبت الأحداث اللاحقة دقة التمييز الذي كان بن غوريون يقيمه بين «الدولة اليهودية» و «الوطن القومي». إنّ قيام الأولى سيُمكّن من بناء الثاني.

مع التقسيم، دخلت البلاد الحرب الشاملة للطرد.

التحقيق ودراسة السوق

في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ذكر الناطق الرسمي باسم الوفد الفلسطيني بأن فلسطين قد شكلت، في أقل من خمس وعشرين سنة، موضوع ثمانية عشر تحقيقاً. وأضاف أن هذه التحقيقات لم تؤكد، وفي الوقت نفسه لم تلغ، حقوق الشعب الفلسطيني. مع أن هذه الكلمات قد قيلت في مقر الأمم المتحدة، فإنها كانت تتوجه، في الواقع، إلى الوفد الذي كان قراره سيحدد النتيجة النهائية للمناقشات. كان الموفد الفلسطيني يخاطب الأمريكان، ولكن دون أن يعرف، وقد اعتاد على مختلف اللجان الملكية البريطانية، الوظيفة المختلفة تماماً للتحقيق لدى البعض والبعض الآخر. حينما كان البريطانيون يبعثون بلجان للتحقيق في فلسطين فهم، أولاً، كانوا السادة الوحيدين في البلاد. لم تكن أية قوى كبرى ثانية لتنازعهم السلطة. ثم ان حقيقة كون البريطانيين كانوا يجرون دائماً هذه التحقيقات على أثر انتفاضات شعبية، ما كان يمكن إلا أن تؤكد هذا الجانب. كانت الحكومة البريطانية، ما ان تفرغ من إخماد عصيان مُقلقٍ لها، حتى تبعث

---

(٩) U.N. 128th Meeting of the General Assembly: Official Records, vol. II, p 1426.

(١٠) يذكره موشي منوحين في كتابه:
Moshe Menuhin, The Decadence of Judaism in our Time, Beirut, 1969, p. 114

على الفور بخبرائها ليعيدوا تقييم الوضع، ولكن بدون أن تتشكك أبداً في كونها ستتحكم به في جميع الأحوال. وهكذا، كانت جميع التحقيقات التي قام بها البريطانيون بمفردهم، أي حتى «الكتاب الأبيض» للعام ١٩٣٩، موجهة لتمكين القوة الاستعمارية من تقييم التسهيلات التي يمكن أن تمنحها للطائفتين العربية واليهودية. كان التحقيق يشكل، في الأوان ذاته، صمام أمان للانتفاضات ودليلاً على «مهابة» دولة كانت تعرف أن «تقر بمغالاتها»، وتعلم، كسيد غير منحاز، انها ذاهبة لدراسة الوضع كيما تتمكن من التقرير على نحو أفضل. إلا أن تغيراً طرأ اعتباراً من ١٩٤٢. لم تعد بريطانيا العظمى توجه التحقيق بمفردها. تحولت اللجان من ملكية إلى مشتركة، ولم يعد تصاعد العنف ليشكل علة كافية لإعادة صياغة السياسة الاستعمارية. إن مصير البلاد نفسه أصبح مطروحاً كسؤال. صحيح أن اشراك الأمريكان في التحقيق كان يعكس موازين القوى الجديدة، إلا أنه كان يشف، بخاصة، عن إمكان انسحاب محتمل للبريطانيين. ولقد ارتكب الناطق الرسمي باسم الوفد الفلسطيني خطأ حينما خاطب الأمريكان في الأمم المتحدة كما لو كانوا بريطانيين، واضعاً إياهم في مقام حكم مفترض. لم يكن عارفاً بأن محاوره الجديد لم يكن ليجري تحقيقاً وإنما... دراسة فعلية للسوق.

لم يكن السؤال عن مستقبل فلسطين في دراسة السوق هذه غير سؤال شكلي. كان الجواب قد عثر عليه من قبل، وكان مفروغاً تقريباً من أن فلسطين ستحول إلى دولة يهودية. لم تكن التحقيقات/ دراسات السوق تلك لتصبو إلا إلى استيضاح الشروط التي تطرح البضاعة فيها وتُصرِّف. كان طرد العرب يشكل فرضية الانطلاق. ولم يكن المبعوثون الأمريكان يقاربون المجال الفلسطيني إلا من خلال قدراته على تشكيل مجال لاستقبال البديل. محل مسألة السياسة العادلة، كان يوضع ما هو ممكن مادياً، وذلك سيما وأنه لم تكن من حاجة لتبرير المشروع الصهيوني أمام الفلسطينيين.

إلا أن هذه الحاجة بدأت تُحَسّ في العالم: ولم يكن في مقدور الأمريكان، الذين كانوا يضربون عرض الحائط بمشاعر السكان المنذورين للطرد، إلا أن يعنوا عناية جدية بصورة الصهاينة لدى الأمم الأخرى. وفيما كانت مسألة تصريف البضاعة تُطرح في فلسطين وحدها، فإن مسألة إنزالها كانت تطرح على المستوى الدولي. وقد أعد الأمريكان لهذا الغرض طريقة تفكير، هي التالية: لما كانت المجازر الهتلرية ستكتب في تاريخ الإنسانية بحروف سوداء، فإن على العالم الحر أن يبذل كل ما في وسعه للحيلولة دون تكرر هذا الجنون القاتل. وفي ما يتعلق باليهود، لا يجب أن تحل مشاكلهم العاجلة فحسب، وإنما، وبخاصة، أن يضمن عدم تشكيلهم ضحايا مشاريع توتاليتارية أخرى في

المستقبل. ولما كان سبب المصائب التي تحل بهم باستمرار هو وضعهم كأقلّية دائمة، فيجب تحويلهم، في مكان ما من العالم، إلى أغلبية. لكن ما العمل حتى يشكل المهاجرون اليهود أغلبية في فلسطين، بعد وصولهم إليها، ما دام هذا هو البلد الذي «يرغبون بالذهاب إليه»؟ بما أن عدد الفلسطينيين، ورفضهم أن يفقدوا وطنهم، لم يكن ينظر إليهما كعائقين عمليين، فسيصار إلى معالجتهما بالتقسيم. كان ذلك يعادل جمع كل طائفة في منطقة بذاتها. لن تشكل كل منهما أغلبية بالقياس إلى أخرى، أقليّة، وإنما ما يشبه أغلبية منفردة في دولتها الخاصة. يشكل اليهود، في مشروع التقسيم، أغلبية في الدولة اليهودية، والعرب أغلبية في الدولة العربية. كانت الصيغة توحي بالتطمين، والبناء، إذا ما نحن نظرنا إليه من خارج، يبدو متلفعاً بشملة العدالة، المحققة أخيراً لليهود والفلسطينيين. سيما وأن ثنائي الأغلبية/ الأقلية يندرج هو الآخر في إشكالية مألوفة، «مدجنة»، ومشرعة لدى الرأي العام الغربي، ما دام (أي الثنائي) يشكل حجر زاوية أنظمته الديموقراطية. كان الغرب يتحرر بذلك من عبء، ويحسب أنه قام بحل المشكلة، وبخاصة أنه سدد دينه ازاء اليهود ضحايا النازية.

إن الإعلان عن قيام دولتين في فلسطين قد مد الصهاينة بالقاعدة القضائية والمادية التي ستمكنهم من إلغائهما كلتيهما وتأسيس دولة ثالثة هي الوطن القومي لليهود. كان للسلطة المعطاة للصهاينة، والتي انبثقت من قرار للأمم المتحدة، الامتياز الكبير المتمثل في تحويل المستوطنين اليهود إلى طائفة بات بيدها حق إقامة دولة، في مقدورها القيام بجميع الإجراءات الضرورية لممارسة هذا الحق، بدءاً بأولها: حيازة السيادة في مجالها الخاص. منذ تلك اللحظة، نالت الطائفة اليهودية في فلسطين، التي تكونت من موجات متعاقبة من الهجرة، اعترافاً يعفيها من تبرير وجودها السياسي والعسكري على أرض غريبة. ومكن هذا الاعتراف الصهاينة من شحن المهاجرين والأسلحة في اتجاه هذه الدولة مع انها لم تقم بعد، وإذْ مَنحهم صفة شركاء محليين فقد وضع نهاية لوضعهم كمتسلّلين دُخَلاء.

«لماذا أنتم في فلسطين؟»: هذا هو السؤال الذي لاحق الصهاينة باستمرار. مع قرار التقسيم، حل محله سؤال آخر: «أين ستمارسون سيادتكم في فلسطين؟».

لقد نظم الصهاينة حربهم، وخاضوها، عبر ملامح قوة تدافع عن دولتها قبل أن تولد هذه الدولة! إلا أن المشكل ظل قائماً بكامله. فلم يكن الفلسطينيون ليقبلوا لا بالتحول إلى الأقلية ولا بخسارة جزء من وطنهم. لقد كان بن غوريون يحدد، من جهته، مطامح طائفته بصورة ولا أكثر ملموسية: «إن هدفنا ليس هو التحول إلى أغلبية. فهذا لا يحل المشكل.

ليس تحقيق الأغلبية سوى مرحلة، وهي لن تكون الأخيرة. سوف نحتاج لتأسيس الدولة. لكن سيظل علينا أن نبني الوطن القومي لليهود». كيف سيقام، انطلاقاً من دولة بأغلبية يهودية، وطن يهودي محض؟ كيف ستشكل «الأغلبية» نقطة الانطلاق لتحقيق زوال «الآخَر» الفلسطيني"؟ عن هذه الأسئلة، ستقدم الحرب القادمة الإجابة.

فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨
حرب الطرد

القوات المتخاصمة في فلسطين

لا تشير الإحصاءات التالية إلا إلى القوات الفلسطينية والصهيونية. لقد استبعدت منها القوات العربية، لأنها لم تدخل إلى فلسطين إلا مع الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. حتى هذا التاريخ، كانت الاشتباكات تضع الفلسطينيين وحدهم في مواجهة «الهاغانا». وحين بدأت الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى فعلياً، كان الفلسطينيون قد تحولوا في غالبيتهم العظمى إلى لاجئين.

لما كانت كل واحدة من الطائفتين، اليهودية والعربية، قد اندفعت بكاملها لمواجهة الأخرى، فإن موازين القوى لم تكن تعتمد على عدد الرجال الذين كان كل من المعسكرين يدفع بهم إلى القتال وإنما على الأسلحة التي كانت في حوزتهم. على هذا الصعيد، كان الفلسطينيون فقيري الإمكانات على نحو مأسوي. هذا نابع من كونهم بدأوا حرب ١٩٤٨ بالأسلحة نفسها التي بقيت لديهم من ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. علماً، أن الحرب العالمية الثانية كانت مسرحاً لتطور تقني هائل في صناعة الأسلحة. وكانت الشبكات التي مدتها «الهاغانا» في سائر الأقطار الأوروبية، والتي امتازت بقوة تنظيمها وسعة إمكاناتها المادية، قد أفادت من هذا التطور إلى حد بعيد. ثم إن البريطانيين كانوا قد صادروا الكثير من محتويات مخابىء الأسلحة الفلسطينية، التي كانت بائسة بالأصل، على حين أفاد اليهود من شبكة واسعة من التواطؤات داخل الأجهزة البريطانية. كانوا يحاطون علماً بالتحريات المفاجئة التي تقوم بها الشرطة البريطانية قبل وقوعها. إن اللائحة الرسمية التالية توضح انعدام التوازن هذا جيداً[1].

(١) Government of Palestine, Survey..., op.cit., vol. II, p. 594-595.

أسلحة صادرها البريطانيون
بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

	لدى الفلسطينيين	لدى اليهود
مدافع رشاشة	٢	١
بنادق رشاشة	٢٨	٨
بنادق	٥٦٤٤	١٢٧
مسدسات	٣٠٨٩	٢٣٨
قنابل يدوية	١٠٩١	٨٨٦
ذخيرة	٢٧٤٨٨٠ رصاصة من مختلف العيارات	٥٠١١٦ رصاصة من مختلف العيارات

علينا، كذلك، أن نضيف أن قوانين الطوارىء للفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، التي كانت تحكم بالإعدام على كل من يضبط حاملاً السلاح، بقيت تطبق حتى نهاية الانتداب. وقد نفذ حكم الإعدام، بهذه التهمة، في ١٤٨ عربياً في الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥[٢].

وأخيراً، فإن بقية العرب لم يبدوا كبير حماسة لمساعدة المقاتلين الفلسطينيين. فما ان عرف ممثلو مصر والعراق ولبنان والعربية السعودية وسوريا وشرقي الأردن واليمن، والخبراء العسكريون لهذه الأقطار، المجتمعون في «عاليه» (لبنان)، بتقرير لجنة «اليونسكوب»، حتى قرروا أن مهمات الدفاع تقع على عاتق الفلسطينيين وحدهم، أما دولهم، فتتعهد بتقديم الأسلحة وبالسماح للمتطوعين المحتملين بالذهاب للقتال في فلسطين. أما أمين الحسيني، الذي لم يُدْعَ حتى للاجتماع، والذي دخل مع ذلك عنوةً وطلب إلى ممثلي الدول العربية دعم مشروع دولة فلسطينية، فإن اقتراحه قد قوبل بالرفض الشديد[٣]. وفي الختام، أوصت لجنة عسكرية، ترأسها اللواء العراقي إسماعيل صفوت، بدعوة المتطوعين وتسليحهم وبحشد القوات عند الحدود الفلسطينية وتكوين قوة عربية موحدة وإرسال ١٠٠٠ بندقية ومليون جنيه استرليني إلى الفلسطينيين (!)، ومراقبة السواحل للتصدي للمساعدات التي كانت تنهمر على الصهاينة. بيد أن هذه التوصية بقيت

---

(٢) المصدر السابق.

(٣) في الفترة نفسها، «اتصّل» جمال عبد الناصر، بأمين الحسيني، الذي كان قد استقر في القاهرة، عارضاً عليه خدماته هو ومجموعته من الضباط.

حبراً على ورق. ثم اجتمع رؤساء وزراء الدول العربية الأعضاء في «الجامعة العربية»، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، وانتهت مناقشاتهم، التي دامت عشرة أيام، بإدانة قرار التقسيم. كما اتخذت قرارات سرية بتأمين ١٠٠٠٠٠ بندقية و ٣٠٠٠ متطوع للجنة العسكرية التي اجتمعت في «عاليه»، بما يضمن تشكيل «جيش الإنقاذ». وتم التفاوض مع الحكومة التشيكية لتسليحه، إلا أنها أعلنت، في ١٧ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٧، عن رفضها تصدير الأسلحة، وكان مجموع الأسلحة التي توافرت للمتطوعين قد بلغ، في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٨، ٩٠٠٠ بندقية. هذا هو كل ما استطاعت الدول العربية، مجتمعة، تأمينه. قدم العراق: ٣٨٦٠ بندقية، وشرقي الأردن: ١٠٠٠، ومصر: ٨٠٠، والعربية السعودية: ٧٩٠، وسوريا: ٢٠٠٠، ولبنان ٥٥٠. وإلى تباين هذه الأسلحة، تضاف حقيقة انها جميعاً كانت قديمة أو تالفة.

وهذا بيان بما كانت عليه القوات الفلسطينية بين شهر كانون الثاني (يناير) و ١٥ أيار (مايو)[٤]:

القوات الفلسطينية

في الأرياف	البنادق	تحت قيادة
غربي الجليل	١٤٠	أبو محمد صفوري
جنوب ـ شرقي الجليل	٢١٠	أبو إبراهيم الصغير
إقليم حيفا	٢٥	عبد الحق العزّاوي
منطقة طولكرم	١٣٠	عبد الرحمن زيدان
منطقة يافا	١٥٠	حسن سلامة
منطقة القدس	٢٥٠	عبد القادر الحسيني
منطقة غزة	١٥١	طارق الأفريقي
	١٠٥٥	

(٤) المعطيات التالية ثبتها وليد الخالدي استناداً إلى محفوظات «الهيئة العربية» ومحفوظات «جيش الانقاذ». راجع كتابه:

Walid Khalidi, From Haven..., op.cit., p.858-860.

في المدن	البنادق	
القدس	٣٨١	هي في الغالب لجان مسلحة للدفاع عن الأحياء السكنية العربية، ضرب من «الميلشيات» المؤلفة من السكان.
يافا	٢٦٤	
حيفا	٣٧٠	
غزة	١٥٠	
بيسان	٢٠٠	
عكة	٣٠	
طبرية	٩٧	
صفد	٧٢	
	١٥٦٣	

«جيش الإنقاذ»	المحاربون	
فوج اليرموك الأول	٥٠٠	بقيادة فوزي القاوقجي
فوج اليرموك الثاني	٤٣٠	
فوج اليرموك الثالث	٢٥٠	
فوج حطين	٥٠٠	
فوج الحسين	٥٠٠	
الفوج الدرزي	٥٠٠	
فوج القادسية	٤٥٠	
فوج أجنادين	٢٥٠	
٤ فرق مستقلة	٤٥٠	
	*٣٨٣٠	

* كان بين هؤلاء المحاربين الـ ٣٨٣٠، ألف محارب من المتطوعين الفلسطينيين. ولم يدخل هذا الجيش المتواضع الحجم إلى فلسطين إلا بالتدريج. هكذا وصل في كانون الثاني ١٩٤٨، ١٥٠٠ محارب، وفي شباط (فبراير) ٥٠٠، وفي آذار (مارس)، ١٠٠٠، وبين نيسان (أبريل) و ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، ٨٣٠ محارباً.

أما «الهاغانا»، فكانت مؤلفة من قطاعات عسكرية عديدة، موزعة على ميادين المعركة بحسب وظائفها[٥]:

وحدات «البالماخ» الهجومية

٣ ألوية:	يفتاح	٢٧٥٠	محارباً
	هاريل	٢٧٥٠	محارباً
	هانيغيث	٢٧٥٠	محارباً
		٨١٥٠	محارباً
المشاة			
٧ ألوية:	غولاني	٢٧٥٠	محارباً
	كارميلي	٢٧٥٠	محارباً
	الكسندروني	٢٧٥٠	محارباً
	كرياتي	٢٧٥٠	محارباً
	غيفاتي	٢٧٥٠	محارباً
	أتزيوني	٢٧٥٠	محارباً
	شيفا	٢٧٥٠	محارباً
		١٩٢٥٠	محارباً

فرق الخط الثاني

كانت تتألف ممّن تتجاوز أعمارهم الـ ٢٥ سنة، وتضم ٣٢٠٠٠ محارب، يُضاف إليهم ١٥٤١٠ من عناصر «شرطة المستوطنات اليهودية» وقد كانت القوة الأخيرة، التي يشرف عليها البريطانيون، والتي كانت مكلفة بحماية المستعمرات تساعد «الهاغانا» باستمرار، قبل أن تندمج بها في أيار (مايو) ١٩٤٨.

أفواج الاحتياط

كانت تضم، في نيسان (أبريل) ١٩٤٧، ٩٠٠٠ محارب من «البالماخ»، أضيف

---

(٥) وليد الخالدي From Haven..., op.cit., p.861-866.

وقد تم الحصول على هذه اللوائح بالمقابلة بين المعطيات المقدمة في مصادر صهيونية مختلفة يرد ذكرها جميعاً في الصفحات المشار إليها أعلاه.

إليهم ٣٢٠٠٠ من أعضاء «المشمارهاعام» الذين كانوايجندون من بين من تزيد أعمارهم على ٣٧ سنة، ويكلفون، عادة، بالدفاع المدني ومهمات التموين.

«الأرغون وشتيرن»

كان الأول يضم ٥٠٠٠ محارب، والثاني ٥٠٠.

بلغ مجموع هذه القوات ١٢١١١٠ محاربين، منظمين على نحو ممتاز، وموزعين على وحدات ذات مهام محددة. وهي، برجالها هؤلاء، وترساناتها العامرة بالأسلحة، كانت تمثل الذراع المسلحة لطائفة لم تكن تشتمل في تلك الفترة إلا على ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ نسمة. هكذا كان واحد من كل خمسة أفراد (آخذين بعين الاعتبار حتى الشيوخ والأطفال) منخرطاً في جهاز عسكري منظم ومؤطر! وبالإضافة إلى ضخامة التعبئة، ترينا المعطيات السابقة إلى أي حد كانت إرادة تنظيم الطائفة اليهودية كآلة للطرد تتلاحم والأشكال والمظهر والصورة العددية المرموزة التي كانت تتقدم عبرها كتلة الطاردين هؤلاء: ٢٧٥٠، ٢٧٥٠، ٢٧٥٠، ٢٧٥٠، ...

كان الطاردون يجابهون الشعب الفلسطيني متزمّلين بأسلحتهم. ولقد قامت حرب الطرد على صورة هذا الرقم المتكرر بلا انقطاع، والذي لم يكن ليجيبه، كرجع الصدى، غير تتابع المواقع الفلسطينية المخلاة من السكان بعضها اثر البعض الآخر، وبإيقاع أكثر فأكثر جنونية، حتى تلك اللحظة التي التحمت فيها الفراغات المتعددة ووجدت فلسطين نفسها خارج أرضها.

قلاقل وتحضيرات

قوبل التصويت الذي انتهى إلى قرار التقسيم بتظاهرات صاخبة قامت الجماهير فيها بمهاجمة القنصليتين الفرنسية والأمريكية في دمشق، ومقر الحزب الشيوعي السوري ومكاتب البعثة السوفياتية. وقد لقي عدد من المتظاهرين مصرعهم. كما هوجمت القنصلية الأمريكية في لبنان، ودُمِّرت «دائرة الإعلام الأمريكية» بكاملها في بغداد، وتعرضت القنصلية البريطانية في مصر إلى هجوم الجماهير الغاضبة. وفي الأول من كانون الأول (ديسمبر) وفي اللحظة نفسها التي كان «أوزوالد آرانها»، ممثل البرازيل في «الأمم المتحدة» ورئيس دورة الجمعية العمومية في المنظمة يومها، يصرح فيها بأنه يرى في التقسيم «عاملاً نهائياً للاستقرار الدولي»، افتتح الصهاينة إثني عشر مركزاً جديداً لاستقبال المتطوّعين. في اليوم نفسه، نصح القنصل البريطاني رعايا بلده بمغادرة فلسطين. وفي ٢ منه، دعت «الهيئة العربية» إلى إضراب شامل من ٢ إلى ٤ من الشهر نفسه، وإلى التظاهر

في يوم الجمعة المصادف ٥ منه، لدى الخروج من المساجد بعد الصلاة. في ٣ كانون الأول (ديسمبر)، هاجم متظاهرون عرب الوسط التجاريّ لحارة اليهود في القدس، وأحرقوه ونهبوه. فردت «الهاغانا» على الفور، بتفجير مطحنة للحبوب ومعمل للماء الغازي ودار سينما وكذلك مقر «المجلس الإسلامي الأعلى». وفي ٤ منه، نشرت «النيويورك تايمز» نداء يحث الأمريكان على إرسال الأسلحة إلى «الهاغانا». وهوجمت قوافل يهودية على طريق القدس/ تل أبيب. في ٨ منه، طرد العديد من السكان العرب من الحارات الحيفاوية التي كانوا يتعايشون فيها حتى تلك اللحظة مع اليهود. وقد أفاد بن غوريون من هذه الفوضى، إذ صدرت في ١١ كانون الأول (ديسمبر) مذكرة بريطانية تعلن عن أن إجراءات جديدة كانت تتخذ لتسليح «الشرطة اليهودية» وتكليفها بصيانة الأمن في الشريط الساحلي من تل أبيب حتى مستوطنة «بتاح تيكفا». كان هذا أول تخلٍّ بريطاني رسميّ عن السلطة. على حين لم يسمح للفلسطينيين سوى المشاركة في حراسة يافا إلى جانب قوات الانتداب. وهي اللحظة التي بدأ الوضع يتدهور فيها بجدية. ففي ١٢ من الشهر نفسه، اغتيل ثمانية وعشرون شخصاً في حارة اليهود في القدس، وفي اليوم التالي قامت «الارغون» بثلاث عمليات انتقامية بالقنابل، وقع فيها ستة عشر قتيلاً وسبعة وستون جريحاً بين الفلسطينيين. وفي ١٨ منه، هجم مائة وثلاثون عربياً على مستوطنة «نيفاتيم»، في منطقة «بئر السبع»، إلا أن تدخل الجيش والطيران البريطانيين مكنا من صد المهاجمين. في اليوم نفسه، هاجمت «الهاغانا» قرية «خيصاص» على الحدود مع سوريا ولبنان، حيث كان قد اغتيل شرطيان يهوديان. فجر بالديناميت منزلان اثنان، سحبت من تحت أنقاضهما جثث عشرة فلاحين، بينهم خمسة أطفال. في ١٩ منه هوجمت «قزازة»، وهي قرية عربية تقع قرب مستوطنة «رخبوت». وكما اعترف الناطق الرسمي باسم «الهاغانا»، فقد فجر بيت المختار «على من فيه»[٦]. ويرجع جون باغوت غلوب إلى هذه الفترة اجتماعاً ضم ضابطاً بريطانياً وموظفاً يهودياً في حكومة الانتداب. يتساءل الأول عما إذا كانت الدولة اليهودية «لن تواجه الكثير من الاضطرابات الداخلية، نظراً لكون العرب في الدولة اليهودية بعدد المواطنين اليهود تقريباً»[٧]. فيجيب الثاني: «أوه... كلا، إن الأمر سيحل. إنّ بضع مجازر محكمة التنفيذ ستخلصنا منهم عما قريب»[٨]. في ٢٥ منه، لقي أحد عشرة عربياً مصرعهم وجرح إثنان وثلاثون آخرون

---

(٦) «النيويورك تايمز»، ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧.

(٧) نذكر بأن الدولة اليهودية كانت ستضم، بحسب مشروع التقسيم، أغلبية يهودية من ٤٩٨٠٠٠ نسمة مقابل أقلية عربية من ٤٠٧٠٠٠ نسمة! إلا أن هذا التناقض كان مؤقتاً فحسب، نظراً لأن هذا التوازن «القلق» بين الطائفتين كان في نظر المستوطنين اليهود سيتّم، تحويله بسرعة، بفضل الهجرة اليهودية المكثّفة.

(٨) John Bagot Glubb, A Soldier with the Arabs, Londres, 1957, p. 81.

على أثر انفجار قنبلة في القدس. وفي اليوم نفسه، وفيما كان مائة فلسطيني ينتظرون انفتاح مكاتب تشغيل شركة نفط العراق، انفجرت، على طريق حيفا ـ عكا، شاحنة مفخخة، فوقعت ضحايا كثيرة وتسبب الانفجار في اشتباكات في حيفا، أسفرت عن مصرع واحد وأربعين عربياً وثمانية وأربعين يهودياً. وشلت القدس بكاملها حين رفض مستخدمو الخدمات العامة مواصلة العمل ما بقوا يفتقرون إلى الحماية. وأدركت السنة نهايتها بحساب ثقيل: إن مائة وخمسين شخصاً، هم في أغلبيتهم فلسطينيون، قد لقوا مصرعهم في شهر كانون الأول (ديسمبر) وحده.

في الأول من يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨، هاجم الصهاينة قريتين عربيتين أُخريين. وأدّى النسف بشحنة بلاستيكية لمقهى في يافا إلى مصرع عشرة أشخاص. في ٣ منه، فجرت مكاتب «الهيئة العربية» في يافا. النتيجة: أربعة عشر قتيلاً وثمانية وتسعون جريحاً. في اليوم نفسه، نُسِف فندق «سميراميس»، وصاحبه مواطن عربي، إلا أنه يقع في حارة اليهود في القدس. لقي عشرون فلسطينياً مصرعهم فيه. كما شن الصهاينة هجوماً واسعاً للسيطرة على طرق المواصلات. ولعبت فيه المستوطنات التي بُنِيَتِ في مواقع جيدة عن سابق تخطيط، دوراً شديد الأهمية، حيث سدّ سكّان مستوطَنة «نيڤي يعقوف» منفذ شمال القدس، فيما منعت مجموعة أخرى، حول «كفار تزيون»، المنفذ الجنوبيّ إلى طريق بيت لحم/ الخليل. فأغلقَ الفلسطينيون معبر «باب الواد»، عازلين بذلك حارة اليهود في القدس، التي كانت هذه الطريق تقود إليها. إلا أن هذا لم يدم غير ستة أيام: فَسَيكسر الحصار فصيل مدّرع بريطاني. في ٩ منه، اخترق ثلاثمائة متطوع عربي الحدود مع سوريا، وخاضوا معركة مع مستوطنة «دان راحيل» الواقعة بين بيت لحم والقدس. وقد فجر الصهاينة جسر «بنات يعقوب» على الحدود السورية ـ الفلسطينية. في ١٤ منه، حاصر مقاتلون فلسطينيون مستوطنة «كفار تزيون»، جنوبي القدس. فصدهم الطيران الصهيوني، وكان هذا تحليقه الأوّل. مع ذلك، أبيدت فرقة من «البالماخ»، مؤلفة من ٣٥ محارباً، كانت قد أرسلت للتعزيز. وخُرِّبت ثلاثة مساكن عائدة إلى موظفين عرب، بينها منزل المفتي (وكان مهجوراً) بالمتفجرات، وعطلت الحركة في يافا بكاملها. وقد أسفر حرق تسعة عشر باصاً للنقل العمومي، والغام الشوارع المعرضة لرصاص القناصة، عن مقتل اثنين وثمانين فلسطينياً، بينهم ثمانية أطفال. وفي ١٨ منه، فجّرت «الهاغانا» اثني عشر مبنى في يافا، وشنّت ثلاثة هجومات على ثلاث قرى عربية. وبدت نشاطات الصهاينة، وقد تخلّت عن طابعها الانتقامي، لتزداد قرباً من طبيعة الهجوم الساحق، وبّدت الانتقالة ولا أوضح في ٢٠ من الشهر نفسه، حين أعلن الأمين البريطاني لشؤون المستعمرات عن أن القوات البريطانية ستبدأ بإخلاء المناطق التي تشكل فيها

إحدى الطائفتين أغلبية سكانية، لتترك السلطة لهذه الطائفة أو تلك بحسب الحالة. منذ هذه اللحظة، أصبح ثنائي الأغلبية/ الأقلية يحدد طبيعة هذه الحرب. وكان الصهاينة يعملون على تعزيز قواتهم في المناطق التي يتمتعون فيها بالأغلبية، ويشنون الهجومات على تلك التي هم فيها أقلية. أما البريطانيون، فكانوا يتجمعون، وقد أعلنوا عن قرب انسحابهم، من حيفا والقدس، وهذان هما الموقعان الوحيدان اللذان يسود فيهما شيء من التوازن العددي بين سكان الطائفتين. وفي اندفاعة خروج البريطانيين، كانت عناصر «الهاغانا» تقتفي آثار الجند الاستعماري خطوة خطوة، وتقوم باحتلال كل مكان يخليه أولئك. هكذا كانت المطارات والثكنات، وبخاصة الحصون الاستراتيجية الصغيرة الأربعون، التي بناها «تيغارت» لقمع ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، تنتقل من أيدٍ إلى أخرى.

في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وصل إلى لندن، وفد أردني مؤلف من رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، ووزير الشؤون الخارجية، وكذلك «ج. ب. غلوب» بصفته مستشاراً للوفد ومترجماً، ليناقش في مسألة استقلال شرقي الأردن. ما ان انتهت المناقشات، حتى طلب رئيس وزراء شرقي الأردن الاختلاء بـ «بيفين». وحضر «غلوب» اجتماعهما بصفته مترجماً أيضاً[9]. عبر أبو الهدى عن مخاوفه. كان واضحاً أن الفلسطينيين لن يتمكنوا من الرد على موجة «الهاغانا» الجارفة، وكانت نتيجة الحرب متوقعة، هي والوضع الذي سينجم عنها: فاما أن تتجاوز «الهاغانا» حدود الدولة اليهودية، أو أن تتوقف عند هذه الحدود، وفي الحالة الأخيرة سيستعيد أمين الحسيني، بالضرورة، السلطة في الدولة العربية. والحقيقة، ان أياً من هذين المخرجين لا يخدم المصالح البريطانية. لذا يقترح الأمير عبدالله العمل، بعيد ١٥ أيار (مايو)، على احتلال كامل القطاع الملاصق لشرقي الأردن والمعطى للفلسطينيين في مشروع التقسيم. فأجاب «بيفين» بأن ذلك يبدو له هو «الشيء البديهيّ الذي يتعيّن القيام به». كان المشروع الشرق ـ أردني يدع جانباً غزة والجليل الأعلى المخصصين كذلك للفلسطينيين. إلا أن هذا «النسيان» الذي أشار إليه «غلوب» قابل للتفسير بسهولة. لم يكن شرقي الأردن قادراً على التفكير بالذهاب للقتال إلا في المناطق التي يستطيع أن يقوم فيها بذلك على أفضل نحو عسكري ممكن: أي على امتداد حدوده الخاصة. هكذا نفهم، بجلاء، لماذا كان شرقي الأردن هو الوحيد الذي بدأ في شباط (فبراير)، التهيئة، بجدية، لتدخل عسكري في فلسطين.

في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، كان بن غوريون وغاليلي ويادين واستراتيجيو «الهاغانا»، قد بدأوا بالإعداد للخطة «داليت» (سميت هكذا باسم الحرف الرابع في الأبجدية العبرية، فقد سبقتها ثلاث خطط سيرد ذكرها بعد قليل/ المترجم). إنها خطة عامة

---

(٩) المصدر السابق، ص ٦٢ ـ ٦٨.

للغزو والطرد، لم توضع موضع التنفيذ إلا في الطور الختامي من الحرب. إلا أن وجودها منذ تلك الفترة يقدم، إذا كان ثمة حاجة لذلك، برهاناً إضافياً على أن الطرد كان قد فكر به الصهاينة من قبل، ولم يكن ثمرة غير متوقعة من ثمار الحرب.

في ١ شباط (فبراير)، قام الفلسطينيون بتفجير مبنى صحيفة «بالستاين بوست»، في القدس، وبمهاجمة مستوطنة أُقيمت على أراضي قرية «ترشيحة» العربية في الشمال. في ٩ منه، أعلن البريطانيون، الذين، مع تجمع قواتهم إيذاناً بالرحيل، كانوا ما يزالون يواصلون مراقبة الحدود لمنع تسلل المتطوعين العرب، أعلنوا، فجأة، عن حل حرس الحدود مع شرقي الأردن. كان هذا الإجراء أحد النتائج المباشرة للقاء الذي يرويه «غلوب». ومع أن جميع الحدود كانت مقفلة، قد تُركت ثغرة لِـ «الجيش العربي» (قوات شرقيّ الأردن). في ١٠ منه، هاجم الفلسطينيون أحد فصائل «الهاغانا» في القدس، فتدخل البريطانيون وصدوا المهاجمين بعد قتال دام خمس ساعات. في ١٢ منه، رد المتطوعون العرب عند الحدود مع سوريا، وأُلغم باص عربي أسفر انفجاره عن مصرع ثمانية عشر راكباً. في ١٥ منه، دشّنت «الهاغانا» أسلوباً جديداً في العمليات. إن قرى عربية معتَبرة آمنة قد اتُّخِذَتْ أهدافاً، وبدأت مفارز من المغاوير (قوماندو) تشنّ هجومات بالعمق وتوجّه لها ضربات شديدة. كان يجب أن يتعرض كل مكان إلى التهديد أو أن يشعر أهله بكونهم في متناوله. وفي تلك الليلة، تسللت فرقة من ستين مغواراً إلى قرية «سعسع» المعروفة بمناعتها، ونسفت عشرين من منازلها. في ٢٠ منه، هوجم ميناء حيفا بمدافع الهاون، لتغطية هروب اثني عشر من أعضاء «الأرغون». في اليوم ذاته، انفجرت شاحنة محملة بالمتفجرات في شارع «بن يهودا» في القدس، واتهمت «الوكالة اليهودية» البريطانيين بالضلوع في الحادث. وهكذا، سقط تسعة جنود بريطانيين في عملية انتقامية، وخمسة وثلاثون آخرون لدى انفجار القطار الذي كان يقلهم قرب مستوطنة «رخبوت». فيما بعد، عرف أن رجالاً من «الأرغون»، متنكرين في بزات عسكرية بريطانية، هم من كانوا يقودون الشاحنة الملغومة. وفي ٢٧ منه، هاجمت «شتيرن» و«الأرغون» الشاحنات التي تنقل المال من «بنك باركليس»، في تل أبيب. وفي ٣ آذار (مارس)، أوقع رجال المنظمتين أربعة عشر قتيلاً بين العرب في عملية قاموا بها في حيفا. فرد الفلسطينيون في القدس، بأن نهبوا محتويات مخزن للأسلحة عائد إلى الشرطة، ونصبوا كميناً لمجموعة من «الهاغانا»، أوقعوا في صفوفها سبعة عشر قتيلاً. فردت «الهاغانا» من جديد، بأن هاجمت قرية «بيار العدس» وأوقعت خمسة عشر قتيلاً عربياً. أمام توسّع رقعة الاشتباكات هذه، بدأت بعض الأسر العربية تغادر المناطق الساخنة إلى أخرى أهدأ نسبياً. لسنا بعد في طور الخروج من فلسطين، إلا أن «الهيئة العربية» أصدرت منذ ذلك الحين بياناً

تطالب فيه الفلسطينيين بالبقاء في ديارهم، والحكومات العربية بإغلاق حدودها أمام الفلسطينيين إذا ما حاول بعضهم الهرب. في ١١ آذار (مارس)، استخدم فلسطيني كان يعمل سائقاً في القنصلية الأمريكية، سيّارته الرسميّة لإيصال عدد من «الطرود» إلى مقر «الوكالة اليهودية». انتهى الانفجار بوقوع احد عشر قتيلاً. في ١٢ منه، هاجمت «الهاغانا» قرية «قانا»، على طريق «طبرية ـ الناصرة» وقامت في اليوم التالي بعمليات أوسع في الجليل والقدس وتل أبيب. وأسفرَ اشتباك في قرية «فلوجة» في قطاع غزّة، نشب بين القرويين وقافلة يهودية ضخمة، عن سقوط أربعة وأربعين قتيلاً بينهم سبعة وثلاثون فلسطينياً. وفي الوقت نفسه، تسبب هجوم للهاغانا على «الحسينية» عند الحدود مع لبنان، بوقوع عشرين ضحية.

لقد بدأت الأحداث تكتسب إيقاعاً جديداً تنذر سرعته باقتراب الهجوم الأكبر. فأعلنت «الوكالة اليهودية» عن الاستنفار العام، ومَنَعَت أن يغادر فلسطين أي يهودي بين سن السابعة عشرة والخامسة والأربعين.

تحوُّل في اللحظة الأخيرة!

إلى تدهور الأوضاع المتواصل، بدأ نشاط الصهاينة في الولايات المتحدة يثير حنق بعض قطاعات الدولة، التي كان فيها من يفكر بأنه ما من مصلحة للولايات المتحدة في أن تظهر بمظهر المعادي للعرب إلى هذا الحد: كانت الولايات المتحدة قد أقامت، في ٥ كانون الأول (ديسمبر١٩٤٧)، حظرا على إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط... ولكن على الفور، وبسهولة، تم «التحايل» على الحظر. كانت الأسلحة ترسل إلى أمريكا اللاتينية، المكسيك بخاصة، ثم تواصل رحلتها إلى فلسطين. في ١٠ منه، بدأت «المنظمة الصهيونية الأمريكية» بالضغط على الحكومة لتسهيل نقل الرجال والمعدات الموجهة إلى «الوكالة اليهودية». وفي ١٣ منه، ذهب وايزمان إلى حد المطالبة بإرسال قوة دولية لفرض التقسيم. إلا أنّ الدعم السوفياتي للحركة الصهيونية، مضافاً إليه ضغوط الصهاينة، قد بدأ يقلق المستشارين العسكريين الأمريكان. إنهم كانوا يرون فيه اندفاعة محتملة لمنافسيهم، وثغرة يمكن لهؤلاء أن يحققوا من خلالها، بالتدريج، تغلغلهم الجدي في الشرق الأوسط، عبر تدخلهم في الصراع الدائر. هكذا يمكن تفسير بعض التحفظات الرسمية الأمريكية على سياسة ترومان؛ تحفظات كانت جميعاً صادرة، وكما لو بمحض الصدفة، من قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة، ومن البنتاغون ووزارة الخارجية،

أي من القطاعات التي تجابه مباشرة مطامح ستالين خارج الولايات المتحدة، على الساحة الدولية[10].

وكان «بيفين» يحاول من جهته إقامة «حزام وقائي» يتألف من بعض الأقطار العربية. إن أكثر من معاهدة تحالف كانت ستوقع لهذا الغرض. وقعت معاهدة أولى في «بورتسموث» في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وقّعها كلّ من «بيفين» ووزير الخارجية العراقي صالح جبر. وكان يجب أن تتبعها اتفاقيات مماثلة مع العربية السعودية وسوريا ولبنان ومصر. إلا أن الموقف العربي من فلسطين قاد إلى انهيار المشروع. ففسخ الوصي على عرش العراق المعاهدة، وقطع السعوديون المفاوضات، في حين امتنع لبنان وسوريا حتى عن البدء بها. فحاولت بريطانيا العظمى ضرب عصفورين بحجر واحد. لقد أوقفت سفينتين تحملان علم «باناما»، وتدعيان «البان كريسنت» و «البان يورك»، كانتا تقلان ١٢٠٠ مهاجر من البحر الأسود. اقتيدت السفينتان إلى قبرص، ثم أعلنت السلطات البريطانية عن كون المجموعة المهاجرة ملأى بـ «عملاء حمر من الطابور الخامس»، وأنه، إمعاناً في الخطورة، كان هذا «النقل للعملاء السوفيات» مموّلاً بدولارات أمريكية. فأمرت حكومة الولايات المتحدة، وقد «أصابها الهلع» بأن يُبدأ في التحقيق في القضية فوراً. وتوهمت «الهيئة العربية» في فلسطين انها وجدت هنا ثغرة حَريّة بالاستغلال. فسارعت إلى دعم الأطروحة البريطانية، وأقامت حملة تحت شعار: «الصهيونية هي الحليف السري للشيوعية». فعاد عليها ذلك برد مطول في «الأزفستيا»، في عدد ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، جرى فيه تحليل توجّهها وممارستها «الفاشيّين»... مع ذلك، حققت التصريحات البريطانية أثراً لا بأس به على الأمريكان. فانعقد في ١٢ شباط (فبراير) اجتماع لاستخلاص النتائج في مجلس أمن الولايات المتحدة القوميّ، حضره «فورستال» و «مارشال»، وكان في جدول أعماله: اليونان، تركيا، إيطاليا، الصين وفلسطين. وبصدد الأخيرة، أعلن «مارشال» عن أن رجاله قد قدموا له وثيقة عمل تختتم بتحديد الإمكانات الثلاث المتوفرة للسياسة الأمريكية: أن تتخلى الولايات المتحدة، ببساطة، عن حل التقسيم، أو تتعهد بتطبيقه (بما في ذلك عن طريق القوة)، أو أن تحيل المسألة إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بغية العثور على بدائل مؤقتة للتقسيم، كنظام وصاية أو انتداب إنكليزي ـ فرنسي ـ أمريكي، بانتظار مراجعته المحتملة لصالح مشروع

---

(١٠) تتمتع يوميات «فورستال» بكبير الفائدة في تحديد الأسئلة التي كانت تنطرح داخل الحكومة (الأمريكية). راجع في هذا الصدد:
Walter Milis ed., **The Forestal Diarles,** New York, 1951.

«الكانتونات» الذي سبق أن تقدم به البريطانيون. وقاد استدعاء «مجلس الأمن» في ١٧ شباط، لمناقشة تطبيق مشروع التقسيم، وللتصويت، في ٥ آذار (مارس)، على حل تسوية، قاد إلى سلسلة جديدة من الضغوط الصهيونية بهدف التأثير على ما بدا وكأنه توجه جديد لترومان. لقد استدعي وايزمان على جناح السرعة إلى نيويورك، وعاد الحاخام سيلفر من فلسطين، وعقد «مجلس الطوارىء الصهيوني» مؤتمراً له في واشنطن في ١٥ و ١٦ شباط (فبراير). في ٢٤ و ٢٥ منه، راحت تنهمر على «البيت الأبيض» ١٠٠٠٠٠ برقية ورسالة وبطاقة بريدية يطالب أصحابها بإرسال الأسلحة إلى «الهاغانا». في ٢٥ منه، وفيما بدأت مناقشات «مجلس الأمن» تكشف عن تردد من جانب الحكومة الأمريكية، نشرت «النيويورك بوست» بياناً للحاخام ب. كورف، كتب فيه، ناطقاً باسم «لجنة العمل السياسي من أجل فلسطين»: «(...) إنني، وأنا أشعر بالعار أمام الشلال المتلاحق من الخيبات، لا أستطيع أن أمنع نفسي من أن أرى فيه تعبيراً عن المعاداة الخالصة للسامية، لا هذه المعاداة المنفرة والإمبريالية، وإنما اللاسامية المبتذلة المغروسة في رؤوس وأفئدة من يحكمون أمريكا الحرة في هذا العام، ١٩٤٨». وجاءت الإدانات من كل حدب وصوب، تتهم الحكومة بالانقياد إلى أمراء النفط الأفظاظ. وفي ١١ آذار (مارس)، نظم عشرة آلاف شيوعي أمريكي تظاهرة في نيويورك، كان شعارها الرئيسي: «حكومة ترومان تبيع فلسطين لقاء النفط». وعلى بعد بضع مئات الأمتار من المتظاهرين، كان أندريه غروميكو، ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة، يجيب، كرجع الصدى، عن هتافاتهم متهماً «الولايات المتحدة بتسليم فلسطين تحت ضغط المصالح الأمريكية النفطية»[١١].

بيد أن انقلاب الحكم الذي قام به الشيوعيون في اليوم نفسه في «براغ»، قد عزز مواقع القطاعات الرسمية الأمريكية التي كانت تدعو إلى عرقلة التوسع السياسي السوفياتي في كل مكان. وقد شرع بعض الخبراء الأمريكان في شؤون الشرق الأوسط، ومنهم كرميت وروزفلت، يبدون معارضتهم الرسمية للتقسيم، مطالبين الرأي العام في بلادهم بالتفكير بالأسباب التي كانت تحدو بالاتحاد السوفياتي أيضاً إلى دعم تقسيم فلسطين. في هذه اللحظة بالذات دخل وايزمان المشهد[١٢]. كان «إيبان» قد بعث له في ٢٣ كانون الثاني (يناير)، ببرقية يتوسل إليه فيها أن يأتي إلى الولايات المتحدة. بدأ وايزمان، وكان المرض لا يفارقه، بالرفض، إلا أنه استجاب إلى إلحاح الجهاز التنفيذي لـ «الوكالة

---

(١١) «النيويورك تايمز»، ١٢ مارس (آذار) ١٩٤٨.

(١٢) راجع بصدد هذا الحادث شهادة أبا إيبان:
Abba Eban, **Chaim Weizman Calls Again on President Truman,** in M. W. Weizgal and J. Carmichael, eds, **Chaim Weizman: A biography by Several Hands,** London, 1962.

اليهودية»، ووصل إلى نيويورك في ٥ شباط (فبراير). لقد تهرب ترومان من اللقاء. فنشط الوسطاء. كان بينهم اي. جاكوبسون، الصديق المقرب لترومان، وعضو «المنظمة الأمريكية الصهيونية»، «بناي بريت». دام انتظار المقابلة حتى ١٤ آذار (مارس)، إلى أن جاء جاكوبسون بنفسه إلى واشنطن وطرق أبواب الرئيس. «ان وايزمان يعاني برحاء المرض، بل إنه ليحتضر تقريباً. ومع هذا، قطع آلاف الأميال، لا لشيء إلا ليقابلكم ويدافع (أمامكم) عن قضية شعبي. وأنتم ترفضون مقابلته، لأن بعض الزعماء اليهود الأمريكان تعرضوا لشخصكم بالسباب (. . .) ما كنت سآتي إليكم بنفسي لو لم أكن على يقين بأنكم لو قابلتموه فستحاطون علماً بما يجري في فلسطين، على النحو الأوفى والأدق»[١٣]. فوافق ترومان. وتحقق اللقاء في ١٨ آذار (مارس)، في إطار سري واستغرق ٤٥ دقيقة. وقد اكتفى ترومان، لدى انتهائه، بالتصريح بأن وايزمان قد فهمَ الآن سياسته (أي سياسة المتحدث) فهماً ملائماً. أما أبا إيبان، فقد صرح بأن ترومان قد تعهد بالعمل من أجل إقامة دولة إسرائيل التي ستضم لها حتى «النقب»، إلا أن إعادة طرح القضية على «مجلس الأمن» في ١٩ منه، بدا كمثل علامة على فشل مساعي وايزمان. كانت الأطروحة الأمريكية هي التالية: إن مشروع التقسيم يمثل «كلاًّ» واحداً، وأنه يجب أن يُطَبَّق في كليته. ولما استحال ذلك، فإن على «مجلس الأمن»، صيانة للسلام أن يدعو على الفور إلى اجتماع جديد للجمعية العمومية تناقش فيه إقامة حكومة وصاية مؤقتة على فلسطين، بهدف تحقيق وفاق سياسي لا يلحق ضرراً بأي من الأطراف. هكذا يمكن تفادي حمامات الدم. أثار الموقف الأمريكي هذا صيحات استنكار جديدة في صفوف الصهيونية. إلا أن جاكوبسون أكد على أن ترومان لم يكن، في يوم الخميس ١٨ آذار/ مارس، ذلك، على علم بما سينطق به ممثله في اليوم التالي أمام مجلس الأمن. بدا الأمر على درجة من الشناعة، ومع ذلك فقد تم التأكيد عليه فيما بعد. فالتقرير الذي وضع تحت إشراف «مارشال» في وزارة الدولة لم يقرأ على ترومان إلا بعد أن بدأت نداءات الاحتجاج تنهمر على «البيت الأبيض»، فوجد الرئيس الوثيقة المذكورة بين حزمة من الملفات كانت موضوعة على مكتبه ولم يكن قد تفحصها بعد. . .[١٤] هل هو تراجع أم افتقار إلى التنسيق بين ترومان ومساعديه؟ ليس لهذا السؤال أكثر من أهمية ثانوية، لأن المساعي الأمريكية لدى «مجلس الأمن» لم تتوج بنتائج عملية. أما في فلسطين فقد بدأت البرامج العربية في «الإذاعة

---

(١٣) بحسب ما يرد في التقرير الذي حرره اي. جاكوبسون بطلب من ج. كوهن، من «معهد وايزمان»، ويذكره صامويل شيهور في مؤلفه:
Samuel Shihor, Hollow Glory: the Last Days of Chaim Weizman, New York, 1960, p. 96 et s

(١٤) يذكره الفرد ليلنتال في مؤلفه:
Alfred Lilienthal, What Price Israel?, Chicago, 1953, p. 77.

العبرية الحرة» تبشر الفلسطينيين بمقدم مصائب كبيرة حافلة بكل ما هو فاجع : «أما تعرفون بأن من قبيل الواجب المقدس أن تتطعموا ضد الكوليرا والتيفوس، وما شابه من أمراض، لأن من المتوقع أن تنتشر مثل هذه الأوبئة بين العرب على نحو واسع في شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو)؟»[١٥]. إن الصهاينة، الذين كانوا يعلنون، بلغة مرموزة، عن بداية تنفيذ «الخطة داليت»، قد اختاروا العزف على نغمة الوباء. وقد أُذيع هذا البيان الأول في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٨.

في مواجهة تردد الأمريكان، بن غوريون يطبق سياسة الأمر الواقع

كانت هذه الرسائل المرموزة، إشارة انطلاقة الطاردين، «تعلن» كذلك عن رحيل البريطانيين: ان تأكيدهم على كون تجمّع قوّاتهم، إيذاناً بالرحيل، لن يغير شيئاً في حقيقة أنهم يظلّون هم «المسؤولين عن النظام والأمن في فلسطين»، وكونهم تدخلوا غير مرة للفصل بين المتحاربين، ومساعيهم غير المنقطعة لعرقلة الاندفاعة الأمريكية، هذا كله لم يكن ليخدع أحداً. بيد أن وافداً جديداً إلى المسرح بدأ يتقدم. كان الاتحاد السوفياتي عازماً بالفعل على جني ثمار الدعم الماديّ (أسلحة وتسهيلات من كل نوع عبر بلدان الكتلة الشرقية) والسياسي (الدعم المستمرّ داخل الأمم المتحدة)، الذي ظل يقدمه للصهاينة منذ نهاية الحرب. وما ان بدأ البريطانيون يتهيأون للانسحاب حتى شرع الاتحاد السوفياتي بمحاولة الحلول محلهم ولو جزئياً. لم يكن في هذا مفاجأة كبيرة. فلم يكن الاتحاد السوفياتي ليكشف هنا عن لعبة كانت من قبلُ مخفية. بل، على العكس، كانت جميع الأطراف المعنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، عارفة بمطامحه. إلا أن معرفة نوايا قوة منافسة هي شيء، ورؤيتها وهي تغذّ من حركتها، وتنقض بصورة من الصور على الأهداف التي لم تكن حتى هذه اللحظة لتنظر إليها إلا من بعيد، شيء آخر. هذا التسارع لحركة الاتحاد السوفياتي هو ما خمنه أولئك الذين كانوا يترصدون المعسكر المقابل، فكانت مهمتهم تتمثل، بالنتيجة، في متابعته ومراقبته ومعاينته. . . وما كان في وسع وزارة الدولة والبنتاغون، وهما يلاحظان اقتراب نهاية الأزمة في فلسطين، إلا أن يقرعا أجراس الإنذار ويطلبا إلى حكومتهما أن «تكف عن النظر إلى داخل البلاد فحسب» وأن «تتطلع» إلى ما يجري في الخارج.

---

(١٥) نقلته البي. ي. سي عن إذاعة «الهاغانا»، في ٢٧ مارس ١٩٤٨، في الساعة السابعة وثلاثين دقيقة عصراً:

Erskine B. Childers, **The Wordless Wish: From Citizens to Refugees**, in Ibrahim Abu Lughod, **The Transformation..., op.cit.**, p. 165-202.

طالب «فورستال» حينئذٍ بتحرير السياسة الخارجية الأمريكية من الخصوصيه المعقودة للمعطيات «الداخلية»، حتى «لا تفقد العرب» الذين كان يجب أن تقام «أحزمة دفاعية» بالتعاون معهم . . . وقد انتصر مؤيدو وجهة النظر هذه، وكما رأينا فإن الحكومة الأمريكية، دون أن تنحرف عن المشكل أساسياً، عمدت إلى تجميد تحرّكها . كان المطلوب هو إرجاع مبادرات مختلف الأطراف، بما فيها الاتحاد السوفياتي، إلى السرعة السابقة للأحداث، هذه السرعة التي أبانت عن فائدتها للأمريكان . وكان القرار الأمريكي بالرجوع إلى «الأمم المتحدة» من جديد، وإلى لجانها ومناقشتها، يهدف إلى استباق مخاطر «انزلاق» القضية، وإلى تفادي المفاجآت المحتملة، وبالخصوص إلى تهيئة الميدان للاستبدال الكامل للبريطانيين . ذلك ان ما يجب ألا يغيب عن بالنا أبداً، إذا ما كنا نريد متابعة تطور ما بدا وكأنه تراجع أو سياسة أصيبت فجأة بالتردد من جانب الولايات المتحدة، هو أن أولئك الأمريكان «المترددين» أنفسهم، الذين كانوا يطالبون بإعادة مناقشة ملف فلسطين، كانوا في الوقت نفسه يعقدون اجتماعات متلاحقة لإدارتهم السياسية والعسكرية لتدارس ما يلزم من الرجال والمعدات لقوة أمريكية قد تعمل، بغية الحلول محل البريطانيين، على فرض مخرج للمشكل يتمثل في فترة انتقالية تخضع فيها فلسطين إلى نظام وصاية أمريكية . لم يكن ذلك تغييراً لسياسة أو تعليقاً للتحالف المتين الذي كان يربط الأمريكانية بالصهيونية، وإنما استعداداً إضافياً لوضع نظام الهيمنة الأمريكي موضع التنفيذ .

ولما كان الصهاينة يخشون أن تفرض عليهم فترة انتظار أخرى وارجاء آخر ليوم «الطرد» (بالأحرف الكبيرة)، فقد اصطدموا بالحكومة الأمريكية . وكذلك، لمّا كانوا غير مجبرين على تحمّل ضرورات نظام هيمنة عالميّ، فقد قرروا استباق جميع الأطراف . «لم يكن التقويم الدولي ليتزامن مع تقويمنا نحن»[١٦]، سيقول بن غوريون . وستردّ «الهاغانا» على كل من المطامح السوفياتية والحسابات الأمريكية بالشروع بممارسة الطرد رأساً . بقسرهم حليفهم الأساسي، ضَمِنَ الصهاينة القيام الفوري لدولتهم . ثم إنهم دشنوا قاعدة سلوكية جديدة ستشكل أحد العناصر الأساسية في السياسة الإسرائيلية . فالخطة «داليت»، التي كانت تبشر بمقدم الأوبئة والآفات، لم تكن لتعلن عن نقطة انطلاق حرب الطرد فحسب، وإنما كانت تشكل سابقة تاريخية للحروب العربية ـ الإسرائيلية القادمة أيضاً .

---

(١٦) Erskine Childers, The Wordless..., op.cit., p. 171.

الخطّة «داليت»

في شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٤٨، وضعت قيادة «الهاغانا» الخطة «د . . .» أو «داليت»[17]، بديلاً عن الخطط (أ) و (ب) و (جـ)، التي رُسِمَت سابقاً وهجرت الواحدة تلو الأخرى بسبب تطورات الوضع السياسي. انطلقت الخطة (أ) (شباط/ فبراير ١٩٤٥) من قناعة القادة الصهاينة بأن الحكومة العمالية (البريطانية) ستكون شديدة التحبيذ لهم بعد الحرب. وكانت تخطط لغزو فلسطين ابان ما دعته بـ «حكم الأقلية الانتقالي». وما كانت هذه الخطة، التي كان واضعوها يتوقعون دعم البريطانيين الكلّي، لتصبو إلا لسحق الفلسطينيين. لم تكن تتحسب لأي اصطدام مع الدول العربية إذ كان من المفترض أن تكون بريطانيا العُظمى قد حَيَّدتها من قبل. أما الخطة (ب) (أيار/ مايو ١٩٤٧)، فقد وُضِعت في اللحظة التي قرر فيها البريطانيون إحالة القضية إلى «الأمم المتحدة»، وحينَ بدَا للصهاينة أن مشروع التقسيم لن ينال مساندة الولايات المتحدة وحدها، وإنما الاتحاد السوفييتي أيضاً. كانت الخطة تركز، بخاصة، على الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع أي تدخل عربي إلى جانب الفلسطينيين. أما الخطة (جـ) (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧)، فقد تلت التصويت لصالح التقسيم، وهي أكثر «عملياتية» من السابقتين، وتمنح دوراً أوّل للبالماخ ولـ «شرطة الاستيطان اليهوديّ». ثم، مع اقتراب الحرب، وضع استراتيجيو «الهاغانا» الخطة «د» (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٤٨). تلقى قادة ألوية «الهاغانا» أمراً بتعزيز الدفاع عن المناطق العائدة إليهم، وسدّ جميع الطرق المؤدية إلى الدولة اليهودية، وإنشاء خطوط دفاع جديدة عن طريق احتلال جميع الحصون البريطانية وجميع القرى العربية المجاورة للمستوطنات اليهودية، والسيطرة على جميع طرق المواصلات، ومحاصرة المدن واحتلال جميع قواعد العدوّ المتقدمة . . .

في إطار «الخطة داليت» هذه، نفذ الصهاينة بين الأول من نيسان (أبريل) و ١٥ أيار (مايو)، ثلاث عشرة عملية، الثماني الأساسية منها خارج حدود التقسيم اليهودية، أي في المجال المخصص مبدئياً للفلسطينيين.

الحرب الفلسطينية ـ الصهيونية: الفصول الأولى

كانت الأوضاع في فلسطين في نهاية شهر آذار (مارس) من التدهور بحيث تعطلت جميع الخدمات العمومية في المدن المختلطة السكان. هذا مما عزز الشعور بأن حكومة الانتداب كانت تعيش أيامها الأخيرة.

---

(١٧) راجع بصدد الخطة «داليت»:
Natanael Lorch, **The Edge of the Sword,** London and New York, 1961, p. 55-140.

انطلقت الحرب من القدس؛ التي لم يكن يعادل أهميتها الاستراتيجية سوى وزنها الرمزي. وقد شملت الحارات اليهودية «رامات راشيل» و «تالبيوت» و «ميكور حاييم» و«يمن موشي» ومنطقة الجامعة العبرية فوق جبل الطور «سكوبوس»، وكانت جميعاً تقريباً، محاطة بقطاعات عربية وموصولة بممرات جد ضيقة بقوات «الهاغانا». إلى هذه العوائق «الطوبوغرافية» (المتعلقة بطبيعة المكان)، تنضاف حقيقة أنه كان، بين يهود القدس، عدد كبير من اليهود التقليديين غير كثيري المعرفة بالأمور العسكرية. وقد دُشِّنَت عمليّات الخزن التحضيرية للمعركة القادمة في المدينة بوصول قوافل ضخمة من الشاحنات، محملة بكل أنواع البضاعة، من علب «السردين» البرتغالي حتى الأسلحة التشيكية. وبدأت عملية «ناخسون»، التي كان الهدف منها فتح ممر بين تل أبيب والقدس، يقسم المساحة الرئيسية من الدولة العربية إلى قسمين، وذلك بالهجوم على قرية «القسطل» في ٣١ آذار (مارس). في الوقت نفسه، قامت «الهاغانا» بتفجير قطار قرب حيفا، متسببة بوقوع أربعين قتيلاً وستين جريحاً بين العرب. سقطت القسطل. ولكن سرعان ما استعادها الفلسطينيون رجال عبد القادر الحسيني، قريب المفتي. قاد الهجوم الأول على «القسطل» كامل عريقات، مساعد عبد القادر، وتمكن من الصمود فيها حتى ٣ نيسان (أبريل)، قبل أن تنفد ذخيرته. إلا أن عريقات أصيب بجراح ونقل إلى القدس برغم معارضته. ولم يحظ عبد القادر، وكان غادر قبل أيام إلى دمشق في محاولة للحصول على أسلحة من السلطات السورية، بأكثر من ٥٠ بندقية و ٣ مدافع رشاشة... وحينما رجع إلى القدس، وعرف بوقوع رجاله، الذين استبد بهم التعب، في حالة حصار في «القسطل»، راح وهيأ سيارتين مدرعتين كان قد استولى عليهما في «النبي دانيال»، وبعث برجاله للبحث عن «أبو دية»، أحد قادة ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. جاء الأخير مع رجاله الثلاثمائة من ميليشيا (القطمون)، وانطلقا على رأس هذه القوة في العاشرة من مساء السادس من الشهر نفسه، لمهاجمة «القسطل». كان هدف عبد القادر هو كسر الحصار والالتحاق برجاله. ولم يكن الشك ليخامره حول الكيفية التي ستنتهي بها المعركة. هذا ما يكشف عنه ما كتبه إلى زوجته في رسالة يودعها بها: «(...) إنها [الأنظمة العربية] قد تركت لنا خياراً بين ثلاثة: أن نهرب إلى العراق، أو ننتحر، أو نسقط هنا مقاتلين»[١٨]. شنت الهجوم فرقتان يقودهما عبد القادر وأبو دية. دخل الأخير القرية نحو الحادية عشرة مساء. ولدى الفجر، جاءه أحد مستطلعيه يعلمه باقتراب إمدادات كبيرة للهاغانا.

---

(١٨) حول حياة هذا القائد الذي بقي عزيزاً على الفلسطينيين، راجع نبيل خالد الأغا، «الشهيد الحي عبد القادر الحسيني»، بيروت، ١٩٨٠. نضيف أنه كان يحارب، بين رجاله، فلسطيني في مقتبل الشباب لم يكن يحمل، بعد، اسم ياسر عرفات.

فحاول الاتصال بمجموعة عبد القادر فلم يجد إلى ذلك سبيلاً. ولما لم يفلح، اعتقد بأن الأخير قد عاد أدراجه إلى القدس بحثاً عن إمدادات. وقد جاب رسله كل المنطقة الواقعة بين رام الله وطولكرم بحثاً عن عبد القادر، بلا نجاح. بقي العثور على الرجل متعذراً. إذ ذاك بدأت إشاعة موته تدور على الألسن. وأغلقت الناس الأبواب في القدس. إلا أن ألفي فلسطيني، تشجعهم صرخات نسائهم والزغاريد، قاموا بمصادرة كل ما يتحرّك على عجلتين في المدينة واتجهوا، مجردين من السلاح جميعاً تقريباً، لمهاجمة «القسطل». ولكن، في صباح السابع منه، عُثِرَ في أحد شوارع القرية على جثة عبد القادر: كان قد سقط في الليل. خيم على الرجال حزن بالغ. وانتشر الخبر في كامل فلسطين، تردده إذاعة «الهاغانا» دون انقطاع. وحُمِل جثمان القائد الشهيد على الأذرع حتى القدس، حيث وُوري التراب. ولما كان جميع الرجال تقريباً قد أصروا على «أن يمشوا وراءه»، لم يبق في القسطل أكثر من أربعين مقاتلاً. في الليلة نفسها، قامت فرقتان من «البالماح» بتجديد القتال، فسقطت القسطل. كانت القرية، في مشروع التقسيم، من حصة الفلسطينيين. شكّل سقوطها نقطة انطلاق لعمليات الاحتلال التالية. في تلك الأثناء كانت قوة عربية أخرى قد بدأت القتال. فقد كان فوزي القاوقجي يحاول، على رأس ألف رجل يحملون ستة مدافع ٧٥ ملم، شن هجوم مضاد على مستوطنة «مشمارهاعيميك»، التي كانت تتحكم بطريق «القدس ـ حيفا». كان سقوطها يمكن من الانتقال إلى الهجوم على طريق حيفا/ تل أبيب، والهيمنة على جميع مستوطنات «مرج ابن عامر»، وعزل تل أبيب عزلاً كاملاً. بدأ القاوقجي بقصف المستوطنة بالقنابل. إلا أن هجومه أوقف بتدخل فرقة بريطانية. وأعلن عن وقف لإطلاق النار، أفادت منه قوات «البالماخ» على الفور في تدمير قرية «القبية» العربية التي كان موقعها سيشكل، لدى استعادة القتال، مصدر خطورة كبيرة على المستوطنة المحاصرة. في صباح ٦ نيسان (أبريل)، بدأ النسف من جديد. وسرعان ما أصبح وضع سكان المستوطنة مُزرياً. وفي ٩ منه، كانت المستوطنة على وشك أن تسقط. وإذا بقاوقجي يكف فجأة عن توجيه القذائف، ويفرق رجاله على التلال المحيطة. لم يعد عنده ذخيرة! وما كانت الحرب حينئذٍ إلا في يومها التاسع!.

في فلسطين، كانت المجزرة تتهيأ!

جريمة أنموذجية: شهادات

الشهادتان التاليتان[١٩] ظهرتا في صحيفة «يدعوت أهارونوت» الإسرائيلية:

(١٩) صحيفة «يديعوت أهارونوت»، ٤ و ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٢.

«هذا التقرير كتبه، قبل أربع وعشرين سنة، محارب شاب في صفوف «البالماخ»، كان يحمل إسم «ميرفيلسكي»، وهو اليوم الكولونيل «مئيربعيل» (. . .). ربما كان شاهد العيان الوحيد غير المنخرط في «الأرغون» و «شتيرن». وقد أجرى تحقيقاً حول عملية «دير ياسين» السرية التي نفذت في ليلة ٩/ ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨. أدلى بشهادته في تقرير بعث به إلى «إسرائيل غاليلي»، يوم كان الأخير يرأس قيادة «الهاغانا» (. . .) طوال الأربع وعشرين سنة الماضية، احتفظ بعيل لنفسه بالمشاهد التي وقعت في ذلك اليوم «الأكثر رعباً في حياته».

ها هي الشهادة: «فيما كانت فرق البالماخ تخوض مُعركة حامية في «القسطل»، اقتربت من القرية فرق من «الأرغون» و «شتيرن» (. . .) انطلقت قوة أولى من حارة «بيت حاكيريم»، وهاجمت «دير ياسين» في جنوبها الشرقي. مع الفجر، بلغت فرقتان اثنتان أطراف القرية. وأُرسلت مدرعة حاملة لمكبر للصوت، تطلب إلى السكان الاستسلام وإخلاء القرية. إلا أنها انقلبت في حفيرة وتوقفت عن السيّر. (. . .) أدرك سكان القرية أن بعض المهاجمين قد تمكنوا من التسلل إلى داخلها. ففتحوا النار (. . .) إلا أن عناصر «الأرغون» و«شتيرن» سرعان ما سيطرت على المواقع، في ما خلا الجانب الغربي من القرية، حيث واصل بعض القرويين المعتصمين المقاومة في مبنى عال (. . .) بدأ وطيس المعركة يخفّ مع نفاد الذخيرة لدى المهاجمين، الذين بلغت خسائرهم في تلك اللحظة أربعة قتلى واثني عشر جريحاً. فقرر أحد رجال «شتيرن» طلب إمدادات. خف مسرعاً إلى مخيم «شيلر» في القدس، الذي كان يمثل قاعدة عسكرية لإحدى فرق الفوج السادس للبالماخ، وذهب ليقابل القائد «يعكوف ووف» من كيبوتز «مرحافيا» وأبلغه: «إننا بصدد مهاجمة دير ياسين. هُبّوا لمساعدتنا». فحمل يعكوف عدداً من الرجال في شاحنة صغيرة وأخذ معه مدفعاً رشاشاً، وانطلق من ساعته إلى دير ياسين. حين لم يعد يفصله عن القرية سوى بضع مئات من الأمتار، نصب هو ورجاله المدفع الرشاش، وأطلقوا عدداً من الرشقات في اتجاه المبنى العالي. حين أبصرت أنا رجال «البالماخ» في المكان، ركضت إلى يعكوف ورجاله، ونصحتهم بأن ينصرفوا حالاً، إذا كانوا لا يريدون التورط في ما كان بصدد الوقوع. فتراجع. إلا أن المدفع الرشاش مَكّن المهاجمين، مع ذلك، من تحقيق مهمتهم. انتهت المعركة مع الظهر. كان الهدوء يخيم على المكان، إلا أن القرية لم تستسلم. خرج متطوعو «شتيرن» و «الارغون» من مكامنهم، وبدأوا عمليات «التنظيف». كانوا يطلقون النار في جميع الاتجاهات ويلقون المتفجرات على البيوت. هكذا قتلوا جميع الأشخاص الذين وجدوهم في داخلها، بمن فيهم النساء والأطفال (. . .) علاوة على ذلك، أخرجوا قرابة خمسة وعشرين رجلاً وأركبوهم في شاحنة، وراحوا

يعرضونهم على الطريقة الرومانية عبر حارتي «ماحانية يهودا» و «زاخرون يوسف» (في القدس). ثم عادوا بهم إلى مقلع للحجر يقع بين «غيفات شاؤول» و «دير ياسين». وهناك أعدموهم بكل برودة أعصاب. ثم اقتاد المهاجمون من بقي على قيد الحياة من النساء والأطفال وتركوهم عند بوابة ماندلباوم».

لقد هزت هذه الشهادة المفجعة، لدى نشرها في ١٩٧٢، عاطفة البعض في إسرائيل، على نحو بالغ. ان العديد من الإسرائيليين، ممن لم يتمكنوا من تصديق أن جريمة كهذه قد ارتكبت حقاً، اتهموا «بعيل» بالتدجيل. فنشر في ٢٩ نيسان (أبريل)، رداً في الصحيفة نفسها («يديعوت أهارونوت»).

«بعد أن غادر رجال البالماخ، شرع رجال «الأرغون» و «شتيرن» بتنفيذ المذبحة المشينة بحق السكان. لقد قُتِلَ الرجال والنساء، الشيوخ والأطفال، من دون أيّ تمييز، بعد صفّهم أمام الحيطان وفي زوايا البيوت. إن الصور الفوتوغرافية تثبت ذلك. صحيح أن أغلب السكان قد أبيدوا بأسلحة نارية[٢٠]، وصحيح أن المذبحة وقعت تلقائياً في نهاية المعركة.وصحيح أيضاً أن الضباط فقدوا السيطرة على جنودهم (وهم لم يبدوا من جهة ثانية، أيّ نيّة للسيطرة)، إلا أن تلك كانت مذبحة. وإن كونها نفذت في «وطيس» الحادث لا يغير شيئاً (. . .) يمكن لقيادة «الأرغون» في القدس أن تحتج ألف مرة، وتدعي بأن «استعراض النصر» ذاك ليس أكثر من اتهام إجرامي ملفق. إلا أنني، كشاهد عيان، أؤكد على أنه وقع بالفعل. لقد قتل العرب، ببرودة أعصاب هذه المرة، في مقلع الحجر بين «دير ياسين» و «غيفات شاؤول». هناك وثائق مصورة لهذا الفعل. لقد كان عملاً إجرامياً لا تهمة ملفقة» ».

وتتفق اتهامات «بعيل» هذه اتفاقاً كلياً مع تلك التي وضعها جاك دورينيه Jacques de Reynier رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي إلى فلسطين في ١٩٤٨[٢١]: «في ظهيرة العاشر من نيسان (أبريل)، تلقيت نداء هاتفياً من العرب، يرجونني فيه أن أذهب على الفور إلى «دير ياسين» التي كان جميع سكانها قد ذبحوا منذ قليل. عرفت أن العناصر المتطرفة في «الأرغون» هم من يسيطر على هذا القطاع القريب من القدس. قال لي رجال «الوكالة اليهودية» وقادة «الهاغانا» إنهم لا يعرفون شيئاً عن القضية، وإنه، من ناحية أخرى، يتعذر اختراق منطقة يسيطر عليها «الأرغون». وقد حذروني من مغبة التدخل، إذ يمكن أن تتعطل مهمتي بالكامل إذا ما أنا ذهبت إلى هناك،لم يبدوا عجزهم عن مساعدتي

---

(٢٠) هذه أعذار تقدم بها بعض القراء ليثبتوا أن الفلسطينيين قد قتلوا أثناء الاشتباك.

(٢١) Jacques de Reynier, A **Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu**, Neuchâtel,1950, p. 69-79.

فحسب، وإنما أعلنوا أيضاً عن عدم مسؤوليتهم عما يمكن أن يقع لي في القرية. فأجبت بأنني مصمم على الذهاب، وأن «الوكالة اليهودية»، التي يعرف الجميع بأنها تسيطر على جميع المناطق الواقعة في أيدي اليهود، ستكون مسؤولة عن شخصي وكذلك عن حريتي في التنقل في حدود مهمتي الخاصة (. . .) ثم خرجنا من القدس، وتركنا وراءنا النهج الكبير وآخر حواجز تفتيش الجيش النظامي، وسلكنا طريقاً جانبية. سرعان ما أوقفنا شبه جنديين لا تبدو هيئتهما باعثة على الاطمئنان أبداً. كانا يشهران رشاشتيهما أمامهما، ويحمل كل منهما سكّيناً كبيرة مشدودة إلى الحزام. تعرفت اليهما من زيّ الرجال الذين جئت أبحث عنهم (. . .) وصلنا إلى مرتفع يقع على مسافة ٥٠٠ م من القرية التي كنا نراها في الأسفل، ولكن كان علينا أن ننتظر طويلاً السماح بمواصلة السير. كان رصاص العرب ينهمر بغزارة كلما هم أحد بالتقدم، ولم يَبْدُ على قائد «الأرغون» أنّه كان مستعداً لمقابلتي. ثم وصل أخيراً، وكان فتى متميز الملامح، موزون الهيئة، إلا أن بريقاً خاصاً، شديد الفظاظة، بارداً، كان يتطاير من عينيه. شرحت له مهمتي التي لم تكن مهمّة قاضٍ ولا حَكَم. جئت لإنقاذ الجرحى ونقل القتلى. كان اليهود قد وقعوا تعهداً باحترام معاهدة جنيف، وإذن فقد كانت مهمتي رسمية. فأثار تأكيدي الأخير حفيظة هذا الضابط الذي بدأ يرجوني أن أعتبر، مرة وإلى الأبد، أن «الأرغون» هو من يحكم هنا، وليس أي طرف آخر، بمن فيهم رجال «الوكالة اليهودية» التي لا تربط «الأرغون» بها أية رابطة(. . .)وراح يروي عليَّ تاريخ القرية، التي لا يسكنها سوى العرب، وعددهم نحو الأربعمئة نسمة، عُزَّل منذ أن كانوا، ويعيشون في وفاقٍ مع من يحيط بهم من اليهود. قال ان «الأرغون» قد وصلت قبل أربع وعشرين ساعة ووجهت لهم، بمكبرات الصوت، أمراً بإخلاء القرية والاستسلام. مهلة التنفيذ: ربع ساعة. تقدم عدد من هؤلاء البؤساء وأسروا ثم أفرج عنهم بعد قليل، وأرجعوا إلى الخطوط العربية. أما بقية السكان، التي لم تذعن للأوامر، فقد نالت المصير الذي تستحق. لكن يجب عدم المبالغة، فليس هناك سوى القليل من القتلى، وهؤلاء سيدفنون بمجرد الانتهاء من «تنظيف» القرية. [واختتم بالقول انني] إذا ما عثرتُ على جثة، فبإمكاني أن أحملها، إلا أن من المؤكد أنني لن أجد جريحاً واحداً. لقد اقشعر جسمي لهذه الحكاية. عدت إلى طريق القدس باحثاً عن سيارة إسعاف وشاحنة طلبتُ أن تُرسل عن طريق «الدرع الأحمر» (جمعية صهيونية مجازة من «الصليب الأحمر»). كان السائقان والطبيب اليهودي، الذين استقلوها أقرب إلى الموتى منهم إلى الأحياء، ومع ذلك فقد تبعوني بشجاعة، (. . . وصلت بقافلتي إلى القرية، وكانت نيران العرب قد سكتت. وكان المحاربون [الصهاينة] ببزات حربية، معتمرين خوذاً. كلهم شبان. بل وحتى أحداث، من الجنسين، سُلِّحوا من أعلى الرأس حتى أخمص القدم:

مسدستات، رشاشات، قنابل يدوية، وكذلك بلطات كبيرة يحملونها بالأيدي، وكان بعضها ما يزال ملّوثاً بالدم. وقد أرتْني إحدى الشابات، وكانت جميلة ولكن بعينين مجرمتين، بلطتها التي كان ما يزال يقطر منها الدم، وكانت تلوّح بها كوسام. إنه فريق «التنظيف» الذي من المؤكد أنه كان يقوم بعمله بعناية. أحاطت بي دزينة من الجند، رشاشاتها مصوبة إلي، فيما منعني الضابط من الحراك. قال لي: «سيؤتى بالقتلى، إذا كان هناك قتلى حقاً». فانتابتني نوبة من الغضب ما عرفت مثلها في حياتي قط. ألقيت على هؤلاء المجرمين بكل ما كان يدور في خلدي عن تصرفاتهم، وهددتهم بجميع «الصواعق» الممكنة. ثم دفعت من كان يحيط بي منهم ودلفت إلى أحد البيوت. كانت الحجرة الأولى مظلمة، تشيع فيها الفوضى، إلا أنها كانت خالية خاوية. في الحجرة الثانية، وجدت، بين قطع الأثاث «المبقورة»، وبين الأغطية والركام المتنوع، عدداً من الجثث كانت باردة. لقد مورس التنظيف هنا بالرشاشات، ثم بالقنابل اليدوية، واختُتم بالسكاكين: يمكن لكل مشاهد أن يتحقق من ذلك. الشيء عينه في الحجرة التالية، إلا أنني، عندما هَمَمتُ بالخروج، سمعت تنهّدة. بحثت في جميع الأركان، وقلبت جميع الجثث، حتى انتهيت إلى الاصطدام بقدم كانت ما تزال حارة. إنها فتاة في سن العاشرة، ألحقت بها قنبلة تشويهات بالغة، ولكنها كانت ما تزال حية. أردت حملها، إلا أن الضابط منعني من ذلك، ووقف معترضاً الباب. فدفعته ومررت بِحمليَ الثمين (. . .). ذهبت سيارة الإسعاف بالفتاة، مع أمر بالرجوع بسرعة. ما دام هؤلاء الرجال لم يجرؤوا على مهاجمتي مباشرة بعد، فبإمكانيَ أن أواصل. أمرتُ بأن يُحْمَل قتلى هذا المنزل إلى الشاحنة، ودخلت المنزل الذي يليه، وهكذا دواليك. في كل مكان، كنت أقع على المشهد البشع نفسه. لم أجد غير شخصين آخرين حيّين، امرأتين، احداهما عجوز مختفية وراء كومة من الحطب لا شك في أنها كانت تقف وراءها جامدة منذ أربع وعشرين ساعة. كان في هذه القرية أربعمائة ساكن، هرب منهم خمسون، وثلاثة ما يزالون أحياء، أما البقية الباقية فقد أبيدت عن آخرها. بمعرفة وبتصميم. ذلك انني وجدت الفرقة شديدة الانضباط، لا يتحرك أفرادها إلا بأوامر. عدت أدراجي إلى القدس واتجهت إلى «الوكالة اليهودية» التي وجدت قادتها مذهولين، يعتذرون زاعمين ـ وكان هذا صحيحاً ـ انهم طالما أكدوا على أنهم لا يتمتعون بأية سلطة على «الأرغون» ولا على «شتيرن». إلا أن هذا لا يمنع أنهم لم يقوموا بشيء لردع مائة رجل من اقتراف هذه الجريمة التي تستعصي على الوصف. ثم ذهبت لأزور العرب. لم أحدثهم عما شاهدت، واكتفيت بالقول ان هناك عدداً من القتلى، وسألت عما ينبغي أن أفعل، وأين يجب أن تُوَدع الجثث. كان تظلّم العرب مفهوماً، إلا أنه كان يمنعهم من اتخاذ قرار. كانوا يريدون إعادة الجثث إلى القطاع العربي من المدينة، إلا أنهم يخشون أن ينتفض

السكان لدى مشاهدتها. ما كانوا يعلمون أين يطرحونها، ولا أين يدفنونها. ثم قرروا، أخيراً، التوجه إليّ راجين أن أهيىء قبراً جماعياً مناسباً يمكن التعرف عليه فيا بعد. فتعهدت بالقيام بذلك وانطلقت إلى دير ياسين. وجدت رجال «الأرغون» عصبيي المزاج إلى درجة، وقد حاولوا منعي من الاقتراب من القرية. إنّني لأفهمهم! وخصوصاً حين أفكّر بالحالة التي كانت عليها الجثث المصفوفة على قارعة الطريق الرئيسي. طالبت، بحزم، بأن يصار إلى دفن الموتى، واشترطت أن يتم ذلك في حضوري. بعد المناقشة، بدأوا بالفعل يحفرون قبراً جماعياً واسعاً في جنينة صغيرة. كان يتعذر تحديد هوية القتلى لأنهم لم يكونوا يحملون أية وثيقة، إلا أنني حرصت على تسجيل أوصافهم بدقة، مع العمر التقريبي لكل منهم. مع هبوط الليل، رجعت إلى القدس، مؤكداً على أنني سأرجع من جديد في الغد. بعد يومين من ذلك، اختفت «الأرغون» من المكان تماماً، وكانت «الهاغانا» هي من يسيطر عليه. عثرنا على أكثر من موضع كُدِّست فيه الجثث بلا حياء ولا احترام، مطروحة هناك في العراء. حين رجعت إلى مكتبي بعد هذه الزيارة، وجدت رجلين كانا في انتظاري منذ ساعة. إنهما قائد فصيل «الأرغون» ومساعده. كانا قد هيآ نصاً، وطلبا إليّ أن أوقعه. كان ذلك تصريحاً بكوني قد لقيت استقبالاً حسناً منهم، وانني حصلت على جميع التسهيلات اللازمة لإتمام مهمتي، وأنني أشكرهم على كل ما قدموه لي من عون. لما بدأت بالتردد، بل وشرعت بالمناقشة، قالا انّ عليّ أنْ أوقّع على الفور اذا ما كنتُ راغباً بالبقاء على قيد الحياة. فلم يعد أمامي سوى إقناعهما بأنني لا أعبأ بالحياة حقاً، وأن تقريراً يتناقض محتواه وتقريرهما كان بأية حال قد أُرسِل إلى جنيف».

ينبغي أن نضيف أن هذه المذبحة التي تعرض لها سكان هذه القرية العربية الواقعة على مسافة أربعة كيلومترات من «القسطل»، قد وقعت بعد أن اتّفق مختارها ومختار مستوطنة «غيفات شاؤول» المجاورة، على عدم العدوان. ولقد فاجأ الهجوم أولئك القرويين! الذين ذبح منهم، بحسب شهادة «رينييه» ثلاثمائة وسعة وأربعون! أما الناجون منهم فقد كُدِّسوا في شاحنات وعُرِضوا على سكان الأحياء اليهودية في القدس، حيث كانت الحشود تستقبلهم بالشتائم والبصاق والأحجار. ثم تركت النساء والأطفال عند تخوم القطاع العربي، إذ كان جميع الناجين مس الرجال قد أعدموا في مقلع للحجر كائن على الطريق بين القرية والقدس. وأعلنت «الأرغون عن مسؤوليتها عن «العملية»، وصرحت، في مؤتمر صحفي سري، أنّ هذه كانت «بداية احتلال فلسطين وشرقيّ الأردن»[٢٢]. وفي ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أكد أمين الدولة لشؤون المستعمرات على وقوع هذه المذبحة الجديدة. وادانتها «الوكالة اليهودية» أمام «الأمم المتحدة»، فأجابت «الأرغون» بأن

---

(٢٢) مؤتمر صحفي نشرت وقائعه في «النيويورك تايمز»، ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨.

«الهاغانا» كانت قد أعلمت مسبقاً بالهجوم، وانها وافقت عليه، بل إنها لم تتردد حتى عن استثماره[23]. ولكن عندما عجز هذا كله عن رد سيل الانتقادات والإدانات، بدأت الأرغون تبرر عملها بالقول إنه «إنما دفع العرب الذين كانوا ما يزالون في الدولة اليهودية إلى الهرب، فقلل بذلك من خسائر اليهود»[24].

«مذبحة وقائية»؟ «هفوة»؟ «نشاط عناصر غير منضبطة»؟ «عمل معزول» لا تقع تبعته. إلا على «شتيرن» و «الأرغون»؟ عن هذه الأسئلة الملحة التي تنطرح من جديد كلما ذكر هذا الفصل الدامي من تاريخ فلسطين، حاول باحث إسرائيلي أن يجيب في النقاش الذي أثاره نشر شهادة «بعيل». كتب «أرييه يتسحاقي» الموظف في شعبة التاريخ في الجيش الإسرائيلي، في عدد ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٧٢ من «ييديعوت أهارونوت»: «إذا ما نحن نظرنا إلى الوقائع مجتمعة، فسندرك أن المعركة (دير ياسين) قد خضعت، إلى حدود بعيدة، إلى المخطط المعتاد لاحتلال القرى العربية في ١٩٤٨. فطوال الشهور الأولى من حرب الاستقلال، قامت «الهاغانا» و «البالماخ» بعشرات العمليات التي تتمثل في مهاجمة قرية عربية لنسف أكبر عدد ممكن من المنازل، بالديناميت. وكان عدد كبير من الشيوخ والنساء والأطفال يلقون مصرعهم في هذه الهجومات حينما يبدي (السكان) مقاومة. وفي الإمكان إيراد الكثير من العمليات من هذا النوع، التي قام بها رفاق «بعيل» في السلاح، متطوعو «البالماخ» الذين كانوا يُدَرَّبون على أساس شعار: «نقاوة السلاح اليهودي». ففي ليلة ٣٠/ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، مثلاً، قامت قوة مشتركة مؤلفة من الفوج الأول من «البالماخ» ومن لواء «الكرمل»، يقودها «حاييم أفينوام»، بالهجوم على قرية «بلد الشيخ». في أثناء هذه العملية، قتل في منازلهم ما يزيد على ستين من الأعداء، أغلبهم من غير المحاربين. وبحسب ما يرد في تقرير قائد العملية، فقد «اسكتت قواتنا النيران، ودخلت إلى القرية وبدأت العمل في البيوت، حيث جعلت كثافة النيران من المتعذّر عليهم أن يتفادوا النساء والأطفال» (راجع «كتاب البالماخ»، ص ٥٥)[25]. وفي ليلة ١٤/ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٤٨، هجم الفوج الثالث من «البالماخ» على قرية «سعسع». في هذه العملية، التي بقيت تعتبر، لسنوات طويلة، للبراعة التقنية في تنفيذها، أنموذجاً لهذا النوع من العمليات، نسف بالديناميت عشرون منزلاً على من فيها، فلقي ستون عربياً مصرعهم، أغلبيتهم العظمى من النساء والأطفال. وفي المعركة التي نشبت حول دير

---

(٢٣) Edgar O'Ballance, The Arab-Israeli War, 1948, London, 1956, p. 48.

(٢٤) Jon Kimche, Seven Fallen Pillars: The Middle East, 1915-1950, London, 1950, p. 228.

(٢٥) يشير يتسحاقي هنا إلى المؤلف التاريخي الرسمي الذي يقصّ المآثر الحربية للجيش الاسرائيلي:
Gilas Zrubebel, ed., Sefer Ha-Palmach, Tel-Aviv, 1953, 2 vol.

القديس سمعان، في «القطمون»، قتلت جميع النساء العربيات اللائي كن يخدمن فيه، وقد نفذ المذبحة الفوج الرابع من «البالماخ».

مجزرة أنموذجية : المحتوى

ولدت هذه الحرب في موضعين اثنين: القدس ودير ياسين. معركة ومجزرة. الأولى، لا داعي لإطالة التوقف عندها، فكل حرب تلد من تقاطع أوامر المخططين الاستراتيجيين وثقل الرموز. في فلسطين، لم يكن للطرد، ولا كذلك للاستعادة المزعومة لأرض يدعي المستوطنون العودة إليها بعد تيههم التاريخي، أن يجدا نقطة انطلاق لهما في غير القدس. هكذا نشبت فيها معركة من النمط الكلاسيكي، وبدأت الحرب. إلا أن الأمر كان مختلفاً تماماً في حالة «دير ياسين». لقد أبيد هنا سكان قرية لم تبادر إلى القتال، وفوق ذلك لم يكن من شأن سقوطها أن يحقق أي مكسب عسكري، استراتيجي أو تكتيكي، بصريح التعبير. مع ذلك، شكلت مذبحة دير ياسين، شأنها شأن المعركة من أجل القدس، نقطة انطلاق لا غنى عنها للاتجاه الذي كان الصهاينة يريدون إعطاءه للأحداث اللاحقة. ذلك أن المذبحة مثلت «الشريك» الثابت في جميع المعارك الأخرى.

إنّ مجزرة دير ياسين قد منحت العمليات المتعددة والاشتباكات المختلفة عنصر التواصل، مقيمةً بذلك رباطاً لا ينقطع بين الفصول المتوالية للطرد: الرحيل أو الموت!.

في دير ياسين، حققت سياسة صناعة الفراغ انطلاقتها اعتباراً من تطبيق معكوس. هذا هو المفتاح الأول لفهم دلالة المذبحة. إن الخيار المعطى للفلسطينيين بين الرحيل أو الموت لم يكن ممكناً أن يلد إلا من رحم وضعية لا يكون فيها من مخرج آخر سوى الموت. لقد ذبح السكان في دير ياسين لأنهم كانوا في ديارهم، وليس لأنهم لم يرحلوا. وإذْ بدأت عصابات صانعي الفراغ، على هذا النحو، بقتل كل ما كان يشكل حضوراً، فهي قد منحت أساساً مادياً للفكرة القائلة بأن الغياب هو وحده الذي يمكن من النجاة من الموت. ومع أن هذه المذبحة لم تكن سوى صنيع قسم من الطاردين، فإنها أثبتت جدواها لجميع القوى الصهيونية التي أفادت منها جميعاً، وبدون استثناء. هكذا أعلن وايزمان، في نهاية الحرب، وبالحرف الواحد، أن مغادرة أعداد كثيفة من الفلسطينيين قد «سهلت مهام الصهيونية بشكل إعجازي»[٢٦]، وساهمت في جعل الدولة تكون بكاملها، ومنذ ولادتها، محضَ يهودية. إلا أن هذه الملاحظة الوقحة إنما تعبر كذلك عن شعور

(٢٦) James G. Mac Donald, **My mission in Israel**, New York, 1951, p. 176.

بالارتياح لعدم اضطرار الصهاينة إلى إبادة جميع الفلسطينيين لو أن الأخيرين امتنعوا عن الرحيل.

إن هذه المذبحة، الأنموذجية من حيث المحتوى، والتي كان لا مفرّ منها حتى تنطلق آلة صناعة الفراغ، والشديدة العَمَلية لكونها تمكن التهديد من أن يفعل فعله بدون الاضطرار إلى تطبيقه على نحو دائم، إنما كانت، في آن معاً، محددة وكلية، بنت لحظتها وشمولية. وإذا كانت وقعت في قرية بذاتها، فهي لم تكن، مع ذلك، صيغة النطاق: فما ان حُدِّد المجال الواجب تدميره حتى لم يعد الموت يوفّر أحداً. لم تكن دير ياسين غير قرية، إلا أنّ دير ياسين أُبيدت عن بكرة أبيها.

يجب الخروج من الجدال الذي صنع من دير ياسين ضرباً من «هفوة» محصورة النطاق. فهذه المذبحة، التي كانت موجهة لدفع الفلسطينيين إلى أن يروا شساعة الخطر الذي كان يتهددهم، إنما كانت تفيد أن الحرب يمكن أن تتحول إلى تكرار لا متناهٍ للمجزرة نفسها. من هذه اللحظة، لم يعد على الفلسطينيين إلا أن يقوموا بعملية جمع بسيطة، ليتصوروا فلسطين كتجاور محتمل لـ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ دير ياسين. ان صانعي الفراغ قد اختزلوا البلاد إلى مكان واحد، ثم عملوا على إزالته. هكذا كُثِّف الزمن إلى نقطة انطلاق ووصول واحدة، وكانت الحرب تنطوي، في هنيهة واحدة، على بدايتها والنهاية. ولقد كان الفصل العاديّ، فصل الشاحنة حاملة مكبّر الصوت، مكتنزاً بالدلالة، وانْ لم يقصد ذلك الجزّارون. ذلك أنه، في مسيرة صناعة الفراغ، ما من مكان للبلاغات أو الرسائل. ان الممارسة اللاحقة لـ «الحرب النفسية» تقدم خير تجسيد لهذه القاعدة. لقد استُخدمت مكبّرات الصوت إلى حدود الهذيان في حيفا، هذه المدينة التي وصل إليها أغلبية الفلسطينيين النازحين من الجليل، والتي بلغ فيها هذا الأسلوب المستخدم من قبل في مواضع أقل أهمية، نقول بلغ الذروة[٢٧]. لكن ما كانوا، يا ترى، يذيعون؟ صرخات المذبوحين. نواحهم والعويل. تتخلّله، بانتظام، كلمات «دير ياسين، دير ياسين، دير ياسين...» بل، أكثر من هذا، كانت تلك التسجيلات تذاع قبيل الهجوم. لم تكن مكبرات أصوات «الهاغانا» التي كانت تنتقل من حارة إلى أخرى، لتدع أيّ خيارٍ لهؤلاء المنذورين للطرد، بل كانت تقول لهم ان المذبحة هي فاتحة الطرد لا تهديداً يُطبَّق بحقّ الممتنعين.

تقول فكرة شائعة انّ الفلسطينيين، هؤلاء «الجبناء كما يقدر العرب وحدهم أن

(٢٧) انظر: R D. Wilson, Cordon and Search: with 6th Airborne Division in Palestine; Erskine B. Childers, The Other Exodus, in W. Khalidi, From Haven..., op.cit., p 771-774, and p.795-803.

يكونوه»، كانوا، ما ان يسمعوا عبارة «دير ياسين»، حتى يلوذوا بأذيال الفرار! ما أبعدهم عن الحقيقة! ان دير ياسين لم تُنْهِ المقاومة لدى أولئك الذين كانوا يرفضون فقدان وطنهم. إن المذبحة لم تُخْلِ البلاد من سكانها، بل، على العكس، لقد جابه الفلسطينيون التحدّي الصهيوني بإصرار أكبر على عدم السماح بإزالتهم من الوجود. على فكرة الرحيل المُصوَّر على أنه المهرب الوحيد من الموت، كانوا يردون بفكرة المقاومة والنضال. إن هناك اليوم ما يشبه قاعدة ثابتة تقوم على عد الفلسطينيين المطرودين الذين رحلوا في ١٩٤٨. حان الوقت لأنْ نُجابه هذه القاعدة بعدد أولئك الذين سقطوا في فلسطين، لا لشيء إلا لأنهم لم يقبلوا بالرحيل. يجب، بخاصة، إبراز الرابطة بين هذين المعطيين: إن الراحلين إنما قاموا بذلك لأن آلافاً مؤلفة قد سقطت في القتال، ولأن الحرب، عسكرياً، قد خُسِرت. هكذا نجد أنه، إلى جانب القتلى في الجيوش العربية النظامية، وهب ١٤٨١٣ مقاوماً حياتهم في ١٩٤٨، حتى تظل أرضهم فلسطينية[٢٨].

إن عملية دير ياسين قد فعلت فعلها، على نحو متناقض، في صفوف الصهاينة أنفسهم. لقد طبعت المجزرة حربهم بميسمها الخاص وحدّدت مسيرتهم. وبخاصة أفهمت المستوطنين اليهود أن هذا هو الثمن الذي يجب أن يدفعه كل واحد منهم حتى يكون له حق في دولة. لقد حققت دير ياسين النتيجة غير القابلة للنقاش، المتمثلة في التدليل على أنه لا مكان للفلسطينيين في فلسطين، ولكن، أكثر من هذا، إن كل جندي صهيوني يمكن أن يتلقى أمراً بممارسة الذبح إذا ما امتنع السكان عن مغادرة الأرض التي يطمع بها الصهاينة. من سيقول لنا، ذات يوم، عدد اليهود المدفوعين إلى هذه المغامرة الإجرامية والمجنونة، الذين كانت فرائصهم ترتعد في مساء المذبحة، لا رحمة بالقرويين المبادين وإنما لأنه كان في الإمكان أن تطلب قيادتهم إلى كل واحد منهم أن يكرر الفعل الإجرامي الذي قام به رجال «الأرغون» و «شتيرن»؟.

أما الفلسطينيون، فقد وجدوا هنا دليلاً آخر على الطابع المؤكد للصهيونية. أدركوا، بخاصة، أن الرد الوحيد الممكن التقدم به على هذا المشروع الهمجي هو المقاومة الحرون. من هنا، فبدل الكلام على شعور طاغٍ بالرعب، يجب الكلام على استعداد للقتال. بعد دير ياسين، بدأ الفلسطينيون ينقلون إلى الخطوط الخلفية نساءهم والأطفال، أي جميع المهددين بالموت بدون القدرة على القتال إذا ما سقطت القرية أو المدينة.

---

(٢٨) لا شك في أن هذا المجموع منخفض بالقياس إلى العدد الفعلي، ما دام عارف العارف لم يُحْصِ إلا الشهداء الذين تمكّن من تحديد أسمائهم والمدينة أو القرية الأصلية وتاريخ المصرع ومكانه! راجع: عارف العارف، «النكبة»، بيروت وصيدا، ١٩٥٦ - ١٩٦٠، في ستة أجزاء، الجزء الرابع، ص ١١ - ١٢١.

كانت هذه أولى عمليات «الرحيل» التي تسببت بها المذبحة. أما الرحيل الآخر، الذي قاد إلى خسارة الوطن الفلسطيني، فقد حدث وسط قرقعة السلاح.

الحرب الفلسطينية ـ الصهيونية: الطرد:

في ١٥ نيسان (أبريل) من العام نفسه، جاءت عملية «هاريل»[٢٩]، التي ركزت على قرى «اللّطرون» العربية، لتشكل امتداداً لعملية «ناكسون». وفي اليوم ذاته، هاجم الفلسطينيون قافلة متجهة إلى مستشفى «هاداسا» في جبل الطور «سكوبوس»: مائة واثنان وعشرون مستوطناً لقوا مصرعهم في الهجوم. في ١٤ منه، شنت قوات الهاغانا، بعد أن أبعدت عن التلال المحيطة رجال القاوقجي الذين كانوا ما يزالون بلا ذخيرة، هجوماً على مركز «اللجّون» الزاخر بالسكان. مكّن اشتباك أول القوات الصهيونية من احتلال قرى «أبو شوشة» و«النغنغية» و«المنسي». ومكن هجوم آخر من احتلال قرية «ساريس» التي نسف الصهاينة خمسة وعشرين من منازلها، وكذلك مسجد القرية ومدرستها، وقتلوا ثلاث عشرة امرأة في مذبحة جماعية[٣٠]. من هذه المواقع، القريبة جميعاً من القدس والمشرفة عليها، بدأ القناصة يهددون الأحياء السكنية العربية المحيطة بمسجد عمر. في ١٧ منه، استولت «الهاغانا» على قطار للشحن، قرب مستوطنة «بنيامينه»، وصادرت حمولته المتضمنة خمسين طناً من المتفجرات. ولما رأى المندوب السامي مقاليد الأمور وهي تفلت من يديه، اتجه إلى مرؤوسيه يحثهم على انهاء الانتداب: إلا أن القيادة العامة تمسكت بالموعد المحدد: ١٥ أيار (مايو). وفي الوقت نفسه، شكلت طبرية مسرح عمليات واسعة النطاق. بدأ الهجوم بمحاصرة المدينة، الذي وجد ما يسهله في كون السكان اليهود مقيمين عند الأطراف، فيما خلا أقلية صغيرة كانت تسكن الجانب العتيق من طبرية. قبل ذلك بشهر، كان الصهاينة قد هجموا على قرية «المنارة»، المجاورة، وطردوا سكانها الأربعمائة والتسعين، تاركين، على أنقاض المنازل التي هدموها برمّتها، منشورات تهدد كل ساكن يرى في المكان من جديد. بسقوط هذا الموقع، أصبح الصهاينة يسيطرون، عملياً، على جميع الطرق المؤدية إلى طبرية، ومع ذلك فهم لم يشنّوا هجومهم الأخير لأنّ القوات البريطانية، المخيّمة هناك، هدّدت بضرب كلّ قوة تقترب، بالقنابل. نتج عن ذلك هدنة ضمنية دامت حتى ١٦ نيسان (أبريل)، وهو اليوم الذي بدأ فيه البريطانيون بإخلاء المواقع بموجب مخططهم في الانسحاب التدريجي. لم يكن لدى

---

(٢٩) نظراً لكثرة المصادر التي تصف مجرى عمليات «الخطة داليت»، لم نشأ الاثقال على القارىء بكثير من الملاحظات. إلا أننا نحيله إلى المقطع الخاص بها في اللائحة الببليوغرافية ـ التعقيبية المدرجة في نهاية هذا الكتاب.

(٣٠) «النيويورك تايمز»، ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٨.

الفلسطينيين في طبرية سوى مائة بندقية . في ليلة ١٧/ ١٨ نيسان ، ومع أن قوات الانتداب كانت ما تزال في المدينة ، قامت قوات «البالماخ» بتقسيم المدينة إلى قسمين. فراح السكان العرب ، الذين كان هذا الهجوم يعني بالنسبة إليهم تتويجاً لحصار المدينة المستمر منذ شهر كامل ، وطلبوا إلى القوات البريطانية أن تكسر الحصار وتضع المدينة تحت حمايتها. ومقابل ذلك ينسحب المسلحون العرب المائة من المدينة بلا قتال . فرد عليهم رسمياً بأن حكومة الانتداب لن تستطيع أن تمارس عملها أكثر من ثلاثة أيام. فبدأ السكان بإخلاء المواقع ، وفرض البريطانيون، حتى يسهّلوا رحيلهم ، منع التجوّل في الأحياء السكنية اليهودية . في ١٩ منه ، كانت طبرية «خالية من العرب».

فبدأت حينئذٍ عملية «ميسبارأييم»، التي كان الهدف منها إحتلال حيفا وطرد سكانها العرب . في ١٩ من الشهر نفسه ، علم العرب ، وكانوا ما يزالون تحت التأثير الصاعق لنبأ سقوط طبرية، بأن الشرطة البريطانية قد عثرت على جثث تسعة عرب من قرية صغيرة مجاورة اسمها «ياجور» . في عشية ذلك اليوم ، كان القائد البريطاني في المنطقة ، النقيب «ستوكويل» ، قد استدعى المسؤول المحلي لـ «الوكالة اليهودية» ، وأعلمه بأن قواته ستبدأ بالانسحاب في ٢١ نيسان ، وأن خروجها سيتحقق كالآتي: تجميع الفصائل المختلفة في جهة من الميناء، وإقامة مقر عام للقيادة في جبل «الكرمل» . ثم سأله عما إذا كانت «الهاغانا» متأهبة للتحرك ، لأن حيفا كانت من نصيب الدولة اليهودية . كانت «الهاغانا» تعد في حيفا ، يومذاك ، بين ألف وخمسمائة وألفي رجل شاكي السلاح . وكان في مواجهتهم أربعمائة وخمسون بندقية فلسطينية يحملها محاربون أُضعِف معنوياتهم مقتل قائدهم محمد الهنيتي ، الذي سقط في ١٧ آذار (مارس) ، فيما كان آتياً من دمشق بخمسة عشر طناً من الأسلحة والذخيرة . لقد وقع في كمين وحوصر فـ «فجّر نفسه» هو وحمولته . إلى هذا الظرف غير المؤاتي للمدافعين عن حيفا ، يجدر أن نضيف أن «ستوكويل» لم يُحِط المسؤولين الفلسطينيين علماً بانسحاب قوّاته إلّا في يوم الانسحاب نفسه بالذات : ٢١ نيسان (أبريل)، في الساعة الحادية عشرة بالتحديد . هكذا سبقت «الهاغانا»، التي كان لها سابق علم بالأمر، إلى المبادرة، وقامت إحدى فرقها باحتلال المباني المشرفة على جسر «الرشمية» الاستراتيجي . ولكن حاصرها، على الفور، الفلسطينيون الذين أتوا إليها من «الخالصة» . وفي المساء نفسه، انطلقت ثلاثة طوابير من «الهاغانا» في اتجاه الموقع «العربي» في الميناء (أي خارج منطقة انسحاب البريطانيين) ، آتية من أعالي المدينة ومن وسطها ، محتمية بوابلٍ من القذائف صادر عن المواقع اليهودية المرتفعة في «الهادار» . وقد اصطدمت بمقاومة هي من الضراوة بحيث اضطرتها إلى أن تخوض القتال من باب إلى باب . «لقد دافع العرب عن أنفسهم ببسالة ، وما كان في المعركة أي أثر للمخيّلة التي كانت

بلا شك قد فُقِدَت [بالنسبة إلى الصهاينة]، إلا أنه في غياب القيادة، ضعفت المعنويات وروح المقاومة العامة»[31]. حينئذٍ بدأت مكبرات الصوت تحقق أثرها («أبواق أريحا»، كما يسمّيها، بإعجاب، آرتور كوستلير، التي دأبت منذ أيامٍ على إذاعة صراخ «المذبوحين». وراح قسم أعظم من سكان حيفا المدنيين، وآلاف الفلسطينيين الذين نزحوا إلى المدينة على أثر سقوط قراهم، يتوافدون على الميناء حيث تعهدت البحرية الملكية بنقلهم إلى عكا في رحلات مكوكية متواصلة[32]. استمر النقل الليل كله. وفي فجر ٢٢ نيسان، دهبت لجنة عربية مؤلفة من مسلمين اثنين وأربعة مسيحيين لمقابلة «ستوكويل». عابوا عليه سلوكه، إذْ هو لم يكتف بالوقوف موقف المتفرج مما فعلته «الهاغانا»، وإنما أمر رجاله أيضاً بالحيلولة دون وصول الإمدادات العربية. وذكروه بأن فترة الانتداب لن تدرك نهايتها إلا في ١٥ أيار (مايو)، وأنه بالنتيجة هو المسؤول عن صيانة الأمن حتى ذلك التأريخ. فأجابهم ستوكويل بالقول إنه لم تكن لديه أوامر بمحاربة «الهاغانا»، وأنه كان بالمقابل مصراً على منع دخول الإمدادات العربية إذ كان مكلفاً بحماية طرق المواصلات. . . ثم عرض خدماته للتفاوض مع «الوكالة اليهودية». بدا واضحاً أن الإمدادات الفلسطينية لن تتمكن من دخول المدينة، وأن رحيل السكان المكثف سيترك من سيبقى منهم، في وضع كارثي. فوافق الوفد الفلسطيني على التفاوض. اتصل ستوكويل بالهاغانا في الساعة التاسعة. انعقد في عصر اليوم نفسه اجتماع ضم ممثلي المعسكرين وقدّمت الهاغانا شروطها. كان أمام المدينة ثلاث ساعات للاستسلام، وتسليم جميع الأسلحة للبريطانيين، الذين سيسلمونها، بدورهم، للقوات اليهودية في ١٥ أيار (مايو). وكان يجب أن يُسلّم جميع العرب غير الفلسطينيين إلى «الهاغانا» لتُرَحِّلَهم. كما كان يجب أن يسلم جميع «النازيين المقاتلين في صفوف العرب» أنفسهم (كذا!). ثم انه يجب أن تخلى جميع الطرق المؤدية إلى الحارات العربية، وأن يمكّن منع للتجوّل يستمر بلا انقطاع طوال أربع وعشرين ساعة، من تفتيش المدينة منزلاً منزلاً. وبعد ذلك، يتحول العرب الباقون في حيفا إلى مواطنين في الدولة اليهودية. . . رفض الوفد الفلسطيني هذه الشروط. واستؤنف القتال، إلا أنه لم يدم غير بضع ساعات. سقطت المدينة، وبدأت الإعدامات الجماعية. في ٢٤ من الشهر نفسه، أعلنت السلطات البريطانية عن أن كل شيء «هادىء» في حيفا، التي أصبحت بكاملها تحت سيطرة القوات اليهودية، وأن ٢٣٠٠٠ عربي قد رحلوا، و ٣٧٠٠٠ آخرين ينتظرون الترحيل في القطاع الذي تشرف

---

(٣١) شهادة النقيب الانكليزي «أوبالانس»:

O'Ballance, **The Arab-Israeli...,** op.cit., p. 51

(٣٢) يبدو أن هذا النقل قد تحقق بـ «مبادرة» من البحرية الملكية التي تعرضت، حرفياً، لاجتياح الحشود المدنية المستبدّ بها الذعر.

عليه البحرية الملكية، من الميناء. «نُقِل السكان العرب، عبر الخليج الصغير، إلى عكا، على متن سفن إنزال الجيش البريطاني وقواربه الصغيرة. كما وضعت خطط لنقل آلاف أخرى من الفلسطينيين، في شاحنات بريطانية، إلى الناصرة ونابلس والمناطق اللبنانية المجاورة»[٣٣]. في ٢٥ نيسان (أبريل)، لم يعد في حيفا غير ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ نسمة. كان أكثر من ٤٠٠٠٠ فلسطيني قد رحلوا.

ثم جاءت عملية «شاميتس»، لتحول مسرح العمليات نحو قرى جنوب يافا، التي كان يجب قطعها عن «محيطها العربي» للسيطرة عليها. في ٢١ نيسان (أبريل)، هوجمت قريتا «تل الريش» و «جبلية» الواقعتان قرب «بات يام» و «هولون»، والأخيرتان من ضواحي تل أبيب. دام القتال حتى ٢٥ منه، وهو اليوم الذي أنزلت فيه الأرغون ٢٠٠٠ محارب إلى المعركة. تركزت الاشتباكات في الحي الفاصل بين يافا وتل أبيب، وكان حتى تلك اللحظة ضرباً من «أرض حياد». في ٢٧ منه، أرسلت «الهاغانا» إمداداتها إلى يافا بعد أن استراحت من أعباء معارك حيفا والجليل. وقد مكن وصولها من عزل الأحياء الخارجية للمدينة. فاتجه «البالماخ» إلى القرى العربية المحيطة، فيما راحت «الأرغون» تمارس النهب المنظم للأحياء السكنية التي سقطت. في ٢٩ منه، وقع وقف لإطلاق النار، لأنّ «القوات الجوية الملكية» قد هدّدت بالتدخل مباشرة في المعركة. بيد أن ٣٠٠٠٠ فلسطيني كانوا قد رحلوا من المدينة.

من جديد، تغير مسرح العمليات. كانت عمليتا «جيفوسي» و «ماكابي» تهدفان إلى عزل القدس، والسيطرة على محاور القدس/ رام الله، والقدس/ أريحا والقدس/ بيت لحم، واحتلال القرى العربية في «اللطرون»، للتغلغل في كامل المنطقة العربية في رام الله. حاولت فرقة مؤلفة من طليعة رماة «البالماخ» احتلال المواقع الرئيسة الأربعة في القدس: «النبي صموئيل» و «الشيخ جراح» و«القطمون»(يقع الثلاثة في المنطقة التي كانت ستؤول إلى «الدولة العربية») و «أغوستا فكتوريا» (العائدة إلى ما كان سيشكل القطاع الدولي من المدينة). اصطدمت المجموعة التي قامت بالهجوم على «النبي صموئيل»، وهو أعلى جبل في منطقة القدس، بقوات القاوقجي، فرجعت أدراجها مهزومة، بعد أن تركت وراءها أربعين قتيلاً. غير أن إمدادات كانت وصلت لتوها من القدس ربطت الأحياء اليهودية بعضها ببعض، ثم تقدمت في اتجاه «الشيخ جراح». دام القتال، الذي نشب بالسلاح الأبيض من باب إلى باب، الليلة بكاملها. سقط الموقع العربي في فجر ٢٧ نيسان (أبريل). حينئذ، طالب العميد جونز، قائد القوات البريطانية

---

(٣٣) «النيويورك تايمز»، ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٨.

في القدس، التي كان مسار انسحابها يمر بـ «الشيخ جراح»، بانسحاب «البالماخ»، ووضع الموقع المذكور تحت سيطرة جنده، واعداً بتسليمه في يوم الانسحاب البريطاني (١٥ أيار/ مايو). بدأت «الهاغانا» بالرفض، إلا أن جونز شرع بالهجوم فأذعنت. ووفى جونز بوعده، إذ أعاد الموقع إلى الهاغانا في اليوم المحدد. في ٣٠ نيسان (أبريل)، هجمت «الهاغانا» على «الحي الجديد» في«القطمون»، وكانت تسكنه أسر أوربية وبعض الأسر العربية الميسورة الحال. خاض الفلسطينيون في الحي معركة خسروا فيها ثمانين مقاتلاً ثم اضطروا إلى الانسحاب لدى سقوط الموقع الاستراتيجي المتمثل في دير «القديس سمعان» في أيدي «الهاغانا». في ٢ أيار (مايو)، سقطت«القطمون». وهنا أيضاً، كانت القوات البريطانية قد حالت دون وصول الامدادات العربية. ومكّن وقف لإطلاق النار، أُقيم في ٢٢ أيار (مايو)، «البالماخ» من أن يعيد تجميع قوّاته لمهاجمة القطاع الاستراتيجي في «باب الواد». وكان على القوات نفسها، فيما بعد، أن تتحرك في اتجاه رام الله، لتعزلها عن القدس. وبموازاة هذه العمليات، التي كان مسرحها منطقة القدس، كانت تطورات الوضع في «الجليل»، التي تميزت بسقوط طبرية وحيفا ونزوح سكانهما إلى عكا، بكثافة، قد مكنت «إيغال آلون» من الانتقال إلى الطور الثاني من غزو «الجليل». وهكذا دشنت عملية «يفتاك». وكان الهدف منها إخلاء كامل الجليل الغربي ودفع سكانه الفلسطينيين إلى الساحل.

أما «صفد»، المحور العسكري لهذه المنطقة،فقد سبق أن هوجمت،بلا نجاح، في ٢١ نيسان (أبريل). في الأول من أيار (مايو)، عاودت القوات اليهودية الكرة. احتلت القرى الثلاث المجاورة لها: «فرعم» و «بيريا» و«عز الزيتون»، فاتحة، بذلك، طريقاً بين مستعمرة «روش بينا» وحارة اليهود في «صفد». وفي صباح اليوم التالي، زحفت على المدينة احدى فرق «البالماخ» وصُدَّت من جديد. فأوقف آلون محاولاته وركز قواه على القرى الصغيرة المعزولة، المنتشرة على محور طبريا/ روش بينا، والتي كانت «صفد» تمثل، بالنسبة إليها، ما يشبه «عنق الزجاجة». سقطت القرى وأخليت من سكانها الواحدة تلو الأخرى. وفي ٥ منه، كانت جميع المستوطنات اليهودية في الجليل الشرقي قد رُبِطَت بوادي «الحولة». لقد نجحت عملية «ماتاتيه». وأدى هذا الوضع إلى أن «صفد» لم تعد، رغم استمرارها في المقاومة، لتضم سوى المدافعين عنها. تم ترحيل جميع سكانها المدنيين تقريباً (ألف ومائتي نسمة) إلى مواقع لجوء عربية، في عكا تحديداً. عاد «آلون» إلى الهجوم، وصُدَّ مرة أخرى. فقام في ٩ و ١٠ أيار (مايو) بمحاولة أخيرة وضعت حداً لصمود المقاتلين الذين استنزف قواهم الحصار الطويل.

حينئذ، ومع عملية «جدعون»، انتقل الصهاينة إلى احتلال مدينة «بيسان» وواديها.

في ٢٨ نيسان (أبريل)، كان لواء «غولاني» قد احتل الحصن البريطاني الصغير ومحطة سكك الحديد التي تشرف على المدخل الشمالي للمدينة. ثم، بفضل احتلال المرتفعات والقرى المجاورة «السامرية» و «الأشرفية» و «فروانة»، أصبحت مستوطنات الوادي موصولة بمدينة «بيسان» المحاصرة. هجمت «الهاغانا» على المدينة في ١ أيار (مايو). فسقطت في اليوم الذي يليه. وتلقى السكان، الذين لزموا بيوتهم، أمراً بالإخلاء. في ١٣ منه، كانت المدينة خالية من سكانها تماماً.

أكثر نحو الجنوب، كان الصهاينة يسعون، عبر عملية «باراك»، إلى تدمير القرى العربية المحيطة بـ «بُراير»، لفتح الطريق المؤدية إلى «النقب». تمكنت قوات «الهاغانا» من عزل «بئر السبع»، إلا أن القوات البريطانية أبعدتها عن المدينة. في تلك الأثناء، كان «الجيش العربي» (شرقي الأردن)، الذي كان مركز تموينه قناة السويس (مركز التموين البريطاني)، والذي كانَ يرى قوافله وهي تسقط في الغالب تحت نيران مجموعة مستوطنات «كفار أتزيون»، كان قد هجم على هذه المستوطنات وأسر أفرادها جميعاً. إذ ذاك هرعَ سكان «الخليل» إلى المكان وقاموا بتدمير المنشآت. بيد أن جميع المأسورين الصهاينة عوملوا كأسرى حرب. لم تحدث تصفية جسدية واحدة. أما في المناطق الأخرى من فلسطين، فقد كانت القوات اليهودية، المتحررة من أعبائها بفضل احتلال الجليل الشرقي، تتقدم في اتجاه محوري يافا/ تل أبيب والقدس، حيث كانت معركة «باب الواد» ما تزال حامية الوطيس. وعهد إلى «آلون»، وقد خرج ظافراً من معارك «الجليل». بقيادة العمليات، وكانت مهمته الرئيسة مجابهة القاوقجي. في ٥ أيار (مايو)، استؤنف القتال، بعد هدنة ثلاثة أيام، ليتوقف من جديد في ٧ منه بتدخل من المندوب السامي. في ١٠ منه، شرع «آلون» بالتحرك في «باب الواد». رد عليه القاوقجي في ١١ منه، إلا أنه فوجىء بقوات «الهاغانا» التي نجحت، في اليوم نفسه، في احتلال «بيت محسير»، آخر موقع عربي هام على الطريق. هكذا جُمِّدت جبهة القدس. لم يبق اذن غير إسقاط يافا التي كانت تحت الحصار منذ بدء عملية «ميسبار أييم»، في ٢٧ نيسان (أبريل). وكانت لجنة للطوارىء قد تشكلت في المدينة. فاجتمعت بمفوض المنطقة، و. ف. فولر، الذي نصح الفلسطينيين بالإعلان عن يافا مدينة مفتوحة. في ١٣ أيار (مايو)، وبعد استشارة أمانة الجامعة العربية، وقع الفلسطينيون اتفاقاً مع «الهاغانا»، بواسطة البريطانيين. أعلنت الهاغانا عن شروطها في اليوم نفسه. كان عدد الشروط اثني عشر. كانت تلتقي نقطة نقطة مع شروطها التعجيزية التي تقدمت بها لدى التفاوض على استسلام حيفا، وتكرس سيطرة كاملة للصهاينة على المدينة: قمع كل مقاومة بالقوة، والالزام بتسليم جميع الأسلحة، وإزالة الألغام من جميع الطرق وتجميع الرجال بلا تمييز في قطاع يتحدد في

الشوارع «فيصل» و «المختار» و «الحلوة»، ليصار إلى استجوابهم، واعتقال كل شخص يعتبر «خطيراً على الأمن العام»، وإقامة مناطق عسكرية يمنع دخولها على العرب، ومنح الحق لكل شخص راغب بمغادرة المدينة بالقيام بذلك[٣٤]. في ١٤ أيار (مايو)، أخلى البريطانيون المدينة ودخلتها «الهاغانا». رفعت الأخيرة أعلامها على جميع المباني وبَدَأَ النهب.

الأيام الأخيرة من الانتداب كانت مكرسة للعمليات الكبيرة الثلاث، المتضمنة في «الخطة داليت». كان منتظراً من عملية «بن آمي» أن تضمن احتلال عكا، فيكتمل بذلك احتلال «الجليل». فيما تهدف الأخريان، «بتشفورك» و «شفيفون»، على التوالي، إلى احتلال القدس من الخارج والداخل.

كان السكان المطرودون من الجليل الشرقي وطبرية وحيفا وصفد وبيسان قد تكدسوا في عكا. كان يتعين الآن إخراج الفلسطينيين من المدينة، وإجبارهم على اجتياز الحدود. في ١٤ أيار (مايو)، زحفت القوات اليهودية على عكا من جميع الجهات، ولم تَدَعْ غير طريقين مفتوحين: تلك التي تصل شمال المدينة بالحدود مع لبنان، وطريق البحر. دافعت عكا عن نفسها، ولم تسقط إلا في ١٧ منه. إلا أن الغزاة لم يستولوا في ذلك اليوم إلا على مدينة مهجورة تماماً تقريباً، لا تؤوي غير مجموعات صغيرة بقيت تدافع عنها. لم يبق في المدينة من سكان مدنيين.

أما عملية «بتشفورك»، فقد تُوِّجتَ بالنجاح. ولم تكن تهدف في الواقع إلا لتقوية المواقع المسيطر عليها من قبل. إلا أن عملية «شفيفون» منيت بالفشل. إذ لما كان الانتداب يدرك نهايته، ولما كان بن غوريون قد أعلن عن قيام اسرائيل، دخل الجيش العربي لشرقي الأردن في المعركة في ١٨ أيار (مايو)[٣٥]. فانقسمت المدينة: بقيت «المدينة القديمة» في أيدي العرب، وضواحي «المدينة الجديدة» تحت سيطرة القوات اليهودية.

إن حرباً قد بدأت في القدس وفيها وضعت أوزارها. وكانت حرب أخرى على الأبواب. أعلن بن غوريون عن قيام دولة اسرائيل، ودخلت الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين. بيد أن مئات الآلاف من الفلسطينيين كانت قد فقدت أرضها، في تلك اللحظة.

---

(٣٤) عارف العارف، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، جـ ١، ص ٢٦٥ - ٢٦٧.

(٣٥) جون باغوت غلوب (A Soldier..., op cit , p 103-172) إن سرد غلوب للأحداث مفيد جداً من حيث انه يرينا، بوضوح، كيف أنه لم يأمر قواته بالتدخل إلا في حدود الدولة المعطاة للعرب، والتي كان الأمير عبدالله قد حصل من البريطانيين على الضوء الأخضر لضمها.

وكان صوت بن غوريون، وهو يعلن بلهجة المنتصر: «ما كان بمقدور شيء أن يمنعنا من بلوغ غايتنا في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، في هذه الدولة التي، بفضل الهاغانا، أصبحت دولة يهودية وأوسع (من المتوقع)»[٣٦]، كان يجد صداه في صوت وايزمان الذي تحدث عن رحيل الفلسطينيين والفراغ الذي نجم عنه، فلاحظ أن ذلك «كان عملية تنظيف عجائبية للأرض، وتبسيطاً عجائبياً أيضاً لمهامّ اسرائيل». . .

وبما أن كل عجيبة تظل بحاجة إلى مساعدةٍ ما، فها هي الفقرة الثامنة من التعليمات المشار إليها، التي أذاعتها «الهاغانا» على السكان العرب في يافا، في ١٣ و ١٤ أيار (مايو)، تحدّد بالحرف الواحد[٣٧]، أنّ «كل من يرغب بمغادرة المدينة، يمكنه أن يقوم بذلك بمجرد تقديم طلب لهذا الغرض (. . .) كذلك يسمح لمن يغادر يافا ويرغب بالعودة إليها أن يقوم بذلك، بتقديم طلب للسلطات، شريطة أن تقتنع «الهاغانا» بأنه لا يشكل خطراً على الأمن العام».

لكن هل كان هناك، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، فلسطيني مطرود واحد لا تشكل عودته «خطراً» على أمن الدولة اليهودية؟ . . .

حربا ١٩٤٨: «الداخل» و «الخارج»

لم تكن القوات العربية، التي كانت تجتاز الحدود الفلسطينية في ١٥ أيار (مايو)، لتدرك أن الطور الأساسي من اختبار القوة قد انتهى.

كان الطرد قد اكتمل، ولا يمكن النظر إلى وصول القوات العربية، مهما كانت تخرصات الصهاينة، باعتباره سيلاً من الامدادات جاء يدعم قوات فلسطينية أخرى كانت منخرطة في القتال. بتقديمهم الوقائع على هذا النحو، إنما كان الصهاينة يريدون التقدم بمظهر المعتدى عليه، الشديد البأس، الذي واجه قوات تزيد عليه عدّة وعدداً، فألحق بها واحدة من أفدح الهزائم: لن نقابل هذه التأكيدات، هذه «الأكاذيب»، التاريخية، لا بعدد القوات الهزيلة التي خاضت القتال، ولا بانعدام القناعة، بل وحتى الخيانة، لدى الملوك والرؤساء العرب. لا لأن البراهين منعدمة في هذا المضمار، وإنما لأنها تُموقع الجدال في المستوى الذي يريده الطاردون. ان من غير الممكن القول، ونحن نتحدث عن حرب الطرد في ١٩٤٨، ان الفلسطينيين قد فقدوا أرضهم لأن الأنظمة العربية «المبيعة» لم تكن تريد صيانتها حقاً. بل يجب، على العكس، القول، وبصوت عال،

---

(٣٦) David Ben Gurion, **Rebirth and Destiny of Israel**, New York, 1954. p. 291-292.

(٣٧) عارف العارف، «النكبة. . .» مصدر سبق ذكره، جـ ١، ص ٢٦٦.

ان القوات العربية لم تخسر حرب الحفاظ على الأرض الفلسطينية، وإنما حرب استعادتها. ذلك أن حربين اثنتين قد حصلتا في الواقع. انتهت الأولى، في ١٥ أيار (مايو)، بطرد الفلسطينيين وإقامة الدولة اليهودية في مكانهم، والثانية وضعت هذه الدولة في مواجهة جيوش الأقطار العربية المجاورة. لقد وقعت حربان يدمجهما الصهاينة، عادة، في واحدة، هي الثانية تحديداً. هذا الدمج هو ما يجب كسره، للخروج من الاشكالية المغشوشة، حتى نتمكن، أخيراً، من التحدث عن ضخامة الطرد وعن الزوال الفعلي للوطن الفلسطيني.

بدمجهم، على هذا النحو المنظم، حرب فلسطين الأولى بالحرب الاسرائيلية - العربية، إنما يخفي الصهاينة الفصول المجردة من الشرعية، التي مكنت دولتهم من أن تقوم. تقديم هذه الدولة كدولة شرعية قائمة من قبل ومتعرضة إلى تهديد جيرانها بالتحديد، ذلكم هو هدف الطاردين. إلا أنه هدف يصطدم بعوائق «عنيدة»: وجود مئات الآلاف من الفلسطينيين المطرودين قبل ١٥ أيار (مايو)، مثلاً، أو الغزو الذي تعرضت له القرى والمدن و «تنظيفها» من سكانها، أو وقوع تلك «العجيبة» الغامضة التي تحدث عنها وايزمان. حتى يذلل هذه الصعوبة، يزدوج الخطاب الصهيونيّ بسلسلة من التفسيرات التي تقدّم، جميعاً، خلوّ فلسطين من سكانها كنتيجة «عَرَضية» للقتالات «الدفاعية» التي خاضتها «الهاغانا». لكن أين ستوضع، في هذه الحالة، المسيرة الطويلة التي قطعتها سياسة الطرد منذ وصول أولى أفواج المستوطنين اليهود؟ ألم تكن «الخطة داليت» تتويجاً لمشروع الصهاينة التاريخي، وليس خروجاً مأسوياً عرضياً عن النهج الذي اتبعه أولئك الذين جعلوا، منذ ما يزيد على نصف القرن، من زوال الفلسطينيين حجر الزاوية في وجودهم نفسه بالذات؟

في عرضه لـ «الخطة داليت»، يكتفي ناتانائيل لورش بتقديم عرض تقني عسكري محض، ويصف تجريدياً العمليات المختلفة المؤلفة هي منها. هكذا بحيث تنسجم الأوامر الموجهة إلى قادة «الهاغانا» مع تلك التي تتلقاها كل قوة عسكرية تخوض حرباً دفاعية. إلا أنه، حين ينتقل إلى سرد الأحداث، يواجه صعوبات تطرحها الوقائع نفسها التي تدلل، وإن لم يلفظ المؤرخ المذكور كلمة «الطرد» أبداً، على أن الحرب التي قامت ضد الفلسطينيين إنما كانت نوعاً من التنظيف لأرضهم بكاملها. حتى يتفادى الصعوبة، يطرح لورش تصوراً «خاصاً»، في الواقع، للحرب الدفاعية، يعرضه بهذه المفردات: «كان هذا الدفاع قد أصبح أمراً واجباً وما عاد للتردد من مكان. إذا كان بقاء القدس اليهودية غير ممكن إلا باحتلال قرية «القسطل» العربية (. . .) فقد كان يجب احتلال «القسطل».

وإذا كان لم يسمح لحيفا اليهودية بأن تتعايش وحيفا العربية، فقد كان يجب احتلال حيفا العربية»[٣٨]، وهكذا دواليك. . . إن هذا المنطق المحدد هو بالذات ما يجب أن نعنى به إذا ما نحن أردنا فهم دينامية هذه الحرب.

كان كل شيء ينطلق من فكرة «الفضاء المهدد». والحقيقة، أن هذا الوضع لم يكن قائماً قطّ، لا لأنّ التجمعات اليهودية لم تكن تشكل هدف نضال الفلسطينيين، ولكن لأنّ الاستيطان اليهودي لم يكن يتمتّع، بعد، بمجال مشخّص. لم يكن لدى قادة الهاغانا، الذين اندفعوا في حرب الغزو، سوى مشروع مجال كان هشًّا ورخواً سيما وأنه لم يكن يتمتع بحدود مثبتة أو معلن عنها من قبل. انطلقت الحرب من الشكل الذي منحته للأرض خطة الأمم المتحدة للتقسيم. ولكن لا الصهاينة، ولا الفلسطينيون خاضوها ضمن هذه التشكيلة الجغرافية. بل، على العكس، ان الصهاينة، المتخفين وراء علة الدفاع عن النفس، والفلسطينيين، المنخرطين في حرب دفاع عن أرض هي بالنسبة إليهم أرض وطنية غير قابلة للقسمة، قد خاضوا، بعضهم ضد بعض، حرباً شاملة. ولم يكن للحرب، إذ لم تدع مكاناً لتقسيم أي قطاع، إلا أحد مخرجين: فاما أن ينجح الفلسطينيون في الحفاظ على وجودهم، أو يتوصل الصهاينة إلى دفعهم إلى الزوال. ومن هذا الزوال، ومن الجغرافية التي كان هو «يسكنها»، ستلد تحديدات المكان الذي كان الصهاينة يزعمون القتال دفاعاً عنه. وهكذا، ففي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، كان المراقبون العسكريون الذين ينظرون إلى المسألة من خلال مشروع التقسيم، يدهشون لكون القيادة الصهيونية لم تعمل على إخراج المستوطنين اليهود من المناطق التي يقيم فيها العرب بكثافة سكانية عالية. ألم يكن هؤلاء المستوطنون «عرضة للتهديد»؟ تساؤل خاطىء. وها هو إيغال آلون يصححه: «ان الاعتبارات الاستراتيجية في مخطط الاستيطان الصهيوني هي التي قررت إلى حد بعيد مصير مناطق عديدة من البلاد، وبخاصة تلك التي كان سكانها عرباً في الأغلبية أو بالكامل، كـ «طبرية» و «تسيما» و «بيت شيعان» و «بيسان» و «عكا» و «حيفا» و «يافا»، التي كانت، جميعاً، محاطة بقرى يهودية. كانت مناطق الاستيطان اليهودية الداخلية، هذه، الواقعة في قلب المناطق التي يسيطر عليها العرب، تشكل القواعد المتقدمة التي تتمثل مهمتها الرئيسة في الصمود، بأي ثمن كان، ريثما يصل الجسم الأساسي»[٣٩].

ان حرب الطرد لتتلخص بكاملها في هذا التحديد الذي قدمه قائد «البالماخ». لم يكن في فلسطين مجال صهيوني يستدعي الحماية، وإنما قواعد خلفية وأخرى متقدمة، تشكل

---

(٣٨) Natanael Lorch, The Edge..., op.cit., p. 89.
(٣٩) Erskine B. Chiders, The Wordless..., op.cit., p. 179.

جميعاً أمـاكن للتسلل «ملزوقة» على جسم البلاد بأسره. نعم، لم يكن في فلسطين، قبل ١٥ أيار (مايو)، من مجال صهيوني «داخلي». بل، على العكس، كانت البلاد بكاملها تشكل الداخل الفلسطيني المأهول، هو نفسه، في بعض المواقع، بسلسلة من «الخوارج» (جمع «خارج») المزدَرعة ازدراعاً، والمنغلقة على نفسها. وإنما تجسد هذا العدوان في وصلِهِ بين جميع القواعد، أمامية كانت أو خلفية. كان فراغ فلسطين يمرّ بعمليات الربط هذه التي بقدر ما كانت تتحقق، كانت تطوّق «الفراغ» الفلسطيني. وانطلاقاً من هذا الأخير، بدأت المجالات الطبيعية والمادية لدولة اسرائيل، بالانبثاق. هكذا نفهم إلى أي حد كان إنشاء المستوطنات (هذه المراكز للروابط القادمة)، والاختيار الخاص للمواقع التي تقام فيها، يشكلان الزاوية الحقيقية للمشروع. هكذا نفهم أيضاً لماذا كان على هذه المواقع أن تبقى كاملة الانغلاق أمام المجال المحيط بها. هكذا نفهم، أخيراً، كيف أن هذا الاستيطان الخاص بالصهاينة، لم يكن بإمكانه إلا أن يكون استيطان المجهولين. استيطان قطيعة كاملة مع المناهج الاستعمارية المألوفة.

«كان يجب أن توضع تحت سيادة الشعب اليهودي مساحة من الأرض تتزايد دون انقطاع. كانت قطع الأراضي تختار بحسب استراتيجية موقعها، على امتداد طرق المواصلات ومن حول مناطق الاستيطان الرئيسة. في كل مستوطنة جديدة تقام، كان كل شيء، بما فيه الموقع الدقيق للمنازل، يُقرَّرُ من قبل وحدة سرية تابعة للجيش الصهيوني، الذي كان هو نفسه سرياً، والذي تمثل في «الهاغانا». وهذا كله بهدف ضمان أفضل بنية هجومية ودفاعية ممكنة»[٤٠].

هكذا «أُسِّست» دولة اسرائيل، طوال فترة الانتداب، في أماكن متفرقة كثيرة، بقدر ما كانت فراغات محددة تتمخض عن فراغات أخرى. وحين بدأت الحرب الشاملة، قدمت كمحاولة للدفاع عن المستوطنات، في حين كان هدفها الفعلي هو الربط بين هذه المستوطنات بغية التمكين من «تنظيف» قطاعات أخرى تحيط بها هذه الروابط الحديثة النشوء. ان حرب ١٩٤٨ قد قامت على هذا الأنموذج. صنع منها الصهاينة أنموذجاً مزعوماً للحرب المتحركة، إلا أنّ ما يجب الكلام عليه، هو في الواقع حرب متكررة للفراغات، حرب نشهد فيها، كلما التحمت ساحتان أخليتا من السكان، ولادة ساحة ثالثة شبيهة بهما، وهكذا دواليك، حتى تشكل جميع النقاط، من تقدم إلى آخر، خطاً متصلاً هو خط «حدود» دولة اسرائيل في ١٩٤٨.

---

(٤٠) Ygal Allon, in Dov Knohl ed, **Siege in the Hills of Hebron,** New York, 1958, in Erskine Childers, **The Wordless...,** **op. cit.,** p. 174.

ومن هنا، فالاخفاقات الوحيدة التي عرفتها هذه الدينامية كانت نابعة، إلى حد بعيد، من الحالات التي لم يتمكن فيها صانعو الفراغ، لسبب أو لآخر، من إقامة نقاط الاستيطان بما يتلاءم وعمليات الربط القادمة. هكذا نلاحظ أن بن غوريون، في اجتماع له مع المسؤولين العسكريين الصهاينة في حزيران (يونيو) ١٩٤٨، كانوا يتساءلون فيه، مدفوعين بعجزهم عن احتلال القدس، إذا لم يكن السبب نابعاً من أن قواتهم لم تكن بالحجم الذي يمكنها من تنفيذ عملية بهذه الضخامة، قام بتصحيح تحليلهم قائلاً، «ان أولئك، من أبناء جيلنا، الذين وصلوا إلى القدس، لم يحققوا بين المدينة وكامل البلاد رباطاً يتألف من مستوطنات . . . إننا ندفع الآن ثمن هذه الهفوة، وعلينا أن نصحح في الحرب ما لم نعرف أن نحققه في زمن السلم»[41].

لكن الآن، وقد برز لنا هذا المحتوى (للطرد)، ورهاناته، يظل سؤال يطرح نفسه: السؤال المتعلق بسلوك الضباط البريطانيين في الفترة التي سبقت انسحابهم من فلسطين. في الواقع، ان العسكريين البريطانيين الذين كانوا يجمعون قواتهم بهدف الانسحاب النهائي، قد مدوا، في حيفا ويافا وطبرية، الخ. . .، يد مساعدة للهاغانا في أكثر من مناسبة. كيف يمكن تفسير هذا الموقف المجنّد للصهاينة في لحظة كانت بريطانيا تخرج فيها خاسرة من اختبار قوة وضعها، وبالقدر ذاته، في مواجهة المستوطنين اليهود وأمريكا؟ بما أن الحالات المعزولة للضباط المتعاطفين مع الصهيونية لا تكفي لتفسير الظاهرة بكاملها، فعلينا أن نتفحص المعطيات الظرفية في محاولة لفهم موقف الضباط البريطانيين. ان هؤلاء، وقد أدركوا أن مستقبل وجودهم في فلسطين قد صودر نهائياً، راحوا يوجهون نشاطهم في اتجاهين متكاملين: تخريب المشاريع الأمريكية وضمان وضعهم ما بعد ـ الاستعماري في الشرق الأوسط. على هذا الصعيد، لم يضع البريطانيون وقتهم في محاولة استرجاع ما كانوا قد فقدوه إلى غير رجعة. انهم، وقد كانوا على يقين من أن دولة يهودية ستقوم، لم يعملوا على إعاقة قيامها، وإنما بدأوا يسعون إلى استعادة مكان لهم على مسرح المنطقة. هكذا راحت القوة الاستعمارية القديمة، التي لم تتنازل أبداً عن نصيبها في إعادة الترتيب الجارية، تنشط حيثما تقدر أنها تتمتع بفرصة للنجاح. هجرت، حينئذ، فلسطين الداخل، وركزت تحركاتها في الأقطار المجاورة، لاعبة ورقة فرضية شرقي الأردن قبل أية قوة أخرى. وإذ قامت بذلك، فهي لم تذعن إلى المعطيات غير المؤاتية لها، فحسب، وإنما قدمت «هدية» أخيرة لمنافسيها الأمريكان الذين كانوا يخوضون وحلفاءهم الصهاينة سباقاً على الوقت. ألم تكن الولايات المتحدة ترغب، باقتراحها الوصاية، بإبطاء سرعة الأحداث، فيما كان الصهاينة قد دفعوا آلتهم الحربية إلى

(٤١) المصدر السابق، ص ١٧٩.

العمل في أقرب وقت ممكن؟ بتركها المجال فسيحاً للهاغانا، وبتسهيلها مهماتها العسكرية، إنما كانت قوة الانتداب تساهم مساهمة فعالة في عرقلة المشروع الأمريكي الآني، مشروع وصاية الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، كانت تتحرك في الساحة الخارجية، وتتهيأ لاقتطاف حصتها من التقسيم الفعلي [لا القانوني] الذي ستشهده فلسطين. وبموافقتها في البداية، وتحرّكها فيما بعد، من خلال «غلوب باشا» و «جيشه العربي»، حققت بريطانيا العظمى سيطرتها على كامل ذلك الجزء من فلسطين الواقع غربي الأردن. ان العملية التي بدأت باحتلال القدس قد انتهت، مع المفاوضات على وقف إطلاق النار بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية في ١٩٤٨، بتوسيع رقعة الأمير عبد الله في شرقيّ الأردن، بحيث يشمل كامل منطقة الضفة الغربية للنهر. مرة أخرى، تصرفت بريطانيا بحيث «تنسحب دون أن تنسحب»، معوِّضةً عن فقدان فلسطين بكاملها بالانفراد بجزء منها.

المناقشات مستمرة في الأمم المتحدة

فيما كانت الحرب مستعرة الأوار في فلسطين، والدولة اليهودية تتشكل بالتدريج، بقيت الأمم المتحدة مسرحاً لمناقشة الاقتراح الأمريكي بنظام الوصاية. في ١٦ نيسان (أبريل)، عقدت الجمعية العمومية للمنظمة دورتها الخاصة الثانية، المكرسة لـ «المزيد من الاستقصاءات حول الحكم القادم في فلسطين». في ١٩ منه، عرضت القضية على اللجنة الأولى. افتتح الممثل الندوة بالقول: «(. . .) ان العامل الأول وراء عدم تطبيق قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (قرار التقسيم)، تطبيقاً سلمياً، إنما تمثل في المقاومة العربية (!!!). لقد أعربت «الوكالة اليهودية» عن استعدادها لقبول قرار الجمعية العمومية مع أنه لا يتناسب وطموحاتها هي، تماماً. على أن بعض عناصر الطائفة اليهودية تمارس، منذ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، نوعاً من الارهاب المعمم»[٤٢]. وأضاف أن «مجلس الأمن» محاصر بالوقت، لأن بريطانيا العظمى، التي حددت تأريخ انسحابها في ١٥ أيار (مايو) لم تشأ أن ترجئه ولا أن تتعاون، ريثما يحين، من أجل فرض سلطة الأمم المتحدة. واختتم باقتراح نظام وصاية يجب في جميع الأحوال «ألا يعتبر بديلاً عن مشروع التقسيم نفسه». جرت المناقشات بالبطء المعتاد في هذا النوع من المرافعات، حيث يتوالى الموفدون والناطقون الرسميون على المنصة. لن نتوقف هنا إلا عند بعض اللحظات من هذه الجلسات التي بدت وكأنها لا تريد الانتهاء، فيما كانت الحرب في فلسطين حامية الوطيس والوضع يزداد تدهوراً من ساعة إلى أخرى. تدخل ظفر الله خان

(٤٢) Official Records of Second Special Session of the general Assembly, vol II, Main Committee, 16 April-14 May 1948, p. 7 - 9.

(من الباكستان) مثلاً ، الذي سأل الحضور كيف يمكن التقدم في نقاش ينطلق من افتراض أن السكان العرب في فلسطين قد قاموا بعدوان على الطائفة اليهودية؟! أو تدخل الحاخام «سيلفر»، الناطق باسم «الوكالة اليهودية» : «إن الوقائع بسيطة، قال، فالعرب، منفذين تهديداتهم، قد لجأوا إلى العنف وإلى الغزو. أما مجلس الأمن، فتحت وطأة الخوف، راح يتراجع ويستسلم (. . .). ان مقترح قبول مشروع جديد لا يصطدم برفض العرب يعني أن الأمم المتحدة عليها هي الأخرى أن تستسلم (. . .) هكذا يُساند العنف ويُكافأ العدوان، ويذعن القانون للإرهاب. والعالم، من أجل ذلك، ليس بحاجة إلى الأمم المتحدة (. . .) لا أحد نسي ميونيخ. وان من الجلي أن ثمة خطراً في ارتكاب الأخطاء نفسها من جديد (. . .) ان ١٥ أيار (مايو) لهو اليوم المختار لولادة نظام جديد. وفي اليوم التالي لهذا التأريخ، ستشرع بالعمل، بالنتيجة، حكومة يهودية مؤقتة (. . .) ولسوف تكون الدولة اليهودية واقعاً. ان الخطر الوحيد عليها سيأتي من الأقطار العربية»[٤٣]. في ٢٦ نيسان (أبريل)، رد جمال الحسيني، باسم «الهيئة العربية» : «ان الانتداب على وشك الانتهاء. إلا أن القاصر لم يعد ليضطلع بمسؤولياته. ان قوة الانتداب قد أخفقت في القيام بمهمتها (. . .) وان اللجنة العربية العليا لتعارض، بقوة، كل تقسيم (للبلاد) تحت أي شكل كان (. . .) بل، أكثر من هذا، ليس التقسيم بقابل للتطبيق من الناحية الجغرافية : ثمانية أشطار، وثلاثة أنظمة وأربعون خطّاً حدودياً وعشرة ممرات (. . .). «الوكالة اليهودية» تتحدث عن الغزاة العرب. الا كيف يمكن الكلام على غزو، إذا لم يكن أي عربي، من فلسطين أو خارجها، قد اعترف بحدود فلسطين المقامة غصباً عنه، وإذا كان فتية قادمون من بولندا أو روسيا يُقدّمون كزوار شرعيين؟ (. . .) يُنْظَر إلى تدريب الشبان العرب ،وجمع التبرعات كجريمة، على حين تدرب الشبيبة اليهودية وتجمع أموال طائلة من الصهاينة في أوربا والولايات المتحدة بفضل المساعي الحميدة التي تقوم بها جمهورية أمريكية جنوبية. ان التحضيرات لغزو فلسطين في ١٦ أيار (مايو) جارية على قدم وساق في بعض موانىء البلقان، وها هما بولندا وروسيا تدربان على الارهاب والتخريب. ان الناطق الرسمي باسم «الوكالة اليهودية» (الحاخام سيلفر) هو يهودي روسي مجنس كأمريكي، ويعتبر نفسه مواطناً طبيعياً في فلسطين. ان هذا الانتماء الثلاثي لمدهش حقاً. وتزعم «الوكالة اليهودية» أن العرب قد رفضوا جميع المقترحات التي قُدِّمت لهم في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وهم لم يرفضوا في الواقع إلا المقترحات التي تهدد بإزالتهم من الوجود، خلافاً لحقّ الشعوب في تقرير مصيرها»[٤٤]. وفي ٢٧ أيار (مايو)، قام الوفد الأمريكي بالتذكير بأنه لم تبق سوى ثلاثة أسابيع لتقرير مصير فلسطين، وأن الفوضى تهدد

(٤٣) المصدر السابق، ص ٤٤ - ٤٧.

بأن تعم البلاد إذا لم يتخذ أي قرار. في ٢٨ منه، صُوِّت على مناقشة مشروع الوصاية الأمريكي، فنال موافقة ٣٨ صوتاً ضد ٧ أصوات معارضة و ٧ امتنعت عن التصويت. ثم شُكِّلت. . . لجان فرعية جديدة مكلفة بدراسة المسألة، والاستماع إلى شهادة «لجنة فلسطين» (في الأمم المتحدة) وممثلي كل من دولة الانتداب و «الهيئة العربية» و «الوكالة اليهودية». كانت الأمور عند هذا الحد حين قرأ السيد «لوبيز»، رئيس مجلس الأمن يومذاك، برقية كان قد بعث بها رئيس «لجنة الهدنة في فلسطين»: «الوضع العام في فلسطين في تدهور متزايد ـ المكاتب الرسمية تغلق أبوابها الواحد بعد الآخر والفعاليات العادية في البلاد تعاني شللاً كاملاً ـ الوكالة اليهودية تتصرف باعتبارها الجهاز الإداري العام في المناطق اليهودية وتسعى إلى السيطرة على جميع النشاطات الحكومية المعلقة ـ المناطق العربية تعمل بفضل السلطات البلدية المحلية ـ المدن والقرى بلا سلطة مركزية ـ الخطوط البرقية معطلة في سائر أنحاء البلاد تقريباً ـ الهاتف يعمل محلياً إلا أنه في تدهور متزايد ـ مطار «اللد» مغلق والاتصالات الجوية والبريدية مقطوعة ـ الاشتباكات المكثفة تتصاعد من دون انقطاع ـ المعسكرات وقطاعات أخرى تتحول إلى ميادين معركة ما ان تنسحب منها القوات البريطانية ـ عمليات أوسع من عملية حيفا متوقع حدوثها عما قريب»[٤٥]. ولكن بلا فائدة! ففي ٤ أيار (مايو)، شُكِّلت لجنة فرعية جديدة لصياغة مشروع «نظام مؤقت لفلسطين». . . وهكذا حل التأريخ الحاسم: ١٣ أيار (مايو). ترومان يتلقى رسالة من وايزمان يعلن له فيها عن أن حكومة مؤقتة للدولة اليهودية ستقوم «غداً، في منتصف الليل». كما يطلب إليه أن يتوقف عن البحث عن حلول أخرى، وأن يعترف بالدولة اليهودية. في اليوم نفسه، رفعت بريطانيا العظمى الحظر عن سفن المهاجرين، وخرجت الباخرة الأولى من قبرص ووصلت إلى حيفا في ١٤ منه. في السادسة من صباح اليوم نفسه (بتوقيت واشنطن)، أُلغِي نظام الانتداب. في السادسة ودقيقة واحدة أعلن بن غوريون، رسمياً، عن قيام دولة إسرائيل. في السادسة واحدى عشرة دقيقة، وصل الاعتراف الأمريكي[٤٦]. وخرج المندوب البريطاني السامي، أ. كونغهام، من القدس، واضعاً بذلك نقطة الختام لثلاثين سنة من الوجود البريطاني في فلسطين. في اليوم التالي، ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، دخلت القوات النظامية العربية الأولى في فلسطين.

هكذا بدأت الحرب الاسرائيلية ـ العربية الأولى؛ حرب فلسطين الثانية.

---

(٤٤) المصدر السابق، ص ٩٣ وما بعدها.

(٤٥) المصدر السابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤٦) الاعترافات الأولى بدولة اسرائيل جاءت من غواتيمالا (١٥ أيار/ مايو) والاتحاد السوفياتي (١٧ أيار/ مايو) وبولندا وأورغواي ونيكاراغوا (١٨ منه) وتشيكوسلفاكيا ويوغسلافيا (١٩ منه) وأفريقيا الجنوبية (٢٤ منه) وهنغاريا (الأول من حزيران/ يونيو) وفنلندة (١١ منه) ورومانيا (١٢ منه).

الرحيل

لماذا رحل الفلسطينيون؟

تدعي المقولة الإسرائيلية أن الفلسطينيين قد استجابوا إلى قادتهم، وإلى أوامر بثتها الإذاعات العربية، فيما كان بعض المسؤولين اليهود يلحّون عليهم في البقاء! علينا ألا نتوقف عند هذا «الاختراع» الملفّق. فهذا الادعاء بأمر عربيّ بالرحيل، مأخوذاً به بدلالته الحرفية، قد لقي تمحيصاً منهجياً ودُحِض من قبل أرسكاين ب. شايلدرز[1]، الذي أغلق هنا النقاش نهائياً. بيد أن السؤال يظل قائماً لمعرفة لماذا رحل الفلسطينيون، منقادين إلى ارادة اعدائهم، وليس إلى ارادة قادتهم؟ ان السؤال حول رحيل الفلسطينيين، إذ يطرح على هذا النحو، يصبح سؤال نجاح عملية الطرد. قبل معالجة هذا السؤال، يجب أن نتفحص التفسيرات التي، حتى إذا لم تكن خاطئة، فهي لا تكفي لتبرير حركة الهجرة الضخمة، التي استبدت بالسكان الفلسطينيين. يجب كذلك أن ندع جانباً حالة الفلسطينيين من سكان غزة والضفة الغربية اللتين فصلتا عن فلسطين بموجب اتفاقات الهدنة بعد الحرب الاسرائيلية ـ العربية الأولى. لقد وجد هؤلاء السكان أنفسهم خارج فلسطين «دون أن يتحركوا» إذا جاز التعبير. كما يجب أن نقدّر مسألة عدم توازن القوى المادية بين المعسكرين قدرها الحقيقي. فمن المؤكد أن شبكات التموين والمد

(١) أرسكاين ب. شايلدرز، Erskine B. Childers, The Wordless..., op.cit. لقد انطلق المؤلف من المزاعم الاسرائيلية، ولم يتفحص، واحدة واحدة، جميع حالات إرادة مزعومة للصهاينة في ثني الفلسطينيين عن الرحيل، فحسب، وإنما قام كذلك بالاستماع إلى جميع برامج الاذاعات العربية في تلك اللحظة، التي قامت منصتات البي. بي. سي بتسجيلها كاملة، فلم يعثر على نداء عربي أو فلسطيني واحد يدعو إلى الرحيل.

بالأسلحة والذخائر الموجودة من قبل قد حققت للهاغانا غلبة واضحة . ولكن، حتى إذا جازفنا بإزعاج بعض المدافعين عن قضية العرب، فلا يمكن إلا أن نتساءل عما إذا كانت القوات الفلسطينية تتمتع، في ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، بادنى تفوق مادي على القوات الاستعمارية الضخمة العائدة للامبراطورية البريطانية؟ الحقيقة، ان الفلسطينيين، وعلى الرغم من التفاوت الواضح بين القوتين، قد تمكنوا يومذاك من الصمود بوجه أكبر الجيوش الاستعمارية، مجبرين البريطانيين على أن يرسلوا إلى فلسطين ما كان يمثّل أضخمَ حملة عسكرية في العالم .

حتى نفسّر رحيل ١٩٤٨ علينا أن نراجع تسلسل الأحداث. ذلك أن الاجابات الخاطئة تنبع، إلى حد بعيد، من المزج بين الحربين (الفلسطينية ـ الصهيونية والإسرائيلية ـ العربية) . . . لمّا كان يجري، في الغالب، «إغراق» الأولى في تقديم الثانية، فإن التفسيرات ترتبط بالأخيرة وحدها، وتجمع، بما يشبه منطقاً تراكمياً، بين «خيانة» الرؤساء العرب وتفوّق الأسلحة الصهيونية ورحيل الفلسطينيين الذي نجم عن ذلك. الحقيقة، أن الطرد قد حصل قبل الحرب الاسرائيلية ـ العربية، وان مقاربته إنما يجب أن تتحقق في إطار الحرب الأولى، حتى إذا كانت نتائج الحرب الثانية قد سرعت من حركة النزوح وزادت من حجمها. ينتج عن هذا أنه لم تقع حربان اثنتان فحسب، وإنما كذلك هزيمتان. تجسدت الأولى في ظهور اللاجئين الفلسطينيين، والثانية في تكريس هذا الوضع. وحينئذ يتحول سؤال: «لماذا رحل الفلسطينيون؟» إلى سؤال «لماذا خسر الفلسطينيون حربهم؟»، نقصد هذه التي دارت في الفترة بين الخطة «داليت» والإعلان عن قيام الدولة اليهودية.

إن إحدى النتائج الأولى لهزيمة ١٩٣٩ تتمثل في كون الشعب الفلسطيني لم يعد يجابه آلة الطرد إلا على نحو مُجزأ ومفتت. لقد وجد الفلسطينيون أنفسهم حبيسي بناهم الاجتماعية، بنى كل منطقة أو مجموعة أو عشيرة بذاتها. هذا فيما كانت الحركة المؤسسة للكيان الوطني الفلسطيني، في الماضي، مزدوجة، وهي قد انبثقت من تمفصل تيارين اثنين، الأول يعمل داخل كل عشيرة، والثاني يخترق كامل فلسطين. وجاءت هزيمة ١٩٣٩ لتعطل الحركة الثانية، «الشاملة»، بالتحديد، وتحيلها إلى «مُراوَحة» وإلى انتظار لخلاص يأتي من الخارج. لم تعد أوالية التحرك تعمل إلاّ في الفضاء المجزّأ الذي كان يشكله كل واحد من العناصر المؤلِّفة للجسم العام. بمواجهة هذه الحركة الدفاعية، وبسبب منها، وحدها، تمكنت آلة الطرد من العمل. ليس الشروع بتنفيذ «الخطة داليت» هو الذي وضع الفلسطينيين في حالة دفاع، بل، على العكس، ان وجود

حالة التجزؤ الفلسطيني هذه هو الذي مكّن تلك العملية من أن تجد مرتعاً خصيباً تُنفّذ فيه.
هذا ما يكشف عنه التكتيك الذي بقي الصهاينة يمارسونه، بلا كلل، في ١٩٤٨. تكتيك كان يقوم، بلا تنويع، على محاصرة الفلسطينيين، ومن تم تخيير المقهورين بين أحد مخرجين: المجزرة أو الرحيل. وهكذا، فإن فصائل «الهاغانا»، التي بدت كما لو كانت حاضرة في كل مكان، في حرب «متحركة» عبر فلسطين بكاملها، لم تكن لتقوم في الواقع إلا بتكرار عملية الحصار إلى أبعد حد ممكن. فلا تمثل حركتها إلا نتيجة للتجزئة القصوى لعمليات الطرد التي كانت هي تقوم بها. نلاحظ حينئذ، بوضوح، كيف أنه بفضل هذا التكتيك الذي لم تكن تجابهه سوى معارضة عربية محصورة في ساحاتها الخاصة (قوات طبرية موجودة في طبرية وحدها، وقوات صفد في صفد وحدها، وقوات حيفا في حيفا وحدها، الخ...)، نجح الصهاينة في تحشيد أكبر قدر ممكن من قواتهم في كل حصار، في مواجهة خصم لم يكن معزولاً فحسب، وإنما «مبتوراً» في الواقع، ومقطوعاً عن امتداده الطبيعي. ان الوقائع، إذا ما نظرنا إليها من هذا المنظار، تكذّب، نهائياً، المزاعم القائلة بأن أقلية صهيونية قد هزمت أغلبية عربية ساحقة. ذلك أن الأمر لا يتعلق بالتطلع إلى آخر احصاءات السكان والقيام بمقارنة عددية، وإنما بالنظر إلى ميزان القوى في كل حالة بذاتها، وفي كل حصار! وحينئذ سنفاجأ بأرقام مذهلة: مائة رجل مسلح بندقية، في طبرية في مواجهة الوية «آلون»؛ بضع مئات في حيفا أمام آلاف مؤلفة جيء بها إلى الميدان عشية المعركة للسيطرة على المدينة، الخ... وحينئذ يصبح كل شيء في منتهى الوضوح أيضاً. ان تهديد شعب يضم أكثر من مليون نسمة، نقول تهديده، دفعة واحدة، بمصير مماثل لمصير «دير ياسين»، لا يدفع بهذا الشعب المرعوب إلى قارعة الطرق. - ولكن التلويح بهذا التهديد كلما رأت قرية أو حارة أو ضيعة نفسها وهي تنهزم أمام قوات تفوقها عدداً وعُدّة، وأنْ يُقال لها في هذه اللحظة المحددة: «المجزرة أو الرحيل»، فإن هذه القرية أو الضيعة أو المدينة ستفرغ من ساكنيها حارة حارة. ذلك أنه في هذه الحالة، وعند هذا الحد، كانت «دير ياسين» تصبح، في كل مرة، قابلة للتحقيق وممكنة. كانت الحرب بكاملها تستند إلى هذا العرض، المكرر ما لا نهاية له من المرات، والذي لم ينطق به دفعة واحدة أبداً؛ العرض القابل للتخليص في كلمتين: الفراغ أو الموت. هكذا كان يتحقق الطرد، وهكذا تجد تفسيرها الهزيمة وما رافقها من عمليات رحيل. هذه هي الحقائق التي «تفقأ الأعين» إذا ما تفحصنا هذا الفصل من الحرب، موضعاً موضعاً، ولحظة لحظة.

كيف حدث الرحيل؟

ما الذي كان يحدث بين اللحظة التي تخلى فيها القرية، وتلك التي يعبر فيها سكانها الحدود؟ يمكن، توخياً لسهولة مريحة، أن نتصور أن الفلسطينيين قد خرجوا من قراهم ومدنهم ويمموا أوجههم شطر الحدود، مباشرة... إلا أن دراسة الآلاف من الشهادات والوقائع تدفع بنا، بمجرد أن يتجشم المرء عناء البحث عنها[2]، في اتجاه آخر، وتقص حكاية أخرى.

في ما خلا استثناءات نادرة، أخلى فيها السكان بكاملهم قراهم بمجرد اقتراب الخطر، فإن جميع المدن والقرى الفلسطينية، تقريباً، قد سقطت، وفرغت من سكانها، بعد خوض معركة[3].

بعد أن أصبحت الحرب شاملة، هيمن على التجمعات السكنية الفلسطينية الاحساس بأن كل واحد منها سيحين دوره في مجابهة قوات المستوطنين اليهود. كانت الحرب «تزحف» نحو الجميع. اعتباراً من هذه اللحظة، كلما هوجم موضع، قام جيرانه الأقرب، أولئك الذين يشعرون بأن «دورهم» مقترب لا محالة، بنقل النساء والأطفال إلى مكان آمن في قرية مجاورة إذا كانت على مقربة من الموضع المهدد فهي تتمتع مع ذلك بامتياز عدم وقوعها في الخطوط الأولى. وكانت جميع هذه النقلات، التي كان يقام بها في اتجاه ما لا نهاية له من الخطوط الخلفية، وليس نحو خارج فلسطين، كانت تمتثل إلى «نسيج» التحالفات والمواثيق وعلاقات القربى التي تربط القرى المتجاورة. هكذا، إذن، كانت القرى تضع نساءها والأطفال في منجى من الخطر، في مكان بعيد عن الخطوط المباشرة للقتال، فيما يظل الرجال في المكان الأصيل يدافعون عنه. وعلى النحو ذاته، كان السكان غير المقاتلين في المدن ينتقلون من حارة إلى أخرى أكثر أمناً؛ أو، ببساطة، أكثر

---

(٢) بدأ عدد من الفلسطينيين بتوجيه أبحاثهم في هذا الاتجاه، ونرى فيها الكثير من اللاجئين وهم يقصون «ذكرياتهم». راجع في هذا الصدد نافذ نزّال، الذي يقدم ١١١ شهادة عن الرحيل استقاها من لاجئي ٣٢ مدينة وقرية من «الجليل» (٥ من الجليل الشرقي و ٨ من وادي «الحولة» و ٢ وادي «بيسان» و ٧ من الجليل الغربي و ٧ من الجليل الأدنى و ٣ من الجليل الأعلى).
Nafez Nazzal, **The Palestinian Exodus from Galilee, 1948**, Beyrouth, 1978.

(٣) دون أن نخوض في تفاصيل جميع الاشتباكات، يمكن لمن يريد التحقق من هذا التأكيد أن لا يراجع فقط الأخبار والصحافة المحلية والأجنبية في تلك الفترة، وإنما كذلك المؤرخين الرسميين الصهاينة والأرشيفات العسكرية للهاغانا والبالماخ **Sefer Toldot Ha-Haganah**, Tel-Aviv, 1954-1972, 8 vol. and **Sefer Ha-Palmach**, Tel-Aviv, 1953, 2 vol. إن كتاب هذه الوثائق، يدفعهم إصرارهم على تسجيل جميع «المآثر» الحربية لمقاتليهم، يقصون بالتفصيل كيف كان على الجند، كلما أرادوا السيطرة على مكان، أن يخوضوا فيه معركة.

«عروبة» وأقلّ اختلاطاً. أما الرجال، فيخوضون المعركة وينسحبون، إذا ما هزموا، إلى القرية ـ الملاذ، أو الحارة ـ الملجأ. إذ ذاك، كانت المواقع الأخيرة تتحول إلى خطوط أماميّة بفعل سقوط الخطوط الأولى. إلا أن معطى آخر كان يتدخل هنا: لم تكن القريتان المتضامنتان تتحولان إلى تجمع أكبر، وبالنتيجية أكثر قدرة على الدفاع، لأن رحيلاً آخر كان يفرض نفسه في تلك اللحظة. ان الهزيمة وهبوط المعنويات لدى المقاتلين الواصلين توًا، ونوعاً من الذعر كان يجتاح «المدنيين» ويتصاعد بقدر ما يزداد عدد الوافدين، تضاف إليه نتائج الحالة الدفاعية المحض والتجزؤ المحيقين بالمعسكر الفلسطيني، هذا كله كان يجعل كامل سكان القرية الأولى، أي النساء والأطفال والمقاتلين المقهورين، ترافقهم نساء القرية الثانية وصغارها، يرحلون إلى قرية ثالثة. وحدهم رجال القرية الثانية يمكثون في المكان. لقد طبقت هذه الأوالية بصورة متزامنة في مناطق عديدية من البلاد، وقادت إلى قيام حركة هجرة داخل فلسطين. كانت نقاط تجمعها الأساسية هي المدن الكبرى في كل منطقة، حيث كان سكان تجمعات مختلفة يتكدسون بين رحيل وآخر. من هنا تنبع حقيقة أن اللاجئين، طوال ١٩٤٨، قد بدأوا بتشكيل لاجئين في فلسطين نفسها بالذات، قبل أن ينتقلوا إلى الأقطار العربية المجاورة. ان الهجومات المتعددة قد انتهت، أخيراً، لا إلى طردهم من وطنهم، وإنما إلى تكديسهم في نقاط للتجمع سيطردون انطلاقاً منها بالمعنى الحرفي لكلمة «الطرد». ومن جهة أخرى، فإذا كان الرحيل النهائي قد شمل جميع السكان تقريباً، فلأنه مر بمرحلتين. لكي تخلى البلاد بكاملها من السكان، كان يجب المرور، أولاً، بنوع من التحشيد للاجئي المستقبل. ثم حين تسقط المدينة، تخلى المنطقة بكاملها من السكان، دفعة واحدة، وعلى طريق واحدة تُتْرَك مفتوحة: هذه المؤدية إلى الحدود.

ولكن كان يحدث أيضاً أن «تنتقل» بعض المناطق إلى أماكن أخرى بدون أن تسقط. هذه هي حالة الضفة الغربية وغزة، اللتين، مع استقبالهما اعداداً غفيرة من لاجئي المناطق الأخرى، بقيتا فلسطينيتين. هنا، كانت نقطة التجمع تخرج بنفسها، بشكل من الأشكال، من فلسطين لتوجد في المملكة الهاشمية أو مصر. وفي هذه الحالة، تتعايش فئتان من المهاجرين: سكان المناطق التي، دون أن تتحرك، وجدت نفسها تصبح «اردنية» أو «مصرية»، وأولئك الذين كانوا يأتون من مناطق احتلها الصهاينة، ويشعرون بأنفسهم مهجّرين ولكن في داخل فلسطين.

كما كانت حركة الرحيل هذه، المجزأة في طور أول، والشاملة في ثان، تتمخض عن مسيرة جديدة. إنها حركة اللاجئين المنخرطين، فيما بعد، في سياسة «العودة» إلى

وطنهم. ففي الواقع، كان يُلاحظ، في جميع المناطق التي تسقط، محاولات فردية لرجال ونساء يرجعون إلى بيوتهم تحت جنح الظلام. يتسللون اليها ويحملون الحاجات التي هم بها متعلقون أكثر ممّا بسواها. كانت تلك حركة شاملة. وتتحدث المصادر الصهيونية اعتباراً من تلك الفترة عن إعدامات نُفِّذت بحق «لصوص» عرب قبض عليهم وقتلوا، لأنهم وجدوا متلبسين بجرم «النهب» المشهود. لا تحدد هذه المصادر بالطبع أن هؤلاء «الناهبين» كانوا يمارسون فعلهم في منازلهم... ترى، كيف يمكن تفسير هذه الحركة البسيطة؟ هل هي مجرد انبعاث لأوالية بدوية لم تختفِ أبداً؟ ربما. إلا أن هذا التفسير يظل ثانوياً إلى حد بعيد. لأن جميع الشهادات المسجلة ترينا أن الفلسطينيين كانوا يعودون لاسترجاع أثمن ممتلكاتهم، لأنهم كانوا مقتنعين بأنه كان يجب الاحتفاظ ببعض الحاجات الضرورية للفترة الانتقالية التي سيقضونها بعيداً عن ديارهم. إننا نلمس هنا وترا حساساً: فإذا كان من المؤكد أن الفلسطينيين قد رحلوا مقهورين ومهددين بمذابح أخرى من نمط «دير ياسين»، فإنهم كانوا في الوقت نفسه على ثقة بأن وضعهم ذاك سيكون مؤقتاً. «إننا نهاجر، ريثما تهدأ الأوضاع من جديد، فنعود إلى منازلنا»: إن هذه القناعة، التي كانت عامة يومذاك، قد سهلت، إلى حد بعيد، حركة رحيل كانت قابلة للتحمل سيما وأنها كانت تتجه بهم إلى أراض عربية أخرى، أي يرى فيها الفلسطينيون امتداداً لـ «موطنهم». لكن من أين كانت تنبع هذه القناعة بموقوتية انتصار الصهاينة؟ هل يدلل هذا الشعور، على نحو متناقض، على أن الفلسطينيين، برغم كل ما كان يحل بهم، لم يكونوا ليقدروا حجم الكارثة الوطنية الفعلية التي كانوا قد عاشوها منذ وهلة؟ كلا، بالطبع. إلا أنهم كانوا، بالمقابل، موقنين، وعلى الرغم من كل شيء، بأنهم لم يكونوا وحيدين، موكولين إلى فظاظة الأعداء. حين وقع الرحيل، كانت فلسطين بكاملها موقنة من أن المشروع الصهيوني سيُباد، لأن جميع العرب ستهب للنجدة.. هذه القناعة جعلت من فترة الغياب المؤقت عن فلسطين شيئاً قابلاً للاحتمال. وهي، بخاصة، عززت في النفوس شعوراً معيناً جعل الفلسطينيين يعتبرون أنفسهم مهجَّرين، فحسب، وليس لاجئين.

وإذن، فلم يعتبر الفلسطينيون الوصول إلى الأقطار المجاورة، في البداية، بأنه منفى. وذلك، بخاصة، لبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة، لأن الأولين هما امتداد عربي لفلسطين، والتاليتين أرض فلسطينية. من هنا، لم يكن الانتقال إلى هذه الأقطار يكرس، بعد، فقداناً للوطن، وإنما، ببساطة، العيش في مكان عربي آخر والاحتماء بخطوط فلسطينية أخرى. نفهم حينئذ لماذا لم تتجه جميع هذه الحشود المهاجرة، لدى عبورها الحدود مع سوريا ولبنان، إلى داخل هذين القطرين، وإنما استقرت عند الحدود. قبل أن يتجهوا إلى المخيمات، بقي عشرات آلاف من

الفلسطينيين، طوال شهور، ينتظرون في العراء على حدود وطنهم. ولم يكن في الامكان التصرف على نحو آخر، ما دام مفترضاً بالقوات العربية، التي دخلت إلى فلسطين في ١٥ آيار (مايو)، أن تسحق «الهاغانا» في بضعة أيام، أو في بضعة أسابيع على أبعد تقدير. هكذا بدأ الطور الأول من «العودة». كان الفلسطينيون ينتظرون في أثنائه بدء حركة معاكسة لتلك التي أخرجتهم من البلاد. كانت القوات العربية ستعيد الأمور إلى نصابها، أي تطرد الطاردين من المواضع التي احتلوها بالقوة. إلا أن القوات العربية أضاعت هذه الفرصة الثانية، فأفسحت «العودة» الوشيكة المجال إلى المنفى المؤقت.

ما كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في ١٩٤٨؟

«إن التقديرات الجزافيّة لعدد اللاجئين العرب إبان حرب ١٩٤٨، التي تطرح بدون أي أيضاح لطريقة الحساب المستخدمة هي من الكثرة بحيث يفقد المتصدّون لهذه المسألة أي أمل بالتمكّن من الحسم بين هذه الأرقام المتضاربة. بل، أسوأ من ذلك، أخذ الموالون لاسرائيل، في الغالب، بالأرقام التي تخدم مصلحتهم محاولين التهوين من قضية ترحيل السكان (. . .) إنني لا اعتقد أن هناك اليوم أرقاماً محددة لعدد «اللاجئين»، تحظى بموافقة الجميع، وذلك بخاصة لأن تعريف المفردة نفسها متضارب. أحسب، مع هذا، أن في الامكان تقديم تقدير معقول لعدد الأشخاص الذين أجبرتهم الحرب على الرحيل»[٤]. ان جانيت أبو لغد، التي قدمت الاجابة الأكثر جدية عن هذا السؤال، قد استخدمت طريقة حسابية أسهل نوعاً ما. فعلى افتراض أنه لم تحدث حالات طرد للسكان الفلسطينيين، كم كان يعيش منهم، يا ترى، في إسرائيل في ١٩٤٨؟ يمكن للفارق بين هذا المجموع وما يقدمه الاحصاء الاسرائيلي لتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، أن يمثل نتيجة معقولة ويمدنا بفكرة عن ضخامة الطرد. وهكذا، فإذا ما نحن استندنا على «الاحصاءات الشهرية العامة» لـ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، التي يبلغ فيها عدد السكان (مع عدم احتساب البدو الرُّحّل) ١٩٠٨٧٧٥ نسمة، بينهم ٥٨٩٣٤١ يهودياً، وبتطبيق المعدل السنوي الرسمي لتكاثر السكان غير اليهود كما أحصي في ١٩٤٦، فسنحصل، لنهاية ١٩٤٨، على سكان عرب يزيد عددهم على ١٤٠٠٠٠٠ نسمة، ثم، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تسعة أقضية من فلسطين «الانتداب» (صفد وطبرية وعكا والناصرة وبيسان وحيفا ويافا وبئر السبع والرملة) قد احتلت بكاملها من قبل الدولة اليهودية الجديدة، وأنه، بين الأقضية التي التحقت بالأردن ومصر، لم تكن لا نابلس ولا رام الله لتطرحا أية مشكلة

---

(٤) Janet Abu Lughod, The Demographic Transformation of Palestine, I. Abu Loghod, The Transformation..., op.cit., p. 139 - 164.

نظراً «إجمالا» تحت سيادة أردنية، وإذا ما حسبنا، أخيراً، بالنسبة إلى الأقضية التي خضعت للتقسيم (جنين وطولكرم والقدس والخليل وغزة)، تحركات السكان بين جانبي خط الهدنة، فإننا سنحصل على عدد للسكان يبلغ، إذا لم تحدث حالات طرد، بين ٨٩٠٠٠٠ و ٩٠٤٠٠٠ نسمة، موضوعين تحت سلطة اسرائيل، مع عدم احتساب البدو الرحل. والحقيقة، أن الاحصاء الاسرائيلي يشير إلى أن العدد قد بلغ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، بما فيه الـ ٦٦٠٠٠ نسمة من البدو الرحل هذه المرة، بين ١٢٠٠٠٠٠ و ١٣٠٠٠٠٠ عربي في إسرائيل.

هكذا نتوصل إلى حساب عدد اللاجئين في ١٩٤٨:

١ - بحسب فرضية الحد الأدنى:

٨٩٠٠٠٠ (مع عدم احتساب الرحّل) - ٥٤٠٠٠ (مع عدم احتساب الرحّل) = ٨٣٦٠٠٠ نسمة.

٢ - بحسب فرضية الحد الأعلى:

٩٠٤٠٠٠ (مع عدم احتساب الرحّل) - ٦٤٠٠٠ (مع عدم احتساب الرحّل) = ٨٤٠٠٠٠ نسمة.

• في ١٩٤٨، كان ٨,٢٪ من الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي، و ٣٠,٨٪ يخضع للسلطات الاردنية والمصرية، و ٦١٪ موزعين على مخيمات اللاجئين المنتشرة بدورها في مختلف الأقطار العربية: ١٥ مخيماً في لبنان (١٤٪ من اللاجئين)، ١٠ مخيمات في سوريا (٩٪) و ٢٤ مخيماً في الأردن (٥٥٪) و ٨ في شريط غزة (٢٢٪)[٥].

---

(٥) Rony Gabbay, **A Political Study of the Arab-Jewish Conflict- The Arab Refugee Problem (A Case Study)**, Geneva, 1959, p. 165 - 183.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العودة

حيفا، ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٨. «(. . .) لقد ناقشنا الأحداث الأخيرة، والمسألة الأهم المتمثلة في: عودة العرب أو عدمها. وان الرأي السائد الآن في جميع الأوساط هو أنْ «لا» بأية حالٍ من الأحوال! علينا أن نمنعهم من العودة، وفي الوقت نفسه أن نملأ الفراغ الذي تركوه»[1]. لا شك أن يوسف وايتز، الذي كان يُوقِّع كلماته هذه بإيقاع الفولاذ، كان قد خمن الشعور العميق لأولئك الذين طردوا من أرضهم قبل بضعة أسابيع، والذين ربما كانوا ما يزالون مأخوذين بفكرة «العودة». ولا شك، من جهة أخرى، في أن «مهنة» وايتز قد هيأته على نحو ممتاز لمعرفة هذا النمط من ردود الفعل لدى أولئك الذين قام هو باستلابهم بلا انقطاع، وبطردهم، أيام كان يرأس «صندوق المال الوطني اليهودي».

فكرة «العودة»: تنظيم الأفق:

اتخذت التظاهرات الأولى لـ «العودة» الشكل الأكثر عفوية. فغداة انهزام القوات العربية وعقد اتفاقية الهدنة في «رودوس»، تسلل بعض المطرودين، تحت جنح الظلام، إلى قراهم ومدنهم. شملت الحركة الفلسطينيين المفصولين عن أسرهم التي بقيت في فلسطين. وقد سقط كثيرون منهم تحت رصاص الصهاينة في اللحظة التي كانوا يحاولون فيها اجتياز «الحدود». إلا أن آخرين تمكنوا من استعادة أماكنهم بين أهاليهم، مستفيدين من الانشغال الكبير، والذي كان متوقعاً، للمؤسسات الاسرائيلية المنشأة حديثاً. مع

---

(١) يذكره إيلان هاليفي:
Ilan Halevi, Sous Israel la Palestine, Paris, 1978, 247 p., p.164

هذا، كانت هذه المحاولات الأولى محدودة، ولـم تشمـل، كمـا أسلفنـا، إلا الأفـراد المفصولين عن أسرهم التي لم تطـرد. والحـق، ان هذه الأسـر لم تكن تضـم، في ١٩٥٢، سوى ما يتراوح بين ٥٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠ نسمة، من مجموع يبلغ ١٤٠٠٠٠٠ فلسطيني.

وإذن فإن الأغلبية الساحقة من السكان كانت قد وجـدت نفسهـا خارج الأرض، وستشهد حركة معاكسة للسابقة. فكان الأفراد، الذين لم يخرجوا مع مجموعاتهم وأسرهم إلى المنفى، يهاجرون للحاق بها، بمباركة إسرائيل هذه المرة. ولكن سواء أحصلت في هذا الاتجاه أو ذاك، فإن هذه الظاهرة، المحدودة من الوجهة العددية، لم تشكل تطوراً جديداً بقدر ما شكلت تظاهرة ملحقة بالطرد الكبير الذي حصل في ١٩٤٨.

كانت «إعادة تنظيم» من نوع آخر تتحقق في المنفـى. ان الـرحيل، نظـراً لطبيعـة المجتمع الفلسطيني من جهة، ولممارسة الطرد المكثفة من جهة ثانية، قد لحق بشرائح من المجتمع، ولم يتحقق عبر أفراد معزولين. سبق أن ذكرنا كيف أنه، حين بدأت الهجرة، شرعت كتل كاملة (قرى، حارات، وعائلات بالمعنى الواسع للكلمة) بالسير في اتجـاه الحدود المجاورة. لذا، فإن التجمعات الأولى كانت تتحقق على الفـور، وعلـى نحـو عفوي، على صورة المنطقة الأصلية التي غودرت منذ وهلة. وحينما كان يحدث، عَرضاً، إن يتيه أحد في الطريق، أو ينفصل عن فريقه بسبب الاشتباكات، فإنه لا يقرّ له بال حتى يلتحق بمجموعته من جديد. ان عدداً كبيراً من الشهادات التي قمنا بتسجيلها في مخيمات اللاجئين كمـا في أوساط الفلسطينيين المستقرين «في المدن»، تعيد رسم هذه المسيرات التي يقطعها أفراد بحثـاً عن ذويهم، مجتازين، مشياً على القدمين في الغالب، أقطاراً عدة (الأردن، سوريا، لبنان، الخ . . .)، حتى يستقروا في المدينة نفسها أو المخيم نفسه حيث تجمع أفراد قريتهم. إن بعض عمليات البحث هذه (وهذا ما يمكن فهمه بسهولة، نظراً للفوضى الغامرة التي سادت الشهور الأولى من الحياة في المنفى) قد دامت شهوراً عديدة.

إن المخيمـات نفسهـا كانـت «آفـاق تَنَقُّل». ففـي الواقـع، إمّـا لبواعـث تنظيمية أو إدارية فرضت نفسها على «وكالة غوث اللاجئين»، أو لأسباب أكثر سياسية مرتبطة بإرادة الحكومات العربية في عدم السماح لـ «العدوى» بأن تتسرب إلى مواطنيها أنفسهم، أو، أخيراً، للهرب من عمليات القصف الإسرائيلية، كانت مجالات المطرودين الجديدة هذه تُقام لتُرفع ثم لتُقام من جديد في مناطق أخرى، باستمرار. هكذا ترى، علـى سبيل التمثيل، إن سكان مخيّم «البقعة» الحالي، القائم عند مدخل مدينة عمان، إنما ينحدرون من منطقة «يافا». لقد جمعوا في قطاع غزة في ١٩٤٨، ثم نقلوا بعد فترة إلى رام الله/ بيت لحم،

أقاموا هناك بضع سنوات، قبل أن ينتقلوا إلى مخيم «أريحا»، حيث فاجأتهم الحرب في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. من هناك، بدفع من القصف، قام اللاجئون بحركة هجرة جديدة حتى الضفة الغربية. بيد أن القذائف الإسرائيلية سرعان ما أجبرتهم على عبور النهر. بعد ما وصلوا إلى المجال الأردني، تجمعوا في «الكرامة»، حيث أجبرهم القصف اليومي لقواعد الفدائيين على صعود وادي الأردن في اتجاه مدينة «السلط». وقد غادروا الأخيرة بعد فترة، حينما شملها القتال، خارجين إلى عمان. هذه التنقلات عرفها سكان جميع المخيمات، في مدى من الحركة يتسع أو يضيق.

لكن سواء أتكدسوا في المخيمات أو هاموا بحثاً عن أقربائهم، أاستقروا في المدن العربية أو صاروا من «المنسيين» في إسرائيل، وبخاصة في «الجليل»، أَخضعوا إلى الإدارة العسكرية المصرية في شريط غزة أو مُنحوا، بين عشية وضحاها، الجنسية الأردنية في الضفة الغربية، فإن الفلسطينيين قد بقوا، على الرغم من هذا الانفجار، «يعملون» ككيان وطنيّ مبعثر تراوده، قبل أي شيء آخر، فكرة استعادة تماسكه من جديد.

إن الفلسطينيين، وهذا معطى أساسي لإدراك بقية الأحداث، لم ينظروا أبداً إلى أنفسهم كمجرّد مغتربين.

ولقد ساعدتهم في هذا بعض الوقائع. فأولاً، كان اللاجئون، كما أسلفنا القول، على قناعة بأن مأساتهم كانت عابرة، وأن الجيوش العربية ستمكنهم من العودة إلى ديارهم في الأسابيع القليلة القادمة. هكذا نفهم لماذا فضّل عشرات الآلاف منهم التكدّس، وكان الموسم صيفاً، في الهواء الطلق، والنوم تحت ضوء النجم الساهر، على حدود الوطن. «لم يكن هناك ما يستحق عناء» الذهاب للاستقرار في الأقطار المجاورة، ولم يكن القرويون اللبنانيون والسوريون والأردنيون، الخ...، الذين كانوا يحملون إليهم الطعام (لم تكن دائرة «غوث اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة، تمثل في تلك الفترة أكثر من منظمة توزّع الأغذية على السكان المهجّرين)، يفعلون ذلك إلا لأنهم كانوا يتقاسمون والفلسطينيين هذه القناعة. لما كان «الأشقاء الفلسطينيون» قد تلقوا صدمة عابرة فيجب مؤازرتهم لتجاوز هذه المحنة. ثم ان عرب فلسطين كانوا مطرودين إلى أراض عربية أخرى وليس إلى أقطار أجنبية. صحيح أن بعض الصهاينة كان ينظر بارتياح إلى هذه الخصوصية في تهجير الفلسطينيين، إذ كان موقناً من أن ذلك سيسهّل ذوبانهم. إلا أن هذا التقدير لم يكن ينبع إلا من إنكارٍ للشخصية الوطنية لدى من سلبت منهم أرضهم. ما حدث هو أنه، مع تأكد هزيمة العرب، واتضاح صعوبة «العودة»، والبدء بتوزيع الخيام مع حلول الشتاء، بقي اللاجئون، المجمّعون في مناطق وضعتها

الحكومات العربية تحت تصرفهم، نقول بقوا، مع ذلك، في أرض شقيقة، وبالأخص متضامنة. والحق، ان هذا التضامن كان يعلن عن نفسه، قبل أي شيء آخر، في مساندة العرب لبقاء الفلسطينيين وعدم ذوبانهم. ولم يكن هذا مجرد تعبير عن الأخوة العربية، إذ يجب ألا ننسى أن التوسع الصهيوني قد عيش كعدوان إذا كان يضرب فلسطين في المقام الأول، فهو يهدد العرب قاطبة. وهكذا، فإذا كان يخيم على الفلسطينيين هاجس الزوال، فإن الجماهير العربية المحيطة بهم كانت هي الأخرى تخشى، وبعمق، أن يشكل فقدان «العضو» الفلسطيني مقدمة لتدمير سائر «الجسم» العربي. وعلى صعيد آخر، كان الموقف القمعي لدى القادة العرب قد ساعد، على شاكلته، ودون أن يهدف إليه ممارسوه، أقول ساعد المطرودين على التمسك برفض ذوبانهم ككيان وطني. إن سلطات هذه الأقطار الناشئة، التي كانت تتوجس خيفة من هذه المجموعات الآتية، بعد ممارسة طويلة العهد للنضال المسلح، لتطالب بوطنها انطلاقاً من بلدان لم تكرس حدودها إلا منذ وقت قريب، هذه السلطات كانت مهتمة بعزل هؤلاء المُشَوَّشين الممكنين بقدر اهتمامها بحلّ المشاكل المادية المحض لما يقرب من تسعمائة ألف نسمة مفرقة في أرض الله. ان تدبير أوضاع اللاجئين - إقامة المخيمات ومراقبتها، وقمع كل احتكاك بالمجتمع المستضيف والمنع الباتّ لكل شكل من أشكال التنظيم - قد خلق وضعاً يصبح فيه الذوبان صعباً حتى من الوجهة العملية.

ومن جهة ثانية، كانت المخيمات، سواء بطوبوغرافيتها أو بترتيبها الداخلي، مقامة ومنظمة على غرار المجلات التي فقدها الفلسطينيون في الوطن- الأم. إن اللاجئين، وقد أعادوا تشكيل شبكات تحالفاتهم الاجتماعية - السياسية، قاموا بتجديد «المجالات» المتعاقبة لسلطاتهم «المحلية»: هكذا كان عالمهم (الأصلي) يستعاد داخل الحارات التي توحدها حقيقة كونها تجمع «الحمائل» (جمع «حمولة») ذاتها التي كانت قائمة في القرية المهجورة. إلا أن إعادة إنتاج التشكل الاجتماعي الفلسطيني كانت أعمق من سياسة «إعادة إنتاج المكان» المقصودة هذه. فهذه المواصلة للعلاقات الاجتماعية هي التي أوجدت في نظر اللاجئين الشكل الملموس لما يجب الحفاظ عليه للنجاة من خطر الزوال. وهكذا، فسرعان ما بدت المخيمات، التي كان كل واحد منها يمثل استعادة لـ «قطعة» من فلسطين، أشبه ما تكون بوحدات شديدة الخصوصية، بالنسبة لترابطها فيما بينها.

نتج عن هذا انطباع بوجود سلسلة من الـ «فلسطينات»، إذا جاز التعبير، مبعثرة على امتداد الأقطار العربية. لم يكن هذا انبعاثاً مجزأ لمجتمع، ولا علامة على انفجاره النهائي، بل، بالأحرى، تكييفاً للبلاد المضاعة ازاء تبعثرها. إن الفلسطينيين حيثما وجدوا

أنفسهم مجتمعين، يعيدون تشكيل ذلك الجانب من فلسطين القادرين هم على صيانته، وهذا مما يمكنهم، في خاتمة المطاف، من الحفاظ على أنفسهم.

إن هذه «السلسلة من الفلسطينات»، المشكّلة من عددٍ من المخيّمات ـ الوحدات، قد نجحت في عدم دفع ثمن إعادة الإنتاج، المحمومة، لجميع عناصرها المكوِّنة، نقول دفعه بتكريس التبعثر. وكان الخطر كبيراً حقاً، لأن من شأن المبالغة في الحفاظ على الخصائص المحلية المحض أن يؤدي، في النهاية، إلى لعب لعبة مشروع التشتيت. وقد أفلت الفلسطينيون من هذا الخطر بفضل نشاط مزدوج. فمن جهة، إقامة روابط وشبكات بين مختلف المخيمات، شكّلت نوعاً من التعبير عن الطابع الوطني الشامل. هذا فضلاً عن تصرفها داخل المخيمات على النحو الذي اعتبرته الأكثر محافظة أو صيانة. كانت تجمّعات اللاجئين هذه تدعم في ما بينها سلسلة من الروابط المحفِّزة من حيث انها تضمن استمرار وجود الوطن ككلّ. ومن جهة ثانية، كان هذا البناء، الذي يعيد إنتاج ملامح جميع عناصره المكونة ويقويها دون انقطاع، يجابه العالم الخارجي، على الدوام، على أساس أنه هو نفسه يشكل بلاداً لا تقبل الانقسام. لقد جابَه الفلسطينيون الإسرائيليين، كلّ مرة، باعتبارهم شعبَ فلسطين. وكانوا يقومون بالشيء نفسه كلما اقتضت الأوضاع منهم التأكيد على وجودهم أمام الدول العربية[٢].

إن تضافر هذه العناصر قد ساعدَ الفلسطينيين على الإفلات من التذويب، ومَدَّهم بالشروط الموضوعية اللاّزمة لتطوير مشروعهم في «العودة» إلى فلسطين. ولكن ما ينطوي عليه هذا المشروع؟.

فكرة «العودة»: الهوية الوطنية الفلسطينية

اعتباراً من ١٩٤٨، تعرّضت الهوية الوطنية الفلسطينية، التي تَمَظْهَرت، حتى ذلك الحين، في سياق أفقي واضح التحديد، تعرّضت إلى نوعٍ من «إعادة المَرْكَزة» من حول الارتباط بأرضٍ لم تكن أبداً بمثل كلية الحضور هذه كما أصبحت عليه بعد أن جعل منها الصهاينة أرضاً ممنوعة. ولكن، وهذا تفصيل أساسي، لم يكن هذا الشعور خاصاً بالفلسطينيين المطرودين وحدهم، وإنّما شَمَل كامل الشعب الذي تطلّع إلى نفسه وهو

(٢) وقعت، على سبيل المثال، في مطلع الخمسينات انتفاضات بالغة العنف في سائر الضفة الغربية، وقف فيها الفلسطينيون المجنسون كاردنيين بوجه النظام الملكي الهاشمي باعتبارهم من شعب فلسطين. وحصلت فيما بعد حالات مشابهة في جميع الصراعات التي نشبت في الأقطار العربية.

يشكل مجتمعاً منفياً لا بمعنى تعرّضهِ إلى التشتيت فحسب، وإنما، كذلك، بمعنى تعرضه إلى الإنكار[٣].

لا شك في أن اللاجئين الموزعين في مختلف المجتمعات، في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، لم يجدوا أية صعوبة في الجمع بين هذين الوَعْيَين: بالتشتيت وبنفي الوجود. هم أنفسهم كانوا يقدمون الدليل الحي على ذلك. بيد أنهم لم يكونوا الوحيدين الذين عاشوا هويتهم من خلال هذا المنظار.

هكذا نجد، فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين استقروا في الأقطار العربية خارج حياة المخيمات، ان إمكاناتهم المادية، التي بفضلها تمكنوا من «الاستقرار في المدينة»، لم تساعدهم، مع ذلك، في الانخراط في المجتمعات المضيفة. ينبع هذا من أسباب عديدة. فأولاً، ليس هناك ما يجبر هذه الفئات الميسورة الحال على أن تكون أقل وطنية من بقية فئات شعبها، ما دامت قد طُرِدَت مثلها، وما دامت قد فقدت، أسوة بها، «كل شيء». وهي إذا كانت تمكنت من الاحتفاظ بمكانة معينة في المنفى، فهذا يظل غير قابل للمقارنة، وبأية حال من الأحوال، مع هذا الذي كانت تتمتع به في فلسطين. وثانياً، فحين تمكن هؤلاء الأثرياء الفلسطينيون من تطوير نشاطاتهم ومضاعفة عائداتهم المادية، وذلك، بخاصة، بفضل تحول لافت للنظر (نشير إلى إصرارهم المحموم على نيل شهادات جامعية عالية)، فإن طبقة تقنية ومثقفة قد انبثقت من صفوفهم، وهي سرعان ما ستحتل المناصب الرئيسة في مجموع البلاد العربية. إن قسماً لا بأس به من «سكان فلسطين العاملين» قد حقّق بالتدريج، مستوى من الرفاه الماديّ، ولكن، وعلى نحو شديد التناقض، لم تقم هذه الاندفاعة إلا بتعزيز تعلقهم بهويتهم الوطنية. إن هذه الفئات، المدعومة بتضامن كان يجد في التشتت في العالم العربي والبلدان الأجنبية ما يغذيه، قد أعربت عن وطنية شديدة الحماس سيما وأن القسم الأعظم من أفرادها لم يفلتوا من المخيمات إلا بفضل انكبابهم على الدرس. وكذلك خصوصاً وانهم، أثرياء كانوا أم غير أثرياء، لم يتمكنوا، مع هذا كله، من النفاذ إلى مختلف مدارات السلطة في المجتمعات المُضيفة. أبداً لم يساهم هؤلاء الفلسطينيون في ممارسة السلطة السياسية، مع أن عدداً منهم قد احتلوا مناصب إدارية أساسية، خاصة في أقطار الخليج العربي. ومن هنا، فإن تعبير «اللاجئين المُثْرِين» ينطبق عليهم أكثر من تعبير «الطبقات الفلسطينية المهيمنة». صحيحٌ أنّ هذه المجموعات قد

(٣) بل لقد شاهد الفلسطينيون حتى اسمهم وهو يلغى. هكذا سيدعو الصهاينة عرب سوريا بالسوريين وعرب مصر بالمصريين ولبنان باللبنانيين، أما عرب فلسطين فبالـ... عرب. «عرب أرض إسرائيل»، «عرب الأراضي المحتلة»، «اللاجئون العرب في لبنان، في سوريا، في الأردن، الخ...».

اغتنَتْ، إلاّ أنّ هذا إنّما حَدث دون أن تمارس أية هيمنة على فئات عربية أخرى مخضعة، ودون أن تعيش أية علاقة مباشرة قائمة على استغلال مواطنيها سكان المخيمات، أو الهيمنة عليهم.

هذه الأسباب مجتمعة، تتيح لنا أن ندرك لماذا بقي هؤلاء «المليونيريون» الفلسطينيون، الذين هم أكثر عدداً مما نتخيل، يشعرون بالطرد على الرغم من كل ما لديهم من ثروات. وهذا مما يفسر، أيضاً، لماذا كان دعمهم السياسي يتجه، في الغالب، وعلى نحو مكثف، إلى منظمات المقاومة صاحبة البرامج الأكثر صلابة وتطرّفاً... فإلى الحنين إلى أرضهم، يضيف هؤلاء الفلسطينيون دائماً حلمهم بجهاز دولة فلسطينية و مستقلة تعود إليهم بلا اقتسام. إن حلم «العودة» إلى ديارهم يرتبط لديهم بالحلم بدولة يقودونها.

تظل حالة ثالثة تستدعي أن نتوقف عندها، خارج فلسطين أيضاً. تلك هي حالة فلسطينيي غزة والضفة الغربية. خضعت الأولى إلى إدارة عسكرية مصرية استثنائية طوال الفترة بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧، أي حتى التأريخ الذي انتقل فيه سكّانها للعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي. كانت الظروف، موضوعياً، «ملائمة» - بل ربما كانت أصعب على الاحتمال، بكثير، من وضع اللاجئين الآخرين - بحيث لا يمكنهم أبداً أن يقبلوا بالطرد وبإنكار هويتهم. وهل كان من محض الصدفة أن أولى منظمات المقاومة قد ولدت في مخيمات غزة، في وسط أولئك الذين كانوا لاجئين مطرودين، ويخضعون في الوقت نفسه إلى معاملة استثنائية، قاسية؟ لقد شاء سوء حظهم أن يجدوا أنفسهم محتشدين على الحدود الفاصلة بين إسرائيل ومصر الناصرية، حتى ١٩٦٧.

خلافاً لفلسطينيي غزة، تعرض فلسطينيو الضفة الغربية إلى سياسة اندماج قسرية من لدن المملكة الهاشمية. إن الإجراءات الاستثنائية والمراقبة المشددة التي كانوا يتعرضون إليها، لم تكن لتهدف إلى الحجر عليهم في وضعيتهم كفلسطينيين مقطوعين عن كل شيء، وإنما إلى تحويلهم إلى مواطنين أردنيين. سوى أن هذا «التجنيس» لم يكن إجبارياً فحسب، وإنما كان يتم أيضاً في جو من الارتياب الكامل من هؤلاء «المواطنين الجدد».

إن مشكلاً مباشر الإدراك، بل وعفويّه إلى حدّ ما، قد منح الهوية الفلسطينية صلابةً أكثر. فأولاً، كان النظام الملكي الهاشمي يميز بين الفلسطينيين المقيمين بالأصل في الضفة الغربية، والذين كان هو يسعى إلى تحويلهم إلى رعايا للمملكة، وبين اللاجئين في مخيمات المنطقة نفسها، وهؤلاء كان يريد الإبقاء عليهم في وضعهم الهامشي... ولم يكن من شأن ذلك إلا أن يُستقبل باستياء. ثم ان فلسطينيي الضفة الغربية، شأنهم شأن فلسطينيي غزة، قد واصلوا العيش في فلسطين، بما انهم لم يُطردوا منها وإنما أُلحقوا، مع

أرضهم، ببلد عربي آخر، ببساطة. لم يتغير شيء في المجتمع: بقي كل شيء في مكانه، وعلى جميع الأصعدة. بل أكثر من هذا، لا أحد اعتبر أنّ المدار السياسي قد تغيَّر، ما دام الفلسطينيون لم يفقدوا حتى جهاز دولتهم: كان بالأمس بريطانيا واليوم أصبح أردنياً. هذا كله كان يشير، بصورة من الصور، إلى تغير للحاكم، أما المجتمع فبقي هو ذاته. صحيح أن سكان هذه المنطقة، إسوة بسكان غزة إزاء الحكومة المصرية، كانوا يفضلون النظام الأردني على الإسرائيلي. إلا أن هذا التفضيل لم يكن قائماً إلا لأنه لم يكن ثمة من ممثل فلسطيني يركزون اختيارهم عليه. من هنا، اختار هؤلاء الفلسطينيون «منظمة التحرير الفلسطينية» فور قيامها.

وأخيراً، يجب التوقف عند وضع فئة أخرى من الفلسطينيين، هذه التي عادت ووجدت نفسها في إسرائيل في ١٩٤٨. إنها، ولا شك، التجربة الأكثر مرارة. لا بسبب صعوبة حياتهم اليومية داخل المجتمع فحسب، وإنما، قبل أي شيء آخر، لأن «عرب أرض إسرائيل» هؤلاء كانوا غائبين مرتين: إنهم غير موجودين بالنسبة إلى الإسرائيليين الذين لا ينظرون إليهم إلا باعتبارهم مجموعة بانتظار الرحيل وعلى أهبة أن تطرد، كما كانوا، للأسف، «منسيين» إلى حد ما من قبل إخوتهم الفلسطينيين الذين رحلوا في ١٩٤٨. كيف يمكن تفسير هذا الشيء الذي بقي يُعاش، طوال سنوات وسنوات، باعتباره هجراناً؟ أولاً، لما كانت صدمة الطرد قد جعلت من المتعذر التفريق، فإن هؤلاء الفلسطينيين المجتمعين في «الجليل» قد ذابوا، في متخيل أشقائهم المطرودين، في غياب الأرض نفسها بالذات. وهكذا فقد دفعوا، بصورة من الصور، ثمن اختفاء فلسطين مرّتين: المرة الأولى بإضاعتهم إياها، والثانية حين رأوا أنفسهم مضاعين معها. من هنا، فإن «فلسطينيي الداخل» هؤلاء، كما أصبح يدعوهم أشقاؤهم في «الخارج»، قد عاشوا، حتى ١٩٦٧، حيث سيجمعهم احتلال أراض فلسطينية جديدة بقسم كبير من أبناء شعبهم، نقول عاشوا المنفى الأكثر «اكتمالاً» والأكثر مطلقية. هم أصحاب المطالبة الأكثر إصراراً بالهوية الفلسطينية. ولهم تعني «العودة»، وعلى أعمق نحو ممكن، لا استعادة أرض وإنما «عودة» إلى الحياة. وإلى الوجود.

كيف ينظر الفلسطينيون إلى المستقبل

إن الظروف المختلفة التي عاشها الفلسطينيون قد ساهمت في تحقيق لقاء من حول مسيرة. مسيرة، بِمَدِّها الأرض السليبة بنوع من الحضور الكلي، شكلت إجابة عن إنكار تعرضت له أرض، وهوية، وسلطة، وثقافة. هكذا تم التحايل على الزوال بخلق ما يشبه فلسطين «جوّابة»، حاضرة في كل مكان، ومحمولة في كل مكان، بانتظار اللحظة التي

تستعيد فيها أساسها المادي، القادر، وحده، على تجسيدها من جديد.

ويستمد هذا الحضور الكلي لفلسطين التي ما انفكّت يُحافَظ عليها وتُصان، تأثيره من مقولة أساسية مفادها أن فلسطين لا يمكن أن تصان إلا إذا حوفظ على وحدتها[٤]. وهذا هو المنظار الذي شهدت فيه الخصوصيات المحلية الفلسطينية الداخلية تصلّباً وتأثيراً متعاظماً، منذ ١٩٤٨. ولكن بَدلَ أنْ يشكّل، كما هي الحالُ في جميع الأقطار العربية تقريباً، قوى نابذة يمكن أن تكون تقسيمية، فإن التشبث بالخصوصيات المحلية يرتبط في حالة المنفى الفلسطينيّ بالقوى الجاذبة أو الموحِّدة. إن صيانة مجموع الكيان الوطني مضمونة لدى الفلسطيني بفضل الحفاظ على أدنى عناصره المكوِّنة. ويكمن هنا نوع من الانعكاس للحاجة إلى الوحدة يتردّد على جميع مستويات المجتمع، في جميع قطاعاته، ولدى جميع الأفراد.

أما وقد قلنا هذا، فإن سؤالاً فرعياً يظل قائماً. أنْ يصر الفلسطينيون على إنقاذ هويتهم الوطنية، هذا شيء يمكن فهمه بسهولة. إلا أنه لا يفسر لماذا هم مصممون على تنظيم لقاءات مستعادة بين أرض ومجتمع على الصورة نفسها التي كانا عليها لحظة انفصل أحدهما عن الآخر.

لامراءَ في أن هذا الشكل من الحفاظ ينبع من تعلق بالعالم الذي تعرض إلى التدمير في ١٩٤٨. لكن ليس هذا بأكثر من مفتاح ثانوي للمسألة. وإنما يكمن الأساسي في كون أرض فلسطين قد نظرت إليها الأغلبية الساحقة من أبنائها كوطن لا كأرض محتلة. إن إسرائيل، نظراً للانفجار المعمم الذي تمخض عنها، قد نُظِرَ إليها على الفور باعتبارها مؤشراً على مَقْدم «ثقْبٍ أسود» عملاق. منذ هذه اللحظة، لم يعد أولئك الذين حملوا معهم

---

(٤) هكذا نفهم حقيقة أنه لم تقع، وفي اعتقادنا لن تقع، «حرب أهلية» فلسطينية طالما لم تُستَرجع الأرض. ربما بدا من المجازفة أن نقول هذا في اللحظة التي يبدو فيها انشقاق وكأنه ثلمَ وحدة الحركة التي تمثل، بلا شك، العصب الأساسي داخل «منظمة التحرير الفلسطينية». إلا أن ما نلاحظه، بعد إمعان نظر، هو أن الصراعات السابقة بين مختلف المنظمات الفلسطينية، شأنها شأن الصراع الحالي، الذي لا شك في كونه الصراع الأخطر، لم تقد أبداً إلى انقسام في صفوف الشعب الفلسطيني نفسه. ان الوحدة هنا كاملة حقاً؛ كما لو كان هناك، من جهة، التنظيمات المتعددة، ومن جهة ثانية، شعب واحد متحد ومتشبث بوحدته أكثر من أي وقت مضى. وقد عبرت عن هذه الإرادة الفلسطينية العميقة، خير تعبير، واقعة حدثت في صيف ١٩٨٣، حين خرج السكان المدنيون من مخيّم «بعلبك» ووضعوا أنفسهم في حقل الرمي بين أنصار «فتح» والمنشقين عليها.

وطنهم لينتظروا إلا الفرصة المؤاتية لإرجاع هذا الوطن إلى مكانه و ردم الفراغ الذي خلفوه وراءهم إذ رحلوا. صحيح أنه، مع تطور الصراع، طرأ على هذا التصور لـ «الثقب الأسود»، بعض تعديل. فالفلسطينيون لم يكفوا عن دراسة المجتمع الإسرائيلي، ومتابعة عدوهم «خطوة خطوة»، ووضع العديد من المؤلفات، وتأسيس مراكز للبحث مكلفة بتحقيق «تغطية» لكل ما يمكن أن يساعد، من قريب أو بعيد، في تكوين وتعميق معرفة ما لإسرائيل. ومن جهة ثانية، فلم تحقق «منظمة التحرير الفلسطينية» التطور الذي حققته إلا لأنها شكلت رداً على قوى عدوة، ولأنها لم تكتف بخوض نضال أيديولوجي مبدئي. علماً، أن خوض معركة في الميدانين السياسي والعسكري لا يمكن إلا أن يحيل العدو أكثر تشخصاً، وأكثر ملموسية. ومع ذلك، فعلى صحة هذا كله، لم يخسر «الثقب الأسود» من فعاليته وتأثيره، لا لأن الإسرائيليين قد طوبق بينهم وبين أشباح، وإنما لأنّ هذا الثقب كان يكتنف المجتمع نفسه لا كتلة من الأفراد.

إن من غير الممكن، في نظر المطرودين، أن يقوم على هذه الأرض العربية إلا مجتمع واحد («هذه البلاد لهذا الشعب»)، ولا يمكن لأي شكل اجتماعي آخر يُفرض عليها إلا أن يمثل نوعاً من «التطعيم» أو «التشذير». تشذيرات ليست خيالية (أبداً لم تكن طائرات إسرائيل وقذائفها من بنات الخيال)، ولكنها مصطنعة وزائلة. لقد نظر المطرودون إلى المجتمع الإسرائيلي باعتباره زواجاً منافياً للطبيعة، مع هذه الأرض العربية. من هنا فكرة «الثقب الأسود» والشعور السائد لدى الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين بأن الإسرائيليين موجودون، لكن لا إسرائيل. من هنا، كذلك، هذا الشعور بأن أرض فلسطين هي الأخرى تنتظر «عودة» سكانها الحقيقيين.

صنع الصهاينة فراغ الفلسطينيين في ١٩٤٨. وما كان في إمكان رد الفلسطينيين، لزمن طويل، إلا أن يتمثل في إلغاء الفراغ. على هذه الشاكلة يجب أن تُقارب الصعوبة البالغة التي يتحسسها الفلسطينيون إزاء فكرة الاعتراف بإسرائيل. تنبع هذه الصعوبة من فكرة أن هذا الاعتراف، إذا ما تحقق، فهو لا يمكن إلا أن يشكل الخطوة الثانية من مسيرة: سيكون على المطرودين، في حالة اعتراف من طرف واحد (وهذا ما يطالبهم به الجميع)، أن يبدأوا بالإقرار بأنه ما دامت إسرائيل قائمة حقاً، فهذا يعني أنّهم قد أدركهم الزوال.

تفسّر العناصر التي قدّمناها حتى الآن التصور القائم لفلسطين، ولأرض، ما دامت إحداهما تنتظر الأخرى، وما دامت إحداهما وفيّة للثانية، فهما ستلتقيان، لا محالة، من جديد، وكأن شيئاً لم يحدث. لكن ليس هذا إلا جزءاً من الإجابة، هذا النابع، تحديداً،

من الجانب الإيديولوجي للمسألة. يبقى الجانب السياسي، ومعه السؤال الأساسي عن طبيعة الدولة التي يريد الفلسطينيون أن يجلبوها معهم. لم يتلق هذا السؤال، حتى الساعة، غير إجابات نظرية. ما منبع هذا النقص؟ أولاً، كون «العودة إلى فلسطين» هي، بالنسبة إلى الفلسطينيين «عودة» فلسطين. هذه الرؤية، المتجذرة، على نحو عميق، في تصور دولة المستقبل، تجعل الأخيرة ترتبط إلى درجه بعيدة بوضع ماض. والصحيح ،يجب ألا يغيب عن البال أن الفلسطينيين، حتى ١٩٤٨، لم يتمتعوا أبداً بـ «دولة لهم» بصريح التعبير. إن جهاز السلطة المركزي، بعد أن كان تابعاً طوال قرون أربعة للامبراطورية العثمانية، انتقل إلى أيدي الإنكليز مباشرة، قبل أن يدمره الصهاينة. ولما كان اللاجئون، حين يفكرون بـ «عودة» فلسطين، لا يقصدون، بالطبع، إعادة نظام الانتداب، فإن هذه الخصوصية التاريخية تبقي على عائق أساسي لا تمكن إزالته إلا مع تحقيق «العودة». إذ في تلك اللحظة بالذات ستنطرح مهمة بناء الدولة من خلال التطبيق العملي. وحتى يحين ذلك، لا يمكن لهذا السؤال إلا أن يبقى تجريدياً، ما دام ليس هناك اليوم من متر مربع واحد من التراب الوطني يمكن تجريب معالجته فيه. صحيح أن هناك، منذ أن قامت النهضة الوطنية الفعلية التي كرستها «منظمة التحرير الفلسطينية»، أشكالاً للسلطة في المنفى، إلا أنها لا تمثل أكثر من أشكال إدارة سياسية لحياة المنفى هذه. بل أكثر من هذا، إن هذه الأشكال، التي تُبرَّر ويُفكَّر بها وتُطبَّق بهدفِ ضمانِ «العودة»، لا تمثل إطلاقاً أشكال بناء مجتمع. ثم كيف سيكون هذا ممكناً؟.

إن الكثير من التقديرات الخاطئة ينبع اليوم من الخلط الحاصل بين السلطة القائمة وتلك، الافتراضية، التي ستُمارس بعد «العودة». إذا كان مؤكداً أن الثانية ستعتمد على الأولى إلى حد بعيد (نفس المجموعات هي مَنْ سوف يؤسسها ويقيمها، ولا يمكن، في هذه الحالة، إلا أن تكون «مجبولة» بتجاربها العينية كما بالأفكار والممارسات التي اكتسبتها في المنفى)، فيظل مع ذلك من الخطأ الخلط بين الاثنتين. ان الدولة الفلسطينية ستعمد، بصورة من الصور، على نحو مؤكد، إلى احداث قطع كامل مع كل ما سبقها، لأن وجود تراب وطني لا يمكن إلا أن يشكل تغيراً نوعياً ذا بال بالقياس إلى الوضع الحالي.

لهذه الأسباب كلها، يمكن القول ان هناك اليوم وضعية فريدة، وضعية شعب، مع أنه لا ينفك يقوم بتجاريب سياسية واجتماعية، فهو لا يتمتع بعد بمجتمع بالمعنى السائد للكلمة. بل إن نضاله بكامله يهدف، في خاتمة المطاف، إلى تأسيس مجتمع، لكن في بلاده.

وضع معقّد، بلا شك. سيّما وأنه ليس من اليسير رسم حدود واضحة بين كيان

منفيّ، حتى ولو كان محكم البنية الاجتماعية، وبين مجتمع مستقرّ على أرضه «بحسب الأصول»[٥]. ذلكم هو، في نهاية المطاف، الفارق بين الشعب الفلسطيني والوطن فلسطين. والحقيقة، أن مجرد كون هذا التمييز قابلاً للطرح لا نظرياً فحسب، وإنما كذلك مادياً، يجعل من الحالة الفلسطينية حالة فريدة. حالة «شعب جوّاب» إلاّ أنه يتصرّف كما لو كان هو نفسه وطناً.

إن شعوراً مطلقاً بموقوتية [هذا الوضع] يمنح للذاكرة دوراً جدّ أساسي لدى الفلسطينيين. فهي ما يضمن التواصل، ويمكن جميع التمثّلات من الانتظام، على نحو منهجي، حول الثنائي الفاصل: «قبل ١٩٤٨/ بعد ١٩٤٨»: اليوم منفى وغداً وطن. ليس هناك خطاب فلسطيني واحد، نقول واحد، لا يتمفصل حول هذه الانقطاعات التي يربطها بينها صوت «الراوِية»، جاعلاً من «العودة» التعبير الأعمق عن رفض النسيان، رفض السماح لـ «الثقب الأسود» الذي أخَذَ مكان الأرض، بأن يستقرّ كذلك في العقول.

---

(٥) تنبع الصعوبة أيضاً من كون النصوص الفلسطينية تقود إلى الخطأ، بسهولة، كل قارىء لا يعرف هذه الخصوصية البالغة. ذلك أن هذه النصوص تستخدم لغة (وكيف يمكن التصرف على نحو آخر؟) مماثلة لهذه المستخدمة في بلدان قائمة مع أن الأمر بالنسبة إلى الفلسطينيين، ما يزال يتعلّق بإعادة بناء دولة.

ببليوغرافيا مكمِّلة

لا يمكن للببليوغرافيا التالية أن تدّعي الإحاطة، سيّما وأن التاريخ المعاصر لفلسطين قد شكّل موضوع عدد كبير من المؤلفات. ينبع هذا من تعقّده ـ وثرائه أيضاً ـ ومن كونه يتشعب إلى وفرة من الأسئلة الفرعية: لا يخص المعنيين المباشرين فحسب (الفلسطينيين والاسرائيليين) وإنما كذلك أطرافاً أخرى كثيرة (الجاليات اليهودية في العالم، الجماهير والدول العربية، القوى العظمى، الخ . . .). من هنا، لم نستطع في اللائحة التالية إلا أن نتقيد بموضوع فلسطين ١٩٤٨، الطرد. وسيلاحظ القارىء بنفسه أن هذه «الحدود» هي على درجة من النسبية.

قبل أن نقدم لائحة المصادر، بصريح التعبير، يجدر إعطاء بعض المعلومات القاعدية حول الميادين التي لن نخوض فيها، في ما يأتي. هكذا يجد الباحث، الراغب في التوسع في هذا الجانب منها أو ذاك، بعض التوجيهات الأولية التي تساعده في بلوغ هدفه.

١ ـ منذ قرون، وفلسطين تشكّل أرضاً للرحلات، ومادة لتصور خاص لعقلية الاستكشاف، ما دام كان يؤتى إليها، غالباً للحج، للوقوف على آثار اليهودية والمسيحية، وبقدر أقل، على آثار الإسلام (راجع، على سبيل المثال، مؤلف «غي لوسترانج» Guy le Strange, **Palestine under the Moslems** وقد صدر في لندن، في

(*) يقسم المؤلف لائحة مصادره هذه، التي يضيفها إلى ما ورد من قبل منها في المتن، إلى موضوعات وميادين، ويذكر المؤلفات التي تعالج كلاً منها في اللغة العربية واللغات الأجنبية. من هنا، تعذر علينا أن نقسم اللائحة، كما هو معتاد، إلى قائمة بالمصادر العربية وأخرى بالأجنبية. كما عرفنا، عملاً بتقليد سائد، عن ترجمة عناوين المصادر الأجنبية، ومثله عَمِلْنا في المتنْ (المترجم).

١٨٩٠، وأعيد طبعه، مصوراً، في بيروت في ١٩٦٥). وقد ترك هؤلاء الحجاج، طوال القرن التاسع عشر بخاصة، عدداً كبيراً من المؤلفات المتفاوتة الأهمية، المؤسسة في غالبيتها العظمى على تصوّرات أيديولوجية مسبقة. إلا أن بعضها، بفضل نباهة المؤلفين، يظل كبير الفائدة على صعيد وصف المجتمع العربي الفلسطيني. ثم، في النصف الأول من هذا القرن، اغتنت هذه المقاربسات بأعمال أكثر «أنثروبولوجية» (بلغة اليوم)، يجدر أن يرجع إليها باحث التاريخ الاجتماعي، في عمله. من هذه الأعمال والدراسات:

- عارف العارف، القضاء بين البدو، القدس، ١٩٣٣.
- عارف العارف، تاريخ بئر السبع وقبائلها، القدس، ١٩٣٤.

— Ashkenazy Tovia, **Tribus semi-nomades de la Palestine du Nord,** Paris, 1938.

— Baldensperger, Philip J., «Birth, Marriage and Death Among the Fellahin of Palestine», **Palestine Exploration Fund Quarterly Statement,** (1894) p. 127-144.

— Baldensperger, «Orders of Holy Men in Palestine», **Palestine Exploration Fund Quarterly Statement,** (1894), p. 22-38.

— Baldensperger, «Peasant Folklore of Palestine: Answers to Questions», **Palestine Exploration Fund Quarterly Statement,** (1893), p. 203 - 219.

— Baldensperger, «Religion of the Fellahin of Palestine: Answers to Questions», **Palestine Exploration Fund Quarterly Statement,** (1893), p. 307-320.

— Baldensperger, **The Immovable East: Studies of the People and Customs of Palestine,** Londres, 1913.

— Baldensperger, «Women in the East», **Palestine Exploration Fund Quarterly Statement,** (1899), p. 132-160; (1900), p. 171-190, (1901), p. 66-90, 167-184 252-273.

— Canaan Tawfiq, «Modern Palestinian Beliefs and Practices relating to God», **Journal of the Palestine Oriental Society,** XIV:1 (1934), p 59-91.

— Canaan Tawfiq, **Mohammedan Saints and Sanctuaries in Palestine,** London, 1927.

— Canaan Tawfiq, «The Palestine Arab House: Its Architecture and Folklore», **Journal of the Palestine Oriental Society,** XII: 4 (1932), p. 223-247 et XIII: 1 (1933), p. 1-93.

— Canaan Tawfiq, «The Saqr Bedouin of Beisan», **Journal of the Palestine Oriental Society,** XVI: 1 (1936), p. 21-32.

— Canaan Tawfiq, «Unwritten Laws affecting the Arab Women of Palestine», **Journal of the Palestine Oriental Society,** XI: 3-4 (1931), p. 172-203.

— Conder, Major C.R., **Palestine,** London, 1891.

— Courroyer, B., « Histoire d'une tribu semi-nomade de Palestine», **Revue Biblique,** LVIII (1951), p. 75-91.

— Dalman, Gustaf, **Arbeit und Sitte in Palästina,** 7 vols., Gutersloh, 1928-1942.

— Finn, Mrs., **Palestine Peasantry, Notes on their Clans, Warfare, Religion and Laws,** London, 1923.

— Forder, A., **With the Arabs in Tent and Town,** London, 1902.

— Goodrich-Freer, Adela H., **Arabs in Tent and Town,** New York, 1924.

— Granquist, Hilma, **Birth and Childhood among the Arabs; Studies in a Muhammadan Village in Palestine,** Helsingfors, 1947.

— Granquist, Hilma, **Child Problems among the Arabs; Studies in a Muhammadan Village in Palestine,** Heslingfors et Copenhague, 1950.

— Granquist, Hilma, **Marriage Conditions in a Palestinian Village,** Helsingfors, 1931.

— Grant, Elihu, **The Peasantry of Palestine; the Life, Manners and Customs of the Village,** New York, 1907.

— Jaussen, J.A., **Coutumes palestiniennes; Naplouse et son district,** Paris, 1927.

— Jouin, Jeanne, «Le costume féminin dans l'Islam syro-palestinien», **Revue des Etudes islamiques,** (1934), p. 481-505.

— Lees, George Robinson, **Village Life in Palestine,** London, 1905.

— Neil, James, **Everyday Life in the Holy Land,** New York, 1920.

— Oliphant, Lawrence, **The people of Palestine,** Philadelphia et London, 1921-1922.

— Oppenheim, Max Adrian Simon, **Die Beduinen,** 3 vols., Leipzig et Wiesbaden, 1939-1952 (voir notamment le volume II).

— Palmer, E.H. et Beqant, Walter, ed., **The Survey of Western Palestine,** 9 vols., London, 1881, 1882, 1883.

— Post, George E., «Essays on the Sects and Nationalities of Syria and Palestine», **Palestine Fund Quarterly Statement,** (1891), p. 99-147.

— Thomson, W.M., **The Land and the Book,** London, 1911.

— Wilson, Charles Thomas; **Peasant Life in the Holy Land,** London, 1906.

٢ ـ شهدت الامبراطورية العثمانية، وفلسطين، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر سلسلة من التحولات الاجتماعية والسياسية أثرت تأثيراً حاسماً على تطورها اللاحق. عرضت الفقرات الأولى من هذا الكتاب هذه الانقلابات الاجتماعية، بإيجاز. مع ذلك، فلا غنى لكل دراسة مركزة على هذه التحولات الاجتماعية في فلسطين، عشية الحرب العالمية الأولى، أن تتفحص، بأناة، هذه الفترة السابقة لوعد بلفور، والتي انبثقت منها البنى الاجتماعية التي سينصب جهد الحركة الصهيونية على تدميرها فيما بعد.

- عصام عاشور، «نظام المرابعة في سوريا ولبنان وفلسطين»، الأبحاث، (أيلول/ ستمبر)/(كانون الأول/ ديسمبر) ١٩٤٨، ص: ٣٢ - ٤٨، ٤٧ - ٦٩، و (مارس/ آذار) ١٩٤٩، ص ٦١ - ٧٢.

— Bergheim, Samuel, «Land Tenure in Palestine», **Palestine Exploration Fund Quarterly Statements,** (1894), p. 191-199.

— Cahen, Claude, «Réflexions sur l'usage du mot «féodalité», **Recherches internationales,** 37 (1963), p. 203-214.

— Cuinet, Vital, **Syrie, Liban et Palestine: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée,** Paris, 1896

— Firestone, Yaakov, «Crop-Sharing Economics in Mandatory Palestine», **Middle Eastern Studies,** II: 1 (1975), p. 3-23 et II: 2 (1975), p. 175-194.

— Graham-Brown, Sarah, **Palestinians and their Society,** 1880-1946. **A photographic Essay,** London, 1980.

— Hoexter, Miriam, «The Role of the Qays and Yaman Factions in Local Political Divisions», **Journal of the Israel Oriental Society, Asian and African Studies,** IX: 3 (1973), p. 249-311.

— Issawi, Charles, éd. **The Economic History of the Middle East,** 1800-1914, Chicago, 1966.

— Ma'oz, Moshe, **Ottoman Reform in Syria and Palestine,** 1840-1861: **The Impact of the Tanzimat on Politics and Society,** Oxford, 1968.

— Ma'oz, Moshe, éd. **Studies on Palestine during the Ottoman Period,** Jerusalem, 1975.

— Owen, Roger, éd. **Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries,** Oxford, 1982.

— Verney, Noël et Dambmann, Georges, **Les Puissances étrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine,** Paris, 1900.

٣ - منذ البداية، مس مشروع سلب الهوية الوطنية الذي كان يتهدد الفلسطينيين الأقطار العربية وحكوماتها وشعبها. من هذا المنطلق، يمثل تاريخ فلسطين تاريخ كل من هذه الدول أيضاً، وكثيرة هي الوثائق والمؤلفات التي تعالج المسألة التي أصبحت تسمى، منذ الحرب الاسرائيلية - العربية في ١٩٤٨، «الصراع العربي - الاسرائيلي» أو «أزمة الشرق الأوسط». لا يمكن هنا، بالطبع، أن نقدم لائحة مفصلة للمصادر حول سياسة كل من هذه الدول، لكن يمكن، بالمقابل، أن نقترح عدداً من العناوين التي تساعد في تصور الجو العام والموضوعات الأساسية للشعور العربي الموحد:

— Antonius, George, **The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement,** Beirut, 1938.

- شكيب أرسلان : الوحدة العربية، بيروت، ١٩٣٧ .
— Boustany, Wadih F., **The Palestine Mandate, Invalid and Impraticable,** Beirut, 1936.
- ساطع الحصري : آراء وأحاديث في القومية العربية، القاهرة، ١٩٥١.
- ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، القاهرة، ١٩٤٤.
- ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية، القاهرة، ١٩٥١ .
— Rabbath, Edmond, **Unité syrienne et devenir arabe,** Paris, 1937.
- انطـون سعادة، المحاضرات العشر، بيروت، ١٩٤٨.
- قسطنطين زريق، الوعي القومي، بيروت، ١٩٣٩ .

٤ - في اللائحة التالية، لم نعمد، بالطبع، إلى إجراء مسح للصحف والمجلات العربية التي كانت تصدر في فلسطين تحت الانتداب. ان عملاً كهـذا يشـكل وحـده مادة كتاب. إلا أن من المفيد مدّ القارىء بالمصادر التي يجد فيها مسحاً لهذه المنشورات، وتقديماً (نوعية النشـرة، اللغـة المستخدمـة، المالـكون، المحـررون، فتـرة الظهـور، الخ. . .)، دون أن ننسى أن أي بحث في الصحافة يجب أن يأخذ كذلك بعين الاعتبار الصحافـة اليهـودية ومختلف الصـحف والمجـلات الأجنبية، وبخاصـة الانـكليزية والأمريكية.

- أحمد خليل العقاد، تاريخ الصحافة العربية في فلسطين، دمشق، ١٩٦٦ .
- زاهي خوري، الصحافة العربية في فلسطين، بيروت، ١٩٧٧ .
— Survey of Palestine, **List of Newspapers Published in Palestine,** vol. III, p. 1346-1356 Jerusalem, 1946.
- فيليب دو ترازي، تاريخ الصحافة العربية، بجزئين، بيروت، ١٩١٣ .
- ي. يهوشواع، تاريخ الصحافة العربية في فلسطين في العهد العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، القدس، ١٩٤٧ .

٥ - ان طبيعة الاستيطان الصهيوني، وإرادته في محو حتى فكرة عروبة أرض فلسطين، قد منحتا أسمـاء الأمـاكن أهمية قصـوى. هكذا صارت أسمـاء المواضـع والمـدن و «الجغرافية» التاريخية تقيم في قلب امتحان قوة ينزع إلى إحلال أسماء يهودية أو توراتية محل الأسماء العربية. ولا يمكن الباحث الراغب في «استيضاح طريقه» إلا أن يرجع باستمرار إلى عدد من المؤلفات أو المقالات المرجعية في هذا الموضوع.

— Abel, P. F-M, O.P., **Géographie de la Palestine. I. Géographie physique et historique; II. Géographie politique. Les villes,** 2 volumes, Paris, 1967.

— Amiran, D.H.K., «Sites of Settlements in the Moutains of Lower Galilee», **Israel Exploration Journal,** (1956), p. 69-78.

— Amiran, D.H K., «The Pattern of Settlement in Palestine», **Israel Exploration Journal,** (1953), p.65-78, et (1956), p.192-209, et p.250-260.

ـ مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، صدر منها ١١ جزءاً، بيروت (١٩٦١ ـ ٠٠٠).

— Dussaud, René, **Topographie historique de la Syrie antique et médiévale,** Paris, 1927.

— Guérin, Victor, **Description géographique, historique et archéologique de la Palestine,** 7 vols., Paris, 1868, 1869, 1874, 1875, 1880.

— Hutteroth, W.D. Abdulfattah, K., **Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the late 16° Century,** Erlanger, 1977.

— Karmon, Y., «Analysis of Jacot in's map of Palestine», **Israel Exploration Journal,** (1960), p. 155-173.

ـ قسطنطين خمار، موسوعة فلسطين الجغرافية، بيروت، ١٩٤٠.

— Luke, Harry et Keith-Roach, Edward, éd. **The Handbook of Palestine and Transjordan,** London, 1934.

— Marmardji, A.S., **Textes géographiques arabes sur la Palestine,** Paris, 1951.

— Margalit, Hanna, Some Aspects of the Cultural Landscape of Palestine During the First of the Nineteenth Century», **Israel Exploration Journal,** (1963), p. 208-223.

— Palestine, **Translation from Arabic and Hebrew into English, from Arabic into Hebrew, and from Hebrew into Arabic with Transliterated Lists of Personals and Geographical Names for use in Palestine,** Jerusalem, 1931.

٦ ـ تشكل أرشيفات مختلف الأطراف الأساسية في تاريخ فلسطين، المتميزة بتراثها وتعدادها، مصدراً وثائقياً لا غنى عنه لمعرفة الأحداث. وهي من الموثوقية سيما وأنها، على الرغم من اختياراتها المنحازة (فهي، بعد كل شيء، وثائق رسمية أو شبه رسمية)، تقطع على نحو واضح مع الخطاب المفرط «الأيديولوجية» الذي يكتنف أغلب المؤلفات الموضوعة حول المسألة.

ـ في بريطانيا العظمى: تضم «دائرة المحفوظات العامة» Public Record office أرشيفات مختلف أجهزة الإدارة الاستعمارية في فلسطين. ويقدم «الدليل إلى محتويات دائرة المحفوظات العامة» The guide to the contents of the Public Record Office الذي

ظهرت منه ثلاثة مجلدات (١٩٦٣ - ٠٠٠)، معونة كبرى للباحث الذي يواجهالأعداد الضخمة من الوثائق العائدة إلى Cabinet office ، وColonial office ، وForeign office ، وPrime Minister's office ، وWar office ، وAir Ministry ، وAdmiralty ، وBoard of Trade .

إلى هذه المصادر الرسمية، يجب أن نضيف مصدراً آخر يقدم، بسعته وتنوع محتوياته، معلومات شبه رسمية فائقة الأهمية أيضاً. ان المحفوظات الشخصية، التي تركها أو أودعها ما يقرب من ألفي شخصية رسمية، سياسية أو عسكرية، بريطانية (انظر مثلاً المجموعة الضخمة في مكتبة Saint Anthony العائدة إلى جامعة أوكسفورد)، إنما تشكل مصدراً لا يضاهى، لدراسة الفترة التي تهمنا هنا. وفي كتابه فلسطين وبريطانيا، ١٩١٤ - ١٩٤٨.

Philip Jones, Britain and Palestine, 1914-1948, Oxford, 1979.

يقدم فيليب جونز مسحاً مرتّباً ترتيباً أبجدياً (تراجم للأشخاص ووصف ومَوْضَعة للمحتويات) كبير الفائدة في استخدام هذه المحفوظات الشخصية.

- في اسرائيل: يمكن، بين مراكز الأرشيفات المتعددة نسبياً، أن نشير إلى المصادر التالية:

- المركز الصهيوني للأرشيفات: ويحتوي، بين وثائق أخرى، السجلات الداخلية لكل من «المنظمة الصهيونية» و «الوكالة اليهودية» و «المؤتمر الصهيوني» وصناديق المال القومية (كيرين كايميت وكيرين هايسود) وكذلك المحفوظات الشخصية لأكثر من ثلاثمائة شخصية وقائد صهيوني، منهم دافيد بن غوريون.

- الهستادروت: مركز أرشيفات «حركة العمل اليهودية» ومتحفها.

- المركز الأرشيفي لدولة اسرائيل: شديد الغنى بالمحتويات انطلاقاً من ١٩٤٨، إلا أنه يظل فقيراً نسبياً في ما يتعلق بفترة الانتداب. ولكنه حافل، بالمقابل، بالمحفوظات العربية المؤلفة من وثائق يُدَّعى أنها «هُجِرَتْ» من قبل الفلسطينيين في ١٩٤٨. تجد فيها، بخاصة، المحفوظات الشخصية لعوني عبد الهادي وهنري كتن وأنوَر نسيبة وجورج أنطونيوس، وعدداً كبيراً من وثائق «اللجنة العربية العليا».

- مركز الأرشيفات العسكرية والدفاعية لإسرائيل: ويضم الوثائق العسكرية وبينها الأرشيفات الكاملة لـ «الهاغانا».

وهناك أخيراً: معهد جابوتنسكي والماباي: أرشيفات حزب العمل الاسرائيلي، ويضمان، على التوالي، أرشيفات هاتين الحركتين.

ـ أما بالنسبة إلى الأرشيفات الفلسطينية، فالأمور كثيرة التعقيدات والأسباب. وإلى جانب المجموعات العديدة المحفوظة بفضل المبادرة الفردية لعدد من الفلسطينيين، والتي يصعب أن نقدم هنا مسحاً مفصلاً لها، يجب التنويه إلى العمل الممتاز الذي قام به، في لبنان، وبرغم ظروف المنفى الفلسطيني، كل من «معهد الدراسات الفلسطينية»، و «مركز الأبحاث الفلسطيني» (قام الاسرائيليون بنهب محتويات الأخير، ومن ثمّ نسفه وتدميره بعد اجتياح لبنان في ١٩٨٢). لقد توصلت هاتان المؤسستان إلى تجميع مكتبات ومصادر وثائقية فائقة الأهمية، وأظهرتا محتويات الكثير منها إلى النور. نذكر في لائحة مصادرنا المكملة، أدناه، بعض هذه المؤلفات. وإلى هاتين المؤسستين (يؤمل إعادة افتتاح «مركز الأبحاث» في قبرص، أما معهد الدراسات الفلسطينية، فقد بقي في بيروت)، يمكن أن يرجع الباحث إلى أرشيفات «معهد الدراسات العربية» و «الجامعة العربية»، في القاهرة. وهناك، أخيراً، مراكز أرشيفية رسمية مفتوحة للعامة في مختلف الأقطار العربية.

٧ ـ مؤلفات ببليوغرافية:

— Akhras, Mahmud, **Palestine-Jordan Bibliography**, 1900-1970, Amman, 1972.

— Bibliothèque Le Caire, Daṛ al-Kutub, **A Bibliographical list of Works about Palestine and Jordan,** 2° édition, Le Caire, 1964.

— Dodd, Stuart C., éd., **A Post-War Bibliography of the Near Eastern Mandates, 1919-1930,** 8 fascicules, Beyrouth, 1930-1936.

ـ برهان دجاني، التأليف الاقتصادي عن فلسطين ـ نشاط العرب في العلوم الاجتماعية في مئة سنة بيروت، ١٩٦٥، ٥٠ ـ ٧٤.

— Khalidi, Walid et Khadduri, Jill, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict. An Annotated Bibliography,** Beirut 1974.

— Palestine 1915-1946, **A Selected, Annotated Bibliography,** Londres, House of Commons, 1946.

مصادر مختارة حول تاريخ فلسطين (١٩٠٠ - ١٩٤٨)*

أعمال ومؤلفات عامة :

— Abu Ghazaleh, Adnan, «Arab Cultural Nationalism in Palestine during the British Mandate», **Journal of Palestine Studies,** Vol. I, n° 3 (1972), p. 37 - 64.

— Abu Lughod, Ibrahim, «Fragments d'une mémoire palestiniene», **Revue d'études palestiniennes,** n° 10, (1984), p. 59-79.

- موسى العلمي، عبرة فلسطين، بيروت، ١٩٤٩.

— Andrews, Fannie Fern, **The Holy Land Under Mandate,** 2 vols, New York, 1931.

- نبيل أيوب بدران، التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، ١٩١٨، ١٩٤٨، بيروت، ١٩٦٩.

— Barbour, Nevil, **Nisi Dominus: A Survey of the Palestine Controversy,** London, 1946.

— Bauer, Yehuda, «The Arab Revolt of 1936» **New Outlook,** IX: 6 et 7 (juillet et septembre 1966), p. 49-57 et 21-28.

— Bowden, Tom; «The Politics of the Arab Rebellion in Palestine, 1936-1939», **Middle Eastern Studies,** vol. II, n° 2 (1975), p. 147-174.

— Brenner, Lenni, **Zionism in the Age of the Dictators,** London, 1983.

— Budeiri, Musa, **The Palestine Communist Party,** London, 1981.

— Caplan, Neil, **Palestine Jewry and the Arab Question, 1917-1925,** London, 1978.

— Cohen, Aharon, **Israel and the Arab World,** New York, 1970.

(*) المؤلفات الوارد ذكرها في متن الكتاب ليست مدرجة في هذه اللائحة.

— Cohen, Michael J., «Direction of Policy in Palestine, 1936-1945», **Middle Eastern Studies,** vol. 11, nº 3 (1975), p. 237-261.

— Cohen, Michael J., «Sir Arthur Wauchope, The Army and the Rebellion in Palestine, 1936», **Middle Eastern Studies,** vol. 9, nº 1 (1973), p. 19-34.

— Erskine, Mrs. Stuart, **Palestine of the Arabs,** London, 1935.

— Glazer, Steven, «The Palestinian Exodus in 1948», **Journal of Palestine Studies,** vol. IX, no 4 (1980), p. 96-118.

— Halevi, Ilan, **Question juive, la tribu, la loi, l'espace,** Paris, 1981.

— Halpern, Ben, **The idea of the Jewish State,** Cambridge, Mass., 1969.

— Hertzberg, Arthur, éd., **The Zionist Idea: A Historical Analysis and Reader,** New York, 1969.

— Himadeh, Said, éd., **Economic Organization of Palestine,** Beirut, 1939.

ـ هاني الهندي، «جيش الانقاذ»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٣ (١٩٧٣)، ص ٢٧ ـ ٥٨، والعدد ٢٤ (١٩٧٣)، ص ١١٥ ـ ١٣٢.

— Hurewitz, J.C., éd., **Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record vol. II, 1914-1956?** Princeton, 1956.

— Hurewitz. **Middle East Dilemmas, The Background of United States Policy,** New York, 1953.

ـ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات الفلسطينية، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، بيروت، ١٩٨١.

— Hyamson, Albert M., **Palestine Under the Mandate, 1920-1948,** London, 1950.

— INSEE, **La Palestine: Memento Economique,** Paris, 1948.

ـ علي حسين خلف، «تجربة عز الدين القسام، ١٩٢٢، ١٩٣٥»، شؤون فلسطينية، العدد ١٢٦ (١٩٨٢)، ص ٤٨ ـ ١٠٤.

ـ الكيّالي عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت ١٩٨١ (الطبعة الثامنة).

ـ موسى خليل، «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، شؤون فلسطينية، العدد ٣٩ (١٩٧٤)، ص ١١١ ـ ١٤٢.

— Khalidi, Walid, «Plan Dalet: The Zionist Blueprint for the Conquest of Palestine», **Middle East Forum,** XXXVII· 9 (November 1961), p. 22 - 28.

— Khalidi, Walid, «The Fall of Haifa», **Middle East Forum,** XXXV : 10 (December 1959), p. 22-32.

— Khalidi, Walid, «Why did the Palestinians Leave?», **Middle East Forum,** XXXIV: 6 (July 1959), p. 21-24, 35.

— Kimche, Jon, **Seven Fallen Pillars: The Middle East, 1915-1950,** London, 1950.

— Klieman, Aaron S., **Foundations of British Policy in the Arab World: Cairo Conference of 1921,** Baltimore, 1970.

— Laqueur, W., **Communism and Nationalism in the Middle East,** London, 1956.

— Laquieur, W., **The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict,** New York, 1968.

— Lehn, Walter, «The Jewish National Fund», **Journal of Palestine Studies,** vol. III, n° 4 (1974), p. 74-96.

— Lipsky, Louis, **Thirty Years of American Zionism,** 2 vols., New York, 1927.

— Mansur, George, **The Arab Worker under the Palestine Mandate,** Jerusalem, 1937.

— Marlowe, John, **The Seat of Pilate. An Account of the Palestine Mandate,** London, 1959.

— Meyer, Isidore, éd., **Early History of Zionism in America,** New York, 1958.

— Mogannam, Matiel E.T., **The Arab Woman and the Palestine Problem,** London, 1937.

— Monroe, Elizabeth, **Britain's Moment in the Middle East, 1914-1956,** London, 1963.

— Mosely Lesch, Ann, **Arab Politics in Palestine, 1917-1939,** Ithaca et London, 1979.

— Mossek, M., **Palestine Immigration Policy under Sir Herbert Samuel,** London, 1978.

— Mandell, Neville J., **The Arabs and Zionism before World War I,** Berkeley et Los Angeles, 1976.

— Nashif, Taysir, «The Bases of Arab and Jewish Leadership during the Mandate Period», **Journal of Palestine Studies,** vol I, n° 4 (1977), p. 113 - 120.

— Porath, Y., **The Emergence of the Palestinian-Arab National movement, 1918-1928,** London, 1974.

— Porath, Y., **The Palestinian-Arab National movement 1929-1939,** London 1977.

ـ خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، بيروت، ١٩٧٣.

ـ أسعد رزوق، اسرائيل الكبرى، بيروت، ١٩٦٨.

— Rodinson, Maxime, **Israel et le refus arabe,** Paris, 1968.

— Rodinson, **Peuple juif ou problème juif?,** Paris, 1981.

— Rodinson, «Quelques idées simples sur l'antisémitisme», **Revue d'études palestiniennes,** n° 1 (1981), p. 5-21.

— Rokach, Livia, **Israel's Sacred Terrorism,** Belmont Mass, 1980.

— Rose, N.A., **The Gentile Zionists: Anglo-Zionist Diplomacy, 1929-1939,** London, 1973.

- أنيس صايغ، الهاشميون والقضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦.

— Sayigh, Fayiz, **Zionist Diplomacy**, Beirut, 1967.

— Sheffer, G., «British Colonial Policy-making towards Palestine (1929-1939)», **Middle Eastern Studies**, vol. 14, n° 3 (1978), p. 307-322.

— Shoufani, Elias, «The Fall of a Village», **Journal of palestine Studies**, vol. I, n° 4 (1972), p. 108-122.

- سميح شبيب، «صفحات من الثقافة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، العدد ١١٨ (١٩٨١)، ص ٧٨ - ٩٢ العدد ١١٩ (١٩٨١)، ص ١٦١ - ١٧٠.

— Snetsinger, John, **Truman, the Jewish Vote and the Creation of Israel**, Stanford, 1974.

— Trevor, Dapine, **Under the White Paper. Some Aspects of British Administration in Palestine, from 1939 to 1947**, Jerusalem, 1948.

- قدري حافظ طوقان، بعد النكبة، بيروت، ١٩٥٠.

— Tibawi, A.L., **Arab Education in Mandatory Palestine**, London, 1956.

— Tomeh, George, **Legal Status of Arab Refugees**, Beirut, 1969.

— Vidal-Naquet, Pierre, **Les Juifs, la mémoire et le présent**, Paris, 1981.

— Wahba, Mourad Haim, «Les Juifs égyptiens entre identité et déclin occidental», **Revue d'études palestiniennes**, n° 4 (1982), p. 56-72.

— Wasserstein, Bernard, «Clipping the Claws of the Coloniser's: Arab Officials in the Government of Palestine, 1917-1948», **Middle Eastern Studies**, vol. 13 (1977), p. 171-194.

— Zeine, Zeine, **The Struggle for Arab Independence. Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria**, Beirut, 1980.

- قسطنطين زريق، معنى النكبة، بيروت، ١٩٤٩.

مذكرات وحوليات وشهادات فلسطينية وعربية عن الانتداب*:

- عارف العارف، الموجز في تاريخ عسقلان، القدس، ١٩٤٣.

- عارف العارف، تاريخ غزة، القدس، ١٩٤٣.

- عارف العارف، تاريخ القدس، القدس، ١٩٥١.

- عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، بيروت، ١٩٧٤.

(*) انظر، في سبيل تقديم لهذه المذكرات والحوليات:

- Khalidi, Tarif, "Historiographie palestinienne: 1900-1048", **Revue d'etudes palestiniennes**, no 8 (1983), p. 53-70

— **Sanbar, Elias, Le vécu et l'ecrit: Historiens - réfugiés de Palestine,** Revue d'études palestiniennes, **No 1 (1980), p. 62 - 75.**

- محمد عبد المنعم، أسرار ١٩٤٨، القاهرة، ١٩٦٨.
- عواد بطرس عواد، مصرع فلسطين، القدس، ١٩٤٥.
- جميل البحري، تاريخ حيفا، حيفا، ١٩٢٢.
- خليل بيدس، تاريخ القدس، القدس، ١٩٢٢.
- سعدى بسيسو، الصهيونية، نقد وتحليل، القدس، ١٩٤٥.
- حسن صدقي الدجاني، تفسير ظلمات فلسطين، القدس، ١٩٣٦.
- محمد عزت دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، بستة أجزاء، صيدا، ١٩٥٠.
- اميل الغوري، المعذبون في أرض العرب، بيروت، ١٩٦٠.
- اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، جـ ١، بيروت، ١٩٧٢، جـ ٢، بيروت، ١٩٧٣.
- محمد نمر الهواري، سر النكبة، الناصرة، ١٩٥٥.
- يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، يافا، ١٩٣٧.
- محمد يونس الحسيني، تحليل وعد بلفور، القدس، ١٩٢٩.
- فوزي القاوقجي، مذكرات . . .، جزءان، بيروت، ١٩٧٥.
- أحمد سامح الخالدي، العالم والحاكم في ريف فلسطين، عمان، ١٩٦٨.
- أحمد سامح الخالدي، رجال الحكم والإدارة في فلسطين، القدس، ١٩٤٧.
- محمد نمر الخطيب، من آثار النكبة، دمشق، طبعة غير مؤرخة.
- حسني صالح خفاش، حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.
- خضر علي محفوظ، تحت راية القاوقجي، دمشق، ١٩٣٨.
- أسعد منصور، تاريخ الناصرة، القاهرة، ١٩٢٤.
- احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، أربعة أجزاء، نابلس، ١٩٣٨، ١٩٦١، بلا تاريخ، ١٩٧٥.
- خليل السكاكيني، فلسطين بعد الحرب الكبرى، القدس، ١٩٢٥.
- خليل السكاكيني، هكذا أنا يا دنيا: مذكرات خليل السكاكيني، القدس، ١٩٥٦.
- أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، بيروت، ١٩٦٩.
- عبد الله التل، كارثة فلسطين، جـ ١، القاهرة، ١٩٥٩.
- صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، القاهرة، ١٩٦٧.
- صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ - ١٩٣٩، القاهرة، ١٩٥٩.
- أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٥ - ١٩٣٩، بيروت، ١٩٨٠.

منشورات رسمية بريطانية :

— Governement of Palestine. Drayon, Robert Harry, **The Laws of Palestine,** 3 vols., Jerusalem, 1934.

— Government of Palestine, Goabdy, Frederic M. et Doukhan, Moses J., **The Land Law of Palestine,** Tel-Avis, 1935.

— Governement of Palestine, Survey of Social and Economic Conditions in Arab Villages, 1944 , (Tiré - à - part du **General Monthley Bulletin of Staistics**). Londres, juillet à décembre 1945 et janvier - mars, octobre 1946.

— Great Britain. Board of Trade, **Palestine: Economic and Financial Situation, 1927,** London, 1927.

— Great Britain. Board of Trade, **Palestine: Report on the Conditions of Palestine, 1935,** London, 1935.

— Great Britain. Colonial Office, **Palestine Commission on the Disturbances of August, 1929: Evidence Head During The First two sittings,** 3 vols., London 1930.

— Great Britain. Colonial Office, **Palestine Royal Commission: Memoranda Prepared by the Governement of Palestine,** London, 1937.

— Great Britain. Colonial Office, **Palestine Royal Commission : Minutes of Evidence Heard at Public Sessions,** London, 1937.

— Great Britain. Colonial Office, **Palestine: Termination of the Mandate, 15th May, 1948,** London, 1948.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Mandate for Palestine: Letter from the Secretary of the Cabinet to the Secretary-General of the League of Nations Regarding the Mandate of Palestine and the Holy Places Commission,** Cmd.1908, London, 1922.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Disturbances in May, 1921. Reports of the Commission of Inquiry with Correspondeance Relating Thereto,** Cmd. 1540, London, 1921.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine Land Transfer Regulations.,** Cmd. 6180, London, 1940.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Proposals for the Future of Palestine, July 1946-February 1947,** Cmd. 7044, London, 1947.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Report of Commission on the Palestine Disturbances of August, 1929,** Cmd. 3530, London, 1930.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Report on Immigration. Land Settlement and Development by Sir John Hope Simpson,** Cmd.3686, London, 1930.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Royal Commission Report,** Cmd. 5479, London, 1937.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Statement of Information Relating to Acts of Violence,** Cmd. 6873, London, 1946.-

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Statement of Policy,** Cmd. 6019, London, 1939.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom,** Cmd. 3692, London, 1930.

— Great Britain. Parliamentary Papers, **Palestine: Statement with Regard to British Policy,** Cmd. 3582, London, 1930

— Palestine: Commissioner for Lands and Surveys, **Annual Report 1928-1935,** 8 vols., Jerusalem, 1928-1935.

— Palestine: Department of Education, **Annual Report 1925-1945,** Jerusalem, 1927-1946.

— Palestine, Department of Statistics, **General Monthly Bulletin of Current Statistics,** vols. I-XV, Jerusalem, 1936-1948.

— Palestine, Department of Statistics, **Statistical Abstract of Palestine 1936-1944/1945,** 8 vols., Jerusalem, 1937-1948.

— Palestine, Department of Statistics, **Statistics of Foreign Trade, 1940-1945,** Jerusalem, 1941 - 1948.

— Palestine, Vitals Statistics Tables. 1922 - 1945, Jerusalem, 1947.

— Palestine, **Palestine Gazette,** Jerusalem, 1919-1948.

— Palestine, Superintendent of the Census, **Census of Palestine 1931?** 2 vols., Alexandria, 1933.

— Palestine, Superintendent of the Census, **Census of Palestine 1931: Population of Villages, Towns and administrative Areas,** Jerusalem, 1932.

— Palestine, Superintendent of the Census, **Report and General Abstracts of the Census of 1922,** Jerusalem, 1923.

— Palestine, **Report of a Committee on the Economic Conditions of Agriculturists and the Fiscal Measures of Government in Relation thereto,** Jerusalem, 1930.

منشورات ووثائق «رسمية» للحركة الوطنية الفلسطينية :

— Arab Higher Committee for Palestine, **A collection of official Documents Relating to the Palestine Question, 1917-1947, Submitted to the General Assembly of the United Nations,** New York, 1947.

— Arab Higher Committee for Palestine, **Memorandum submitted by the Arab Higher Committee to the Royal Commission,** Jerusalem, 1937.

— Arab Higher Committee for Palestine, **Memorandum submitted to the Permanent Man dated Commission and the Secretary of state for the Colonies,** Jerusalem, 1937.

— Arab Office, Jerusalem. **Arab Land Hunger in Palestine,** Jerusalem. 1946.

— Arab Office, Jérusalem. **The Problem of Palestine**, Jerusalem. 1946.

— Arab Palestine Delegation in London, **A Brief statement of of the Demands of the Arab People of Palestine (Moslems and Christians) Submitted to the Honourable Mr. Winston Churchill, M. P., Secretary of State. for the Colonies. August 12th, 1922**, London, 1922.

ـ الهيئة العربية العليا في فلسطين، بيان عن وارداتها ونفقاتها، بيروت، ١٩٤٨.

ـ الهيئة العربية العليا، بيت المال العربي، القدس، ١٩٤٧.

ـ الهيئة العربية العليا، حقائق ومعلومات من صفحات تاريخ النضال الفلسطيني، بيروت، ١٩٦١.

ـ الهيئة العربية العليا في فلسطين، قضية فلسطين العربية، القاهرة، ١٩٤٧.

ـ محمد امين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، القاهرة، ١٩٥٧.

ـ الجمعية الاسلامية، ثورة فلسطين عام ١٩٣٦، جـ ١، يافا، ١٩٣٧.

ـ عبد الوهاب الكيالي (ناشراً)، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، بيروت، ١٩٦٨.

ـ اللجنة الوطنية في القدس، رد على مفتريات الوكالة اليهودية، القدس، طبعة غير مؤرخة (١٩٣٦ في الواقع).

ـ مكتب الاستعلامات الفلسطيني، عن الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦، القاهرة، ١٩٣٦.

— **Memorandum on the Palestine White Paper of October, 1930, by the Arab Executive Committee prepared by Awni Abdul-Hadi**, Jerusalem, 1930.

— **Memorandum Submitted by Arab Senior Government Officials on June 30th, 1936, to His Excellency the High Commissioner for Palestine, on the Present Situation in the Country**, Jerusalem, 1936.

— Palestine Arab Refugee Office. New York, **Official Documents, Pledges and Resolutions on Palestine**, New York, 1959.

— **Report on the Sate of Palestine During Four Years of Civil Administration Submitted to the Mandate Commission of the League of Nations Through H.E. The High Commissioner for Palestine by the Executive Committee of the Palestine Arab Congress**, Jerusalem, 1924.

ـ أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، بيروت، ١٩٧٩.

منشورات باللغات الأوربية للحركة الصهيونية مسؤوليها:

— Allon, Ygal, **The Making of Israel's Army,** New York, 1970.
— Bein, Alexander, **The return to the Soil,** Jerusalem, 1952.
— Ben Gurion, David, **Ben Gurion Looks Back,** (talks with Moshe Pearlman), New York, 1965.
— Ben Gurion, David, **My talks with Arabs Leaders,** New York, 1973.
— Ben Gurion, David, **Rebirth and Destiny of Israel,** New York, 1954.
— Dekel, Ifraim, **Tales of the Intelligence Service,** New York, 1959.
— Elazari - Volcanı, I., **The Communistic Settlements in the Jewish Colonization in Palestine,** Tel-Aviv, 1927.
— Elazari-Volcani, I., **The Fellah's Farm,** Tel-Aviv, 1930.
— Gertzs, Aharon, éd., **Statistical Handbook of Jewish Palestine, 1947,** Jerusalem, 1947.
— Granott, A., **The Land System in Palestine, History and Structure,** London, 1952.
— Gurevich, David, (Agence juive), **Jewish Manufacture, Transportation and Commerce,** Jerusalem, 1937.
— Gurevıch, David, (Agence juive), **Report and General Abstracts on the Census of Jewish Agriculture, Industry Handicrafts, and Labour,** Jerusalem, 1931.
— Gurevich, David, (Agence juive), **Statistical Abstract of Palestine: 1929,** Jerusalem, 1930.
— Herzl, Theodor, **L'Etat Juif,** Paris, 1969.
— Herzl, Theodor, **Terre anciènne, Terre nouvelle,** Paris-Genève, 1980.
— Herzl, Theodor, **The complete Diaries of Theodor Herzl,** 5 vols., New York, 1961.
— Jewish Agency, **Documents Relating to the Palestine Problem,** London, 1945.
— Jewish Agency, **Memorandum Submitted to the Palestine Royal Commission,** London, 1936.
— Jewish Agency, **Palestine: Land Settlement, Urban Development and Immigration. Memorandum Submitted to Sir John Hope Simpson, C.I.E., Special Commissioner of His Majesty's Government, July, 1930,** London, 1930.
— Jewish Agency, **The Jewish Case against the Palestine White Paper,** London, 1939.
— Jewish Agency, **The Jewish Case before the Anglo-American Committee of Inquiry on Palestine as Presented by the Jewish Agency for Palestine: Statements and Memoranda,** Jerusalem, 1947.
— Muenzner, Gerhard, **Jewish Labour Economy in Palestine,** London, 1945.
— Muenzner, **Labor Entreprise in Palestine,** New York, 1947.
— Keren, Hayesod, **The Rebuilding of Palestine: the Story of the Keren Hayesod, Palestine Foudation Fund,** London, 1926.
— Keren, Hayesod, **Three Decades of Palestine: Speeches and Papers on the Upbuilding**

of the Jewish National Home, Jerusalem, 1936.

— Samuel, Edwin, **Handbook of the Communal Villages in Palestine,** Jerusalem, 1945.

— Shimoni, Yaqov, **The Arabs of Palastine,** Tem - Aviv, 1947, republié à New - Haven, Connecticut, 1956.

— Stein, Leonard, **The Balfour Declaration,** London, 1961.

— Zionist Organization, Zionist Congresses, **Minutes of the... Zionist Congress,** 1897- , Vienna, Berlin, London, Jerusalem and others.

الفهرست



يتناول هذا الكتاب الموثق فيما يتناول نبذة عن تاريخ فلسطين إبان الحكم العثماني حتى نهايته ثم يتناول باسهاب تاريخ فترة الانتداب البريطاني من ١٩١٧ حتى انتهائه ١٩٤٨ وما جرى فيها من أحداث. داعماً كل ذلك بالشواهد والوثائق الدامغة.

ومن المواضيع التي يسهب في تفصيلها هذا الكتاب، الانتفاضات المتكررة والاضرابات المتعددة ولجان التحقيق المتعددة. فضلاً عن شرح تقاليد الحياة الاجتماعية وعاداتها في المدن والقرى، ثم يتناول بالأرقام أسباب حلول النكبة ودور أمريكا فيها.

ويختتم الكتاب بفصل عن «العودة» وتنظيم الآفاق بين الفلسطينيين خارج فلسطين ونظرتهم إلى المستقبل. هذا المستقبل الذي هو الشغل الشاغل لكل فلسطيني بغض النظر عن انتماءاته ومركزه ووضعه. إنه كتاب جدير بالدرس والتمحيص والتفكر.

الناشر



كتاب «الكرمل»

يصدر عن اتحاد الكتّاب والصحافين الفلسطينيين

منشورات مؤسسة «بيسان برس» للصحافة والنشر والتوزيع
قبرص - نيقوسيا
ص.ب: ٤١٧٩ ، هاتف: ٤٥١٢٤٠ / ٤٥١٥٧١

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير -
ت ٨٠٧٩٠٠/١ برقياً «موكيالي»
بيروت - ص.ب : ٥٤٦٠/١١ بيروت
تلكس : LE/DIRKAY - ٤٠٠٦٧ .